

1436هـ - 2015 م

مجموع مقالات



الأستاذ
أبي مصعب السوري



في مجلة الأنصار

مجموع مقالات الشيخ أبو مصعب السوري في مجلة الأنصار

الصادرة في لندن

الطبعة الأولى

نُخْبَةُ الْفِكْرْ

ذو القعدة ١٤٣٧ هـ – سبتمبر ٢٠١٦ م

مقدمة الناشر:

هذه مجموع مقالات الأستاذ أبو مصعب السوري في مجلة الأنصار -تُنشر بشكل حصري- ولأول مرة على الانترنيت، وقد ابتدأ أبو مصعب في الكتابة منذ العدد (٨٨) وتوقف عند العدد (١٣٧) ولم يشارك في الكتابة بانتظام في كل عدد، وقد كتب أبو مصعب السوري تحت اسمين في مجلة الأنصار، الأول وهو اسمه الحقيقي: (عمر عبد الحكيم)، والثاني: (أبو مجاهد السعيد) وقد ذكر سبب الكتابة تحت اسم مستعار في اللقاء مع صحيفة الرأي العام الكويتية فقال:

(فلما بدأت الانحرافات في الجزائر تطفو إلى السطح، ما بين العدد ١٢٠ إلى العدد ١٣٤ حواليّ ١٤ عددًا، أنا كنت وقتها أدرس القضية فلم أُحِب أن أضع أشياء على مسؤوليتي فكتبت لهم ٦ مقالات باسم مستعار وكانت المقالات عبارة عن مقتطفات من (ظلال القرآن) ومواضيع عامة حتى لا يكون فيه لبس، من ناحية حتى لا أتخلى عنهم إلى أن أتبين، ومن ناحية أخرى حتى لا أتحمّل باسمي «عمر عبد الحكيم» الذي كنت أكتب فيه مسؤولية ما ينشر في مجلة الأنصار من انحرافات). أهـ

والهوامش الموجودة في المقالات هي من كتابة المؤلف -كما في الأصل- وليست من وضع الناشر.

مع العلم أن المقالين الموجودين في العددين رقم (١٠٠، ١٣٣) لم يوضعا في المجموع بسبب أن تلك الأعداد مفقودة، ولم ترفع في الشبكة العنكبوتية حتى اليوم، وفي حال توفرها سنُصدر طبعة ثانية كاملة تشمل جميع المقالات –بإذن الله تعالى-.

بين أولياء الرحمن وأولياء الفاتيكان

العدد: (٨٨) ،الخميس١٤/شوال/١٤١٥هـ- الموافق ١٦/٣/١٩٩٥م

مقدمة الأنصار:

بعد غياب دام مدة من الزمن تلقت إدارة نشرة الأنصار رسالة قيمة وطيبة من الأخ المجاهد –نحسبه كذلك ولا نزكيه على الله– عمر عبد الحكيم صاحب الكتاب القيم والدرة النفيسة (الثورة الإسلامية الجهاديّة في سوريا) والمشهور بـ(التجربة السوريّة)، أثنى بها على النشرة وجهودها الطيبة، ونسأل الله أن نكون عند حسن ظنّه وظنّ الإخوة المسلمين والمجاهدين في كل مكان.

وقد خصّنا –جزاه الله خيرًا– بهذا المقال الثمين، وسنحاول –إن شاء الله تعالى– مستفيدين من هذا الاتصال أن نحصل على المزيد من الإنتاج، والنهل من منابع تجربته الجهاديّة الكبيرة.

ولكنَّه طال الطريق ولم أَزَلْ ** أُفتِّشُ عن هذا الكلام ويُنهبُ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي، وبعد:

فقد أصبح معروفًا أنّ واقع الحركة الإسلاميّة دخل مرحلة هامّة بعد أن تحوّلت التيارات الجهاديّة من مرحلة الظاهرة إلى مرحلة التنظيم والعمل، وتجاوزت ذلك إلى مرحلة التأصيل والمنهج، ولم تعد مجرّد انتفاضات، فتنطلق رصاصات من هنا ومفرقعان من هناك تعبر عن رفض جيل الشباب المؤمن لواقع الكفر والذل والظلم الذي تفرضه على أمة محمد –صلى الله عليه وسلم– حكومات مرتدة، فرضتها القوى العالمية اليهودية وما زالت تضمن بقاءها.

ومن مُنعَكَسات هذه الظاهرة الطيّبة أن نشرات الحركات الجهادية لم تعد تقتصر على أخبار عملياتها العسكرية وما تكمل به صفحاتها من معين التراث الفكري الإسلامي فحسب، بل إن بوارق أمل مشرق بدأت تحمل إلينا كثيرًا من

هذه النشرات الصادرة عن الجماعات المجاهدة، والتي تبعث برسالتها إلينا عبر تلك الوريقات المهاجرة المطاردة المحاصرة من كل أولياء الشيطان. وهذا الأمل يتجلَّى في أنَّ التيّار الجهادي بدأ يفرز مدرسته وفقهاؤه ومنظّروه وكُتّابه وأُدباؤه؛ لتحطَّم تلك النظرة التي يُشِيعُها عن المجاهدين طابور طويل من خريّجي "دار العجزة الإسلامية".

حيث ما زالوا يشيعون أن حملة السلاح من المجاهدين المدافعين عن دين الله في كلّ مكان اليوم هم مجرّد شراذم وعصابات لا فكر لها ولا منهج، وليس لها في عالم البيان من نصيب. شباب مُؤمن صادق موتور، أخرجته ردود الفعل والأزمات النفسيّة والاقتصاديّة، فلم يجد من ردّ فعل عليه إلا أن حمل السلاح، يطلق النار خبط عشواء من غير دليل من كتاب ولا سنة ولا عقل ولا نقل.

وهكذا وفي كل مرة تُزهر بها بادرة من هذا القبيل تجد سيلًا من التّهم والنّقد ينصب عليها ليسلب عنها الشرعيّة، وكأنّ القوم أخذوا امتيازًا للتحدث باسم الدين عبر المؤسّسات والهيئات والأحزاب التي ابتدعوها، ولتحتكر صكّ الحكم على كلّ حقّ وباطل.

انطلقت نشرة (الأنصار) لتمزّق هذا الحصار الإعلامي الغاشم المفروض على قضية الجهاد في الجزائر، ولتحمل بعض أخباره لتبتهج بها صدور المؤمنين الذي أَلِفوا -بل ملّوا- أن لا تحمل صفحات الأخبار في المجلّات المسمّاة إسلاميّة إلا قصص نكبات مآسي المسلمين؛ فهنا قتل، وهناك اعتقالات، وفي ثالثة مجازر وفي رابعة هتك أعراض. فجاءت هذه الصفحات الطيّبة لتغيّر الموجة، فتحمل للقلوب الكاسرة حزنًا نسمات الأمل، فها هو فصيل من المجاهدين في سبيل الله يردّ الصاع صاعين، بل يبادر إلى الهجوم، وها هو الكفر يُصلى بناره المباركة في أكثر من مكان، بل ها هي الصفحات الطيّبة تحمل بوادر فكر متميّز، ومنهج مفاصل مؤصّل لا يلتمس العكاكيز ليضفي على نفسه الشرعيّة من أصحاب السماحة أرباب العلم والستائر الدينيّة.

فقامت الدينا ولم تقعد، مقالات مثل مقالات أخينا الشيخ أبي قتادة الفلسطيني ترسم خطوطًا متميّزة عبر سلسلة (بين منهجين)، فيا للهول! إنّ أصحاب العصمة في الحركة الإسلاميّة لم يألفوا إلا (منهجًا)، فمن أين جاءنا منهج آخر حتى يصيبنا دوار بين منهجين؟ بل عظمت عليهم المصيبة حين امتدّ قلم أخينا إلى نظرة جديدة في الجرح والتعديل، كيف ذلك والحركة الإسلامية الأمّ وما تفرّع عنها من "بنات" لم تفرز إلّا "المُعدَّلين"؟!

ووقفت أتأمل هذه الظاهرة، سبحان الله! تذكّرت كيف ثارت الزوبعة علينا أيّام أفغانستان عندما برز مثل هذا في ساحة الجهاد والفكر في بيشاور، حيث اصطرعت كلّ مدارس الفكر والعلم الإسلامي، وعندما نزلت كتب في المنهج الجهادي المتميّز مثل كتاب (العمدة في إعداد العدّة)، وقامت مناظرات ومقالات كتلك التي صدرت عن مركز النّور،

وكيف فرض الفكر الجهادي المؤصّل نفسه وعلت رايته، وانكفأت كلّ تلك التيارات المقعدة تبحث عن جحور تَسْتُرُ بها عوارها؛ لأنّ الساحة هناك كانت ساحة عمل وجهاد، ميّزتها الجرأة والتحرّر من هيمنة أجهزة المخابرات والمؤسّسات الرسميّة، فجاء الحقّ وزهق الباطل.

وها نحن اليوم نعود لنواجه نفس المشكلة، وسيواجهها كل مجاهد وكل صادع بالحق عندما يعلن رايته ويطرح منهجه، فيهدّد مناهج الرويبضات الذين سيطروا على العمل الإسلامي ردحًا غير قليل من الزمن، إنّها نفس المعركة التي ما زالت رحاها تدور منذ أيّام نوح، وما تلاها من محن الأنبياء –عليهم جميعًا وعلى نبيّنا الصلاة السلام–، بين دعاة الحق الجديد المُتميّز ودعاة {إِنَّا وَجَدْنَا آَبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آَثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ}.

فكيف بنا وقد أضلّتنا السنوات الخادعات، قال صلى الله عليه وسلم: (سيأتي على الناس سنوات خدّاعات يُصَدَّق فيها الكاذب ويُكذَّبُ فيها الصادق، ويُؤتمن فيها الخائن ويُخوّن فيها الأمين، وينطق فيها الرويبضة، قيل: وما الرويبضة؟ قال: الرجل التافه يتكلم في أمر العامة).

أيها الإخوة الكرام: إنها نفس القضية ترويها كتب التاريخ في كافّة الأمم؛ كان الناس في قديم الزمان قبائل تائهة كالتي نراها اليوم في قلب إفريقيا، فثمّة شيخ قبيلة يحكم قطيعًا من الغوغاء، فرأيناه دائمًا وإلى جانبه الكاهن الساحر، يُهيّج النار والطبول ويُدير الطقوس ويضفي على رئيس القبيلة الشرعيّة، ليحصل له على الطاعة العمياء.

تطوّرت البشريّة، وها هو القرآن الكريم يقُصّ علينا قصة فرعون لـمّا أراد مواجهة موسى –عليه السلام– قال له مستشاروه: {قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَابْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ فَجُمِعَ السَّحَرَةُ لِمِيقَاتِ يَوْمٍ مَعْلُومٍ وَقِيلَ لِلنَّاسِ هَلْ أَنْتُمْ مُجْتَمِعُونَ لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ السَّحَرَةَ إِنْ كَانُوا هُمُ الْغَالِبِينَ} وهكذا كان، فرعون وساحر.

ثم دخلت النصرانية على الروم، ومكثت الإمبراطورية الرومانيّة بطولها وعرضها والسلطة فيها بين ملك يزعم أنه ظلّ الله في الأرض، وبابا يتربّع في الفاتيكان يؤكّد له هذه السلطة، فكان الحلف الخبيث بين الملوك والباباوات، وسيطرت نظرية الحق الإلهي المقدس، وحكمت أوربا قرونًا معتمة، ذاقت فيها البشرية الويلات حتى ثار الناس على الملك وحطّموا سلطته، ولم يكتفوا بذلك، فحطّموا سلطة البابا، ولم يقفوا حتى أَبِقُوا من مدرسة الإيمان فكفروا بالملك والبابا وفاتيكانهم وبربّهم بعد ذلك، تعالى الله عمّا يقولون ويفعلون.

ثم جاء الإسلام، وكان من أسمى ميزاته أن الرابطة الإيمانيّة بين العبد وربه لم تكن تحتاج لوساطة، لقد كان الدين الوحيد الذي لا يحتاج فيه المؤمن حتى يصل إلى ربه أن يمر عبر الكهنوت، ولم تعرف مذاهب الإسلام هذا السلّ

الفكري إلا عند مدارس الشيعة الذين ابتدعوا نظامًا كهنوتيًّا للآيات، وبقيت مذاهب أهل السنة والجماعة مُبرَّأة من هذا الدّاء، حتى أنك تلاحظ أنّ سلوك علماء الإسلام مع الأمراء يعدّ مفخرة بحّق لهذه الأمة.

وجاءنا القرن الأخير، فاستعمرنا أهل الصليب ومضوا ليُخَلِّفُوا وراءهم ممالك يرأسها أناس من جلدتنا، ويتكلّمون بألسنتنا، ولكن كفر أسيادهم يجري في عروقهم، ولم ينسوا أن يحصّنوهم بنفس التحصينات البابَويّة؛ فاتخذ كل واحد منهم ستارًا من المعمّمين والملتحين أصحاب الألقاب والشّهادات، فهنا وزير للأوقاف والشؤون الدينية، وهناك مفتي الديار، وهيئات ومؤسّسات ما أنزل الله بها من سلطان، مخصّصة للشؤون الإسلاميّة الشكليّة، ومهمتها الأساسية إضفاء الشرعية على الحاكم ونجدته في كل ملمّة، وقد بلغ هذا التخطيط الشيطاني شأوًا بعيدًا عندما أقامت له في بعض الدول مؤسّسات منظمة ذات هيكل مقنّن، أنفقت عليه الملايين، وسخّرت له أجهزة الإعلام العاتية لتُدخل في عقول المسلمين قبول هذه الكهنوتيّة في الدّين، كما صار لشيخ الأزهر وحاشيته وما يتفرّع عنه مؤسّسات يُعيَّن مسؤولها مباشرة من رئيس الدولة، وصار لهم لباس خاصّ يشبه لباس الطبّاخين الموحّد، وصرت تراهم على شاشات التلفاز وهم يعلنون أنّهم لا يعلمون أنّ حكّام مصر قد ردّوا لله حكمًا، فلِمَ الإرهاب؟!

وأمّا ما حصل في السعوديّة فأدهى وأمرّ، صار لهم مُفتٍ (مُفْتِنْ) للديار، رأس هيئة كبار العلماء يتفرع عنها هيئات ومكاتب، وصار إلى جانبها هيئات كرابطة العالم الإسلامي، والندوة، والإغاثة الإسلامية، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.. فخلطت الحق بالباطل؛ فإذا نظرت في أعمالها رأيت فيها الكثير مما يخدم الدين، ولكن ممّا لا يضر سلطانًا ولا يردع طاغية. ولمّا كانت هذه الهيئات في عقر دار الإسلام حيث الحرمين، ولمّا حملت راية السلف ومدرسة التوحيد اختلط الحق بالباطل، وصار لهذه الهيئات سلطان وكلمة حتى خارج حدود المملكة، وصار من يريد أن يزعم لنفسه الحق –محقًا أم مبطلًا– يترامى على أعتابها ليحصل على الترخيص والفتوى والمباركة. ولم تنكشف فضيحة هذه الهياكل الكهنوتية والغاية من ترتيبها على هذا الشكل إلّا عندما زُجَّ بها فيما وُجِدَت من أَجْله فتتالت النكبات؛ إجازة حمل الصليب لحرامي الحرمين، إفتاء بجواز احتلال عقر دار الإسلام باسم الضرورة، إقامة مباحثات السلام، بل الدعاء بالخير لمؤتمر مدريد، ثمّ أخيرًا إجازة التطبيع وتبادل العلاقات والزيارات والتّجارة مع اليهود، وحتّى تتمّ الطامّة؛ الإفتاء بسجن وعقاب الذين يأمرون بالقِسط من النّاس ليُزجّ بهم في غياهب السجون.

وما حدث في بلاد أخرى لا يقل شناعة، فها هو البوطي ساحر النّصيريّة في بلاد الشام يفتي بأن حكم من يجاهدون هذه الحكومات أن يُقتّلوا أو يُصلّبوا أو تُقطَّع أيديهم وأرجلهم من خلاف، ولم يقف عند نفاقه لسيّده بل راح يتبرّع هنا وهناك لدعم حكومات الضلال، كما فعل أخيرًا في موقفه على التلفزيون الجزائري.

وها هم علماء النّدوة الحسنيّة أصحاب الكروش المستديرة يأتون من أطراف العالم الإسلامي ليتربّعوا أمام ملك المغرب في رمضان ليُضفوا عليه شرعيّة أمير المؤمنين، وتنتهي المأدبة الرمضانيّة ويقبضون أجورهم بالدّولارات، ويعودون من حيث أتوا، وكذا الأمر في كلّ مكان.

ويا ليت قضيّة الأمّة وقفت عند هذا الحدّ في قيام باباوات وفاتيكانات حقيقيّة تزعم الحقّ بالنطق باسم الدين، بل إنّ الحركات الإسلاميّة والشخصيّات العلمية التي بدت وكأنّها مستقلّة عن أجهزة الحكومات الكافرة وضعت على مناهجها وأفكارها وشخصياتها نفس العصمة؛ فهذه حركة أمّ، وتلك شخصية سلفيّة مُعتَبرة، وشيئًا فشيئًا أصبح كلّ هذا الركام فوق البحث وفوق النّقد، فضلًا عن أن يكون محلّ جرح أو تعديل، بل صار مقبولًا وعاديًا عندما تدعو لفكرة إيمانيّة جهاديّة تقتضي أن تُسقط من أمامها فكرًا منحرفًا أو تتناول شخصيّة معتبرة يقتضي المنهج تناولها، أنك تسمع الأصوات من حولك –إن أرادت أن تعطيك حقّ التفكير والبحث– قائلة لك: "لم لا تدعو لفكرك وتترك الآخرين!! ولماذا تريد هدم رموز الحركة والعلم؟ ومن نحن حتى نتناول الشيوخ؟!..إلخ".

وهكذا يعود الصراع الطبيعي ليأخذ مجراه، وتتكرّر التجربة، ولابد من حمل الراية والسّير قُدمًا في هذا المنهج، وليعلم كلّ مجاهد في سبيل الله –سواء باليد أو باللسان– أنّنا أمام معركة طويلة مع طابور معقّد من أهل الباطل، أنّنا في خروجنا لمواجهة جنود الفرعون وجحافل الغزاة على اختلاف أشكالهم وألوانهم مهيّؤون لهذا الصّدام؛ الصدام بين أولياء الرحمن وأولياء الفاتيكان، وبيننا وبينهم كتاب الله وسنّة نبيّه –صلى الله عليه وسلم–، فالسّنان بالسّنان والبيان بالبيان.

قالوا وسيقولون: "إنه تسرّع وتطرّف.. وحشد للخصوم، وفتح لصدامات جانبيّة.. والحكمة أولى.. والتدرّج عقل"، ولله درّ من قال:

يرى الجبناءُ أنّ العجزَ عقلٌ * وتلك خديعةُ الطّبعِ اللئيمِ**
وكم مِنْ عَائِبٍ قولًا صحيحًا * وآفتُه مِنَ الفَهْمِ السّقيمِ**

وليفهم الجميع أنّنا ما خرجنا في سبيل الله لنستبدل آلهة بآلهة، وأصنامًا بأصنام، بل للتصدّي لكلّ هذه الطواغيت الصغيرة والكبيرة، لنحطّم منها من أبى، ونردّ من فاء إلى كتاب الله وسنة نبيّه، ليهلك من هلك عن بيّنة، ويحيى من حيّ عن بيّنة ، وصدق الله العظيم: {قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ * رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَاغْفِرْ لَنَا رَبَّنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ}.

التَّناقض بين المناهج والمواقف في الجماعات الإسلاميّة

وأثر ذلك على موقفها من الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر

العدد: (٨٩)، الخميس ٢٢/شوال/١٤١٥هـ الموافق لـ ١٩٩٥/٣/٢٣م

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

ما زالت مشكلة المنهج أمّ المشاكل في العمل الإسلامي وعنها تتفرّع كافّة التردِّيات الفكريّة والتنظيميّة وحتى الحركيّة لمعظم التنظيمات، والمُلاحِظ للمواقف الشرعيّة والسياسيّة للحركات يلمس مباشرة هذه المشكلة؛ وسأضرب عنها أمثلة سريعة حتى نفهم القصد:

مشكلة الشيعة وإيران: إنّ كافّة الحركات الإسلامية سنيّة المذهب قرأ مفكّروها ودرس علماؤها عن الرافضة ودينهم، إلّا أنّ نجاح ثورة الخميني جعلها تسقط كلّها تقريبًا في فخ التأييد والتقريب، ولم يكن من تفسير لهذا التجاوز الذي أحدثه قادتها إلّا العجز النفسي الذي دفع بهم -إلا من رحم الله- لذاك المطبّ، حيث راجعوا موقفهم وعادوا لمناهجهم بعد أن طُرِدَت الحركات السُنيّة من على باب الخمينيّة وأبعدت.

تأييد صدّام أو السعودية في حرب الخليج: لم يقع في تأييد السعودية إلّا بعض الكتل الإخوانيّة وبعض السلفيّة وغيرها من الحركات المتميّعة في المنهج، ولكن جماعات ذات مناهج مكتوبة ناقضت منهجها ودخلت في تأييد صدام والشهادة بالإيمان عليه بشكل لم يكن له من دليل إلّا الهوى.

تأييد الترابي والشهادة المفرطة بالتعميم على السودان: رغم أنّ مناهج كثير من الجماعات ذات الفكر المحدّد وحتى العامّة كالإخوان والسلفيّة وبعض الجهاديّة وسواها من ذوي المناهج سقطوا -بفعل الخذلان النفسي- في الخلط بين أنّ السودان تحكمه فئة ذات مرامٍ طيّبة وإسلاميّة، وبين الفكر الترابي. وكثير ممّا تفرع عنه من التناقضات الشرعيّة في دستور ومواقف السودان هي كوارث حقيقية، ولكن معظم هذه الجماعات وضعت مناهجها جانبًا ووقفت مواقف معلنة مؤيّدة خلطت فيها الحقّ بالباطل.

تأييد الجبهة الإسلامية للإنقاذ في مسارها الديمقراطي: وهذا منذ أيام الشيوخ، حتى أنّ كثيرًا من الجماعات السلفيّة المنهج، والتي لها كتابات قيّمة في نقض بل وفي تكفير الديمقراطيّة، ومواقف شديدة من الإخوان وغيرهم من الحركات المتميّعة، راحت تؤيّد مهرجانات الشيوخ ومواقفهم للديمقراطيّة، وتتلمّس الأعذار والتأويلات والمخارج السياسية من حُسن نيّة الجبهة وظروفها وشعبيّة الإسلام وما إلى ذلك ممّا رفضوا تلمّسه مثلًا للإخوان وغيرهم وأصرّوا على أولويات المنهج. وسنفصل في هذه النقطة لعلاقتها بموضوعنا وبمستقبل الجهاد الذي تقوده الجماعة الإسلامية المسلحة التي انضوت في إطارها كافّة الجماعات والكتل الأساسيّة في البلاد.

وقبل أن ننتقل لصلب الموضوع يجب أن نقول بكل صراحة إنّ كلّ حركة إسلاميّة وكل شخصيّة فكريّة أو شرعيّة ولا سيّما التي تعلن تمسّكها بالكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح والأخصّ من كلّ هؤلاء تلك التي تتبنّى الطرح الجهادي فكريًا أو عمليًا مدعوّة لتجاوز هذه الهلاميّة في المواقف؛ لأنّ حالة من فقدان المصداقيّة بدأت تحيط كافّة هذه الكتل والشخصيات.

ولولا خشية الإطالة لضربت عشرات الأمثلة عن حركات وشخصيات علميّة وفكريّة وسياسيّة وحركيّة تبنّت مواقف لو سلّطنا عليها الأضواء ووضعناها ليس في ميزان الشرع وفقه السلف بعمومه فحسب، بل في ميزان نفس مناهج هذه الحركات والشخصيات وما يكتبون ويعلنون ويُفتون صباح مساء لسقطت عنهم حتى ورقة التوت الصغيرة، ولظهروا عُراة لا يمكن لأي سفسطة وتلمس أعذار أن تستر سوءاتهم. فالأمر جدّ، والحال خطير، لقد تميّعت الأمور حتى صار مطلوبًا منّا أن نقبل الشيء ونقيضه من حركة ما أو شخصيّة ما!.

وهذه السمة الشنيعة هي أبعد ما يمكن أن يكون سمة لهذا الدين الذي قال عنه الرسول –صلى الله عليه وسلم–: (تركتكم على المحجّة البيضاء ليلها كنهارها)، ولا يتذرّعنّ أحد أمامنا بالمصالح والسياسة والحذاقة؛ لأنهم هم أنفسهم أسقطوها عن خصومهم لدى دعواهم لرايات السلفية والجهادية والأصولية، والأمر هو ما قالوا فعلًا وليس ما يعملون.

وعودة إلى صلب الموضوع، نوجز حتى لا يخرج المقال عن الحجم الممكن: يمكن تقسيم ألوية العمل الإسلامي المرفوعة على ساحة الجزائر اليوم إلى ثلاثة ألوية تمثّل ثلاث جماعات:

أولًا: راية الجهاد على المنهج السلفي، تقوده في الميدان الجماعة الإسلاميّة المسلّحة بقياداتها الموحَّدة، التي تضمُّ قادة وجنود كافّة التيارات التي اختارت الطريق الحق، بما في ذلك المَمَثِّلُون الشرعيُّون لجبهة الإنقاذ وحركة الدولة الإسلاميّة وتيّارات الجهاد الأخرى، والجماعة واضحة في موقفها ومنهجها بشكل لا يترك أمام متذرِّع ريبة.

ثانيًا: راية العمالة والخيانة والانحياز إلى الطاغوت الحاكم، وتأييده والدفاع عنه ومحاربة الراية الجهادية السابقة وتهمتها بشتّى التهم، ويمثل هذا التيار الخائن المرتد العميل (النحناح) ممثل التنظيم الدولي للإخوان المسلمين في الجزائر. وللذكر فإنّه لم يصدر عن التنظيم الدولي إلى الآن أي براءة منه ومن مواقفه، بالإضافة للخائن العميل الآخر (جاب الله) الذي يُمثِّل التيار الإخواني المحَلّي الجزائري، والذي ما زال يضع رِجلًا مع النظام ورجلًا مع المعارضة الديمقراطية، وهم الراية الثالثة كما قال الله تعالى: {مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ}.

ثالثًا: راية الإسلاميين الديمقراطيين المعارضين، الذين يدّعون تمثيل الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ وقيادة الشيوخ الأسرى – فك الله أسرهم وغفر لهم وثبتهم على الحق–، وعلى رأس هؤلاء ما يسمى بـ(الهيئة التنفيذيّة للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الخارج)، ويقودها (رابح كبير– أنور هدّام) ومن لَحِقَ بهم مثل (خربان قمر الدين وعبد الله أنس.. الخ).

ومختصر خطاب هؤلاء؛ التنديد بالجهاد المسلّح والبراءة من معظم أعماله ومهاجمة الجماعة ومحاولة الظهور بمظهر الإسلام المعتدل، ولا يُخفُون إعلانهم لقبول الطرح الديمقراطي بما في ذلك حرية الاعتقاد والفكر والتعبير وتأليف الأحزاب والتداول السلمي على السلطة والمساواة بين المؤمنين والكافرين، فلا فرق بين معتقد وجنس ونوع.

وآخر إنجازاتهم وثيقة روما التي تحالفوا فيها ووقّعوا على هذه البنود الكفريّة مع باقي الأحزاب المرتدّة في إطار مشروع ليته كان لمجاهدة النظام، ولكنّه –كما يقولون– للحوار وإجراء مصالحة وطنيّة (وثنيّة).

وفوق ذلك ولكي يزيدوا من رضى اليهود والنصارى عليهم بعد أن انطلقوا من الفاتيكان في وثيقتهم هذه، سعوا لبثّ بُذور الفتنة بين المجاهدين في الداخل، وقاموا وما زالوا يواصلون دعم جيوب في الداخل تمرّدت على وحدة المجاهدين، ورفضت حتى الدخول في الوحدة تحت قيادتها، فتمرّدت على أمرائها لما وحّدوا صفوفهم مع إخوانهم، وعلى الإمارة الجامعة لراية الجهاد في الداخل في إطار الجماعة الإسلامية المسلّحة، وزعموا قيام واستمرار (الجيش الإسلامي للإنقاذ)، وقد تلقّف الإعلام الغربي هذه الفتنة وراح يصف قيادة هذا الجيش بالاعتدال، وأنّهم يرضون بالحوار، وأنّ قائدهم أرسل رسائل لـ(زروال) يعترف برئاسته، وسارعت الهيئة التنفيذية الفارّة لتعلن من فنادقها الفارهة في أوربا وأمريكا أنّها تتبنّى هذا الجيش الذي يتحرك باسم الجبهة الإسلامية للإنقاذ والشيوخ الأسرى، وتجمّع كثير من الإعلام الإسلامي والعربي والدولي وراء هذه الفتنة الكبرى، وهذا ليس بغريب وكنّا نتوقّعه ليس الآن بل من سنوات.

وهنا لا بد من القول، بل لا بد من رفع الصوت عاليًا لنذكّر كل مخلص فردًا أو جماعة أو تنظيمًا مهما كان موقفه ودوره، فيجب أن يعلم الجميع أنّها مسؤولية أمام الله تعالى، ثم أمام التاريخ وأمام هذا الجهاد المبارك، كيف يستسيغ عقل مؤمن يدّعي العمل في سبيل الله أن يختار موقفًا مع الخونة الذين انحازوا للطاغوت؟ أو مع هؤلاء الداعين للحلول الاستسلامية والباحثين عن الحلول والعزّة في أروقة الفاتيكان، ساعين لحرب المجاهدين، ومفرّقين صفوفهم؟!

ولئن جاز لتائه في ضلالاته عبر التنظيمات الإسلامية الديمقراطية (إخوانية) كانت أو غيرها، ولئن قُبِل من (إمّعة) يظن نفسه سلفيًا ما يزال منكبًا يعبد علماء (مهابيل) تردى أقطابهم باسم المنج السلفي في محاربة التيارات الجهادية، والفتوى باعتقال علماء الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتأييد الملوك الكفرة الفجرة، والدفع عنهم في حمل الصلبان وولاء اليهود والنصارى، بل دعمهم بالفتوى بإباحة التطبيع مع اليهود، حتى وجدنا (رابين) نفسه يثني على (مفتي الديار)، فهنيئًا لمن رضيت عنه اليهود والنصارى!.

لئن جاز لمثل هؤلاء أن يؤيّدوا تلك الرايات المنحرفة اليوم والتي تعمل في ساحة الجزائر، فإنّه من المرفوض تمامًا وغير المقبول أن جماعات إسلامية عُرِفَت بدعوتها الجادة لمنهج السلف، تَلْقَى مجلاتها وآراؤها القبول في أوساط الشباب، ما تزال تندّد باستخدام العنف ورفع السلاح في الجزائر، وتدعو للحكمة والسياسة، وتؤيد عمليًا راية المستكينين في ظلال صليب الفاتيكان، ونحن نحاكمهم ليس إلى الكتاب والسنة ومنهج السلف فحسب بل إلى كتابات شيوخهم وفتاوى علمائهم، فماذا هم قائلون؟ "الظروف والمعطيات.."؟ لِمَ لا يقبلون هذا ممن خرجوا عليهم وتركوا جماعتهم (الأمّ) بدعوى ضبط المناهج ورفض الأهواء والتزام خطى السلف؟! نريد من عناصرهم وقرّائهم أن يطرحوا عليهم هذا السؤال.

وليس من المقبول أنّ جماعات إسلاميّة ما يزال أفراد منها يسقطون شهداء في ساحات الجهاد هنا وهناك –نسأل الله لهم القبول–، وهي جماعات تزخر أدبيّاتها بالولاء والبراء وأحكام السياسة الشرعيّة ومُحاربة الديمقراطيّة، حتى ذهبوا في مؤلّفاتهم لاعتبار جدران البرلمان رجس، على المؤمن أن يترفّع ولا يلمسها بثيابه أو حتى حذائه، فأضافوا –جزاهم الله خيرًا– مادة جادّة في مواجهة هذا التّيار الديمقراطي العرم، نجدهم بحكم صلات سابقة بالإنقاذ وصداقات قديمة ينضمون لتأييد تيار التائهين في أروقة روما باسم الشيوخ وباسم جبهة الإنقاذ، التي صار اسمها سلعة للمتاجرة، بل وما تزال نشرات هذه الجماعات والهيئات تُعرِض عن نصرة الجهاد الجزائري، وتتجنّب حتى أخباره، في حين أصبح هذا الجهاد مادّة الإعلام ومادة المتاجرة حتى في وسائل الإعلام العلمانيّة العربيّة والأجنبيّة.

أيّها الشيوخ الكرام، أيّها الإخوة الأفاضل، إنّه نداء المحترقِ قلبه؛ لنضعكم أمام مسؤولياتكم أمام الله وكتابه وسنة نبيه، بل أمام مناهجكم، إنّه حقّ الولاء والبراء، إنّكم تسجّلون الموقف باسم أتباعكم وأعضاء جماعاتكم الذين يتحرّقون لنصرة هذا الجهاد، ويتطلّعون إليه تطلّع العطِش إلى النّبع الزلال.

قد يقول قائل: إنّ الجماعة الإسلاميّة المسلحة يعتري منهاجها –حسب وجهة نظرهم– انحرافات، أو أنّ في بعض أعمالها العسكريّة –حسب وجهة نظرهم– ما يخالفون فيه غيرهم، –ونحن لا نعتقد ذلك–، أهذا يجعلكم تقفون مع من تشهد آيات كتاب الله وسنّة نبيّه بل ومناهجكم على انحرافه واعوجاجه؟!

وهل هذا يدعو للوقوف في وجه هذه الجماعة المجاهدة في صف الأعداء؟ ومن هم الأعداء إلا الغرب النّصراني الصّليبي والطاغوت الكافر ودعاة الضلال، إلى من أنتم أقرب؟! وأين حقّ التناصح؟ وأين التماس العذر؟ ولم لا تضعون جهودكم معهم للتصويب والتقويم؟ أتخذلونهم وهم في حمى المعارك؟! وسط غبار الملاحم البطولية، تهراق دماؤهم، وتحترق أعصابهم، وبدعوى أخطاء حركيّة واختلافات منهجيّة نزعمها!! ننظر إليهم ونحن في أمن من الملاجئ في الخارج نأكل ونشرب وننعم وسط أبنائنا وزوجاتنا وذوينا، وننزل مساء إلى مسجدنا الزاهر لنلقي دروسًا في السلفيّة على أتباعنا، ونحتسي القهوة ونحن ننمّق حروف مقالاتنا لتنشرها مجلّتنا الآمنة!! اتقوا الله يا إخوة! والله ما أنصفنا إخواننا.

ونختم كلماتنا هذه إلى أولئك الذي اختاروا صف الطاغوت من الإسلاميين الجزائريين، ومن وقف معهم من عناصرهم ومؤيّديهم في كل مكان، وإلى أولئك الذي اختاروا الجري في أروقة الفاتيكان بحثًا عن العزّة وإرضاء النّصارى، وإلى من أيّدهم ووقف معهم بالبيان الذي لا تحتاج معه القول إلى تعليق: {إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ * ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ}، ويقول تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ * فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَى مَا أَسَرُّوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ}، ويقول تعالى: {بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا * الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَيَبْتَغُونَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا}.

وإلى من اختاروا تبرير ضلال هؤلاء الناس ودافعوا عنهم نقول لهم ما قاله تعالى: {وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا * يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا}، ويقول تعالى: {إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا}.

وختامًا: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ}.

ولتعلموا أنّ رسول الله –صلى الله عليه وسلم– أخبر بأنّ الرجل يأتي المعروف فيؤيّده الرجل ويتمنّى لو فعل فعله فهما في الأجر سواء، ونسأل الله أن يجعلنا ومن حمل السلاح يدافع عن دينه –بحبّهم ونصرتهم والذبّ عنهم– في الأجر

سواء ويلحقنا بهم. وإنّ الرجل يأتي المنكر فيرضى الرجل فعله ويؤيّده فهما في الوِزر سواء. فليَخْتَر كلٌّ لنفسه، سبحان الله أفلا يتدبّرون القرآن أم على قلوب أقفالها؟! صدق الله وصدق رسوله.

وسبحانك اللهم وبحمدك، نشهد أن لا إله إلّا أنت، نستغفرك ونتوب إليك.

الجماعات الإسلامية وموفقها المطلوب من الجهاد في الجزائر

العدد: (٩٠)، الخميس ٢٩/شوال/١٤١٥هـ الموافق ١٩٩٥/٣/٣٠م

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:
تبيَّن للمتابع لمعركة الإسلام في الجزائر التي أصبحت الشغل الشاغل لوسائل الإعلام أنّنا أمام مؤامرة عالمية كبرى، الغرض منها إجهاض هذا الجهاد بالأساليب الخسيسة، بعد أن فرّت أمامه في ساحة الميدان قوى الكفر والردّة، ومَن وراءها مِن الحلفاء والمناصرين وعلى رأسهم فرنسا، ومدار اللعبة اليوم هو: هل تنجح مؤامرات حكماء الغرب الصليبي وراء البحار في استدراج قسم هام من الإسلاميين ليكون طرفًا يمثّل تيار الاعتدال في مواجهة مجاهدينا الأشاوس نسور الجبال ونمور القواعد في المدن وهم من يسمّونهم بالمتطرّفين؟!

الواقع يشير إلى أنهم نجحوا حتى الآن في إحداث شرخ بَيِّن في جسد المنتسبين إلى تيار العمل الإسلامي في الجزائر، وهذا ما تكلمنا عنه في المقال السابق، وسنضع في هذا المقال اليد على بيت القصيد:

القسم الأول: وهم جماعة حماس أو من يمثلون التنظيم الدولي للإخوان المسلمين في الجزائر، حيث يُعلنون تحالفهم الكامل مع الطواغيت، هذا التحالف الذي وصل لحدّ الوشاية بالإخوة ومحاربتهم بالدّعاية الشرعية المزيّفة بكل الوسائل، بل وبإعلان هذا المرتد النحناح استعداده لتسليح عناصره في وجه من يسمّيه قُطَّاع الطُرق والخوارج!! فتأمل؛ رفض الجهاد بدعوى رفض العنف، والآن يريد تسليح عناصره لمحاربة جنود الرحمن، فهذا القسم ممن يُسمُّون إسلاميين ربطوا مصيرهم بالنظام، فلو انتصر نظام الكفر على هذه الموجة الجهادية المباركة –لا سمح الله ولا قدّر– فاز وصار مُمَثِّل الدعوة إلى الله من داخل عباءة الكفر، ولو حصل العكس –وهذا ما نرجوه وسيحصل بإذن الله– فمصير أمثاله معروف، وحكم الله في أتباعه بَيِّن.

القسم الآخر: وهم الذي استولوا على اسم الجبهة الإسلامية للإنقاذ زورًا وبهتانًا، بعد اعتقال شيوخها فرّوا إلى خارج البلاد، يجمعون الأحلاف، ومختصر خطاب هؤلاء قولهم أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ حزب سياسي سعى إلى السلطة عبر الأسلوب الحضاري "السلمي"!! وفاز بالانتخابات، فتدخل العسكر بدعم الغرب وألغاها وحظر نشاط الجبهة الإسلامية للإنقاذ، واعتقل شيوخها ففزع قسم من أتباعها لحمل السلاح في إطار ما يسمّونه "جيش الإنقاذ

الإسلامي"[1]، الذي يقاتل قسمًا من السلطة -كما يدّعون- وهم الاستئصاليون العسكريون فقط، أصحاب الانقلاب؛ لإجبارهم على العودة لخيار الشعب الديمقراطي، والعودة للاعتراف بالجبهة والإفراج عن الشيوخ وعودة الشرعيّة التعدّدية الحزبية التي سيُتوصَّلُ عبرها -بزعمهم- إلى حكم الله لأن الشعب اختار وسوف يختار الإسلام!

وممثلو الجبهة هؤلاء في الخارج وعلى رأسهم رابح كبير وأنور هدّام ومن لحق بهم، ليجعل لنفسه حصّة كعبد الله أنس وغيرهم، يخاطبون الغرب بناءً على ذلك من خلال إدانتهم للجهاد الذي يسمّونه عنفًا، ويتبرؤون من معظم عمليات المجاهدين ومن فكرهم، وليت هذا فحسب، فهم كي يُظْهِرُوا اعتدالهم يَنْسِبُون زورًا وبهتانًا صفات (الخوارج والتكفير وقتل الآمنين) للمجاهدين في سبيل الله، في إطار الجماعة الموحّدة صاحبة قرار وشرعيّة وواقع الجهاد في الجزائر.

وقد آل خطاب هؤلاء لعقد حلف مع الأحزاب المرتدّة العلمانيّة الأُخرى في الجزائر بمن فيهم الحزب الشيوعي! بل وأحزاب ربما لا يتجاوز عدد أفرادها المائتي شخص؛ ليكونوا مرتكز الحل الذي يرى فيه الغرب المخرج الوحيد لسحب البساط الشعبي وإسقاط الخطاب الشرعي من أيدي المجاهدين، وهم يأملون عبر تزوير الحقائق للشيوخ في السجن، مستعملين المساومة التي تفرضها السلطة على حريّتهم كي يحصلوا على مباركتهم الشرعيّة لهذا الدَّجل، ويزعمون أنهم حصلوا عليه بفتوى مزعومة للشيخ علي بلحاج، ووزّعوها في الخارج، يدّعون أنه أيّد (ندوة روميّة).

وكما ذكرنا فعلى هامش هذين الفصيلين الإجراميَّيْن اللذين تسلّطا لإفساد الجهاد وهو في ذروته، وقفت شرذمة من الجماعات الإسلاميّة وهي جماعة (جاب الله) أو من يسمون بالإخوان (التنظيم الجزائري المحلّي) رِجلًا مع السلطة ورِجلًا مع ندوة روميّة، فأصبحت الرايات التي تدخل تحت الإسلامية ولو اسمًا في الجزائر ثلاث رايات:

١- **الجماعة الإسلاميّة المسلّحة:** والتي تُعلن عبر بياناتها الواضحة وعبر عملياتها النّوعيّة الصارمة أنّها ترفض الكفر جملة وتفصيلًا، وتقاتل الطاغوت المرتدّ ممثلًا بالحكومة الإجراميّة وبالطروحات والأحزاب العلمانيّة وبمن وقف معها صراحة من قوى الكفر الدولي، عربًا كانوا أم رومًا أم عجمًا، منهاج واضح على كتاب الله وسنّة نبيّه – صلى الله عليه وسلم – وعلى فهم سلف هذه الأمّة الصالح، وبالتالي فقد رفضت في الماضي وترفض في الحاضر وسترفض مستقبلًا -إن شاء الله- الحلول الديمقراطية، وترفض الاعتراف بشرعيّة رايات الكفر حاكمة كانت أم معارضة، محاربة كانت أم مسالمة أو حتى مناصرة في الموقف.

[1] ليس المحلّ الآن هو تناول هذا الجيش الوهم، وهم جيوب الخارجين على وحدة المجاهدين الجامعة التي تمّت في إطار الجماعة الإسلاميّة المسلحة، وضمّت حركة الدولة الإسلامية بممثّليها وقواعدها، ومجاهدي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ممثّلة بشيوخها المجاهدين مثل محمّد السّعيد وعبد الرزاق رجّام، القصد هنا شرح الرّايات.

كفر أو إيمان، إسلام أو جاهليّة، بيننا وبينهم السيف حتى يحكم الله بيننا وهو خير الحاكمين، لا تُمَيِّز تمييز الحمقى بين كافر معتدل كما يزعمون كزروال وبن بيلا وآيت أحمد، واستئصالي متطرّف كالجنرالات وكُفّار سعيد سعدي وسواه، فقد قامت لمنهج تقاتل لتكون كلمة الله هي العليا.

٢- **راية النّحناح ومن معهم**: ممن يُنسبُون إلى الإخوان المسلمين، التنظيم الدولي ومن شابههم، وهؤلاء يرون إسلام الحاكم، وأنّ لديه مظالم ومفاسد وعصيان لا يبرر حمل السلاح، وأنّ السبيل هو الإسلام والدّعوة، وأن ما يقوم به المجاهدون الإرهابيون بغي وفساد في الأرض، وبناءً على هذا انحازوا لولي الأمر الشرعي، فهو عندهم على فسوقه ومعاصيه خير من البغاة الخوارج، وهم يَدعُون للديمقراطيّة والتَّعدُّدِيَّة السياسيّة وحُريّة الاعتقاد، رغم أنّهم فضّلوا عليها ديكتاتوريّة العسكر أيّام قاوموا حتى جبهة الإنقاذ التي مثّلت أيّامها -على انحراف الطرح الديمقراطي- صفًّا لتكتّل المسلمين.

٣- **راية الذي يدّعون تمثيل جبهة الإنقاذ في الخارج**: أو بالأحرى الإسلاميين الديمقراطيين في الجزائر، وقد لحق بهم (جاب الله) عن طريق وثيقة روما، وأقطاب هذه الراية: (رابح كبير، أنور هدّام، عبد الله أنس، قمر الدين خربان) عن جبهة الإنقاذ كما يزعمون، ويزعمون أن من يتبعهم في الداخل ويمثلهم منضوٍ في الجيش الإسلامي للإنقاذ الذي يقاتل دفاعًا عن هذه الطروحات، ويزعمون -كما ذكرنا- تأييد الشيوخ الأسرى، وهؤلاء يجاهدون بالإعلام والسياسة في الخارج، وبالسّلاح كما يقولون عبر ذلك الجيش بقتال العسكر الاستئصاليين، وإجبار المعتدلين الأخيار في الحكومة على قبول طرح المعارضة كعقد وطني يُجْبر الدولة على المسير إلى الصلح وبالتالي عودة الديمقراطية والبرلمانات، وهم يحشدون الآن الغرب وراء هذا الحل، وحتى فرنسا بدأت تفكر فيه وتقدم رِجلًا وتؤخر أخرى.

ولا أريد هنا أن أنتقل إلى التحليل السياسي وتبيان المؤامرة فهذا له مكان آخر، ولكن أريد أن أنتقل بعد تبيان الرايات إلى أن هذا الخلاف تطوّر الآن إلى حرب حقيقية بين أصحابها في مجال الإعلام؛ أي بين من يدّعي تمثيل الجبهة والنحناح والجماعة الإسلامية المسلحة، بل إنّه في بعض زواياه انتقل ليكون بوابة وبادرة قتال بين هذه الفئات التي تسمّى إسلاميّة في نهاية المطاف! وبيان الجماعة الإسلامية المسلحة الأخير يُفهم منه أنهم بصدد الحسم ميدانيًا مع الجيوب التي لم تدخل الوحدة وتعلن القتال على راية إعادة الديمقراطية!

فما هو دوركم يا من تَدَّعُون أنَّكم الأُمنَاء على كتاب الله وسنّة نبيه -صلى الله عليه وسلم- ومنهج السلف الصالح، علماء وقادة ومفكرون وإعلاميون وحركات إسلامية؟ ما موقفكم بل بالأحرى ماذا يُوجِب عليكم الشرع؟

نحن أمام حالة تكرَّرَت في كل البلاد حيث وُجِدَت حركات وأفكار الجهاد ورايات الانحراف الديمقراطية والإسلاميّة، ولكنها اليوم في الجزائر تسير نحو الاختناق الخطير، فما دوركم حتى لا نصل إلى ما لا تُحمَد عُقباه؟ وما دوركم إن اقتتل الإخوة دفاعًا عن منهج الجهاد أو رايات الديمقراطية، ماذا أنتم فاعلون؟!

يقول الله تعالى: {فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ}، {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا}. فما هو حكم الله ورسوله في هذا الاختلاف؟!

سيتنطّع عليّ الآن متفلسف، أراه متكئًا على أريكته، انتفخت بطنه بعد عشاء دسم واحتسى شايًا وقرأ أخبار الإخوة في الصحف وتناثرت نشرات العمل الإسلامي أمامه على طاولة أنيقة يُقلِّب شاشة التلفزيون متتبعًا الأخبار، أخبار الجهاد طبعًا لأنه من مفكري الإسلام، وربّما قائد من قوّاد هذه الحركات التي يكتوي أفرادها بنار التشريد والسجن، وربما تطارده قوات الحكومات في أزقة البلد، تلك القوات التي لم يُحْسَم بعد عن جَناب الشيخ شرعيّة قتالها وردّة رئيس أو ملك نظامها!! ربما ينتفض هذا المفكر، اتقوا الله! ألم يقل الله تعالى: {وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا}، ونريد أن يتفضّل علينا جنابه بإكمال الآية حتى يستقيم لنا البحث إذ يقول تعالى: {فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ} الآية.

أيها الشيوخ الأفاضل، أيها الإخوة، إذا كان الله تعالى أوصانا بالإصلاح بين فئتين من المؤمنين تنازعتا مع بقاء صفات الإيمان لكل منهما على شيء من أمور الدنيا أو الدين خفي على إحداهما منه الحق، أو دفع الهوى فبغت أن نصلح ثم نقاتل الباغي. فماذا يأمرنا الشرع عندما تختلف فئتان اختلافًا لم يصل لحد الاقتتال وهو على حافته، ألا يأمرنا أن نتدخّل لنبحث في أساس الاختلاف فنرد المنحرف لكتاب الله وسنة نبيه، ثم نُوَاجِهَهَا إن أبت بما يلزم نصحًا وإعلامًا ثم كشفًا للحقائق، فإن انتقلت لتقاتل على باطلها -لوجهة تأوُّلٍ فاسد- أن ننصر الحق؟ أم أن القرآن يأمرنا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما فتابعوا محاولات الإصلاح، فإن أبت فتابعوا، فإن فشلتم فليعد كل إلى بيته فقد بلّغتم فلا تدخلوا في الفتن!! واتركوا نصرة أهل الحق لحصار الشرق والغرب؟

نحن لا نطالب هذه الجماعات الإسلاميّة غير الجزائرية أن تقاتل من انحرف عن منهج الله إن قاتله من يلتزم به، ونسأل الله أن لا يصل الأمر لهذا، نحن نقول لهم أن يقفوا إعلاميًا على الأصل، أن يُعلنوا نصرتهم لمن يَفْرِضُ عليهم الكتاب والسنة -بل من مناهجهم وراياتهم- المُعلَنة أن يقفوا معه.

فإذا سلّم لنا هؤلاء الأفاضل بأنهم يناصرون الحق، فمن هو المحق ومن هو الباغي في هذه الرايات؟

هل من يقاتل على منهج الحق مترفعًا عن رايات المزج والجاهلية؟

هل هو من انحاز إلى الطاغوت لأنه من التنظيم الدولي؟! الحركة الأم؟

هل هو من يستجدي إرضاء النصارى على أبواب روما ليتحالف مع أحزاب الكفر الشيوعية، ليتقوى بهم فيحارب نصف النظام المرتد ليجبر النصف الآخر على المصالحة الوطنيّة؟! أو زعم أنّها السياسة والدهاء؟

سؤال موجّه إلى مشايخنا وعلمائنا وقادة الجماعات الإسلامية الأفاضل ليُجيبوا عليه، أما نحن فقد أجبنا عليه، لقد قاتلنا على مناهج الحق، وأُخرِجْنَا لأنَّا قُلنا ربنا الله، وطبيعي أن نخالف ونعادي بناءً على هذا المنهج {وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ}.

معالم المؤامرة الكبرى على الجهاد المبارك في الجزائر

{وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ * فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ}

العدد: (٩٢)، الخميس ١٣/ذو القعدة/١٤١٥هـ الموافق ١٣/٤/١٩٩٥م

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

لا نبالغ إذ نقول أنّ أعداء الإسلام والجهاد في الجزائر يُلقون اليوم في ساحة التطبيق بأعظم ما في جعبتهم من الكيد، وأنّ هذه المؤامرة الكبرى التي طُبخت بدقّة في أقبية الفاتيكان في روما ودوائر الاستخبارات في باريس ومكاتب الدراسات الاستراتيجيّة في واشنطن، وُضعت بالاتفاق مع المرتدين المُمْسكين بزمام السلطة في الجزائر، هذه المؤامرة دخلت في الأيام الأخيرة في التنفيذ الفعلي، بعد أن فهم كلّ طرف دوره وتعهّد بتنفيذه على علم تام بالصفقة والثمن، ونعتقد أنّ الجهاد في الجزائر يَمُرّ في أصعب وأخطر مراحله، وأنّ حلف الكفر الدولي والمحلّي بالاتّفاق مع تيّار النفاق (الإسلامي) العريض بدأ بتنفيذ (المؤامرة الكبرى)، وأنّ جهادنا المبارك إن نجا منها فإنّه يكون في عالم الأسباب والاستقراء السياسي الشرعي –ولا يعلم الغيبَ إلّا الله– يكون قد نجا، وكلّ ما بعدها أهون؛ إذ أنّه لم يبقَ أمامهم إلّا خيار تجزئة الجزائر وعزل الجنوب الغني بالثروات حيث الاحتكارات الدوليّة الكبرى، وإشعال فتنة في الشمال تكون غطاءً للتدخّل العسكري الغربي المباشر، والذي لا مفر منه إن فشلت مؤامراتهم هذه.

لقد كان بإمكان الغرب أن ينفذها في ظروف أفضل لو أنهم أتاحوا لجبهة الإنقاذ الإمساك بالسّلطة بشكل منطقي ووضعوها أمام أزمة الديمقراطية وتناقضات وراثتها لأزمات ثلاثين سنة من الفساد والكفر والتغريب، ووضعوهم بشكل مباشر في مواجهة تيّار الجهاد الصاعد الذي لم يكن له من التأييد الجماهيري ما له اليوم، ولكن عمى فرنسا وحقدها الأسود الذي ربّت عليه التيار العسكري فوّت الفرصة عليهم، وقد أدرك الغرب هذا اليوم، ويريد أن يعود بالأزمة لأوائل أيّامها، متناسين أنّ القضيّة اليوم في ظروف ومعطيات غير تلك، وأهمّ ما في الأمر أن الجماهير الإسلامية التي صوّتت للخيار الإسلامي عثرت على من يُمَثِّلُها ويُحقّق حلمها في المجاهدين الأبطال حملة السلاح، وأنّ الخيارات

الإسلاميّة المنحرفة قد كشفت للقاصي والداني عن فسادها الشرعي والعقلي وعن سقوطها الواقعي، مع ذلك يريد الغرب –رغم ما لديه من باع في الدّراسات والملاحظة والإدراك– إعادة عجلة التاريخ للوراء، هيهات هيهات، فكل ما حصل كان محتملًا بقوّة لكلّ من له بصيرة في الأمور، أمّا اليوم والأمور تجري كما نرى ونسمع فلا يحتاج المؤمن الغيور على هذا الجهاد إلا أن يتابع تلاحق أخبار الجهاد في الجزائر وتعليقات وسائل الإعلام الغربية وذيولها الإعلامية العربية ليكتشف بنفسه وببساطة طبيعة المؤامرة وأطرافها، ومعسكر الحقّ والباطل فيها، ومن المفيد هنا قبل أن نسلّط الضوء على هذه المؤامرة أن نقدّم بأمرين اثنين:

١- استعراض سريع لتتابع الأحداث كما سجّلتها وسائل الإعلام.

٢- ذكر نموذج من التحاليل السياسيّة لوسائل الإعلام الغربية والعربية حول هذه الأحداث.

مع الأحداث

(١) في شهر ٩٤/١١ تستضيف إحدى الأديرة التابعة للفاتيكان في روما ممثّلين عن بعض الأحزاب العلمانيّة الجزائريّة وممثلي الإنقاذ في الخارج وجماعة (جاب الله)؛ لطرح وثيقة وطنيّة تمثّل أرضيّة صلح وإنهاء لما يسمّونه أزمة في الجزائر، وتمخّض اللقاء الثاني في شهر ٩٥/١ عن ما أسموه (وثيقة روما) التي وقّع عليه المؤتمرون؛ (إسلاميون) و(علمانيون) و(شيوعيون)، والتي عرضت السعي لوقف العنف (الجهاد) وإعادة الاعتبار لجبهة الإنقاذ، والإفراج عن شيوخها، والعودة للمسار الديمقراطي لإقامة دولة ليبراليّة ديمقراطيّة في إطار المبادئ الإسلاميّة!! بالتعاون مع السّياسيين الطيّبين في السلطة المرتدة، وفي إطار مصالحة وطنيّة شاملة.

(٢) الجماعة الإسلاميّة المسلحة أعلنت براءتها من الوثيقة وأصحابها وإصرارها على استمرار الجهاد المسلّح في سبيل الله، ونفت بيانات مزوّرة وزعتها المخابرات تزعم قبولها بها، كما أنّ السلطة الحاكمة رفضت المبادرة بضغط من التيار العسكري المتشدّد في السّلطة بتأييد من فرنسا، في حين أيّدت أمريكا وبعض الدول الغربية خيار روما.

(٣) وصلت الأزمة لطريق مسدود أمام الخيار الفرنسي- الاستئصالي-، وقامت جهود دبلوماسية كثيفة بين باريس وواشنطن والجزائر وعواصم أوربية أخرى أسفرت عن مفاجآت كشفت أبعاد المؤامرة الأخيرة.

(٤) ممثلو جبهة الإنقاذ المزعومون في الخارج؛ رابح هدّام، عبد الله أنس.. يُكثّفون تصريحاتهم مندّدين بالأعمال الجهادية ومتعهّدين بنبذ العنف واحترام الدّستور وإمكانيّة التفاهم مع السياسيين غير الاستئصاليين في الحكومة الجزائرية، وهجوم مباشر عبر وسائل الإعلام على (الجماعة الإسلامية المسلحة) وأنصارها في الداخل والخارج.

(٥) الجماعة الإسلامية المسلحة تنذر الجيوب الخارجة عن وحدة الصفّ بالحسم إن لم تنضمّ للراية الشرعية للجهاد.

(٦) إعلان أمير ميداني موحَّد للجيش الإسلامي للإنقاذ، وبدء حملة من الإعلام السياسي لتضخيمه والإشادة باعتداله، والتمييز بينه وبين المتطرّفين في الجماعة الإسلامية المسلحة.

(٧) وسائل الإعلام الغربيّة العربيّة تشيد بالمعتدلين الإسلاميين أطراف روما وبالجيش الإسلامي للإنقاذ، وحملة تشويه واسعة النّطاق ضدّ الجماعة الإسلامية المسلحة، تصفها وقيادتها بالتّطرف والتكفير وقتل النساء والأطفال والأبرياء دون تمييز، وبقيادة قليلة الخبرة، وتصف الجماعة بمحدودية الانتشار وقلّة التأثير، وبأنّها تكبّدت خسائر تجعل إمكانية تصفيتها قريبة.

(٨) أنباء متواترة مفادها عمليات عسكرية لكسر شوكة الجماعة الإسلامية المسلحة، وعمليات تمشيط على مستوى كامل التّراب الجزائري.

(٩) إعلان الدولة لعزل الصحراء ومنع المواطنين من السفر للجنوب، وفتح مدرّجات لاستقبال طائرات عسكرية ضخمة في جنوب الجزائر، والتمهيد لعزل منطقة الاحتكارات البتروليّة والغازيّة الضخمة عن الشمال ووضعها تحت إدارة عسكرية.

(١٠) إعلان تغييرات في قيادة الجيش تستبعد بعض المتشدّدين فيه، وتُقرّب قيادات معتدلة نوعًا ما من قيادته العليا.

(١١) معلومات غربية سرّبَت إمكان انشقاق في الجيش تلتحق بموجبه قطاعات عسكرية بالجيش الإسلامي للإنقاذ.

(١٢) مدني مرزاق يرسل رسائل لرئيس الدولة يخاطبه بصفته الرئاسيّة وينّدد بالجماعة الإسلامية المسلحة وفكرها وأعمالها، ويطالب الشيوخ بموقف واضح، ويعرض قبوله للأحزاب العلمانيّة، ويطرح تصورًا معتدلًا لمصالحة وطنيّة، ووسائل الإعلام الفرنسية والعربيّة تثني عليه، وتتابع تلميع مدني وجيشه الإنقاذي بشكل واسع.

هذا ملخص أبرز الأحداث إلى مطلع شهر أبريل ٩٥، حيث تسارعت وتيرتها بشكل ملحوظ بدءًا من مؤامرة روما وانتهاءً بإعلان جيش الإنقاذ، وفتح باب الحور مع زروال والمعتدلين في حكومته.

- **نموذج من التحليل السياسي في وسائل الإعلام الغربية والعربية لتغطية الحدث:**

مقتطفات:

جريدة (الشرق الأوسط) السعودية الصادرة في لندن بتاريخ ١٩٩٥/٤/٥م تعلّق على مدني مرزاق وجيشه الإسلامي للإنقاذ، كتبها (قصي صالح الدرويش):

"اليوم يقرع مدني مرزاق أبواب الشارع السياسي العريض، واسمه مرشّح لأن يصبح من ثوابت السياسة الجزائرية في المراحل المقبلة"، "مخاطبته لرئيس الدولة والشيوخ وكافة الأطراف تكشف عن طموح سياسي واضح"، "الرسائل الستّة قد تكون إعلان عن بداية مرحلة جديدة في تاريخ الأزمة الجزائرية، وفي تاريخ حركة الإسلام السياسي في الجزائر"، "لاشك أن ملاحظة مرزاق صحيحة وفي محلّها"، "وفي خطابه للطبقة السياسية يكشف مزراق أمير جيش الإنقاذ عن نزعة -بل عن موهبة أكيدة- في التنظير السياسي"... إلخ.

كما نقلت نفس الجريدة الصادرة يوم ١٩٩٥/٤/٤م مختصر مذكرة جبهة التحرير الوطني إلى زروال من أجل بدء حوار جاد يصحّح مسار الفشل السابق في معالجة الأزمة:

١- الشروع فورًا في اتخاذ الإجراءات لانطلاق حوار جدّي بمشاركة الجهة الإسلامية للإنقاذ، من أجل الوصول إلى حل سلمي وديمقراطي شامل للأزمة.
٢- العمل في مرحلة أولى على تحقيق الاتفاق بين أطراف الحوار -سلطة وأحزاب- حول النقاط التالية:

- توجه أطراف الحوار متضامنة كخطوة أولى لتطويق مسلسل العنف والكف الفوري عن استعمال السلاح لمدة غير محدّدة.
- تلتزم أطراف الحوار متضامنة بإيجاد حل سياسي شامل عن طريق الحوار "...".

٣- العمل في مرحلة ثانية على الوصول إلى اتفاق حول مجموع القضايا التي تشكّل الحل السياسي الشامل، بالرجوع إلى الشرعيّة الدستوريّة والمؤسّساتيّة عن طريق الاحتكام إلى الإرادة الشعبية.

مجلة الوسط العدد ١٦٧، ١٩٩٥/٥/١٠م، ص٦: "أكّدر (مهري) بعد لقائد بزروال أن الاقتراحات الجديدة تستهدف إشراك قيادة جبهة الإنقاذ في المشاورات السياسية الجارية وأنّ هذه المقترحات استقبلها الرئيس باهتمام كبير".

وتعلق الصحية الصادرة في لندن والمُموَّلة من قبل السعودية قائلة: "وإذا سارت الأمور باتجاه اللقاء المرتقب بين (السلطة الفعلية) و(المعارضة الفاعلة)، وفي مقدّمتها (كتلة روما) فإنّ الأحداث الأخيرة على الصعيدين الأمني والعسكري تكتسي في نظر المراقبين معنى محدّدًا هو كسر شوكة العناصر المتطرّفة وتمهيد الطريق أمام حلول سياسيّة وسطى تكون محلّ اتفاق بين السلطة والأحزاب، بما في ذلك جبهة الإنقاذ، والمقابل المنتظر من جبهة الإنقاذ أن تسارع إلى سحب الغطاء السياسي عن الجماعة الإسلامية المسلّحة، وتأتي التصريحات الأخيرة سواء الصادرة باسم جبهة الإنقاذ أو عبر (الجيش الإسلامي للإنقاذ) لتؤكد أن أمرًا ما يحدث في هذا الاتّجاه قد يُسهِّل تبلور البديل السياسي المنتظر وإخراجه من واقع (الحوار الوطني) إلى واقع الوفاق والمصالحة الوطنية". اهـ.

مجلة الأسبوع العربي الصادرة في لبنان والممولة من جهات نصرانية وسورية وخليجية العدد ١٨٥٢، ١٩٩٥/٥/١٠م تقول: وللتذكير فإن وكالة رويتر نشرت منذ أيام الرسالة التي وجهها مرزاق مدني زعيم الجيش الإسلامي إلى الرئيس زورال يطالبه فيها بالإسراع بحل الأزمة، وبقطعِ النظر عن التصور الذي تتضمنه لهذا الحل فإن مجرد توجيه هذه الرسالة يمثل نوعًا من الاعتراف برئاسة زروال، أو على الأقل بالدور الذي يمكن أن يضطلع به الرجل في إنقاذ الجزائر من الأزمة "..." على أساس أنه سيكون المنظّم لحوار وطني "...".

ولتقديم المؤشر الثالث لإمكانيّة هذا الحوار ينبغي العودة مرة أخرى إلى عمليات (عين الدفلة) الأخيرة، والواقع أن هذه العمليات استهدفت بصفة رئيسة (الجماعة الإسلامية المسلحة) وليس (الجيش الإسلامي للإنقاذ)" اهـ.

ومن ناحية أخرى تُجْمِع الصحف والمجلات الفرنسية على تشويه الجماعة الإسلامية المسلحة؛ نشرت إحداها ثماني صفحات لتهمة الجماعة بقتل واغتصاب النّساء وقتل الأطفال، وعلى مديح مدني مزراق وجيش الإنقاذ، وتلوّح للمخرج السياسي المُحْتمل، ولوجود المعتدلين، وهكذا باقي وسائل الإعلام.

ويُعْتقد بعد هذا الإسهاب الذي لابد منه أن مصالح الأمر قد أصبحت تحت الضوء، وأنّ أطرافها أيضًا أصبحوا عراة عن كل تلبيس أو تلميع، وأنّ المقصود من كل هذا هو تدمير الجماعة الإسلامية المسلّحة، بقيادتها الوحدويّة ممثلة الجهاد في الجزائر، وأنّ طريق هذا هو استخدام جبهة الإنقاذ وممثّليها المُعْتَدِلِين، وجيشهم الإسلامي بقيادة مرزاق، وأنّ الطامّة المتبقية لتتم مؤامرتهم على أحسن وجه هو أن يُخْرِج الشيوخ عبّاسي وعلى بلحاج ويُوضَعُوا عبر مراسليهم المشكوك فيهم في صورة تجعلهم ينضمّون لهذا الخيار -لا سمح الله ولا قدّر-.

وإذا أردنا رسم المؤامرة بصورة مبسّطة فإنّها على الشكل التالي:

(١) يجب إبعاد الاستئصاليين العسكريين الذين حملت أسماؤهم المهمّة الوسخة عن الحكومة وإزالتهم ككبش فداء للأحداث لإبراز نزاهة زروال والسياسيين المجرمين معه، والذين لا يقلّون إجرامًا عن أولئك.

(٢) توجيه ضربات عسكرية ميدانية واسعة للجماعة الإسلامية المسلّحة لإضعافها مرافقين ذلك بتشويه إعلامي كبير ونشط بل هائل عبر الاتّهامات الكاذبة البشعة، وعبر التقليل من حجمها.

(٣) إبراز أطراف روما السياسيين مُمَثِّلِين بالأحزاب العلمانيّة والشيوعيّة والتيّار الفرنكفوني، بالإضافة لممثّلي جبهة الإنقاذ في الخارج الذي ندّدوا بالجهاد وأعلنوا شرعيّة العودة التّعدّدية الكفريّة، بالإضافة لحزب (جاب الله)، وتسليط الضوء عليهم كخيار مقبول.

(٤) إبراز زروال وبعض السياسيين من حوله كوطنيين شرفاء لا علاقة لهم بالأحداث، ودعمهم بجنرالات أقلّ تصلبًا وأفضل سمعة من الاستئصاليين.

(٥) إبراز ما يسمّى بالجيش الإسلامي للإنقاذ بقيادته المصطنعة أمثال (مدني مرزاق) و(بن عيشة) كأبطال للجهاد، والتكبير من حجمهم، وربّما إحداث تمرّدات عسكرية جزئية تلحق بهم لإعطائهم حجمًا موازيًا لحجم الجماعة الإسلامية المسلّحة، وتوكيلهم بتصفية الجماعة ومواجهتها في الجبال، وهكذا يأكل المسلّحون أنفسهم.

(٦) إجراء مصالحة وطنيّة في إطار الدستور الكفري، وإعادة (الشرعية القانونية!) للإنقاذ، وربّما لشيوخها الأسرى -فرّج الله عنهم وعن إخوانهم المساجين- إن وقعوا في هذا الفخّ الشيطاني الكبير.

(٧) كاحتياط لفشل المؤامرة تَعْزِل الآن الحكومة الجنوب، ويجري نقل الرعايا الأجانب هناك للحفاظ على الاحتكارات والاستثمارات الاستعمارية الأساسيّة في الجزائر.

(٨) بدء تسليح القبائل وبعض جهلة العوام من الأهالي كاحتياط آخر لنشر الفتنة في وجه الجماعة الإسلامية المسلّحة في حال سقوط السلطة المفاجئ.

هذه إجمالًا معالم المؤامرة الكبرى التي يحشد لها الإعلام العربي والعالمي إمكانيات هائلة، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وصدق الله العظيم: {وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ}، وإلى كلّ المتورّطين في هذه المؤامرة من المسمَّون بـ(الإسلاميين) نذكرهم بقوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ * ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ}.

وإلى كلّ المجاهدين في سبيل الله في الجزائر ومن يوالوهم من المؤمنين في كّل مكان نزفّ إليكم هذه البشرى: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَسَيُنْفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ * لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُ جَمِيعًا فَيَجْعَلَهُ فِي جَهَنَّمَ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ}.

ملامح الكفر الأكبر بين وثيقة روما وبيان نوفمبر

{يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ}.

العدد: (٩٣)، الخميس/٢٠/ذو القعدة ١٤١٥هـ الموافق ٢٠/٤/١٩٩٥م

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

سيبقى مؤتمر روما ووثيقته التي وقّعت برعاية البابا في الفاتيكان وصمة عار في جبين أولئك الذين اقترفوا هذه الجريمة في حقّ الجهد والإسلام في الجزائر.

ولعلّ أوّل ما يطالعنا في وثيقة روما المخزية أو ما يسمّونه (العقد الوطني) تلك الصيغة العلمانيّة بشكل عام عبر المصطلحات والأسلوب والأفكار، هذه الوثيقة التي بخل الموقّعون عليها أن يبدؤوها بما يبدأ به المسلمون من البسملة وذكر اسم الله تعالى، واقتصروا على عنونتها بما يوحي بالغرض المباشر منها (حلّ سلمي للأزمة الجزائرية)، فهم يرون واقع الجهاد المشرّف الذي يرفع فيها اسم الله ويجاهد في سبيله (أزمة) و(جزائريّة)، ويبحثون لها عن (حلّ) و(سلمي) و(ديمقراطي) برعاية فاتيكانية أهّلتهم لأن يطلق عليهم اسم (المعارضة الشرعية)، ولا أدري ما تعني (الشرعيّة) هنا إلّا أن تكون شرعيّة إبليس.

تتباكى الوثيقة قائلة: (لم يرَ الشعب تجسيدًا لمبادئ أولّ نوفمبر ١٩٥٤، ولا تحقيقًا لجميع أهدافه)، وقد تكررت هذه العبارة في كثير من بيانات ممثّلي جبهة الإنقاذ في الخارج (هدّام)، (رابح)، (أنس) وغيرهم، كما ذكره مؤخرًا المدعو (مدني مزراق) قائد الجيش الخيالي للإنقاذ. إنّ هذا الإصرار جعلني أقوم بالبحث بين المراجع التاريخيّة عن هذه المبادئ التي شغلت بال هؤلاء (المسلمين) اليوم، فربّما كان فيها قيام الخلافة الراشدة!!، وعثرت عليها، وإليكم نصّ بيان الأول من نوفمبر ١٩٥٤ والذي انطلقت بموجبه ثورة جبهة التحرير والذي حلّت بموجبه جمعيّة العلماء المسلمين نفسها لتلتحق بجبهة التحرير الوطني، حيث صارتا كما يزعمون وجهان لعملة واحدة، يقول هذا البيان (المقدّس)، بعد مقدّمة

عامّة عن الاحتلال وظرف الثورة، يعدّد المبادئ والأُسس قائلًا:

١- إقامة دولة جزائرية ذات سيادة تقوم على أسس ديمقراطية اشتراكية في إطار المبادئ الإسلامية.

٢- احترام كل الحريات الأساسية دون التفريق بين العِرق والاعتقاد.

الأهداف الداخلية:

١- إصلاح سياسي يتمّ عبر سلّم للحركة الوطنيّة الثوريّة (..) إلخ.

٢- جمع وتنظيم كلّ الطاعات المخلصة من الشّعب الجزائري للقضاء على النّظام الاستعماري.

الأهداف الخارجيّة:

١- تدويل القضيّة الجزائريّة.

٢- تحقيق وحدة شمال أفريقيا في الإطار العربي والإسلامي.

٣- في إطار ميثاق الأمم المتحدة، نؤكّد على شكرنا لكلّ الدول التي تساندنا فيعملنا التّحرّري.

وسائل الصراع:

١- التأكيد على المبادئ الثورية آخذين بعين الاعتبار الوضع الداخلي والخارجي.

٢- الاستمرار في الصّراع بكلّ الوسائل حتى تحقيق الأهداف....الخ.

وللوصول إلى هذه الأهداف، حزب جبهة التّحرير الوطني له مهمّتان أساسيّتان:

الأولى حركة داخليّة على المستوى السياسي الحركي وعلى الصّعيد الخارجي، جعل قضيّة الصراع في الجزائر مشكلة عالميّة بواسطة مساندة كلّ حلفائنا الطبيعيين، (...إسهابات)، ثمّ يقول:

"وتقديرًا لقيمة الحياة البشريّة تعرض على السّلطات الفرنسيّة إذ توفّر من جانبها حسن النّية المطالب التاليّة:

١- الاعتراف باستقلاليّة الشخصيّة الجزائريّة بواسطة إعلان رسمي وإلغاء فرنسيّة الجزائر.

٢- فتح باب الحوار مع الناطق الرسمي للشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائريّة ووحدته.

٣- خلق جو من الثقة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ورفع القوانين الاستثنائية المطبّقة على المحاربين.

وفي المقابل:

١- المصالح الفرنسيّة الثقافيّة والاقتصاديّة ذات السبغة الشرعيّة ستكون محترمة، وكذلك الشخصيات والعائلات.

٢- كلّ الفرنسيين الراغبين بالبقاء في الجزائر سيكون لهم الخيار بين الجنسيّة الأصليّة فيُعاملون كجالية أجنبية، أو الحصول على الجنسيّة الجزائريّة فيكون عليهم نفس الحقوق والواجبات.

٣- العلاقات بين فرنسا والجزائر ستحّد بعقد اتّفاق بين السلطتين على قدم المساواة والاحترام المتبادل.
خاتمة: "..." انتهى بيانهم (المقدّس).

بهذه المبادئ انطلقت ثورة جبهة التحرير الوطني، فيا له من ميثاق، ويا له من جهاد، ويا لها من أهداف تستأهل أن يتباكى عليها حتى المناضلون في (جبهة الإنقاذ الإسلامية)، اليوم بعد أن مضى على كفرها أكثير من أربعين عامًا.
وقبل أن أعلق على أهم ما فيها بإيجاز أذكر أمرًا هامًّا وهو أنّه في ١٩٥٦/٨/٢٠م وبعد مضي ننو سنتين على انطلاق ثورة التّحرير وفق هذه المبادئ عُقد المؤتمر الهامّ المسمّى بـ(مؤتمر الصّومام) الشهير، حيث أكّدت قيادة ثورة جبهة التحرير على مبادئ نوفمبر ١٩٥٤، وفصلت فيها وكرّست بالتفصيل المطوّل هيكلتها الكفريّة والتنظيميّة، حيث سيطر تمامًا التّيار اليساري الاشتراكي والشيوعي على صعيد الفكر والكوادر، ولم يكن في أركان جبهة التّحرير الذين جاوزوا الثلاثين إلّا ثلاثة أسماء يمكن نسبتها إلى الإسلاميّة، أمّا الكادر الذي ضُحّي به وكان وقود هذه الثورة فهم المجاهدون الذي قُتلوا في سبيل الدّفاع عن الأرض والعرض، وليطردوا الاستعمار ويقيموا دولة الإسلام في الجزائر.

ولدى مراجعة بيان مؤتمر (الصومام) أوت (أغسطس) ١٩٥٦، وجدّت أنّ أهمّ ما فيه -وهو عبارة عن أطروحة يساريّة كما ذكرت فكرًا وتنظيمًا- هذه الفقرة التي أنقلها هنا لتتضح الصورة: "الثورة الجزائرية هي صراع وطني لتدمير النظام الاستعماري الوقح، وليست حربًا دينية، إنّها سير للأمام بالاتّجاه التاريخي للإنسانيّة وليس عودة إلى عهد الإقطاع، وفي النّهاية هي صراع من أجل ميلاد حكومة جزائريّة بصيغة ديمقراطيّة واشتراكيّة، وليست لترقيع صيغة ملكيّة أو حكم رجعي مبني على الحقّ الإلهي المقدّس" فتأمّل!!

أوردت بيان نوفمبر بطوله وتمامه تقريبًا حتى لا يظنّ أحد أنّه ربّما كان فيما لم يُنقل شيء من الصّلاح، فنحن في عهد الجدل والمجادلين، فخلاصة بيان نوفمبر ٥٤ الذي يبكي عليه الحمقى من الإسلاميّين والمتآمرين العلمانيين:
(١) دولة جزائرية ذات سيادة على أسس ديمقراطيّة اشتراكيّة في إطار المبادئ الإسلاميّة. والمطلوب تركيبها وفهمها،

وهذه تحتاج إلى حنكة إبليس ودهاء أبي جهل وإيمان أبي لهب، كمن يقول: نصرانيّة يهوديّة بوذيّة في إطار المبادئ الإسلاميّة!!

(٢) أما البند الثاني فما زاد على تأكيد الكفر الذي جاء به أسوأ خلف لشر سلف، ليؤكّدوه في وثيقة رما:
"الحريّات الأساسية دون التفريق في الاعتقاد"، فمن شاء فليكفر ومن شاء فليلحد ومن شاء فليؤمن والكلّ سواء، أفنجعل المسلمين كالمجرمين؟! نعم يا ربّ! هكذا يقولون، وهكذا يحكم رابح وهدّام وأنس ومرزاق ومن معهم.

(٣) ثمّ صراع ثوري في إطار ميثاق الأمم المتحدة الكفري الاستكباري الإجرامي، وليس هنا محلّ تناوله.

(٤) وأخيرًا يذوب البيان حانانًا ورِقّة مع القتلة الذين عاثوا في دماء أبنائهم وآبائهم، وولغوا في أعراض المصونات من نسائهم، من كفرة الفرنسيس العرابيد، وفَرْنَسُوا بلدًا كانت من عقر دار الإسلام على مر التاريخ، وفعلوا ما ليس محلّ ذكره ممّا هو معلوم، ليقول البيان لهم: "تقديرًا للحياة البشريّة: المصالح الفرنسيّة الثقافية والاقتصادية محترمة..".
والفرنسيون الصليبيون القتلة إذا بقوا نزلوا كرامًا وإذا تجنّسوا فهم منّا ونحن منهم، نفس الحقوق والواجبات، والعلاقة بين فرنسا القتلة وجزائر الضحايا والثكالى والأيامى على قدم المساواة والاحترام!!

(٥) يأتي بيان (الصومام) وهو إنجيل ثورتهم الميمون ليشطب كلمة في (في إطار المبادئ الإسلاميّة) ويعلنها صراحة: (صراع وطني وليست حربًا دينية).. (سير للأمام) حيث الكفر وليست عودة للوراء (للإقطاع)؛ فالإسلام عندهم إقطاع، وبهذا نُهبت الأملاك واعتُدي على الأموال والحقوق في عهد ابن بيلا وبومدين، ثمّ صراع من أجل ميلاد (حكومة ديمقراطية اشتراكية) فقط، وليس ترقيع صيغة ملكيّة رجعية تقوم على الحقّ الإلهي؛ فالإله ليس له عندهم حق في إطار الديمقراطية الاشتراكية، وهذا هو وصف الإسلام عندهم، فماذا نقول لأولئك الذين هلك جلُّهم وهم عند ربهم اليوم، كبومدين وغيره. ولمن بقي من أراذهم الكفرة أعمدة ثورة جبهة التحرير الوثني ليلتفّوا على جزائر الإسلام اليوم بفضل غباء رابح وهدّام، وديمقراطية شيوخ الإنقاذ (ديمقراطية اشتراكية) وليست رجعية على الحق الإلهي، كبُرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبًا.

وهكذا ترون أنّه لم يكن من العبث النبش في أوراق التاريخ، لنعلم على ماذا يتباكى راح وهدّام وابن بيلا وعبد النور، ومن بعدهم أمير جيش الإنقاذ الخيالي، فقد أصدر المدعو (مدني مرزاق) مؤخّرًا بيانًا لاهبًا يقول فيه موجّهًا كلمته إلى مجاهدي ثورة نوفمبر صاحبة البيان آنف الذكر، وهم نفس طواغيت الجزائر اليوم: "من مواقعكم نخاطبكم، ومن

مراكزكم القديمة نناديكم، إنّ جهادنا استمرار لجهادكم، ودماءنا من فيض دمائكم، وفضلكم لا ينكره إلا خبيث أو حركي (خائن)"، ويتابع هذا المعتوه الذي أجزم أو أكاد أنّه لا قرأ بيان نوفمبر ٥٤ ولا هم يحزنون، ولكن هكذا قال له الفرنسيون، أساتذة شاه مسعود الأفغاني أن يقول، فقال: "لابد أن يتلقّف المشعل ويتسلّم الراية جيل أخذ على نفسه أن يحقق عهد الشهداء من قبل في بيان الفاتح من نوفمبر ١٩٥٤ الخالد"، (خالد أيّها الأحمق، إنه خالد خلود أبي لهب في نار جهنّم)!!، ويتابع: "حين قالوا لن نلقي السلاح حتى نقيم دولة جزائرية في إطار المبادئ الإسلامية (..)، هذا الجيل أثبت الانتساب إنّه الابن الشرعي لجبهة التحرير الوطني الأصليّة تحت اسم الجبهة الإسلامية للإنقاذ" اهـ.

فتأمّل، هل يعلم هؤلاء المتباكون المهابيل من المسمَّون (إسلاميين)، (إنقاذ)، (جيش إسلامي)، أنّ بيان نوفمبر هذا كما جاء هو شرك وكفر أكبر محاربة لربّ الأرض والسماء؟ وهل يعلم أن ما حصل من بعد على يد ابن بيلا وبومدين وأصحاب بيان نوفمبر لم يكن إلّا تطبيقًا لما جاء فيها؟ وهل يعلم هذا الذي يسمّيه (البيان الخالد!!) وهؤلاء الإسلاميون الذين وقّعوا على وثيقة روما من أجل أن يثبتوا كما مرّ في نصّ البيان (فقرة القيم والمبادئ) التأكيد على بيان نوفمبر، وأنّهم وقّعوا على كفر وردّة؟! ولا أدري أكانوا يشعرون أم لا يشعرون، إلى الله المشتكى.

وختامًا: لا بد من القول صراحةً: ليعلم كلّ من يدعو إلى وثيقة العقد الوطني التي سُميت (وثيقة ندوة روميّة٢)، أنّه يدعو إلى إعادة تثبيت الكفر الذي تأسّس بصدور بيان نوفمبر ٥٤، وترسّخ وضرب جذوره في مؤتمر الصومام ١٩٥٦، وحكم البلاد والعباد بشريعة الكفر والظلم، فأهلك الحرث والنسل لأكثر من ثلاثين سنة، وأنّ العودة إليه بصيغ المديح والإطراء وتسميته بـ(البيان الخالد) كما يقول (المرزاق)، ووصفه بأنّه منتهى آمال الأمّة الجزائرية كما زعمت وثيقة رومية المخزية، ليعلم هؤلاء أنّهم يوقّعون على الدعوة إلى تحكيم الكفر الأكبر في رقاب المسلمين، وإلى خيانة دماء الشّهداء التي سالت في حرب التحرير والتي تسيل اليوم لإقامة حكم الله في الجزائر، ولن يغنيهم من الله أن يطلقوا على أصحابها لقب (المعارضة الشرعية) و(الأحزاب ذات التمثيل الشرعي)، لإلباس الحق بالباطل.

ولابد لكلّ غيور على هذا الدين من أنصار ومؤيّدي الجهاد في الجزائر أن ينهضوا لوضع الحق في نصابه، ولا يجرمنهم شنآن قوم على ألّا يعدلوا، لأنّها بداية تحقيق نبوءة الصليبي الهالك ديغول لمّا أُجبر على استقلال الجزائر: "سنعطيهم الجزائر اليوم ونستردّها بعد ثلاثين سنة ..."، خسئوا بإذن الله {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ

بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ}، {وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ}.

فُلول شراذم المُرجفين.. التمرّد والخيانة

العدد: (٩٤)، الخميس ٢٧/ذو القعدة/١٤١٥هـ - الموافق ٢٧/٤/١٩٩٥م

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على سيّدنا مُحمّد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:
استعرضنا معًا عبر المقالات السابقة أبعاد المؤامرة الكبرى التي تحيط اليوم بجهاد الجزائر المبارك، حيث بيّنا أطرافها في الخارج والداخل، ويهمّنا منهم أولئك الذين يظنّون أنفسهم أنهم يخدمون الدين، وكان الموضوع السابق حول فحوى (بيان نوفمبر١٩٥٤) وخلاصته (بيان الصومام ١٩٥٦)، ولقد دُهشت عندما أخبرني الإخوة أنّه أحدث ضجّة، إذ يبدو أني مسست شعارًا أُدخل في رأس الجميع قداسته على مدى ثلاثين سنة -إلا من رحم ربي-، دُهشت عندما رَوُوا لي في رسالتهم أنّ بعض الإخوة ممّن يعتقدون أنّهم ما زالوا على ولائهم لجبهة الإنقاذ من أتباع أنور هدّام ورابح كبير وغيرهم قد أُسْقط في أيديهم لمّا رأوا الكفر الأكبر ينضح منه لأنّهم لم يسمعوا عنه؛ ومع ذلك قالوا: "نعم هذا كفر أكبر، ولكن ليس الآن وقت إخراجه، فنحن في مناورة سياسيّة، وقضيّة روما ما هي إلا لحصار النظام، وقد وقّع عليه من يمثّل الجبهة لهذا الغرض، فالمهمّ حِصَار الحكومة لإخراج الشيوخ وعودة المسار السّابق..".

وفي هذا المقال نتابع كشف زيف الأرضيّة الأساسيّة للمؤامرة، وأعني من زعموا لأنفسهم أنّهم (الجيش الإسلامي للإنقاذ)، وأنّهم يمثّلون راية الجبهة واستمرارًا لمنهج الشيوخ، فبين يديّ الآن وثيقة أخرى هامة هي (البيان التأسيسي للجيش الإسلامي للإنقاذ) الأصلي.

فمن المعلوم أنّ بعض الإخوة من قادة وشيوخ الإنقاذ الذين نجوا من الأسر والتحقوا بالجبال، وبدأوا جهاد السلطة العسكرية المُرتدّة، فقد قام الإخوة سعيد مخلوفي وعبد القادر شبّوطي بإعلان جهاد الدّولة عبر (حركة الدولة الإسلاميّة)، كما فعل الشيخ محمد السعيد والأخ عبد الرزاق رجّام وأعضاء في جبهة الإنقاذ؛ بالخروج للجبال حول العاصمة، وانطلقوا يجاهدون الطاغوت، وفي أواخر ١٩٩٣ وأوائل ١٩٩٤ التقى هؤلاء الإخوة ليُؤطّروا عملهم العسكري، وأصدروا بيانهم الذي بين أيدينا ليُرْسُوا انطلاقةً منظمّةً لعملهم، ويَضَعُوا الخطوط الأساسيّة لمنهجهم في ما مرّ من تجربتهم عبر الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ، وكان ذلك في الوقت الذي كانت الجماعة الإسلاميّة المُسلّحة قد

انطلقت في توحيد الفصائل الجهادية الأولى في الجزائر، وامتدّت في نحو ستّ وثلاثين ولاية من التّراب الجزائري، وطغت عملياتها على السّاحة العسكريّة والإعلاميّة، ونحن الآن بصدد استعراض هذه الوثيقة من النّاحية التاريخيّة فقط لنُبيِّن زيف من يزعمون اليوم أنّهم يُمثّلون هذا الجيش باسم الشراذم التي أبت الوحدة المباركة التي تمّت فيما بعد بين هذه الفصائل الجهادية كلّها في منتصف شهر ماي ١٩٩٤ في إطار الجماعة الإسلاميّة المسلّحة، والذي اعتُبر نصرًا عظيمًا لعلّه الأهم إلى اليوم في مسار الجهاد ككل.

يبدأ البيان بعنوان: الجبهة الإسلامية للإنقاذ (الشعار) الجيش الإسلامي للإنقاذ.

مقدّمة يتحدّث فيها عن أهميّة توحيد الصّفوف كأساس للنصر، ويختمها قائلًا: "مع تحديد منهج وطريقة عمل الجبهة الإسلاميّة، تُجَنِّب الاختلافات"، وبعد تشاور مع مختلف الأطراف تقرّر:

١- إنشاء الجيش الإسلامي للإنقاذ في إطار (الجبهة الإسلاميّة) حتى يكون للجهاد معالمه الميدانيّة.

٢- إنّ منهج الجبهة الإسلاميّة والجيش الإسلامي منهج سلفي عقيدة وفهمًا وسلوكًا وأخلاقًا.

٣- الديمقراطيّة كفر. ثمّ يستعرض معناها من المراجع الغربيّة، ويستنبط كفرها من خلال الآيات، ويقول: "فمن اعتقدها كفر ولو كان من المسلمين"، ويورد بعض الأدلّة.

٤- حكّام الجزائر الحاليّين كفّار كُفْر ردّة (تفصيل).

٥- الجهاد الوسيلة الوحيدة لإقامة الدّولة الإسلاميّة بالجزائر. ويقول فيها بعد مقدّمة: "إلّا أنّه يجب ألّا نقع في الخطأ مرة أخرى في المستقبل بالعودة للانتخابات ولو اعترف النّظام بنتائج الانتخابات الأولى، فلن يكون ذلك إلّا تخليًّا عن الجهاد، ولا يجوز شرعًا التّخلي عن الجهاد في الجزائر، إلّا بقيام دولة إسلامية تحقيقًا لقوله تعالى: {وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ}، ويترتّب على هذا ألّا يكون الجهاد وسيلة للضغط السياسي فحسب.

٦- الجهاد ليس وسيلة للضغط السياسي. ويختم قائلًا: "ولهذا لا يجوز عقد هدنة ولا صلح مع النّظام الحاكم اليوم في الجزائر."

٧- لا هدنة ولا صلح ولا حوار مع الحكّام الحاليين للجزائر، (تفصيل).

٨- الأولويّة للعمل العسكري.

٩- الشرع قبل السياسة (السياسية الشرعيّة): ويبدأ بتفصيل ثمّ يختم: "فإذا رفعنا شعار أولويّة الشرع قبل السياسة

فذلك لتجنّب الأخطاء القاتلة التي وقعت فيها جلّ الحركات الإسلامية عامّة والجبهة الإسلامية (للإنقاذ) خاصّة، إلخ".

١٠- الانتخابات بعد إقامة الدولة الإسلامية لتزكية الحكام؛ يقول: "لا يجوز شرعًا الاحتكام إلى الانتخابات لتعزيز شكل وطبيعة نظام الحكم في الجزائر وغيرها من الدّول."

١١- المسؤولية (الإمارة) تضبط وتحدّد زمنيًّا، ويتكلم عن تفصيل تنظيمي حسب وجهة نظرهم في الإمارة.

الإمضاء: المجلس الشوري للجيش الإسلامي للإنقاذ. قاسم تاجوري/عبد الرزّاق رجّام/محمّد السعيد/عبد الناصر/سعيد مخلوفي/ عز الدين باعة /عبد القادر شبوطي/ محمد جميل/ مرزاق مدني /مصطفى كبير... الخ.. ثمّ شعار الجبهة.

انتهى.

سار الإخوة في جهادهم مدّة حول هذه المبادئ ثمّ ما لبثت قيادته بعد اتّصالات مبكّرة مع إخوانهم في قيادة (الجماعة الإسلامية المسلحة) في آخر أيّام أميرها جعفر الأفغاني -رحمه الله-، ثمّ مع الأخ أبي عبد الله أحمد -رحمه الله-، حيث تحقّقت في أيّامه الوحدة الجامعة بينهم في إطار (الجماعة الإسلامية المسلحة)، فكرًا ومنهجًا وتنظيمًا، وكما نلاحظ من أفكارهم التي ذكرناها فقد أهّلهم الجهاد لتجاوز الانزلاقات الفكريّة السابقة أيّام الديمقراطية، ووضعهم خطوة للأمام على طريق الوصول للحقّ الذي تحقّق لوحدتهم، ولقد سمعت الشّريط المسجّل ثم رأيت الفيديو الذي أُخذ للقاء الوحدة، فرأيت وجوهًا علاها الصّفاء، وقلوبًا تفجّرت إخلاصًا بفضل الله ثمّ بفضل بركات الجهاد وحرارة المعركة -نحسبهم كذلك ثبّتهم الله ولا نُزكّي على الله أحدًا-، وسمعنا في حينها أنّ شرذمة من بعض الشباب الذي كانوا معهم رفض تلك الوحدة زاعمًا أنّه ما زال على منهج الشيوخ وقيادة الشيوخ، وأخبر الإخوة أنّهم ما زالوا يحاولون معهم ويحاورهم كي لا يكونوا بابًا للفتنة فيما بعد، ثمّ نُسِيَت القضيّة.

وفجأة يخرج علينا الإعلام الغربي والعربي العميل -كما بينّا في المقال الماضي- بسيل من الإطراء والتهويل حول إعلان مدني مرزاق أميرًا للجيش الإسلامي للإنقاذ، وتتدفّق بياناته ورسائله وتصريحاته.

والذي يهمّنا هنا استخلاص فكر هذا المرزاق أو ما يمكن تسميته الأسس الفكريّة والعقيديّة لمن يَظنّون أنفسهم (الجيش الإسلامي للإنقاذ) اليوم لأنّهم استولوا على الاسم:

(١) الإصرار على مبادئ بيان نوفمبر الخالد ١٩٥٤، وقد نقلناه بالنص وعلقنا عليه في العدد الماضي فيُرجع إليه، فهو بيان لُحمته الشيوعيّة، وسُداه العلمانيّة، وما مصائب الجزائر إلا منه وممّن قام عليه وممّن يسمّيهم (جبهة التحرير

الوطني) والتي يقول أنّها الأب الروحي لجبهة الإنقاذ الإسلاميّة!!

(٢) الخطاب المؤدّب للرئيس زروال مُضفيًا عليه سمة الرئاسة، معترفًا بمرجعيّته لحلّ شرعي عادل يُعيد البسمة للشفاه، والرّضا للقلوب عن طريق الحوار الوطني السّلمي.

(٣) خطاب مداهن للأحزاب العلمانيّة الكافرة يطمئنها ويدعوها لتضع يدًا بيد لبناء وطن تعمّه الفرحة والبهجة، وقد رفع شعار الإسلام والعروبة في هذه الدعوة.

(٤) خطاب حارّ للجيش يحمّله مسؤولية ما يجري، ويذكّره بدوره الذي لو قام به لما قام الجيش الإسلامي للإنقاذ!!

(٥) خطاب للمجاهدين في سبيل الله –حملة راية الحقّ– في الجماعة الإسلاميّة المسلّحة؛ التي تضمّ في قيادتها ووحدتها شيوخه الذي أسّسوا الجيش الإسلامي للإنقاذ قبل أن يصير الاسم إليه، يصفهم بالتّطرف والتكفير والإجرام والفقه المخابراتي وقتل النساء والأبرياء!!

(٦) خطاب للشيوخ يستجدي فيه شرعيّته من خلال ماضيهم، ويطلب إليهم أن يسمّوا الأمور ويحدّدوا الثوابت.

هذا هو مآل الفكر والمنهج والعقيدة التي صارت لهذا الاسم الذي احتلّه ومسّخه هؤلاء الشراذم.

فتأمّل يا أخي –بارك الله فيك– فلسفة الانحدار الشيطاني كي تعلم لماذا رضي عنه النّصارى والعلمانيّون والصّحافة، ولماذا تبنّته الهيئة التنفيذيّة لجبهة الإنقاذ في الخارج، التي تزعم أنّها على مسار الشيوخ وأنّها تحمل راية انطلاقتها.

ولتكتمل الصورة فإنّ مختصر خطاب هذه الهيئة الذي أهّلها لتكون جذر المؤامرة الآخر الذي جاء عبر وثيقة روما:

– العودة إلى المسار الديمقراطي البرلماني لتأسيس تعدّديّة حزبيّة تقوم على حريّة الاعتقاد والتّعبير والمساواة، في مقابل وقف العنف وحمل السّلاح والعودة لمبادئ نوفمبر ١٩٥٤.

– إعادة الاعتبار لجبهة الإنقاذ وإطلاق شيوخها وإطلاق أدبياتها.

– مداهنة للغرب وتطمينهم حول النّوايا الاستسلاميّة للجبهة في إطار هذا الانحراف الفكري، استنكار لمعظم أعمال المجاهدين وتسميتها بالعنف والبراءة منها.

وبعد هذه المقارنة التّاريخيّة الموثّقة التي لا تحتاج إلى تعليق نذكّر هؤلاء الذين زاغوا فأزاغ الله قلوبهم أنّ الله تعالى يقول: {الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ}، وأنّ رسول الله –صلى الله عليه وسلم– قال للسائل الذي سأله: (المرء يقاتل شجاعةً ويقاتل حميةً ويقاتل رياءً ...) فقال –صلى الله عليه وسلم–:

(من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فذلك في سبيل الله) أو كما قال عليه الصلاة والسلام، وهذا الدين واضح والحمد لله، محجّة بيضاء.

ولذلك نذكّرهم بأبسط خطاب وعبارة لعلّها تنفعهم:

١- أنّ من يقاتل ويحمل السّلاح للقضاء على الطاغوت وإقامة حكم إسلامي على الكتاب والسنّة وِفق هدى السلف الصالح فذلك في سبيل الله، ونرجو لهم إحدى الحسنيين -إن شاء الله تعالى-، وهو في سبيل الله وهم الذين {الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ}.

٢- ومن قاتل على مبادئ نوفمبر١٩٥٤ بعد أن اتّضح أمرها وبانت رايتها لإعادة الديمقراطيّة والتّعدديّة والحزبيّة ومبادئ روما باسم المعارضة (الشرعيّة)؛ بشرعيّة إبليس، فهم الذين {يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ}، ورايتهم شرّ من الراية التي قال عنها -صلى الله عليه وسلم-: (من قاتل تحت راية عميّة ينصر العصبيّة فمات، مات ميتة جاهلية). تلك الراية العميّة؛ أمّا راية نوفمبر وراية كتلة روما فهي ليست عميّة هي ديمقراطيّة كفريّة علمانيّة واضحة وضوح الشّمس في كفرها الأكبر.

٣- مما يجدر ذكره أنّ الجماعة الإسلاميّة المسلحة بقيادتها الموحدة -بارك الله فيها- قد أعلنت في بيانها الصّادر في ١٩٩٥/١/١٨ قائلة: "يزعمون فيه أنّ الجماعة الإسلاميّة المسلّحة وافقت على كلّ قرارات ندوة الحوار التي عقدت في قلب العالم النصراني؛ الفاتيكان، وسمُّيت ب(روما ٢)، إنّ الجماعة الإسلامية المسلحة تتبرأ من كل هذه الحوارات والندوات والملتقيات الجاهليّة، وتؤكد أن قيام خلافة إسلامية راشدة على منهاج النبوة لا يمر إلا على طريق الجهاد المسلّح كما نصّت الآيات الكريمة على ذلك، قال الله تعالى: {وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ}، وما هذه التصرفات الجاهلية التي يقوم بها بعض المنتسبين للإسلام إلا استدراج من الشيطان أولًا، ومن أعداء الله النصارى واليهود والمشركين ثانيًا".

وهكذا يتبين لنا أن هؤلاء الأغبياء الذين يستخدمهم الغرب لذبح إخوانهم وإجهاض جهادهم -لا سمح الله- باسم الجيش الإسلامي للإنقاذ قد عصوا أمراءهم لمّا قرّروا الوحدة، وقد عصوا أمر الله تعالى في الانضمام للوحدة الجامعة بقوله : {إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ}وقد نقضوا ما وقعوا عليه في البيان الذي

تأسَّسَ عليه جيش الإنقاذ -والذي بينّاه- عندما انقلبوا على يد مدني مرزاق وصحبه على ما جاء فيه وآلوا إلى ما نرى.

وأخيرًا نقول لهم:

كل امرئ حسيب نفسه، والخسارة في تحديد الراية والنيّة ليست خسارة دريهمات تعوض بل هي خسارة الدين والدنيا، قال تعالى: {فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِنْ دُونِهِ قُلْ إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَلَا ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ}، {إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ}.

رسالة مفتوحة إلى أنور هدّام

{وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ * أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ}

العدد: (٩٥)، الخميس ٥/ذو الحجة/١٤١٥هـ - الموافق ١٩٩٥/٥/٤م

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السلام على الذين يستمعون القول فيتّبعون أحسنه، أمّا بعد:

فقد قرأنا في مجلّة الوسط التي تصدر في لندن بتمويل سعودي في عددها ١٦٩، بتاريخ ٢٤/ أبريل/١٩٩٥ المقابلة العجيبة التي عبّرتم فيها بجلاء عن كثير ممّا كنتم تعلنونه، والذي يدعونا للوقوف مع هذه المقابلة هو انعطاف هام نعتبره خطرًا كبيرًا؛ إذ يضاف إلى مواقفكم السّابقة نقطتان هامّتان:

الأولى: تحولكم إلى التأييد العلني، بل والتغزّل بالجماعة الإسلاميّة المسلحة بعد تنديدكم بأعمالها في أكثر من موطن.

والثانية وهي الأهمّ: التلميح إلى الزعم بأنّكم قادرون على إلزامها وقف (العنف) في إطار حل سياسي يعتمد وثيقة (روما).

ونظرًا إلى أنّكم تعلمون كما نعلم كذب هذا الزعم، اسمحوا لنا أن نقوم بجولة فيما بين سطور تلك المقابلة الصريحة التي سننقلها بنصّها ابتداءً حتى نيسّر للقارئ فهم تعليقنا على ما فيها من أفكار بالغة الصّراحة في الضّلال.

ابتداءً نستأذنكم بإيرادها كاملةً، ونستغفر الله لكتابة مثل هذا الهراء، تقولون:

سؤال: تردّد في الشهور الأخيرة أنّ الأزمة الجزائرية الأخيرة يمكن أن تجد حلًا على الطريقة السودانيّة؛ بمعنى أن يتولّى الجيش الأمن والدّفاع وتتولّى الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ ضبط الشارع، فهل نوقش ذلك؟ وما هو موفقكم منه؟

ج: نحن ملتزمون في حقيقة الأمر لائحة الوفاق الوطني التي وُقعت في ورما، ولا نرى حلًّا سياسيًّا للأزمة الجزائريّة خارج هذه اللائحة (١).

س: يبدو أنّ الوضع الجزائري يعيش تجاذبًا يقود البلاد إلى حرب أهليّة، فالجيش مُتَمسِّك بسياسة الأمن المطلق، بينما يصرّ الإسلاميون المسلّحون على إسقاط الجيش، هل تعتقدون بانّ هذا التجاذب الثنائي يسهّل الحلّ؟

ج: لا بد من تصحيح بعض المفاهيم التي جاءت في السؤال؛ النقطة الأولى: أنّ الجبهة الإسلامية للإنقاذ حزب سياسي، والنقطة الثانية: أنّ إخواننا المجاهدين لهم تنظيمهم المستقلّ عن الجبهة (٢).

س: أيّ استقلال؟

ج: هم تنظيم جهادي يعمل من أجل الجهاد في الجزائر، لكنّ حربنا واحدة، وسِلمنا واحد (٣)، كلنا يعمل من أجل التخلّص من المجموعة العسكرية التي استولت على الحكم بالقوّة، والكلّ ملتزم القرار، فإذا تمّ التخلص من هؤلاء سلمًا كان به، وإذا رفضوا الطريقة السلميّة فهناك العمل الجهادي لإطاحة النظام، والرجوع إلى الاختيار الشعبي (٤). أمّا الحديث عن حرب أهلية فليس واردًا؛ لأنّ الأزمة الجزائرية تدور بين شعب صودر حقّه في الاختيار واتّهم بالقصور وعدم إحسان الاختيار، وأقليّة أيديولوجية تريد فرض مفاهيمها على المجتمع مستخدمة القوة العسكرية التابعة للمؤسسة العسكرية الجزائرية.

س: يُقتل شعراء وكتّاب وصحافيّون ومعلّمون، ويُغتال مواطنون يوميًا، وتمارس حملة على أقرباء الإسلاميين؛ ألا تسمّي هذا حربًا أهلية؟

ج: (مقاطعًا) تَحَدَّينا في (لائحة روما) النّظام بأن يسمح بإرسال لجنة حرّة ومستقلّة للتحقيق في هذه الجرائم، عندها سيعرف الكلّ من يقف وراء الجرائم ولماذا (٥). نحن ضد كل من يتصدّى للأبرياء، باختصار نحن ضدّ أي عمل إرهابي (٦) ومع الجهاد القائم الذي انطلق بعدما استنفدنا كلّ وسائل العمل السّياسي السّلمي (٧).

س: عندما تفصلون بين القوّتين السياسيّة والعسكريّة، هل يجرّدكم ذلك من مسؤولية النتائج المترتّبة عن العمل العسكري؟

ج: لا، لا ، لا، نحن نؤيّد الجهاد القائم في الجزائر ونتحمّل مسؤوليّة هذا التأييد (٨).

س: وهل يشمل ذلك (الجماعة الإسلاميّة المسلحة)؟

ج: كلهم إخواننا في الجهاد، ونحن لا نفرّق بين المجاهدين أنفسهم، وإنّما نفرق بينهم وبين المندسّين على الجهاد من طرف النّظام، أمّا (الجماعة الإسلامية المسلحة) فهي أقوى تنظيم مسلّح في الجزائر، وما الإشاعات المنتشرة عنها إلّا لكونها التنظيم المسلحة الأقوى في البلد (٩)، وتذكرنا هذه الإشاعات بتلك التي انتشرت في الماضي ضدّ (جبهة التحرير الوطني) أثناء الثورة الجزائريّة، نحن ننطلق من واقع أنّ إخواننا المجاهدين لا يقومون بعمليّات إرهابيّة، وأنّ ما يجري في الجزائر ليس إرهابًا، لأنّ الإرهاب لا تؤيّده الشوب ولا تحتضنه بل تنفض عنه.

إنّ ما يجري في بلدنا هو جهاد شرعي يخضع لضوابط الشرع وأهدافه وغاياته ووسائله، لذا نؤيّده ونتحمّل مسؤوليّة هذا التأييد ونؤكد للمرّة الأخيرة مطالبتنا بلجنة تحقيق مستقلة، ولتكن دوليّة حتى يتبيّن للجميع من يقف فعلًا وراء هذه الجرائم (١٠).

س: هل أنتم قادرون على إلزام الجماعة الإسلامية المسلحة حلًا سياسيًا إذا كان هذا الحلّ مبنيًا على (وثيقة روما)؟

ج: إن كان العكس هو الصّحيح، فإنّنا نعطي فرصة للنظام القائم لأن يبرهن على أن هناك فارقًا بيننا وبين المجاهدين، فلماذا لا يغتنم الفرصة؟ أعتقد أنّ الجميع سيقبلون بالحل (١١)، والمشكلة ليست هنا، فقد طالبنا بحقّنا في الاجتماع بإخواننا المجاهدين، نحن لا نزال أقوى حزب وأقوى تنظيم (١٢)، لكنّنا نريد أن يعقد الاجتماع علنًا، وإذا عقد فإنّه دليل على أنّ النظام يقبل، وأنّه مستعد للقبول بالتعدّدية والاعتراف بالجبهة الإسلامية للإنقاذ من جديد، نطالب بحقّنا الشرعي في الاجتماع مع إخواننا المجاهدين، إنّ ذلك يبرهن على أنّ النظام يعترف بخطأه وقف المسار الانتخابي (١٣)، وأنّ المجاهدين ليسوا إرهابيين وإنّما يجاهدون دفاعًا عن الخيار الشعبي (١٤)، وقد تعهدنا بلسان الدكتور عباسي مدني رئيس (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) أنّ هذا الاجتماع إذا عُقد سيعلن وقف القتل بعد مباشرة المفاوضات (١٥)، لكن المشكلة تكمن في مدى تماسك النظام ومدى استطاعته إلزام عناصره القبول بالحلّ السياسي، والتحكم بالقوات الخاصّة التي تقوم بأعمال لم نشهدها حتى أيّام حرب التحرير "..."، فهل هذا النظام قادر على ضبط القوّات الخاصّة؟

س: لنفترض أنّكم تسلّمتم السّلطة وفق (وثيقة روما) هذه الوثيقة تنصّ على التداول السلمي للسلطة، فلنتخيّل أنّ تيّارًا معارضًا لسلطتكم نشأ بقيادة سعيد سعدي والهاشمي شريف، ونور الدين بوكروح وغيرهم، وتمكّن من الفوز في الانتخابات هل تسلّمونه السّلطة؟

ج: نحن تعهّدنا أن نحترم تداول السلطة، كما تعهّد بذلك جميع الذين وقّعوا (وثيقة روما) التي تنصّ على إقامة جمهوريّة جزائريّة استنادًا إلى المبادئ الإسلاميّة وفقًا لما جاء في بيان أول تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٤، هذه نقطة أساسيّة، بعدها نلتزم تداول السّلطة ومبدأ التّعدّدية الحزبية، أي في نطاق مبادئ (أوّل نوفمبر)، وعليه لا توجد مشكلة، نحن مع التّداول السلمي للسلطة في هذا الإطار الذي تنصّ عليه وثيقة روما (١٦).

س: معنى ذلك أنّك تقبل برئاسة سعدي وبوكروح أو شريف في حال فوزهم في الانتخابات؟

ج: إذا الشّعب اختار فلا مانع (١٧)، ولكن هل الشعب أبله؟ وهل يقبل اختيار مثل سعيد سعدي والحزب الشيوعي؟ هؤلاء هم الذي طالبوا بالانقلاب، ما هو مستقبل هؤلاء؟ وكيف سيكون مصيرهم أمام الشعب؟ هذا هو السؤال الذي يُطرح، وسيحاكمون محاكمة عادلة حتى يعرف الناس على الأقل لماذا وقع الانقلاب (١٨)، بعد ذلك فليكن لهم ما يريدون، فنحن دين عفو وتسامح (١٩)، ولكن قبل ذلك لا بد من كشف حقيقة الانقلاب الذي وقع وتحديد مسؤولية هؤلاء الأشخاص عن الانقلاب.

س: تردّدت أنباء أنّ السلطات الجزائرية طلبت من بعض الدول الأوربيّة السّماح لها بتصفية المسلّحين، ونُسِبَ ذلك إلى اللواء محمد العماري وقيل أنه بعد ذلك يصار إلى إجراء انتخابات...؟

ج: والله علمنا أنّهم مستعدّون لقتل أكثر من ١٠٠ ألف مسلم كما يزعمون، ولكن ما معنى هذا الكلام؟ لقد اختار الشعب الجزائري هؤلاء الذي يسمّونهم (إسلاميين)، وتريد السّلطة اغتيال وقتل المختارين، بعد ذلك تطلب من الشعب اختيار شيء آخر، كيف سيستجيب الشعب لمطلبهم؟ إنّ ما يجري الآن في الجزائر انتقام من الشعب؛ فالسلطة تضرب الشعب وتعاقبه لأنّه اختار المشروع الإسلامي الذي تُعبّر عنه (الجبهة الإسلامية للإنقاذ)، والدّاعي إلى إقامة دولة إسلامية في الجزائر (٢٠).

ينبغي على العالم ألّا ينسى أنّ الذين يُوصفون بأنّهم (إسلاميون) ويُتّهمون بالسَّعي إلى تسلّم السلطة بالقوّة، هؤلاء انتخبهم الشعب مرتين؛ الأولى في الانتخابات المحليّة، والثانية في الانتخابات البرلمانيّة (٢١)، بينما الذين تُلتمس لهم الأعذار للبقاء في السلطة واستعمال القوّة "..." والتعذيب للحفاظ على هذه السلطة، هؤلاء خسروا تلك الانتخابات، لذا أتساءل ما الذي يعطيهم الحقّ في تنظيم انتخابات؟ ومن أين يستمدّون شرعيّتهم بعدما رفضهم الشعب وهو مصدر الشرعية؟ (٢٢)، لن تجري انتخابات في الجزائر في هذه الأجواء، والشعب الجزائري لن يشارك في مثل هذه الانتخابات التي يدبّرها نظام غير شرعي (٢٣).

س: يقول قائد سابق لـ(الجماعة الإسلامية المسلحة) أنّ هدف الإسلاميين فتح روما بعد القسطنطينيّة، ويؤكّد القائد السابق عبد الحقّ لعيايدة أنّ مُهمَّةً من هذا النوع ستكون واجبة على المسلمين بعد تسلّمهم السّلطة، هل توافقون على ذلك؟

ج: والله يا أخي، إنّ مهمّة المجاهدين هي الجهاد في سبيل الله، والشعب الجزائري يحتضنهم للرجوع إلى الاختيار الشعبي المتمثّل في انتخابات كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٢ (٢٤)، وأيّ خروج عن هذا الاختيار الذي فازت به (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) لا شأن لنا به (٢٥)، لقد انتخب الشعب (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) من أجل برنامجها، ويتضمن هذا البرنامج قيام دولة إسلامية على أرض الجزائر، دولة الحق والعدل والمبادئ الإسلاميّة، ومن هذه المبادئ حسن الجوار ورفض العداوة (٢٦)، لا أقول أنّ أخانا قال هذا الكلام الذي ذَكَرْتُ، لكن هذا رأينا، وهو الفاصل، والحقّ أحقّ أن يُتبع.

(السؤال الأخير حول الانتخابات الفرنسية، نُعرض عنه لعدم أهميّته خشية الإطالة، وقد نقلنا باقي المقابلة بكاملها حرفيًا) (انتهى).

والحقيقة أستاذ (الهدّام)؛ فإنّ نقل كلامكم بطوله يغني تمامًا عن التعليق لمن كان له أدنى بصيرة في دين الله، ولهذا نقلناه وتحمّلنا الإطالة فكما قيل: "من فيك أدينك"، ونشكر من أشار عليكم من البطانة التي اتخذتموها في مهجركم بهذه الصراحة –إن جاز شكر الأعداء–؛ لأنّه يوفر العناء في إقناع من يلتمسون لكم الأعذار جهلًا، وهم يسيرون نحو الانقراض والحمد لله، ولاحتمال أنّكم لا تدركون ما تقولون، ولاحتمال أنّ بعض المجادلين سيصمّ أذنيه ويغمض عينيه عن فحوى كلامكم، نلخّص لكم ما قلتم في نقاط وأفكار رئيسية، ولدينا عشرات المقابلات والتصريحات التي

تفضلتم بها وأقرانكم أمثال (رابح) و(أنس) و(خربان)، ممّا يؤكّد أنّكم مصرون على تبنّي وترديد هذه الأفكار في كلّ مناسبة.

فمختصر كلامكم في نقاط سريعة هو:

(١) تسمية الجهاد المبارك في أرض الجزائر (أزمة)، وتلخيصه في أنّه صراع يدور بين شعب صودر حَقّه في الاختيار وأقليّة عسكريّة تريد فرض مفاهيمها على هذا الشعب. الفقرات: (٥،١١،١٦،٢٣)

(٢) لا حلّ سياسي (للأزمة) الجزائرية إلا عبر (لائحة روما) و(العقد الوطني) والعودة لـ(مبادئ نوفمبر ١٩٥٤). الفقرات: (١، ١٨).

(٣) الجبهة الإسلامية للإنقاذ حزب سياسي منفصل ومستقل عن المجاهدين الذين يمارسون العنف. الفقرة: (٢).

(٤) الجماعة الإسلامية المسلحة تنظيم جهادي مستقل، وهي أقوى التنظيمات الجهادية ولذلك فهي مستهدفة، الفقرات: (٢، ١٠، ٢٩).

(٥) الجبهة الإسلامية للإنقاذ تناضل سياسيًا لإسقاط العسكريين والعودة للخيار الشعبي في انتخابات ١٩٩٢. الفقرات: (٤، ١٥، ٢٩).

(٦) المجاهدون يمارسون الجهاد لإسقاط العسكريين والعودة للخيار الشعبي الذي تمّ في انتخابات ١٩٩٢. الفقرات: (٤، ١٦، ٢٧).

(٧) ما تم من قتل أبرياء وأجانب ومثقفين ومدنيين هو إجرام وإرهاب لا يقوم به المجاهدون بل عملاء النظام، الفقرات: (٦، ٧، ١١، ١٢).

(٨) المطالبة بلجنة تحقيق دوليّة تُحقّق في الجرائم وأعمال الإرهاب لإثبات هوية الجناة فيها. الفقرات: (٦، ١٢).

(٩) التلميح إلى أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ قادرة على إلزام الجماعة الإسلامية المسلحة بوقف الجهاد وعقد هدنة من أجل بحث حل سلمي في إطار وثيقة روما والعقد الوطني. الفقرات: (٤، ١٣، ١٧).

(١٠) تسليم الشيوعيين والعلمانيين والاستئصاليين السلطة والرضا بهم إذا اختارهم الشعب عبر الانتخابات، والتأكيد على مبدأ التداول السلمي على السلطة في إطار مبادئ نوفمبر التي تحثّ على الديمقراطية والعلمانية في إطار المبادئ الإسلامية، الفقرات: (١٨، ١٩، ٢٢).

(١١) حدود الجهاد وأهدافه هي إقامة دولة ديمقراطية في إطار المبادئ الإسلامية في حدود التراب الجزائري وأي هدف آخر خارج هذا لا شأن لهم به. الفقرات: (٢٨، ٢٩).

(١٢) الدولة الإسلامية المنشودة هي في حدود الجزائر وأي خروج عن هذا لا علاقة له وللجماعة به؛ من مثل التفكير في روما بعد قسطنطينية فهذا عداوة مخالفة لمبادئ حُسن الجوار. الفقرة: (٢٨، ٢٩).

(١٣) الإسلاميون شرعيّون لأنّهم كسبوا الانتخابات، السلطّة غير شرعيّة لأنها خسرت الانتخابات، ولذلك لا يحقّ لها أن تنظّم انتخابات أخرى، والشعب لن يشارك في انتخاباتهم فمرجع الشرعية اختصارًا هو (خيار الشعب).

كانت هذه مختصر فحوى أفكاركم عبر نضالكم الطويل من خط النار الأول في فنادق الدرجة الأولى وصالونات السياسة عبر عواصم الغرب، وما زادت مقابلتكم هذه تلك المعتقدات والمواقف إلا وضوحًا، ولعلّ الجديد الذي فيها هو تجرّؤكم لانشغال المجاهدين في (الجماعة الإسلامية المسلحة) بجهاد الطواغيت الذين تسعون لمحاورتهم والأحزاب العلمانية التي وقعتم معها حلفكم المشؤوم الذي ينص على وثيقة الردة والخيانة (وثيقة العقد الوثني)، لعل انشغالهم بهم عنكم هو السبب الذي جرّأكم هذه المرة على التصريح باسمهم والزعم بأنكم قادرون على إلزامهم وقف الجهاد في إطار حل سياسي من خلال أفكاركم التي تقدمت.

وكم كان بودّنا أستاذ هدّام أن نتفرغ لأفكاركم هذه واحدة واحدة لدراستها في ميزان السياسة والشرعية من منظور عقيدتنا وهدي كتاب ربنا وسنة نبينا –صلى الله عليه وسلم– وفقه سلفنا الصالح؛ إذن لعلمت –فربما أنك لا تعلم– حكم الإسلام في مثل هذه الأفكار وفي معتَقِديها وحامليها، ولا أدري حقًّا إن كنتم تعنون ما تقولون أم تقولون على الله ما لا تعلمون؟!

ولقد بحثت في كل أبواب التماس العذر لكم، فلم أجد إلا ما يزعم بعض الشراذم ممن يدافعون عنكم أنكم لا تعتقدون بهذا ولكنكم تسعون لإرضاء الغرب في مناورة سياسية، اعذرني إذا وصفتها بالحمقاء، واعذرني لو ذكّرتُكَ

بآية من كتاب ربك تقطع عليك وعلى أمثالك الحلم الطفولي الوردي، إذ تقول لك: {وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ} ولا أظنك تريد أن تسير في مرضاتهم إلى آخر الشوط.

أستاذ هدّام، في الوقت التي تَدَّعُون فيه أنّ الشعب هو مصدر الشرعيّة، وهو صاحبها، يُضفيها على من يشاء ويحجبها عمّن يشاء، فإذا أعطاها للخيار الإسلامي أكسبه الشرعية وإذا غير رأيه فأعطاها لسعيد سعدي ولشيوعيين أكسبهم الحقّ في الحكم والوجود، وتقول أنّ العسكريّين لا شرعيّة لهم لأنهم خسروا الانتخابات، ولا دليل لكم على هذا التخريف الكفري إلا آيات مقدّسات من بيان نوفمبر الشيوعي ووثيقة روما الوثنية الشرعية، فإننا نلفت انتباهكم إلى أن المجاهدين في (الجماعة الإسلاميّة المسلّحة) وفق منهجهم الواضح والمُعلن ووفق ما نعرفه عنهم يرون أنّ هذا الكلام كفرٌ بالله ورفعٌ لإرادة الشعر فوق إرادته!.

ونعتقد -كما يعتقدون- أنّ الحاكم لو حكم بشرع الله لأن الشعب أَذِن له بذلك لم يكن حكمه حكم الله؛ لأن مصدر شرعيته هي وثنكم الجديد هذا (الشعب) و(الشرعيّة الشعبيّة)، كما نعلم أنهم يعتقدون كما نعتقد أن كلّ تلك الأحزاب العلمانية -ومنهم الاستئصاليون والشيوعيون الداعون لمحاربة الله ورسوله وتمكين كفار فرنسا من عقائد الأمّة المسلمة ونفوس أبنائها وأعراض نسائها- هم مرتدون ملاحدة، وعليه فحكمهم الوحيد أن يُجلس معهم لتُضرب أعناقهم فقط، وليس لكي يُحالفوا لإزالة طاغوت فقد الشرعية الشعبية لإقامة طاغوت جديد مشترك معهم يتصف بهذه الشرعية!

فهل تعتقدون كإسلاميين كما تزعم أنكم مخيّرون بالحكم بما أنزل الله أو عدم الحكم بناءً على رغبة وإرادة الشعب؟ ولكم الحق بالتنازل عنه إن خسرتم الانتخابات؟!

وهل تعلمون أستاذ هدّام أنّكم في الوقت الذي تعلنون أن قصارى أحلامكم هو إقامة دولة تعدديّة في إطار المبادئ الإسلاميّة محدودة بحدود الوطن الجزائري الذي حُدِّدت أبعاده ومناحيه مخطّطات المستعمرين؛ حيث ترون في ظل مبادئكم -التي لا تُحسدون عليها- أي تفكير في ما وراء ذلك اعتداء وخرق لحسن الجوار، فإن المجاهدين في (الجماعة الإسلامية المسلحة) -كما هو حال معتَقد كل مؤمن مجاهد في سبيل الله على ظهر هذه الأرض-، يعتقدون أنهم يجاهدون لإقامة خلافة راشدة على منهج النبوة لرفع راية أمّة مسلمة لا تقل طموحاتها في إنقاذ البشرية عبر دينها

القويم عن طموحات وممارسات الدول التي تسميها وأمثالك (عظمى) في فرض مبادئها وسياستها على البشرية وتسمي ذلك بالنظام العالمي الجديد؟!

ولي سؤال واحد فقط: لماذا تريدون إذا هانت عليكم نفوسكم واستحييتم من دين ربكم، وقصُرت بكم هممكم وقعدت بكم آمالكم، ففررتم من ساحة الجهاد والاستشهاد إلى مواطن الكفر؛ تستجدون عندهم العزّة والنصرة، ولجان التحقيق في (جرائم) المجاهدين، لماذا تريدون وأنتم بهذا الحال –عافانا الله وكل مخلص مما وصلتم إليه– أن تمرّروا كل ذلك باسم المجاهدين؟ وتدّعون أنّكم قادرون على إلزامهم الحل السلمي ووقف الجهاد وفق تصوراتكم هذه؟

يا ناس اتقوا الله! إن كان بقي في نفوسكم خشية منه، واستحييوا من دماء الشهداء –لا نزكيهم على الله– إن كان بقي من ماء الوجه ما يدفع إلى الحياء!.

أريد أن تفهموا فقط ولا أريد أن أستطرد في مطولات الأدلة الشرعية والفقهية على كفر هذه الطروحات وضلال الداعين إليها؛ ففي نطاق أبسط فهم للدين أصبح هذا من المعلوم من الدين بالضرورة، ولكن أريد أن تفهموا أن الغرب الذي تناورونه على حساب عقائدكم لكسب موقفه يعرفكم ويعرف دينكم والمجاهدين في سبيله كما قال تعالى: {كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ}؛ ولهذا فهم يحاربون أصحاب راية الحق ليل نهار، سرًا وعلانية.

وما أنتم إذ تعتقدون أنكم تستخدمون الغرب مطيّة لحصار طواغيت بلادكم إلّا مطايا في حقيقة الأمر يعبر عليكم الغرب اليوم ليُبرّر مؤامرته ويشق صفّ المسلمين، ويصوّرهم قسمين: متطرفًا ومعتدلًا، متشدّدًا ومتساهلًا، متنورًا ومتخلفًا، وهل تعلمون إلى ماذا سيؤدي هذا إن استمرّيتم في غيّكم سائرين؟!

لا أدري إن كان جهاد الفنادق واللقاءات قد ترك لكم وقتًا للقراءة! وأنصحك أن تراجع الأعداد السابقة لـ(نشرة الأنصار) فقد سَلَّطَت الضوء موثّقة معلوماتها بأدق الوثائق على تفاصيل ومناحي هذه المؤامرة التي ستؤدي –لا سمح الله ولا قدّر– إلى شقّ صفّ المسلمين ليضرب بعضهم رقاب بعض، ليتفرّج الغرب الحريص على حل (أزمة الجزائر) على صراع الإخوة، ثمّ لتدخل قوّات أُممهم المتحدة لوقف الفتنة الأهليّة!

فيا له من جهاد تجاهدونه، ويا لها من حصافة سياسيّة ومناورات عبقريّة! هذا إن أحسنّا الظنّ بكم وأخذنا برواية من يقول إنكم لا تعتقدون بما تقولون، أمّا إن كانت الأخرى فلا حول ولا قوّة إلّا بالله..

ولأذكّرك ومن يعتقد بمثل هذه الطروحات أقول لكم لعلّها تنفع الذكرى؛ فهذه ومضات مضيئة من كتاب ربنا وفهم سلفنا الصالح لها:

يقول تعالى: {أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ}. يقول ابن كثير –رحمه الله– في تفسيرها: "ينكر تعالى على من خرج عن حكم الله المحكم المشتمل على كل خير، الناهي عن كل شر وعدل إلى ما سواه من الآراء والأهواء والاصطلاحات التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله، "..." وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظره وهواه، "..." يقدمونه على الحكم بكتاب الله وسنة رسول الله –صلى الله عليه وسلم، فمن فعل ذلك منهم فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله".

ويقول الألوسي في تفسيره: "لاشك في كفر من يَسْتحسِن القانون ويفضّله على الشرع ويقول هو أوفق بالحكمة وأصلح للأمة "..." فلا ينبغي التوقف في تكفير من يستحسن ما هو بين المخالفة للشرع".

يقول تعالى: {وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ}. يقول القرطبي –رحمه الله– "استدل بعض العلماء بهذه الآية على وجوب قتل من طعن في دين الله إذ هو كافر، والطعن أن يُنسب إليه ما لا يليق به، أو يعترض بالاستخفاف على ما هو من هذا الدين".

ويقول ابن أبي العز الحنفي: "إن اعتقد أن الحكم بما أنزل الله غير واجب وأنه مخير فيه أو استهان به مع تيقُّنه أنه حكم الله فهذا كُفر أكبر".

يقول ابن القيم –رحمه الله–: "إن اعتقد أن الحكم بما أنزل الله غير واجب وأنه مخيَّر فيه مع تيقنه أنه حكم الله فهذا كفر أكبر".

ويقول تعالى: {فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ}، ويقول: {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ}، يقول ابن تيمية: "من طلب أن يُطاع مع الله فهذا يريد من الناس أن يتخذوه من دونه أندادًا".

يقول الله تعالى: {فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَّبَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا سَنَجْزِي الَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ آيَاتِنَا سُوءَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يَصْدِفُونَ}، يقول ابن تيمية: "فذكر سبحانه أنه سيجزي الصادِف عن آياته مطلقًا؛ سواءً كان مُكذِّبًا أو لم يكن {سُوءَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يَصْدِفُونَ}، بيّن ذلك أن كل من لم يُقرّ بما جاء به الرسول فهو كافر سواءً اعتقد كذبه

أو استكبر عن الإيمان به أو أعرض عنه اتباعًا لما يهواه، أو ارتاب فيما جاء به؛ فكل مكذب بما جاء به فهو كافر"، عن كتاب (درء تعارض العقل والنقل).

أستاذ هدّام، ماذا نزيدك؟! أريد أن تجد لأقطاب روما علمانييهم ومسلميهم -كما يُزعم- مكانًا في دين الله وحكمًا وفق هدي الله ونور كتاب ربنا وفقه سلفنا الصالح له؟ وهذا معتقدنا ومعتقد إخواننا في الجماعة الإسلاميّة المسلّحة.

وإلى أن تجد الوقت لتعيد دراسة دينك وفهمه قبل أن تتعلم السياسة ومناوراتها، ننصحك بأن تتحدث باسمك واسم من رخّص لك بأن تُمثله وتترك التصريح باسم مجاهدين، يبدو أنه لم يبقَ بينهم وبينكم قاسم مشترك إلا بشهادتك أن لا إله إلا الله وأنّ محمدًا رسول الله، وننصحك أن تراجع دينك حتى تمسكها عليك، فما زلنا نراك من أهلها، ووصفك عندنا أنك جاهل لا تعي ما تقول.

والسلام علينا، ولا يَبلُغ سلامُ اللهِ الظالمين.

دراسة في فكر ومنهج ومواقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ (١)

العدد (٩٦)، الخميس ١٢/ذو الحجة/١٤١٥هـ - الموافق ١٢/٥/١٩٩٥م

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الطيّبين الطاهرين. وبعد:

فقد تردّدت كثيرًا قبل أن أقتحم هذا الموضوع، وكما تبيّن من العنوان فهو شائك وحسّاس، لا لشيء سوى أنّ تركيبة العقليّة الإسلامية وحتّى في القطاعات العاملة المجاهدة لا يزال يعتريها بعض الأمراض والعقد التي تتنافى مع منهج دين الله تعالى ووضوحه ونصاعته، كما تتنافى مع منهج سلفنا الصّالح في طريقتهم الربّانيّة التي أوصلوا بها إلينا هذا الدين.

ولقد تكبّدنا وما زلنا نتحمل الكثير من المشاكل –ونحتسبه عند الله– لأنّنا تعرّضنا عبر الفكر الذي نطرحه أكثر من مرّة لأفكار ومواقف خاطئة شرعًا، بل وخطرة عمليًا على مسار عملنا الجهادي وبناء فكرنا ومنهجنا على طريق هذه المعركة الطويلة، بصرف النظر عن أي اعتبار إلا اعتبار الحقّ ولو خالفنا فيها رموزًا أخذت هيبة القداسة رغم مجانبتها منهج الحق؛ سواء كانت أشخاصًا أم أفكارَ ترسّخت.

واليوم وقد نذرنا أنفسنا لهذه الجولة الحاسمة في جهاد أمتنا المعاصر؛ وأعني معركتنا المصيريّة عبر الجهاد في الجزائر، أرانا لا بد مقتحمين نفس العقبة، إذ أن المرحلة المتطورة التي وصل إليها الجهاد في الجزائر بقيادة (الجماعة الإسلاميّة المسلّحة) ولا سيّما بعد تحقيقها للوحدة الجامعة للفصائل الجهادية والرموز المخلصة وانتقالها بجد إلى مرحلة تحديد الفكر والمنهج والبناء التنظيمي، كما أعلنت عبر بياناتها الأخيرة بعض مضي ثلاث سنوات على الانطلاقة الفعلية لهذا الجهاد، إن هذه المرحلة تقتضي تبصِرة هؤلاء الإخوة المجاهدين وأنصارهم أصوليات منهجية أساسية، ودفع شبهات خصومهم والمرجفين من حولهم نصرةً لهم، لنتجنب ما أمكن من أخطاء منهجية أو عملية تكلّف في كثير من الأحيان أثمانًا باهظة قد تصل إلى ضياع نفس الهدف أو انحراف رايته أو دماره، بل قد تصل إلى إحباط نفس العمل وضياع أجره كما قال تعالى: {الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا}، وقال عن آخرين:

{وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا}؛ لأنه خالف الصواب وهو (الكتاب والسنة) أو ناقض الإخلاص وهو النيّة أو كلاهما معًا، فصار هباءً، لا شيء، لا سمح الله ولا قدّر.

ولـمّا كان الجهاد القائم في الجزائر اليوم هو استمرار لحلقات متسلسلة لمسار العمل الإسلامي في الجزائر خصوصًا وعلى امتداده في العالم الإسلامي عمومًا على مر العقود الأخيرة من هذا القرن؛ فإن من المتوجب علينا أن نتعرض لأفكار ومناهج وطروحات وأشخاص ما تزال عاملة ومؤثرة في هذه القضية بشكل سلبي أو إيجابي بحسبها، وهذا من صميم حق النصرة والنصيحة لله ورسوله وأئمة المسلمين وعامتهم.

ولأننا نعلم تمامًا حساسية الموضوع لعلمنا بحقيقة الواقع الحركي لكثير من الحركات والأوساط الإسلاميّة عامّة ولواقع الجهاد في الجزائر على صعيد الفكر والعاملين والأنصار والمؤيدين على مختلف الأصعدة والشرائح؛ لا بد من مقدمة موضوعيّة صريحة نقدّمها لإخواننا بين يديّ هذا لبحث الذي قد يستغرق معنا حلقات عدّة.

وكم كنت أود لو كنّا في غنى عن هذا الموقف وما يجرّه من عناء، ولكننا ندرك تمامًا حقيقة التكليف وثِقل الأمانة ونُبل الهدف، وكذلك فداحة الخسائر –لا قدّر الله– إن نحن حِدنا عن منهج الله والتقوى التي أمرنا الله بها بقوله: {لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ}، ولقد لمست في نفسي بعض الخشية من أن يُساء فهمي أو أن يَتّبع عثراتي كثير ممن يخالفني وجهة النظر هذه بجهل أو بسوء نية؛ يصورونها على غير ما هي؛ بأنها نصرة لفريق ومحاربة لآخر. ويشهد الله تعالى، وأسأله أن يعينني وأن يفتح عليّ أفهام ونوايا هؤلاء الناس؛ ليُدركوا بأنّي لولا قناعتي بأن أعداء الإسلام وأعداء الجهاد في الجزائر على اختلاف طبقاتهم –بدءًا من اليهود والصليبيين وانتهاءً بالمرجفين المنافقين ممن يلحقون بقائمة الإسلاميين– يريدون أن تختلط الأوراق والرايات والحقائق كي يتوصّلوا إلى إجهاض جهاد المخلصين من إخواننا، وإحكام طوق المؤامرة عليهم من خلال إلباس الحقّ بالباطل، ليسهل عليهم دسّ الصنائع والمغرضين وعملاء الأعداء والأهواء من شياطين الإنس والجن.

ولولا علمنا بخطورة ما يرسمون لنا ولإخواننا وعلاقة ما سنتحدّث ونكتب فيه بوضوح بمواجهة هذه المخطّطات ما تعرّضنا لها، ولن نتعرّض إلّا لما له علاقة مباشرة بمسيرة الجهاد وأمر مسيره، رايةً ومنهجًا وأسلوبًا. ونعلم أنّنا بجهرنا بكثير من الحقّ المرّ الذي ما ترك صاحبًا حتى لصاحب رسول الله –صلى الله عليه وسلم– الفاروق عمر –رضي الله عنه–، وأعترف أني ليس في نفسي خشية حقًّا لتجربتي السابقة في قضايا أخرى، ولأني أعتقد أننا يجب أن نكون من

{الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا}، فنستعين بالله ونقتحم هذا البحث {وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا}.

وقبل أن نبدأ البحث يجب أن نثبت نقاطًا أساسيّة نوردها لإيماننا وقناعتنا بها، وليس مجاملة لأحد ولا خوفًا منه –إن شاء الله تعالى–، وهذه النقاط ليست مجرّد أراء شخصيّة بل هي مرتكزات لا يمكن فهم هذا البحث إلّا بمعرفتها عن الخلفيّة المنهجيّة لكاتبه.

أولًا: إن هذا البحث سياسي–شرعي مجرّد، الهدف منه إيضاح فكرة وليس تجريح شخص أو رفع آخر.

ثانيًا: إذا كان سلف هذه الأمة قد أخذوا أنفسهم بقاعدة "كُلٌّ يؤخذُ من كلامه ويُرد إلا صاحب هذا القبر الشريف عليه الصلاة والسلام"، فنحن أولى ولم يبلغ أحدنا عُشر مِعشار ما بلغوا –رحمهم الله–، فكلّ زلل في كل ما نكتب نخرج فيه عن الحقّ مردود علينا وهو من الشيطان وأنفسنا الخاطئة، والحقّ أحقّ أن نتّبعه.

ثالثًا: عندما نتعرّض لشخص من الأشخاص أو رمز من الرموز فإنّما نتعرض لفعل أو قول أو موقف للبحث فيها، وليس غرضنا الأشخاص، ما لم يتبيّن أنّهم أعداء لمنهج هذا الدين وأنصار لأعدائه ممّن يريد به الدوائر، فعندها نتقرّب إلى الله بمعاداتهم، أمّا النوايا عندهم فالله أدرى بها ولست عليهم بوكيل.

رابعًا: وفق فهمنا لدين الله كتابًا وسنة وسيرة لسلفنا الصالح؛ فهمنا أنّه ليس هناك بعد كتاب الله وسنة نبيه –صلى الله عليه وسلم– قول أو شخص فوق البحث وفوق النّقد، بحيث يعد تناوله بما لا يُرضي محبّيه والمتعصّبين له خروجًا عن دين الله، ولقد تناول السلف دراسةً وبحثًا رجالًا ومناهجًا لا يبلغ من سنتناولهم ولا نبلغ نحن أنفسنا قياسًا إليهم أن نزن مثقال حبّة خردل، فتركوا لنا منهجًا نحن عليه بإذن الله سائرون.

خامسًا: أحبّ أن أؤكّد وأعلن وأفصح –ولا أدري إن كنت أكتب بلسان عربي واضح– أنّي وحتى لحظتي هذه لم يصدر مني ما يُفهم منه وفق لغة العرب أنّي كفّرت أحدًا من شخصيات جبهة الإنقاذ الذين سيتناول مواقفهم ومنهجهم هذا البحث، وخصوصًا الشيخين عباس مدني وعلي بلحاج، فكّ الله أسرهما وأسر جميع المسلمين وفرّج عنهما وثبّتهما على الحقّ وألحقهما وإخوانهم الأسرى بركب الجهاد والهدى، ورغم ذلك ففي إخواننا الجزائريين وبعض محبّي الشيوخ من يريد أن يلصق بي هذا البهتان، لأني تناولت بعض مواقفهم ولا سيّما في قضيّة الديمقراطيّة؛ لأنّهم رفعوهم إلى مرتبة من لا يُنتقد، وخفّضوا أنفسهم وخفّضونا معهم إلى مرتبة قولهم: "من نحن حتى ننتقد الشيوخ؟!"

سبحان الله! نحن وإيّاهم ركاب هذه السفينة، وأعتقد أن كلّ واحد منّا حريص عليها بما يعطيه الحقّ بانتقاد ما يرى أنه خرق بها يؤدي بها إلى الهلاك، فما بالك بما يُعتقد أنه خرق في منهجنا واعتقادنا في دين الله؟! ولكن هذا لا يعني أننا نوزّع الكفر على رؤوس المعيّنين ، وأحبّ أن يفهم هذا كل واحد، وفعلًا لو كنت مقتنعًا بغير هذا لأعلنته سابقًا وحاليًا ولاحقًا، وحسبي الله ونعم الوكيل.

سادسًا: في حال تناولنا لموقف ورأي شخص من الأشخاص وخاصّة الشيوخ عبّاسي مدني وعلي بلحاج أو غيرهم من الإخوة الأسرى -فرّج الله عنهم-، فإنّنا نحاكم مواقفهم وأقوالهم حال حريّتهم قبل السجن أو بعد أن يُفرج الله عنهم ويستردّون حريّتهم، أما تناولنا لمواقفهم حال أسرهم فهو تناول لفكرة أو قول يَنْسبُهُ إليهم من يزعمون تمثيلهم من قيادات الإنقاذ الطليقة في الدّاخل أو النّاشطة في الخارج باسم جبهة الإنقاذ، ففي حال نقدنا وإدانتنا لموقف ما نرى بُعده وتجاوزه للشرع، فهو بحث مجرّد لا بنسبته إليهم فهم أسرى ما أسهل أن يُجبروا على ما لا يريدون أو أن يُنسب إليهم ويُكتب عليهم أو يُفترى ما لا يعتقدون، فهم مُساءلون على ما قالوا أو فعلوا حال حريّتهم السابقة أو اللاحقة، فرّج الله عنهم وثبّتهم.

وإن شاء الله فللحديث بقيّة.

دراسة في فكر ومنهج ومواقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ (٢)

العدد: (٩٧)، الخميس ١٨/ذو الحجة/١٤١٥هـ - الموافق ١٨/٥/١٩٩٥م

نواصل أيّها الإخوة تبين بقيّة النقاط الأساسيّة التي أوردناها لإيماننا وقناعتنا بها، وليس مجاملة لأحد ولا خوفًا منه -إن شاء الله تعالى-، وهذه النقاط ليست مجرّد آراء شخصية بل هي مرتكزات لا يمكن فهم هذا البحث إلا بمعرفتها عن الخلفية المنهجية لكاتبه.

سابعًا: لقد حوّل بعض الجهلة من محبي الشيوخ أو المستغلّين لهم اسم الشيوخ إلى مادة للمتاجرة والأغراض الشخصيّة، ونقلوا ذلك، لأن يجلعوا الموقف من مواقفهم مادّة للولاء والبراء مع الناس؛ فهم يوالون شخصًا لأنّه مع الشيوخ في كلّ ما قالوا وما فعلوا، وهم ضد آخر لأنه ليس كذلك، ولأنّ هؤلاء الناس ولاسيّما الذي يتحركون باسم (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) في الخارج كأنور هدّام ورابح وخربان وعبد الله أنس وغيرهم يعلمون أنّهم مجرّد أصفار لا قيمة لها في خارطة الجهاد في الجزائر جاؤوا باسم الشيخين كرقمين أساسيين في هذه الخارطة، ووقفوا على يمينها كي يكونوا معهم رقمًا كبيرًا، ولذلك فقد حمّلوهما ما اعتقد أنّهم لا يرضونه حال حريّتهم وإدراكهم لما جرى ويجري، والله أعلم، ولا أدلّ على ذلك من إقحامهما -وهما حال الأسر- في تقرير مصير أمور من أخطر الأمور شرعًا وسياسةً؛ كمواضيع (حلف روما الصليبي) و(حوار الطاغوت) و(وقف الجهاد)... وهذا ما نرفضه حبًّا في الشيوخ بعد التزامنا بديننا الحنيف.

ثامنًا: كان موقفي وما زال عبر كل ما كتبت في موضوع الشيخين يُلخص بما يلي:

١- أعتقد أن الشيخين -فرّج الله عنهما وهداهما وغفر لهما- رمزان أساسيان في مسار العمل الإسلامي، ليس على صعيد الجزائر وحسب بل على الصّعيد العام، ولهما سابقة وبلاء في دين الله، يوالَون على ما كان منهما من خير وهو كثير، ويُرد عليهما على ما كان اجتهادًا نرى فيه تجاوزًا لا يسعه شرعنا الحنيف أو خطأً في التّطبيق كلّفهما وكلّف

العمل الإسلامي ما نرى ونعيش اليوم من جهادنا في الجزائر، ونرجو الله لهما الخير على ما أحسنوا والعفو على ما أخطأوا، ويجب أن يكون قولي هذا حجرًا يُلقم به فم من يزعم كذبًا وزورًا أنيّ أكفّرهما.

٢- أعتقد أنّ التصريحات القوليّة والتطبيق العملي للشيخين في موضوع الديمقراطية -التي أعتقد أنها دين كفري بجملتها وتفاصيلها- كان دعوة منهما إلى عمل وقول لا يقرّه الشرع، ولا يستسيغه العقل ولا تحتمله مدارات السياسة، وأخذًا بكل تفاصيل عذرهما في ذلك وما يساق من الخصوصيات الجزائرية يبقى اعتقادي في ما صدر منهما وما يُنسب إليهما من الاستمرار على هذه الفتاوى إن صحّت النسبة، يبقى اعتقادي أنه يلزمهما من هذا الأمر توبة علنية صريحة، ولأن يكون الشيخان -كما قال أحد السلف عن نفسه- ذيلًا في الحق أحبّ إلينا وإليهما، كما أعتقد أن يكونا رؤوسًا في الباطل، قال تعالى: {إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ}.

٣- أعتقد أن الإجماع -كما فهمت وقرأت وفق شرعنا الحنيف- منعقد لدى سلف هذه الأمة والثقات من خلفها على أن الأمير أو الخليفة المسلم تسقط ولايته بالأسر شرعًا، ويسقط تَبَعًا لهذا كل ما تخوله له الولاية؛ حتى لا يكون دين الله ومصير الأمة ألعوبة في يد آسره، يجبره أو يكذب عليه أو غير ذلك، وأن هذا الأسير لا يعود إلى ولايته بعد حريّته بعد أن ارتضى المسلمون لأنفسهم أميرًا يتابع سياستهم وفق شرع الله، بل يكون بحسب قدرته وعلمه وكفاءته يضعه ولي أمرهم الشرعي حال افتكاكه، وهذا ليس انتقاصًا من قدره بل حفاظًا عليه وعلى دين الله من تلاعب أعدائه، وأعتقد أن هذا الأمر يجب إبيانه بدقّة؛ لأنّه قضيّة مصيريّة يتوقف عليها مصير راية من أهمّ رايات التوحيد التي يُجاهد تحتها في هذا العصر، صارت ألعوبة بيد الطاغوت وبيد من يتاجرون باسم الشيوخ، بدل وضعها في مكانها الصّحيح وفق فهم سلفنا الصالح للكتاب والسنة، وسأفصّل فيها لاحقًا إن شاء الله تعالى.

٤- الذي أعتقده أنّه بعد حلّ الطاغوت للجبهة الإسلامية للإنقاذ انشطرت قيادتها إلى ثلاث أقسام:

أ) شيوخها المعتقلون؛ وهؤلاء لا ولاية شرعية لهم بعد الأسر كما بيّنت.

ب) القيادات التي زعمت تمثيل الجبهة في الخارج وتابعت الطرح الديمقراطي، وهؤلاء لا يمثلون قيادة الجبهة.

ج) القيادة المجاهدة التي أبرمت الوِحدة الجامعة مع إخوانهم المجاهدين في إطار (الجماعة الإسلاميّة المسلحة).

وبذلك فإن الجبهة الإسلامية للإنقاذ غير موجودة من الناحية الشرعية، فهي مرحلة انتهت، وراية المسلمين اليوم تحملها جماعة مجاهدة تتمثّل في القيادة الموحّدة لـ(لجماعة الإسلامية المسلحة) منهجًا وتنظيمًا، ولا يحقّ لأحد أن

يتكلّم باسم هذا الجهاد إلا هذه القيادة، بما في ذلك الشيوخ -فكّ الله أسرهم وثبتهم على الحق-.
هذا بغض النظر عن رأينا المعروف في شرعية الجبهة انطلاقًا من منهجها المعروف وممارستها للديمقراطية.

٥- كما ذكرت فإن الشيخين لا يؤاخذان بقول أو فعل إلا ما كان منهما حال الحريّة في مساهمتهما السابقة قبل الأسر -ورأيي فيه ما قلت- أو حال إطلاق سراحهما وما يكون من أمرهما؛ هل يستمرّون على دعوى الباطل الديمقراطي والعودة للبرلمان أم يعتبرون بما كان وينضمون لراية الجهاد الناصعة الصافية؟ ونسأل الله أن تكون الثانية.
أما ما نُسب إليهما مثل طلب الشيخ عباسي للحوار بشروط يوافق من خلالها على هدنة، أو تأييد علي بلحاج لكفر (بيان روما) وشرك (بيان نوفمبر ٥٤) فنمرّ عليه ويأتي لاحقًا بصفته المجرّدة لا بنسبته إليهما (وهذه أكرّرها).

تاسعًا: أنكر من يزعمون أنهم يمثلون جبهة الإنقاذ عليّ وعلى بعض المناصرين لهذا الجهاد من غير الجزائريين كالشيخ أبي قتادة الفلسطيني وغيره بدعوى أنّنا لسنا جزائريّين!! وهذه دعوى لن أردّ عليها لسفاهتها إلا بقول رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: (دعوها فإنّها منتنة)، (من رأيتموه يدعو بدعوى الآباء فأعضّوه هنّ أبيه ولا تكنوا).
وأعتقد أنّنا حيث نحن، وهم حيث هم معنيون بأمر هذا الجهاد ونصرته أكثر منهم، ولو فكّر سلف هذه الأمة كما يفكّر هؤلاء الجاهليّون لما كانت الجزائر على الإسلام اليوم، والله أعلم.

عاشرًا: وهذه النقطة هي أساس البحث -أيّها الإخوة-؛ وهي أنّ ديننا الحنيف منهج متكامل لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، محجّة بيضاء لا يزيغ عنها إلا هالك، وهو فوق سلوكيات الأشخاص وآراء الرجال، فهو الحق الذي يُعرفون به، وليس فلسفات غامضة تعرف الحق فيها من آراء الرجال، وهذا فحوى قول علي أبي طالب -رضي الله عنه-: "يُعرف الرجال بالحق ولا يُعرف الحق بالرجال"، وما أجمل قول سيد قطب -رحمه الله-: "إن تبرئة الأشخاص لا تساوي تشويه المنهج". فلا يُحتمل في دين الله تبرئة السلوكيات وممارسات الإسلاميين الديمقراطيين -سواء المعتقد بها أم الذين يظنون أنهم يحتالون بها- لا يحتمل تبرئة لهم من وقوعهم في الكفر في الحالة الأولى والضلال والتّهافت في الثانية، أن نشوّه دين الله تعالى ونلوي أعناق النصوص ونَفْتَئِت الأدلة؛ نزوّر دين الله حتى لا يُقال عن زيد أو عمرو من الزعامات الإسلامية اليوم أنّها ضلّت أو أخطأت الصواب!!

فالمنهج فوق الرجال، وخير لهؤلاء الرجال والقادة أن يكون من حولهم أتباع أنصار يحملونهم على الحق ويصدونهم عن الباطل، من أتباع إمّعات لا يتقنون إلا هزّ الرؤوس. وما أجمل قول عمر -رضي الله عنه- عندما سأل رعيته عن فعلهم

لو رأوه مال عن الحقّ؟ فقال له أعرابي: "لنقوّمنّك بسيوفنا"، فقال -رضي الله عنه-: "الحمد لله الذي جعل فيكم من يقوّم اعوجاج عمر"، لقد تربى ذلك الجيل على أن يقول له: "لا سمع ولا طاعة حتى نعلم قصّة الثوب!!".

والحركات الإسلامية اليوم تربي على السمع والطاعة للشيخ والقائد حتى في ضلاله وانحرافه عن شرع الله، فما أوسع البَون بين جنود حملوا الراية إلى النصر بمشيئة الله وأتباع لا يصلحون إلا لأقبية السجون وعويل الحريم، وأنا أكيد من أن بيان وجهة نظرنا هذه لأمثال الشيوخ بسابقتهم وعلمهم -ثبّتهم الله تعالى- أسهل من إقناع كثير من أتباعهم المتعصّبين جهلًا والمغرضين المتاجرين بهم بسوء نيّة، {وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا}.

فعلى الحركات الجهادية أن تربي أتباعها وجنودها على الولاء لمنهج هذا الدين ولأصوله وليس على الولاء لرموز مهما علا قدرها، بحيث يكون مدار الحكمة معهم، إن أحسنوا فازت وإن انحرفوا انحرفت، بل تكون التربية على منهج ثابت، إن أطاعت القيادات المتتالية للحركة الله فيه أُطيعت، وإن شذَّ بعضها رُدّ إلى الصواب، وانظر إلى قول ابن تيمية -رحمه الله- حتى في أخصّ الأمور الحركيّة وهي البيعة، كيف ينص على تربية التابع أو المبايع، يقول: "يحسن أن يقول لتلميذه -يقصد الشيخ والقائد-: عليك عهد الله وميثاقه أن توالي من والى الله ورسوله وتعادي من عادى الله ورسوله، وتعاون على البر والتقوى ولا تعاون على الإثم والعدوان، وإذ كان الحق معي نصرت الحق، وإن كنت على الباطل لم تنصر الباطل، فمن التزم هذا كان من المجاهدين في سبيل الله" (الفتاوى مجلد ٢٨ص١٢١).

بل كان ابن عباس يقول: "يوشك أن تقع عليكم حجارة من السماء!! أقول لكم قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وتقولون قال أبو بكر وعمر؟!" فماذا يوشك أن يقع على أمّة وحركات وأتباع تقول لهم: "قال الله تعالى، قال رسول الله -صلى الله عيله وسلم-". فيقولون: "قال الشيوخ، قال القادة، قال الحزب!!"، اللهم إنّا نسألك الهدى.

قال ابن أبي العز الحنفي -رحمه الله- في (شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٨١): "فتأمّل قوله تعالى: {أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ} كيف قال: "وأطيعوا الرسول" ولم يقل: "وأطيعوا أولي الأمر منكم؟"؛ لأن أولي الأمر لا يُفردُون بالطاعة، بل يُطاعون فيما هو طاعة لله ورسوله".

وقال الإمام أحمد -رحمه الله-: "عجبت لقوم عرفوا الإسناد وصحّته، وذهبوا إلى رأي سفيان، والله تعالى يقول: {فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ} أتدرون ما الفتنة؟ الفتنة الشرك لعلّه إذا ردّ بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيهلك". (فتح المجيد ص٣٨٥).

فحتى لا نقع ويقع أتباعنا ويقع أقوام يظنّون أنهم يجاهدون الطواغيت، حتى لا نقع في مثل هذه المقولة المرعبة؛ الزيغ والشرك والهلاك، نريد أن نعود معًا لنقف وقفات شرعيّة سياسيّة لنزن مواقف ومناهج فتنت الناس، وتراكم عليها الغوغاء فطنّها أصحابها شيئًا وهي كسراب بِقيعة يحسبه الظمآن ماءً؛ لأنّنا لا نجاهد فقط لإزالة عروش وإقامة أخرى، بل لتدمير ضلال متراكم، وبناء عقول على هدى سلفنا الصلاح وِفق كتاب الله تعالى وسنّة نبيّه الكريم –صلى الله عليه وسلم–.

وإن شاء الله فللحديث بقيّة.

دراسة في فكر ومنهج ومواقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ (٣)

العدد: (٩٨)، الخميس ٢٥/ذو الحجة/١٤١٥هـ - الموافق ٢٥/٥/١٩٩٥م

إن الصعوبة في تناول فكر ومنهج ومواقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ مردّه إلى اعتبارات موضوعية، يُسَهِّل تناولها وبيانها المهمة التي نحن بصددها نوعًا ما:

(١) يلاحظ الباحث مباشرة أنه أمام (جبهة) كما هو اسمها فعلًا وليس أمام حزب أو جماعة محدّدة، بمعنى أنه أمام تركيبة غير متجانسة من الأفكار والتيارات والشخصيات.

(٢) عدم وجود فكر محدد وأدبيات سياسية شرعية واضحة نظرًا لقصر المدة التي تسارعت فيها أحداث متشابكة معقَّدة خلال زمن محدود جدًا بالنسبة لزحمة الأحداث.

(٣) تضارب المواقف والمناهج بين أقطاب الجبهة وقياداتها الفاعلة على طول خط مسارها وممارستها السياسية، ويتضح هذا بجلاء في تناقض منهج وخطاب قطبيها الأساسيّين –عباسي مدني وعلي بلحاج– قبل اعتقالهما، وكذلك بين كتلة عبد القادر حشاني والقيادات الموازية له قبيل تعليق الانتخابات وحلّ الجبهة، ثم بين القيادات الجهادية للجبهة والتي حملت السلاح وصعدت الجبل، وتلك التي اتجهت للخارج واستقرت في أوربا وأمريكا وشكلت ما سمّته بـ(الهيئة التنفيذية للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الخارج)، وأبرز شخصياتها رابح كبير وأنور هدام ومن لَحِق أو أُلحق بهم لأسباب إعلامية أو أوضاع فرضها صراع مراكز القوى على تمثيل الشيوخ والمصالح المترتبة على ذلك.

(٤) يتعذّر الجزم بما يُنسب للشيخين عباسي وبلحاج –فرج الله عنهما– من مواقف وتصريحات ورسائل من داخل السجن نظرًا للاحتمالات الحقيقية لإمكانية الافتراء عليهما أو تعريضهما للضغط والمساومة، ووضعهما في إطار معلومات مغلوطة، هذا من قبل السلطات، أو التزوير عليهما من قِبل من يدّعون تمثيلهما في الخارج.

(٥) تحول الشيخين إلى مادة للمتاجرة من قِبل الشراذم التي تدّعي تمثيل جبهة الإنقاذ، واختلاف هذه الشخصيات فيما بينها، كالحاصل بين هدام ورابح كبير، وظهور فقاقيع ملحقة بالمسألة كظاهرة (الجيش الإسلامي للإنقاذ) بعد قيام الوحدة الجامعة للمجاهدين.

وتسهيلًا للبحث فإننا سنقوم بتقسيمه إلى مواضيع تُسهِّل تناوله ما أمكن:

أولًا: المناحي الأساسية لمنهج ومواقف الجبهة منذ انطلاقها وحتى اعتقال الشيوخ.

ثانيًا: الجبهة في مرحلة الانتخابات التشريعية وما بعدها (البرنامج السياسي).

ثالثًا: أفكار ومنهج الهيئة التنفيذية لجبهة الإنقاذ في الخارج؛ أنور هدام، رابح كبير، عبد الله أنس، قمر الدين خربان. (وثيقة روما).

رابعًا: الأبعاد الفكرية والمنهجية في الرسائل والأدبيات المنسوبة للشيخين عباسي وبلحاج من داخل سجنهما، حسب ما نسب إليهما من يدّعون التمثيل في الخارج -رابح وهدّام ومن معهما- وعلى الأخص رسالة عباسي لبدء الحوار ورسالة بلحاج (الرد على الناطق الرسمي لتأييد وثيقة روما).

خامسًا: الخلاصة التي يمكن استنتاجها من الاستعراض السابق كثوابت فكرية لهذه التجربة (الميثاق).

سادسًا: ملاحظات سياسية شرعية هامة على منهج ومواقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ بشكل عام.

وقبل أن أبدأ البحث أركز وألفت النظر إلى أهمية العودة إلى المقدمة الأساسية لهذا البحث والمنشورة في العددين السابقين (٩٧-٩٨)، والتي بيّنت فيها ثوابت أساسية منعًا لسوء الفهم المبني على الجهل أو التعمد لتشويه المقصد الحسن من هذا البحث، والذي نهدف منه العبرة من تجربة مرحلة أساسية من مراحل العمل الإسلامي في الجزائر، حفلت بأحداث ستبقى مؤثرة على ما بعدها بشكل يتراوح بين السلب والإيجاب بحسب الإفادة والاعتبار من تلك المرحلة الشائكة المتداخلة.

- **ميلاد الجبهة الإسلامية للإنقاذ**

تأسّست الجبهة في شهر مارس ١٩٨٩ بعد شهر واحد فقط من صدور الدستور الجديد الذي أباح التعددية السياسية في الجزائر بعد أحداث أكتوبر ١٩٨٨م، ويذكر بعض من شهد تلك المرحلة أن قيادة الجبهة انتظرت عدّة أشهر قبل أن تتقدم بطلب للحصول على رخصة قانونية بتشكيل حزب سياسي، ويبدو أن بعض قيادات الجبهة ولاسيّما الشيخ علي بلحاج –فرج الله عنه– توقّفوا شرعيًا أمام إشكالية حقيقية بموجب الفكر السلفي؛ فالدولة التي يطلبون منها الترخيص ليست شرعية من هذا المنظور، بالإضافة إلى أن ترخيص الحزب ودخول مجال الصراع الديمقراطي كان مشروطًا من قبلها بثوابت أساسية أهمّها:

١) احترام الدستور الجزائري.

٢) احترام النظام الجمهوري.

٣) قبول مبدأ التداول السلمي على السلطة وفق نظام الاقتراع الديمقراطي.

ويُذكر أنّ الشيخ عباسي –فرج الله عنه– وآخرون تمكنوا من إقناع من توقف أمام هذه المعضلة، وقد ساعد في ذلك جهود بذلها الشيخ السلفي جدًا!! "عبد الرحمن عبد الخالق"، الذي بذل مجهودًا علميّا في إقناع الشيخ علي بلحاج.

وكما تجاوز إخواننا هؤلاء عقبة شرعية كؤودًا لقبولهم بهذه الثوابت ودخولهم في هذا المعترك السياسي، فإنّ الدولة من قبلها أيضًا تجاوزت عقبة لا تقل عنها بالنسبة لها وهي أنّ الدستور الجزائري يمنع تأسيس أحزاب سياسية على أساس ديني أو عِرقي، وهذا ما يحتج به اليوم عليها العلمانيون الاستئصاليون الذين يعتبرون أن الترخيص للإنقاذ كحزب ديني لم يكن دستوريًا أصلًا.

ولم تكن الدولة بحاجة لفقهاء من نوع عبد الرحمن عبد الخالق لإقناعها، فقد كان ضغط الفوضى السياسية وسقوط هيبة الدولة وتعطش الشاذلي لفتح باب التغيير خروجًا من الانتفاضة والاهتزاز العام الذي هدّد كيان الدولة برمّته، في هذه الظروف تقدّمت الجبهة الإسلامية للإنقاذ وأخذت ترخيصًا، ودخلت بموجبه الانتخابات من بعد، وفق برنامجها السياسي الذي سنعرض له.

وكما هو معلوم فقد تشكلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من خليط معقد غير متجانس من كلّ من يؤمن بمشروع الإسلام السياسي؛ بدءًا من التيار السلفي بقيادة بلحاج -فرج الله عنه- ومرورًا بكوادر الطلبة الذين تربّوا على الفكر العام أو من سمّوا بـ(الجزأرة)، والمتأثرين بمدرسة ابن باديس الإصلاحية وأفكار مالك بن نبي -رحمهما الله-، ومرورًا بخليط من المتربّين على أفكار الإخوان المسلمين والمتأثرين بتيار الجهاد، وصولًا إلى المسلم العادي البسيط الذي لا يمتلك إلّا العواطف الجيّاشة، ويرى أنّ خلاصة وحل أزماته النفسيّة والماديّة من خلال المشروع الإسلامي.

أولًا: المناحي الأساسية لمنهج وموقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ تحت قيادة الشيوخ وحتى اعتقالهم:

من خلال دراسة وافية للأدبيات الصادرة عن الجبهة في تلك المرحلة؛ وهي مجموعة التصريحات والكتابات التي صدرت عنها عبر صحيفة (المنقذ) و(الفرقان)، ومراجعة مجموعة كبيرة من الأشرطة السمعية والمرئية المسجّلة في تلك المرحلة، ومن خلال مقابلات أجريناها مع إخوة مجاهدين ثقات -نحسبهم كذلك- كانوا في تلك المرحلة ناشطين في إطار الجبهة أو في إطار الجماعات الجهادية التي لم ترَ مجاراتها في المسار الديمقراطي، تبيّن لنا مجموعة من الأمور الهامة:

١) أنّ قيادة الجبهة وعلى رأسها الشيخ عبّاسي مدني وعلي بلحاج دخلت المسار الديمقراطي عمليًا من خلال موافقتهما -ولو ظاهريًا- على الثوابت الأساسية وهي:

- احترام الدستور الجزائري المعدّل عام ١٩٨٩.

- احترام النظام الجمهوري.

- احترام مبدأ التداول على السلطة من خلال الانتخابات بين جميع الأحزاب المتصارعة على الفوز، -وفي هذا ما فيه من الانزلاق الشرعي الذي سنتعرض له لاحقًا-.

٢) أنّ قيادة الجبهة وعلى رأسها الشيخان كانوا غير معتقدين بفحوى الديمقراطية بمفهومها الحقيقي، وإنّما ساروا بها إلى نهاية الشوط (حيلة) إن جاز التعبير؛ أي عن غير قناعة بتطبيقها والتزام ما التزما به في حال الفوز، وقد استندوا في تصورهم هذا إلى أمرين اثنين:

أولًا: التأييد الكاسح الذي لاقته الجبهة منذ انطلاقها، وهو تتويج لجهود الحركة الإسلامية المعاصرة في الجزائر منذ انطلاقة ابن باديس وحتى قيام الجبهة، ونتيجةً لحالة التذمّر العارمة من الاتّجاه العلماني الفرنكفوني الذي أشرفت عليه

(جبهة التحرير) في مرحلة الحزب الواحد، وحصيلة للتعطّش العام للعودة إلى الإسلام، والذي يكتسح الجزائر وسائر بقاع العالم الإسلامي، كل هذا جعل القيادة وعلى رأسها الشيوخ يقتنعون بأنّهم سيحصلون على الأكثريّة الساحقة من الأصوات، بمعنى أنّ الجبهة لن تكون أقليّة في حال دخلت الانتخابات.

ثانيًا: اعتمادهم على أنّ الدستور الجزائري يسمح للأغلبية البرلمانية في حال جاوزت الثُّلثين بطرح مشروع تغيير الدستور، ثمّ القفز لتسلُّم رئاسة الدولة، وواضح من خلال خطابهم ولا سيّما الجولات التي قام بها علي بلحاج أنّهم ينوون في حال وصلوا لحلمهم هذا في غفلة من التاريخ أن يفرضوا دستورًا إسلاميًا يؤدي في النهاية إلى إلغاء الأحزاب العلمانية، ويُفضي إلى قيام الحكم الإسلامي حسب هذا التصور الرومانسي الحالم.

٣) أن خطاب الجبهة عمومًا كان متأثرًا باتجاهين في الطرح، وهما طرح الشيخ عباسي الذي احترم فحوى مفهوم الديمقراطية في نشاطه الإعلامي والسياسي بحكم فهمه لها؛ لكونه درس السياسية وأمضى فترة دراسة في دول أوربا خصوصًا بريطانيا، ويدرك تمامًا معنى وفحوى المفاهيم الديمقراطية، وما يترتّب إعلانها من نتائج سلبية أو إيجابية في الوسط الإسلامي والوسط العلماني داخليًا وخارجيًا.

ففي حين دأب الشيخ عباسي –فرج الله عنه وغفر له– على التصريحات المتماشية تمامًا مع المفهوم الديمقراطي بكل ما يحمل، كان الشيخ علي بلحاج يؤكد عبر دروسه وخطاباته أنّ الديمقراطية كفر بالله وشرك به، وكتب بذلك سلسلة من المقالات مثل (الحجّة الشرعيّة القوية في دمغ الديمقراطية)، كما دأب الشيخ علي بلحاج على وصف الأحزاب العلمانية بالكفر والخروج عن الدين ومحاربتها ونقض شرعيتها بالأدلة والبراهين. ووصل الأمر لحدّ التناقض الصارخ البيّن في بعض المهرجانات التي كان فيها كلام عبّاسي يلغي كلام بلحاج، وردود بلحاج تنسف منطلقات عباسي، واعتُبر هذا في زحمة الأحداث مقبولًا!! وأدى هذا بالطبع لوسم كامل إعلام الجبهة وأدبياتها بهذا التناقض عبر كتابات الآخرين.

٤) تحركت الجبهة عبر خطابها وكأنّها كاسبة للأكثرية لا محالة وواصلة للسلطة من خلال (المطالبة) والمسار السلمي، وكانت الإشارات الواضحة –ولا سيّما من دروس الشيخ بلحاج– تُصرّح تمامًا أنهم في حال كانوا أقلية فإنهم لن يدخلوا البرلمان؛ لأنهم سيكونون شركاء في التشريع والحكم بغير ما أنزل الله، وهذا ما لا يقبلونه.

٥) اعتمدت الجبهة في خطابها ولاسيّما على لسان الشيخ عباسي -فرج الله عنه- على الثقة بأن الجيش هو شريحة من الشعب، وأنّ قوى الأمن هي من هذه الناس، وأنّها لن تخذل الحركة، أو على الأقل لن تستجيب لنداء السلطة بالقمع في حال اصطدمت بها لقطع الطريق عليها ومنعها من الوصول سلميًا للسلطة، وكانوا يستندون كثيرًا إلى تصور التجربة الإيرانية حيث تبادل الجيش والشعب في نهاية المطاف بعد عودة الخميني قصف الزهور والرياحين، وسقط الشاه ووصل الخميني لقصر الرئاسة!! بدون النظر للخصوصية الشيعيّة لروافض إيران!!

٦) اكتفت الجبهة عبر خطابها على لسان الشيخ عباسي بالتلويح في الأيام الأخيرة -لمّا لاحظوا بدء تغيير الأمور- برفع الشعار الذي كثيرًا ما كرره عباسي: "إن قالوا انتخابات انتخبنا وإن أَبَوا جاهدنا"، وعلى الرغم من أن قيادة الجبهة لم تقم بأي تحرك للإعداد العملي والعسكري للتحدي المرفوع في هذا الشعار بل رفضت أن يتحرك بعض الشباب المجاهد والذي انضم في صفوفها على خبرات سابقة، بعضهم عائد من أفغانستان، خشية أن يكون الإعداد العملي مُبرِّرًا للسلطة كي تنسف المسار الديمقراطي وتقطع عليها طريق المطالبة السلميّة.

٧) عندما فازت الجبهة في الانتخابات البلدية وسيطرت على إدارة ٨٥٢ بلدية من أصل ١٥٠٠ بلدية، وهذا يعني السيطرة على ٣٣ ولاية من أصل ٤٨ ولاية في الجزائر؛ تحرّكت تحركًا شعبيًا عمليًا جديرًا حقًا بالدراسة، فعمدت إلى أسلمة أساليب الإدارة والشعارات والاتصال بالناس، وقدّمت للشعب نموذجًا حيّا للإدارة الإسلامية، أدى إلى حب الناس لهم، ومهّد للفوز بالأغلبية الساحقة في الانتخابات التشريعية (البرلمانية)، وأعتقد أنه لم يكن من الممكن لهم هذا الفوز بدون التجربة البلدية الناجحة، ونسجل هنا أن الحكومة غيّرت القوانين البلدية والولائية في عهدهم لتقطع عليهم ماديًا وإداريًا إمكانيات النجاح.

٨) أبرزت الطريقة التي اعتُقل بها الشيوخ فداحة الخطأ في تقييم دور الأمن والجيش في الجزائر، وهذا ما أثبتته الأحداث الدامية فيما بعد، وتبين جليًا أن الخطأ الأساسي في الموقف هو عدم اتخاذ القرار التاريخي والشرعي بإعلان الجهاد بعد نجاح الإضراب، حيث كان الملايين من المسلمين في الجزائر وراء كلمة الشيخين، ولمّا لم تتخذ الجبهة ذلك القرار بالمواصلة بدأ عقد الجمع بالانفراط، ولم تتمكن الجبهة من جمعه فيما بعد، حيث أوغل من جاء بعد الشيوخ ولا سيّما (عبد القادر حشاني) في المسار الديمقراطي والثمن الذي تتطلبه اللعبة السياسية.

يتبع إن شاء الله.

دراسة في فكر ومنهج ومواقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ (٤)

العدد: (٩٩)، الخميس ٣/ محرم /١٤١٥هـ - الموافق ١/٦/١٩٩٥م

نحب هنا أن نركّز على أمر هام جدًا وهو لفت النظر إلى الثمن الفادح الذي يضطر إليه الإسلاميون –حتى غير المعتقدين بالديمقراطية– لدفعه من خلال الجلوس إلى طاولة الديمقراطية.

أولًا: من الناحية الشرعية.

ثانيًا: من الناحية العملية والسياسية.

وحتى تستبين الفكرة بالمثال نلفت النظر لأمور هامّة:

- سئل الشيخ عباسي مدني –غفر الله له– في أحد اللقاءات الصحفية عن موقف الجبهة من مسألة بيع الخمور وشربها والتعري على الشواطئ والزي الإسلامي، فقال حرفًا: (في مقابلة مع جريدة الحياة ٢٨/٦/١٩٩٠م) : "هذه الأمور تستقيم بالتربية، وما يستقيم بالتربية لا يُعالج بغيرها، ونحن كالأطباء إذا كنّا ضد المرض فلسنا ضد المريض ولا نعتقد في أسلوب المنع والجبر". في حين أن الشيخ علي بلحاج لمّا تعرض لنفس المسألة كان أكثر انضباطًا –نوعًا ما–، فقال: "إنّ الشريعة الإسلامية عندما تُقدَّم للناس فليس فيها تدرَج، ولا بد أن نقول للناس هذا حلال وهذ حرام، ولكن عندما يأتي التغيير يأتي التدرج، هناك فرق بين التدرج في التبليغ وبين الدين وقد كمل... فلا نقول للناس إننا نتدرج معكم في الخمر وإنما نتدرج فقط في خطة التغيير"، (ذكر هذا في خطبة جمعة نقلت مقتطفات منها مجلة الوسط العدد ١٧٦-٢٧/٧/١٩٩٩م).
- في نفس المقابلة مع جريدة الحياة وردًّا على سؤال حول موقف الجبهة من الديمقراطية (وهو صلب الموضوع) قال الشيخ عباسي: "هي حكم الشعب، وذلك لا يكون إلا بإرادة الشعب، وإن الإسلاميين ليسوا أعداء للديمقراطية وما يجري في الجزائر هو الدليل".

ويضيف: "ونحن نفضِّل الشورى على الديمقراطية لأن فيها كل مزايا الديمقراطية وليس فيها عيوبها "..." الشورى تسمح بتعدد الأحزاب المعارضة، فالمعارضة ضرورية وكانت في عهد الخلفاء الراشدين، فلمَ لا تكون في عهدنا اليوم؟ (!!)، "..." نحن لسنا طلاب حكم أبدي والتغيير ضروري، ولكن لا بد من إعداد المؤسسات الحرة التي تقوم بمهمة التغيير(!!)"اهـ.

- وفي مقابلة مع الصحافة الأجنبية لما أُحرج الشيخ عباسي –غفر الله له– بالسؤال عن إمكانية السماح للأحزاب العلمانية الكافرة في ظل حكومة إسلامية حال فوزهم بها ردّ بالإيجاب وبإمكانية ذلك في إطار التعددية السياسية ومبدأ التداول على السلطة الذي قبلت به الجبهة وحصلت على الترخيص بموجب الموافقة عليه، ولم يضع لذلك ضابطًا إلا أن هذه الأحزاب سيرفضها الشعب وستنقرض تلقائيًا لأنه لا جذور لها عند الشعب المسلم!! حسب قوله.
- أما الشيخ علي بلحاج فقد تدرجت عنه المسألة على مضض بحكم التربية السلفية التي تربى عليها وبحكم الضابط الشرعي الأوضح عنده.

ومع ذلك لابد –حفاظًا على المنهجية والحياد في البحث– من الاعتراف أن بلحاج –فرج الله عنه وعن رفقائه وغفر لهم– بعد أن زاره الشيخ السلفي جدًا عبد الرحمن عبد الخالق وأقنعه من خلال استخدام الأدلة السلفية –ولا أدري كيف– بجواز ذلك، فاعتدل خطاب الشيخ نوعًا ما ووقع في التناقض، فتارة يشتد وتارة يضعف، وذكر لي أحد العاملين المسؤولين في تلك المرحلة أنه تعرّض لضعف الخطاب والإحراج في كثير من لقاءاته معهم، وهذا طبيعي ومنطقي؛ إذ لا يمكن التوفيق –حقًا– بين طريقة بلحاج الأصولية السلفية والمهمة الصعبة التي طُلبت منه وهي تبرير الديمقراطية التي كتب وخطب في دمغها ومروقها من الإسلام طيلة فترات نشاطه.

والخلاصة ممّا قدمنا فإن الناحية الفكرية والمنهجية لجبهة الإنقاذ يمكن تلخيصها في نقاط بارزة:

١) أنّ قيادة الجبهة وعلى رأسها الشيخين عباسي وعلي بلحاج –فرج الله عنهم وغفر لهم– تعهدوا عند ترخيصهم للحزب رسميًا ودخولهم اللعبة الديمقراطية بالثوابت الأساسية وهي:

- احترام دستور الجزائر.

- احترام النظام الجمهوري.

– احترام مبدأ الديمقراطية والتداول على السلطة بين مختلف الأحزاب.

– احترام مبدأ الانتخابات بكل ما فيه من المساومة وحق الاعتقاد والتعبير والأحزاب، بصرف النظر عن أي اعتبار.

٢) أن الخطاب المعلَن المكتوب والمسموع والمرئي للجبهة ولا سيما طروحات زعيمها الشيخ عباسي كانت مليئة بالاعتراف بالفحوى الحقيقي لمفهوم الديمقراطية والالتزام بالثمن المطلوب من خلال التزامها كما بين المثالث السابق.

٣) أن الممارسة الفعلية للديمقراطية من قِبل الشيخ بلحاج من خلال كونه الرجل الثاني فيها هو دليل قبول عملي لممارسة الديمقراطية –رغم عدم الاعتقاد الواضح– مع أن خطابه استمر في التناقض نقضًا وتسويفًا.

٤) أن هذا الالتزام المبدئي والمنهجي في المسار الديمقراطي كان مضبوطًا عندهم بالتلميح تارة والتصريح أخرى أنها مجرد لعبة يريدون منها الوصول إلى السلطة لإلغاء الديمقراطية والعودة للحكم الإسلامي وبتعهدات بلحاج من جهته بعدم دخول البرلمان كأقلية، ورفض الاستمرار في هذه الحالة، وهذا مناط اعتبارنا لهم في دائرة التأول في نهجهم، وإن كنا نعتقد فساده وخطأه كاجتهاد.

٥) أن الانطلاق بالجبهة بهذه المنهجية كانت المقدمة والقاعدة الفكرية الحقيقية لمن سار بد اعتقالهم في المسار الديمقراطي إلى نهاية الشوط الذي أوصلهم إلى (وثيقة روما) والعودة إلى مبادئ (نوفمبر ١٩٥٤م) في نهاية المطاف، حيث صار الأتباع أخيرًا بدون تلك الضوابط الهشة التي قيدت مسار الشيوخ فيها.

٦) لم يكن هناك لدى الجبهة أيّ نية في تحرك عملي فعلي يجعلها تملك رصيدًا من القوة يمكن الاعتماد عليه لتحقيق شعار: "إنْ قالوا انتخاب انتخبنا، وإنْ أَبَوا جاهدنا".

كانت النقاط السابقة –بالنسبة لبحثنا الموضوعي المجرد هذا– توصيفًا موجزًا، تحرَّينا فيه الدقة ما أمكن ضمن ما يسمح به المقال، كي يكون منطلقًا لمناقشة سياسية وشرعية وواقعية لهذه المنهجية وهذا الطرح الفكري للجبهة، وقبل الخوض فيه لا بد من تبيان نقاط هامة:

أ) نعتقد أن الأدلة الشرعية متوافرة متواترة –وليس هنا مجال بحثها للاختصار– على أنّ الديمقراطية كمذهب سياسي ودين وضعي بعمومها وتفصيلاتها هي دين كفري من وضع البشر يتناقض جملة وتفصيلًا مع منهج الإسلام في

التشريع الحكم، والساحة الفكرية الإسلامية مليئة اليوم والحمد لله بالبحوث والدراسات والكتب التي تثبت ذلك، ومن هذه البحوث كتابات قيّمة على مستوى الجزائر للشيخ على بلحاج نفسه -فرج الله عنه وهداه-.

ب) بموجب ذلك نعتقد أن من يعتقد بالديمقراطية من الإسلاميين ويتبناها كمنهج عملي لا يرى فيه تناقضًا مع الشرع بل تطبيقًا مقبولًا لمبادئ الشورى فيدعو إليه ويزينه للناس ويمارسه عمليًا إن أتيح لهم ذلك، فهم كفار كفرًا أكبرًا مخرجًا من ملّة الإسلام؛ لأن مقتضيات دعوته تنفي أخص خصائص الربوبية والألوهية ومفهوم التشريع والسيادة لرب العالمين، بالإجمال والتفصيل، هذا بالنسبة لمعتنقيها المعتقدين.

ج) نعتقد أن من يتبنى الديمقراطية ويزعم قبولها عن غير اعتقاد متأولًا لحالة الاستضعاف التي نحن فيها -حيلة- يريد تمريرها على السلطات وعلى الأحزاب، في حدود حالات تداخل المبادئ والطروحات، فإن حكم كل واحد وكل جماعة بحسب القرائن المتوفرة في حاله، والحقيقية أن أفضلهم حالًا وأسوغهم عذرًا هم قيادة وشيوخ جبهة الإنقاذ في تلك المرحلة، ولذلك لا نعتقد كفرهم فيما مارسوه -والله أعلم- وإنما نعتقد أنهم وقعوا في خطأ عظيم ودعوة إلى انحراف أوقعهم ومن بعدهم في انحراف أشد، وهذا يبرّر تكرارنا أنه بد أن استبانت الأمور تلزمهم التوبة والرجوع عما كانوا عليه، ولعلهم بلغوا هذه القناعة خلال مرحلة السجن وما تلاها من الصدام بين الحق والباطل بأسلوب الهد الذي أمر الله به.

د) إن العذر الذي يُلتمس لهم في تلك المرحلة لا ينسحب بالضرورة على غيرهم في ظروف أخرى، فكما أسلفنا فإن الحكم في غير المعتقد بحسب حاله وظروفه وممارسته وقرائن الكفر والإيمان فيه، ونحب أن نشير هنا إلى أن من وصل بعدهم إلى وثيقة ورما ووقّع عليها رغم تمايز رايات الكفر والإيمان والجهاد وعلى رايات الحق يختلف كثيرًا، وحال هؤلاء يحتاج لبحث مستقل سنأتي عليه -إن شاء الله- لاحقًا.

أمر آخر يجب التنبيه عليه وهو شبهة كثر ترديدها في الآونة الأخيرة من قبل من يدافع عن الجبهة وشيوخها -فك الله أسرهم- في كل حق وباطل، يقولون: "إن دخول الشيوخ المسار الديمقراطي كان ضروريًا كي يأخذ الجهد مصداقيته وينطلق، لأنه أمام الحجة والبينة على أن الإسلاميين وصلوا للحكم عن طريق الخيار الشعبي وقطعت السلطة الطريق عليهم فلم يعد هناك منطقًا وعقلًا إلا طريق حمل السلاح، ولولا فشل الديمقراطية والعبرة الواضحة منها لما استساغ الناس وتوصلوا للحل الشرعي والوحيد وهو القتال".

وهذا طرح عجيب على الرغم مما يبدو فيه من منطق وحجة، عجيب بالنسبة لمن يزعم أننا إسلاميون ننطلق من دين وسياسة شرعية!، والجوب على هذا يتضح تمامًا إذا قلنا..

وإن شاء الله فللحديث بقية.

دراسة في فكر ومنهج ومواقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ (٦)

العدد: (١٠١)، الخميس ١٦/محرم/١٤١٥هـ - الموافق ١٥/٦/١٩٩٥م

سابعًا: يقول الشيخ أحمد شاكر في (عمدة التفاسير) في تفسيره لسورة آل عمران: "وهذه الآية {وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ}، والآية الأخرى: {وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ}، اتخذهما اللاعبون بالدين في هذا العصر . من العلماء وغيرهم . عدتهم في التضليل والتأويل، ليواطئوا صنع الإفرنج في منهج النظام الدستوري الذي يزعمونه، والذي يخدعون الناس بتسميته "النظام الديمقراطي"، فاصطنع هؤلاء اللاعبون شعارًا من هاتين الآيتين يخدعون به الشعوب الإسلامية أو المنتسبة للإسلام، يقولون كلمة حق يراد بها باطل: "الإسلام يأمر بالشورى" ونحو ذلك من الألفاظ.

وحقًا إن الإسلام يأمر بالشورى، ولكن أي شورى يأمر بها الإسلام؟ إن الله سبحانه يقول لرسوله –صلى الله عليه وسلم-: {وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ}، ومعنى الآية واضح صريح لا يحتاج إلى تفسير ولا يحتمل التأويل، فهو أَمرٌ للرسول –صلى الله عليه وسلم– ثم يكون لمن ولي الأمر من بعده: أني ستعرض آراء أصحابه الذين يراهم موضع الرأي، الذين هم أولو الأحلام والنهى، في المسائل التي تكون موضع تبادل الآراء وموضع الاجتهاد في التطبيق، ثم يختار من بينها ما يراه حقًا أو صوابًا أو مصلحة، فيعزم على إنفاذه، غير متقيد برأي فريق معين، ولا برأي عدد محدد، لا من أكثرية ولا من أقلية، فإذا عزم توكل على الله وأنفذ العزم على ما ارتآه.

ومن المفهوم البديهي الذي لا يحتاج إلى دليل: أن الذين أُمر الرسول بمشاورتهم –ويأتسي به فيه من يلي الأمر من بعده– هم الرجال الصالحون القائمون على حدود الله المتقون لله المقيمون الصلاة، المؤتون الزكاة، المجاهدون في سبيل الله، الذين قال فيهم رسول الله –صلى الله عليه وسلم-: (لِيَلِنِي منكم أولو الأحلام والنُّهى)، ليسوا هم الملحدين ولا المحاربين لدين الله ولا الفجار الذين لا يتورّعون عن منكر، ولا الذين يزعمون أن لهم أن يضعوا شرائع وقوانين تخالف دين الله، وتهدم شريعة الإسلام، هؤلاء وأولئك –من بين كافر وفاسق– موضعهم تحت السيف أو السوط، لا موضع الاستشارة وتبادل الآراء.

والآية الأخرى؛ آية الشورى، كمثل هذه الآية وضوحًا وبيانًا وصراحة: {وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ}." اهـ.

ولا يسمح المقام بالإطالة والإسهاب في الأدلة وهذه تحتاج لبحث مفصل إن شاء الله.

ونعود لأسئلتنا السابقة وأرجو أن لا يعيدنا فقهاؤكم إلى سيدنا يوسف –عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام– إلا إذا عثروا على أدلة توحي بأن سيدنا يوسف –عليه السلام– تعهَّد لفرعون باحترام النظام الفرعوني وعبادة الشمس ودستور الآلهة ومبدأ التداول السلمي على الحكم، وحاشاه –عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام–؛ لأنهم لو عادوا للتفاسير سيجدون أن مدار الروايات كلها على أحد الروايتين:

الأولى: أن الفرعون المعاصر له آمن بدعوته وحكم بما أشار عليه، وكان يستطيع ذلك بحكم سلطات الفرعون.

الثانية: أنه أسلم إليه الأمر ينفذ حكمه ويتبوّأ من الأرض حيث يشاء؛ {إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ} وحتى من يرفض هذا لا يسعه أن يهرب من ظاهر الأمر أن يوسف –عليه السلام– كان خازنًا وُضع لعلمه باختصاصه الإداري في التوزيع ولم يُطلب منه كما يَطلب الدستور اليوم مسؤولية تضامنية بين الوزراء ومسؤولي الدولة تكفل إنقاذ الدستور وتتكافل في مسؤولية الحكم الكفري!!

فإذا كان لديهم من الأدلة ما يمكن أن يَرقى لكي يُعتبر دليلًا وشرعًا كتابًا وسنة، وإلا فليريحونا من إجابتهم، فما يُنشر من غثاء في صحف الإسلاميين الديمقراطيين اليوم ومؤلفاتهم ومحاضراتهم يكفي للغثيان!

أمّا أن يقول الإخوة: أنّ التجربة كانت بحكم ظروفها وخصوصياتها وتسارع الأحداث فيها وكان اجتهادًا محدودًا بتأوّلاته وخاصة النية بعدم المشاركة .. وإن الحق استبان اليوم، فالتائب من الذنب –على افتراضه ذنبًا– كمن لا ذنب له، ولأن يرجع القائد والشيخ المسلم المؤمن عن رأيه ولو كان ذيلًا في الحق خير له من أن يكون رأسًا في الباطل..، فما بالك وما زال بإمكانه أن يكون رأسًا في الحق إن شاء الله؟!

كانت هذه جولة من التساؤلات الشرعية، أما التساؤلات السياسية المطروحة على هذا المنهج الذي اختطّته الجبهة الإسلامية للإنقاذ فنوجزه بما يلي:

أولًا: الجيش وقوات الأمن في كل بلاد المسمين والعالم الثالث والجزائر خصوصًا هو الضامن الفعلي لما يتفق عليه حال أراد الجميع السير في المسيرة إلى نهايتها.. فما هو جواب الإسلاميين في الحالتين:

– إن خرجوا أقلية وانسحبوا، يكونون قد أعطوا الشرعية الفعلية الدستورية والشرعية للأكثرية الكافرة، لأنها خيار الشعب ولا بد أن يصلوا لقناعات (الغنوشي): "إذا اختار الشعب الكفر رضينا لأنه لا إكراه في الدين".

– إن كانوا في الأكثرية وأرادوا نقض الأساس الديمقراطي الذي تعهدوا به سيكونون في مواجهة الجيش، كافل الدستور والنظام الجمهوري والديمقراطي، وسيصلون إلى مواجهة الجهاد أو "العنف" سمِّه ما شئت، ولكن بمصداقية هشّة لأنهم سيُوَاجَهون كغشّاشين، نقضوا ما اتفقوا عليه، واعترفوا به!.

ثانيًا: الجيش وقوات الأمن التي يقولون على ولائها للشعب وأنها من أبناء المسلمين، تصوّرٌ مُفرِط في الطيبة والبساطة والسذاجة إن أردنا أدب العبارة؛ فجيش الجزائر وسائر الجيوش في البلاد الإسلامية تربّت كوادها على الكفر والضلال والانحراف والفسوق والعصيان، وتخرّج كبار جنرالاتها وضباطها من المدارس والكليات الحربية الأجنبية، وحالة الجزائر من أوضح تلك الحالات، ولا أدري ما الذي جعلهم يعتقدون أن هذا الجيش الذي تربّت قياداته وضباطه طيلة ٢٠ سنة على كفر مبادئ جبهة التحرير واتجاهاتها اليسارية وتوجيهات الفرنسيين الذين يحمل جنسيّتهم كثير من جنرالات الجيش. أمّا جنوده فمن العوام؛ مزيج مختلط فيه المدرك بالبدوي بالجاهل، بحيث لا يمكن تصور تصرفهم إلا على النحو الذ يحصل ويحصل فعلًا.

وأما اعتماد تصوّر إيران فيدل على جهل بتاريخ صدامات إيران بالشاه، وطبيعة المدّ الرافضي ومسألة الأئمة، وبطبيعة الظرف الدولي في مسألة إيران، والذي شارك في حدوث ما حدث، وهذا يختلف تمامًا عن حالة أي حركة إسلامية سنية في بلاد العرب عمومًا وعن حالة الجزائر خصوصًا.
وهنا يتبين خطأ مدني –فرّج الله عنه– عندما يقول: "والله معنا، والجيش معنا، والدَّرَك معنا، والشعب معنا".

ثالثًا: كان على من يقول: "إنْ قالوا انتخاب انتخبنا وإن أبوا جاهدنا"، بصرف النظر عن المشكلة الشرعية الخطيرة في هذا الكلام لما قدّمناه، ولكن من الناحية السياسية، كان على من يرفع هذا الشعار أن يُلزم نفسه ويكون صادقًا مع مواقفه في أمرين اثنين:

١) أن يُعِدّ شيئًا من القوة والإعداد العسكري والتنظيمي والمالي، والتخطيط والفعلي للاحتمال الثاني "جاهدنا"، ولم يكن لدى الجبهة أي فعل في هذا، بل لقد عارضوه كي لا يتحمّلوا اتهام السلطة لهم بالإعداد للعنف، مما دعا الجهاديين للصعود للجبال لبدء الإعداد لما حصل بعدها.

٢) أثبتت الطريقة التي أحجم فيها الشيوخ عن إعلان الجهاد في أوج الإضراب -وهو الفرصة التاريخية السانحة- بحجّة حقن الدماء وعدم التعجل، عن اضعف شديد في التصور السياسي، وهزال حقيقي في الاستعداد للمواجهة والجهاد الذي يدعون له، وضاعت الفرصة إلى غير عودة.

٣) الطريقة التي اعتُقل بها الشيوخ كانت مهزلة؛ بحيث أن حقيقية الأمر صارت بما يمكن صياغته: "إن قالوا انتخابا انتخبنا، وإن أبوا اعتقلنا، وإن اعتقلنا صبرنا، وإن صبرنا سياسيًا ناضلنا وللأحلاف وصلنا، وعلى أعتاب الفاتيكان تباركنا وعلى وثيقة روما وقعنا، ولبيان نوفمبر ٥٤ قبلنا.. فاعذرونا لخصوصياتنا الجزائرية فنحن أدرى بحالنا!"

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم..

وإن شاء الله فللحديث بقية.

دراسة في فكر ومنهج ومواقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ (٧)

العدد: (١٠٣)، الخميس ٣٠/محرم/١٤١٦هـ- الموافق ٢٩/٦/١٩٩٥م

ونختم في هذه الحلقة استعراضنا لجبهة الإنقاذ في مرحلة إدارة الشيوخ من الانطلاقة إلى اعتقالهم بجولة سريعة في البرنامج السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ، والذي تقدّمت به إلى الشعب والدولة وحصلت بموجبه على ترخيص كحزب سياسي، وخاضت به الانتخابات البلدية ثمّ الولائية، فهذا البرنامج هو الهوية الفكرية التي ارتضتها جبهة الإنقاذ وعلى رأسها الشيوخ كبطاقة تعريف بها منهجًا وأسلوب عمل.

والنص الذي بين أيدينا لهذا البرنامج مقرر بتاريخ ٨/مارس/١٩٨٩م، أي منذ انطلاقة العمل.

- **وقفات سريعة مع البرنامج السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ:**

إنّ السمة الأساسية الملاحظة لهذا البرنامج هو الأسلوب الإنشائي والمطوّلات التعميمية والإبهام في العبارة، والتي هدفت كأسلوب إلى الجمع بين أساسيات المنطلق الإسلامي ومقتضيات الديمقراطية عبر تعميمات الصّيغ التي لا تستثير العلمانيين ولا تستفزّ حفيظة الأصوليين الإسلاميين، ولكن ذلك كان على حساب الفكرة الشرعية، ويلمس الباحث صعوبة بالغة في تحصيل فكر معيّنة لنقدها وتقييمها سلبًا أو إيجابًا، فقد رُسم في مقدّمته التعريفية نقاط أسياسية جاء فيها:

١) "إنها تعمل على وحدة الصف الإسلامي"، ومن هنا جاء منهج الجمع أو التفكير الجهوي على طريقة الحشد الكمّي عمليًا، وكانت الناحية التطبيقية لهذا أن دخلت تيارات متناقضة فكريًا ومنجيًا، ولولا رفض النحناح وجاب الله الانضواء تحت لواء الجبهة الإسلامية لشملها هذا التجميع العشوائي وفق هذه المنجيّة.

٢) "تقديم بديل كامل شامل لجميع المعضلات الإيديولوجية والسياسية والاقتصاديّة والاجتماعيّة في نطاق الإسلام كما جاء في القرآن والسنة، مع مراعاة الشروط النفسيّة والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والطبيعية محدّدة في الزمان

بكل أبعاده النفسيّة والحضاريّة"!!. وتحت هذا التخصيص "مع مراعاة" تمّ نقض منهج القرآن والسنة أصلًا كما سنرى، وقُدّم الضلال على أنّه شرع الله.

٣) "من خصائص منهجيتنا الاعتدال والوسطيّة والشمول"، وهذا تأكيد للخصوصيّة التي برّرت طرح وقبول المنهج الديمقراطي ونبذ أسلوب المواجهة، واختيار المعترك السياسي للحركة بدعوى الوسطيّة.

٤) "الاعتدال في الجمع بين المطالبة والمغالبة دون إفراط أو تفريط"، وقد تبيّن عبر الممارسة أن الأمر انحصر عمليًا بالمطالبة وفق ما أتاحه الأسلوب السلمي، والتقهقر عن القدرة على اتخاذ القرار عندما اقتضى الأمر الانتقال للمغالبة، وهذا بعدم القدرة على اقتحام مسؤولية اتخاذ القرار بها في أواخر الإضراب.

٥) جاء تحت عنوان عناصر المشروع أنّه سيحتوي على "العناصر المنهجيّة، تمهيد، الإطار العقائدي الإسلامي، المحور السياسي، المحور الاقتصادي، المحور الاجتماعي، المحور الثقافي والحضاري، السياسة الإعلامية، الجيش، السياسة الخارجية".

"أمّا العناصر المنهجية فحُدِّد لها ضوابط هي:

أ) الشرع.

ب) العلم.

ج) نفسيّة الشّعب الجزائري في المرحلة.

د) حيثيات التطبيق وشروط إنجازه.

هـ) المعيار السياسي لمراعاة الواجهة السياسية شريطة عدم التعارض مع ما سبق".

ومن خلال العرض يتبين تمامًا أنّ المعيار السياسي ومراعاته وما اعتبروه من الحيثيّات ونفسيّة الشعب حسب تحليليهم، نقض تمامًا الضابط الأول وهو الشرع، وهذا ما تبيَّن واضحًا من خلال الاستعراض عندما تستخلص الأفكار الأساسيّة ولو بصعوبة كبيرة من خلال المطوّلة الإنشائية المُتعبة والمُحيّرة التي جاء بها المشروع.

وعلى الرغم من التأكيد في فقرة الإطار العقائدي على أن الشعب الجزائري شعب مسلم عريق، وعلى أنّ "الإسلام هو النطاق العقائدي والضابط الأيديولوجي للمعمل السياسي في جميع مجالات الحياة"، وعلى الرغم من نقل الآيات

المؤكّدة على ذلك مثل {وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ}، نجد أنّ التفاصيل التي جاءت تحت عنوان: "(ب) المحور السياسي" تعتمد أسلوب التدليس المكشوف في تبنّي الديمقراطية عمليًا دون ذِكر اسمها، علمًا أنهم ذكروها في مقابلاتهم الصحفية، ودافعوا عنها وآل إليها حالهم فيما بعد في المراحل التالية بشكل سافر ومكشوف، وإطلاق تمسية الشورى على الفحوى الحقيقي للديمقراطية، فقد جاء تحت هذه الفقرة ولعلّها أهمّ ما في البرنامج:

"(ب) المحور السياسي: السياسة في مفهوم الجبهة الإسلامية للإنقاذ هي السياسة الشرعية[٢] والتي تتمثّل في حكمة التّدبير وجودة التّنسيق وأحكام التوثق ومرونة الحوار للوصول إلى الحق والحقيقية وعدم الإلزام، واعتدال في المواقف بمنهج الصدق لأنها تقوم على الإقناع بدلًا من القهر {قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ}، وقوله تعالى: {فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ * لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ}، وتتبنى الاختيار دون الإجبار لقوله تعالى: {وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ}، وقوله تعالى: {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ}.

وتلتزم الشورى تفاديًا للاستبداد لقوله تعالى:{وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ}، وقوله تعالى: {وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ}.

ولتجاوز تناقض سياسة الإيديولوجيات المستوردة يعمل البرنامج السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ على ما يلي:

أولًا: القضاء على الاستبداد بتبنّي الشورى ولإزالة الاحتكار السياسي والاقتصادي والاجتماعي بتبنّي المساواة ومبدأ تكافؤ الفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولتفادي قمع الحريات العامة، تعمل الجبهة على إفساح مجالها للعبقرية والإدارة الكلية للأمة، وفي جميع مجالات الحياة وإكفالها للناس على السواء "...".

ثانيًا: ولتحقيق ذلك يصير لزامًا أو مطلوبًا من الجبهة الإسلامية للإنقاذ العمل على تصحيح النظام السياسي ابتداءً من المبادئ التالية:

---

[٢] وينفرد هنا البرنامج السياسي للإنقاذ بتعريف جديد للسياسة الشرعية لم يهتدِ إليه الأوّلون ولا الآخرون؛ فانظر –رحمك الله– إلى حدوده التي تلغي كل منطلقات جهاد الكفار والمنافقين، فهي تنويعة ديمقراطيّة غُلّفت برداء مزركش أسموه (الشورى).

أ) جعل التشريعات السياسية خاضعة لأحكام الشريعة لقوله تعالى: {أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ}، وقوله تعالى: {أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ}، مع مراعاة مستجدات مرحلة التعدّدية الحزبية ليساهم كل طرف بحقه في الإصلاح "...".[٣]

ك) إصلاح المنظومة القضائية بإعادة الاعتبار إلى استقلاليّة القضاء وحصانة القاضي كما حدّدته الشريعة الإسلامية، لتوفير مناخ العدل الرباني...[٤].

م) ضمانًا لحرية الأمة وحق التعبير عن إرادتها بأصح الطرق وأسلمها شرعًا وشرعية، يُعاد النظر في قانون الانتخابات، فلا توكّل لغير الرّاشد كالسّفيه والصّغير وفاقد العدالة الشرعية، ولا يُجبر أحد على الانتخاب سواء في خدمة عسكرية أو في وظيفة أمنية أو إدارية أو غيرها، فينتخب جميع الناس بمحض الحرية، وتُحفظ الصناديق بالطرق الشرعية القضائية، ولا توضع إلا أمام شهود عدول يُجمع الناس على أمانتهم، وتُنظِّم طرق عدّ الأصوات وجمعها ونقلها للرأي العام الوطني والعالمي مما يضمن شرعيتها، ولا يترك سبيلًا إلى الشك في صحتها وعدم تزييفها بحال من الأحوال، وحضور ممثلين للهيئات المعنيّة مع حقّ الطّعن بواسطة القضاء.

بالإضافة إلى تحديد طرق التَّرشيح العادل الممثِّل للأمة والمناسب للتعبير عن المشاركة الفعّالة في تسيير أمور البلاد بإخراج الممثّلين الشّرعيين في مختلف المجالس والهيئات التشريعية والتنفيذية والسياسية وغيرها." اهـ.

ومما يُلاحظ على هذه المطوّلة المتناقضة التي تنقض جملها ومصطلحاتها بعضها بعضًا، فكان ترى أنه ينقل آية ترفض حكم الجاهلية، ثم يُتبعها بقوله: "مع مراعاة مستجدّات مرحلة التعدّدية الحزبية"، ويؤكد على الطّرح في الإطار الإسلامي، ثم ينقل لك التأكيد تلو التأكيد {لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ}، {فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ}، ثم يقول لك: تلتزم الشورى تفاديًا للاستبداد تدليسًا لقبوله مبدأ الديمقراطية وتغليفه باسم الشورى، يتكلم صراحة على إلغاء الاحتكار السياسي وتبنّي المساواة، ثم يختمها صراحة بقوله: "وإكفاهلها للناس على السواء"، وهو يعلم أن الناس تنتظم في هذا المعترك في أحزاب كلها جاهلية مرتدة وملحدة علمانية ليس فيهم من هو على شِبه هوية إسلامية إلا هم (الإنقاذ) والنحناح والنهضة!

[٣] ثم يدخل في التعداد عبر الفقرات "ب، ج، د..." في تعداد سلسلة من الإصلاحات، ابتدأها كلها بكلمة إصلاح، وتناولت كل شيء بنفس الأسلوب الإنشائي المطوّل والتعميمات الضبابية.

[٤] لاحظ تحديد مناحي الإصلاح دون التطرق لأصل الأمر وهو سيطرة القوانين الكفرية أصلًا، وكأنّ الأمر مجردّ فساد إداري فيه عدم الاستقلاليّة!!

وما أدري عندما يقول: {وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ}، وهي آية في رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وصحابته الكرام –رضوان الله عليهم أجمعين– وفي خلفائه الأتقياء ومن معهم من أهل الحل والعقد من المؤمنين، كيف يسحبها على ابن جديد وزروال ومن حوله من كفار الأحزاب وفسّاق المسلمين؟! هل نزلت الآية لترخّص لنا أن ابن جديد وبوكروح وزروال ومهري والإبراهيمي وسعيد سعدي والهاشمي شريف وابن بلا ولويزا حنون وعلي بلحاج وعبّاسي مدني، قوم أمرهم شورى بينهم؟! فأي أمر وأي شورى يا ناس!! اتقوا الله ولا تتخذوا آيات الله هزوًا!

وبدل التأكيد على الفساد والكفر الذي يحتاج لأن يُجتَثّ أصلًا ويُلغى ويُستبدل بشرع الله يفتتح لسلسلة من الفقرات: "إصلاح.. إصلاح.. إصلاح.. إصلاح.." حتى لما وصل إلى القضاء الذي يحكم بقوانين الكفر جعل المشكلة مشكلة إصلاح استقلاليّة القاضي المفقودة!!

ولما اضطر للحديث عن صميم الأسلوب الانتخابي الديمقراطي راح يدلّس بالمصطلحات الشرعية ساحبًا مداليلها على كفار الأحزاب وهي التي ستصطرع على السلطة، وما أدري ماذا يقصد بقوله: "ضمانًا لحرية الأمة وحق التعبير عن إرادتها بأصح الطرق وأسلمها شرعًا وشرعية"!! وهل الانتخاب هو أسلم الطرق شرعًا وشرعية؟! وجلّ الأحزاب المرشحة علمانية مرتدّة! ولما يقول: "لا تُوكَل لفاقد العدالة الشرعية"، هل يُطبَّق هذا على المرشَّح والمنتخب للأحزاب الشيوعية والعلمانية، أم أنهم غير فاقدين للعدالة الشرعية ؟! ولما يقول: "توضع الصناديق أمام شهود عدول يجمع الناس على أمانتهم"، ما هو مقياس العدالة في هذا المولد الذي يختلط فيه الحابل بالنابل؟! وكيف سيجمع الناس ليُجمِعوا على أمانتهم؟! ثم "تُنظِّم طرق عد الأصوات لضمان شرعيتها"، "الممثلين الشرعيين في مختلف المجالس"، وواضح أنهم شرعيون بالخيار الشعبي!!

ورغم التّدليس والتّلعثم والتّناقض إلا أن الواضح هو قبول وطرح المنهج الديمقراطي والنص عليه في هذا البرنامج السياسي وتغليفه فقط بعنوان (الشورى)، والإتيان بالآيات الشريفة لاستخدامها في هذا التدليس، وخطورة ما في هذه الفقرات يصل لأن يكون موبقة وكبيرة من الكبائر، إذا ما ربطنا هذا الكلام الساقط شرعًا بالمقدمة التي قُدِّمت بأن ما ستكتبه هو السياسة الشرعية في إطار الكتاب والسنّة، إذ أن هذا الزعم يعني بوضوح أن دين الله وفق الكتاب السنة هو هذا، ومعاذ الله فهذا كذب وافتراء[٥]، وحاشى دين الله أن يكون هذا هو.

فمختصر هذه الفقرة هي مجموعة من التّحريفات زعم كاتبوها أنّها مقتضى شرع الله، وهذه موبقة وكبيرة إفك عظيم.

---

[٥] راجع تعليق أحمد شاكر حول تلبيس الحق بالباطل بسحب آيات الشورى على الديمقراطية في الحلقة السابقة (٥).



وإن شاء الله للحديث بقية.

دراسة في فكر ومنهج ومواقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ (٨)

العدد: (١٠٤)، الخميس ٧/صفر/١٤١٦هـ - الموافق بـ ٥/٧/١٩٩٥م

وتحت عنوان "(ج) منظور السياسة الاقتصادية": يدخل البرنامج في مطولة إنشائية يتكلم فيها عن الزراعة والموارد والمناخ واستصلاح الأراضي وتربية المواشي وصناعة الألبان ومشتقاتها!! وسياسة التسويق والبحوث العلمية وتطوير الصناعة وحل مشكلات البطالة وتطوير الخبرات التكنولوجية، ومراعاة حاجة ثروات البلاد إلى مستجدات التطور وتوفير الكفاءات في الفيزياء والرياضيات والكيمياء والهندسة، وتشجيع الذكاء والعبقرية والتفوق والإبداع!، وتسيير المؤسسات بالشورى والاحترام والمتبادل والمسؤولية، وإعادة الاعتبار للعمال، وإعادة النظر في سياسية الجمارك في ضوء تحقيق وحدة المغرب العربي وتشجيع إنشاء سوق عربية وإسلامية مشتركة!، وإعادة النظر في سياسة الملكية العامة وتنظيم القطاع الخاص والعام، وحماية الجودة وحق المستهلك.

ثم انتقل إلى التجارة وتكلم عن تنظيم ربح البائع والزبون، وإزالة الاحتكار والربا والوسطاء والغش، وسياسة التسويق واللامركزي وإزالة السوق السوداء، وتشجيع التناقض وتوفير الحاجات، وسياسة التسعير وإعادة الاعتبار للضوابط الشرعية في إبرام العقود وتنظيم التجارة الخارجية والصادرات والواردات، وإعادة النظر في العلاقات مع صندوق النقد الدولي وسائر المؤسسات والهيئات المالية الدولية ومشكلة المديونية، ثم انتقل للحديث عن النقد والسياسة المالية وقيمة العملة، والتكافل الاجتماعي والزكاة ومواردها وتشجيع رؤوس الأموال على الاستثمار، وإعادة النظر في سياسة لبنوك قصد ضمان ثروات الدولة...

كل ذلك عبر تسع صفحات هي مجموعة للعناوين العريضة والكلام الفضفاض دون أي طرح مفصل يتّضح فيه الغرض الإعلامي والدعاية الانتخابية أكثر من جديّة الطرح.

وتحت عنوان "السياسة الاجتماعية": يتابع البرنامج بنفس الأسلوب الإنشائي، فيتكلم عن قيمة الإنسان ويلخصها في حق الإنسان في الوجود والرعاية والعناية، ويتكلم بنفس أسلوب التعميم عن السياسة التعليمية، ويتكلم عن المحتوى

التربوي والمنهج وسياسة الامتحانات، وإعداد المعلمين وإلزامية التعليم، والمنظومة الرياضية ومراعاة الأحكام الشرعية فيها، والمنح في الداخل والخارج.

ثم يتطرق تحت عنوان: "(ج) حق الانتخاب والترشيح والمشاركة في التسيير": يعود ثانية للأبعاد الديمقراطية في التفكير والتنظير فتجده يقول: "إن الإسلام دين الحرية باعتبار هذه الأخيرة تقوم على المسؤولية من حيث هي تعتبر على الإرادة الخيِّرة الواعية "..." (كل مولود يولد على الفطرة) "..."، فالإنسان بناءً على هذا المنظور العميق الإسلامي للإنسان يجعل هذا الأخير مسؤولًا، وبمقتضى هذه المسؤولية يستحق الحقوق التالية (!!):

١) حق الانتخاب واختيار القيادة.

٢) إنّ حقّه في الانتخاب يخوِّله حقًا للترشيح، وما دام قد توفّرت فيه الشروط التالية: الإسلام- العدالة- القدوة- الكفاءة- الميول الشخصية والاستعدادات النفسية والحيثيات الموضعية التي تتطلّبها المستجدات.

٣) الحق في التّسيير؛ وهو تولي المسؤوليات الإدارية والمهنية، وهي تقوم على التّقوى والجدارة والملكية لا غير.

٤) توفير الثقة بموجب اشتمال الشخصية المسؤولة على الصفات السابقة الذكر، والثقة هنا بمعناها الشرعي والأخلاقي والمهني والسياسي" اهـ.

والسؤال الذي يجب أن يُطرح هنا: إن كانت هذه الحقوق وفق هذه الشروط تُعطى لكفار الأحزاب من علمانيين ومرتدين وشيوعيين وملاحدة نساءً ورجالًا؟! وما أدري كيف استنبط الفقهاء الذي كتبوا هذا البرنامج السياسي للجبهة أن الإنسان بصفته مسؤولًا على الفطرة يستحق هذه الحقوق؟ والحقيقية أن هذه لم أفهمها، وأرجو أن يبلغ القارئ بذكائه ما لم أبلغ من الفهم!

وينتقل البرنامج للمطولات ثانية؛ فيتكلم عن ضمان الأمن على الدين والنفس والعقل والعِرض والمال، بالإشارة دون التفصيل، ثم يتحدث عن إصلاح الأسرة الجزائرية في نطاق الشريعة، ويتحدث عن توفير العمل والشغل لأرباب الأسر، ويتحدث عن المهاجرين والعناية بالأمومة والطفولة، ثم يتكلم عن المرأة ويُقدِّم لها نموذج أمهات المؤمنين وما يتميزن به من الوعي السياسي!! ويتحدث عن دورها في عصور النهضة في الفكر والأدب والفقه والسياسة والطب! ويتكلم عن ممارسة المرأة الجزائرية للجهاد في ثورة نوفمبر، وأنّ للنساء دورًا هامًا، حيث أصبح أكثر من ثلثي نسبة

الطلبة الجامعيين وتلاميذ الثانويات من النساء، ويتحدث عن ضرورة رفع مستواها العقائدي وتكوينها المسلكي ووعيها السياسي والتربوي والحضاري، وتوعية المجتمع ليدرك أهمّيتها وطاقتها.

ثم يتحدث البرنامج عن رفع مستوى معيشة المتقاعدين والحاصلين على المنح وإعادة النظر في سياسة السجون ومعاملة المساجين، وعن ضرورة الإصلاح والاجتماعي الشامل عبر إصلاح الشارع والسوق والمصنع والحقل والإدارة والمسجد وإحياء نظام الحسبة.

ثم ينتقل إلى "فقرة (ح) السياسة الصحية"، ويتحدث عن الوقاية من الأوبئة وسائر العاهات، وعن دور المؤمن القوي وضرورة وضع علامات على صدر المريض (بالسيدا) لكي يحذر الناس منه، وضرورة أن يتعلم الناس آداب الوقاية!!، ثم يتكلم عن الطب والمستشفيات والمستوصفات.

ثم ينتقل إلى المحور الثقافي والحضاري فيتكلم بكلام إنشائي مطول عن الحماية من الغزو الثقافي وعن نهضة الدين والأخلاق والمفر والمبادرات الذكية والعملية والشرعية وإشراقاتها، وعن تكامل العقل مع الشرع والأخلاق مع الفن والعلم نظريًا وتطبيقيًا، وعن ضرورة رد الاعتبار إلى الدين الإسلامي كنظام حياة، ثم عن دور العلماء والعودة إليهم ويشترط شرطًا يجب تطبيقه بدقّة اليوم على شيوخ الإنقاذ أنفسهم، حيث يقول: "ما أطاعوا الله ورسوله وأجادوا وأصلحوا وبينوا"!!.

ثم ينتقل للقول: "تشجيع تعميم استعمال اللغة الوطنية –يقصد العربية– في سائر أنحاء الوطن بدون استثناء لضمان التفاهم بين الجزائريين وحفاظًا على وحدة القطر، ولأنها لغة القرآن والسنة، وهذا لا يعني نبذ ما سواها،!! وبهذا تصير الثقافة مانعًا من موانع التّصدع لوحدتنا وحامي حمى الأمة الثقافي والحضاري من الغزو الفكري والحضاري، ومصدرًا من مصادر الثروة الكيميائية والأخلاقية والفنية والعملية والتكنولوجية (هذه لم أفهم علاقتها بالثقافة، معذرة!!) ممّا يجعل البلاد تضمن لأجيالها مستقبلًا مزدهرًا "..."، وتحقيقيًا لذلك يُعاد النظر فيما يلي:

١) البرمجة الإذاعية والتلفزة ونظام المكتبات وقاعات المعرض والمراكز الثقافية والمسرح.

٢) مركبات الرياضة "..." ودور السينما.

٣) تشجيع المجلات العلمية المتخصصة والعامة، توفير المكتبات الإسلامي والعلمي.

إن السياسة الإعلامية للجبهة الإسلامية للإنقاذ هي الميدان الذي يتجسد فيه حرية التعبير" اهـ.

ثم ينطلق للحديث بإسهاب وإنشائية عن الإعلام وأساليبه وضرورة أن يجد المتابع لها مواد تُفقِّهُه في دينه، كما يجد فهيا اليوم الغناء والأفلام بسهولة! ثم تحدث عن وكالة الأنباء الجزائرية وضرورة إمدادها بالخبرات..

وتحت عنوان "الجيش": يفتتح بأسلوب عجيب لا أدري كيف اهتدى إليه بقوله: "إن الجيش الجزائري ذو شهرة تاريخيّة قلّما وصل إليها أشهر جيوش العالم!! لقد قام كحامي لحمى البحر الأبيض المتوسط بأسطوله، وحامي حمى دار الإسلام برجاله "..." ولئن انكسرت شوكته بعد الغزو "..." فإن الشعب الجزائري لم يستسلم نهائيًا بل ظهرت مقاومات شعبية ومنظمة "..."، فبينت الثورات وأحداث الثورة التحريرية أن شعبنا جيش وجيشنا شعب"، وأعتقد أنه قصد الجيش والبحرية في ولاية الجزائر في إطار شمال أفريقيا أيّام الخلافة العثمانية!، ولا أدري كيف جعلها جزائرية وقد كانت في الإطار الإسلامي الإمبراطوري العثماني.

ثم يتكلم عن مقترحات وحلول لإصلاح الجيش ورفع مستواه وبناء الأكاديميات، وينتقل لفقرة تدل على العقلية التي تسيّر التنظير للجبهة فيقول: "٨) يترفّع الجيش عن التورط في القضايا السياسية كي يبقى جيش الرسالة والأمة والبلاد، مما يجعل ثقة الأمة تنمو على قدر نمو أخلاقياته وجدارته ووظيفته وقدرته على حماية البلاد"، فما أدري من أين جاء هذا المفهوم عن الجيش ودوره!.

ثم ينتقل "للسياسية الخارجية"، فيتحدث عن مكانة الجزائر وسمعتها في العالم، عن موقفها الاعتدالي في المواقف والعدل في معالجة القضايا العالمية والتحررية والاقتصادية الاجتماعية والتاريخية والحضارية.. ولا ينسى أن يتكلم عن حقوق الإنسان كما جاءت في القرآن والسنة، ومشاكل التمييز العنصري والتعذيب وخنق حرية التعبير وسوء معاملة الإنسان مما يحط من كرامته ولا يليق ببشريته.

كانت هذه جولة سريعة في المطولات الإنشائية للبرنامج أخذت نحو ثلاثين صفحة من القطع الكبير، حَوتَ الحديث باستفاضة في كل شيء دون أن تحدّد أي شيء بوضوح إلا عندما تطرّقت للمناحي الديمقراطية وجعلتها من مفهوم الشورى!، كما أسلفنا.

وإذا أردنا أن نلخص سمات أساسية للمنهج السياسي لجبهة الإنقاذ فيمكن إيجاز ذلك في نقاط رئيسية:

١) الأسلوب الفضفاض جدًا والحشو والإنشاء، وصَلَت لحدود الركاكة في العبارة والابتعاد عن توضيح أساسيات لاطرح الإسلامي الأصولي.

٢) استخدما الخطاب الوطني والتركيز على (الجزائرية) استمرارًا لخطاب أقطاب جبهة التحرير الوطني واستخدام التهويل مثل القول بأن الجيش الجزائري من أفضل جيوش العالم!، وأن الفلاح الجزائري من أنجح فلاحي العالم!، ودغدغة عواطف الجمهور العزف على الشعور الوطني القطري وتنميته، وتكرار اصطلاح "الأمّة الجزائرية، الشعب الجزائري، اللغة الوطنية"!.

٣) المشي على الحبال في الأسلوب فكرة وعبارة، والفرار من الصِّيغ المحددة ولو على حساب الفكرة لإرضاء الأحزاب وعدم إغضاب حملة الفكر الأصولي الإسلامي، ولم يوفَّقوا في هذه عندما تعرّضوا للأبعاد الديمقراطية لمفهوم الانتخاب ومرحلة التعددية الحزبية.

٤) اعتماد لهجة الإصلاح والترقيع والابتعاد عن الجذريّة والأسلوب المباشر في تحديد المشاكل وعلاجه.

٥) غياب الأسلوب المنهجي السلفي كما زعمت لنفسها في المقدّمة.

باختصار.. لقد كان البرنامج السياسي المطروح للجبهة الإسلامية للإنقاذ نموذجًا فعليًا لجملة التناقضات التي حواها هذا التجمع الركامي الذي وَسِع السلفيين واللامنتميين فكريًا وما بينهما، وضمّ العازمين الخلصين –نحسبهم كذلك ولا نزكّيهم على الله– عباسي مدني وبلحاج وأمثالهم وضمّ كذلك الانتهازيين الذين ارتدوا على مبادئهم وانحازوا للطاغوت وتسلّموا عنده المناصب، وحاربوا الجبهة فيما بعد، كما كان فضفاضًا سمح لازدواجيّة خطاب الشيخ بلحاج وطروحات السلفيّة الواضحة التي وصلت لحد كفر الديمقراطيّة، إلى جانب مداورات عباسي مدني السياسيّة التي اعترفت بالأسوب الديمقراطي، وحقّ الكفار والمرتدّين في التّداول على السلطة في إطار الخيار الشعبي.. كل ذلك من خلال أسلوب اعتمد دغدغة العواطف الساذجة للجماهير وسطحيّة الخطاب.

ولم يبرز أي معالم أساسيّة لمنهج يوحي بالهويّة المزعومة باتّباع الكتاب والسنة وهدي السلف الصالح، ومعذرة من الإخوة محبّي جبهة الإنقاذ وأعضائها وقيادتها، وهذا هو البرنامج بين أيديهم فليراجعوه.

وأسأل الله أن يغفر لهم ويبلّغ لهم توبة وهدى، ويجمعهم إلى إخوانهم ليصحّحوا المسار ويضمّوا جهودهم عن طريق الجهاد الحق في سبيل الله بعيدًا عن هذا الركام المزيج المتناقض.

وننتقل إلى دراسة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في مرحلة ما بعد اعتقال الشيوخ –إن شاء الله تعالى–.

وإن شاء الله فللحديث بقيّة.

دراسة في فكر ومنهج ومواقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ (٩)

العدد: (١٠٥)، الخميس ١٤/صفر/١٤١٦هـ - الموافق ١٣/٧/١٩٩٥ م

مع نهاية الإضراب الذي أدارته جبهة الإنقاذ بقيادة عباسي مدني وبلحاج في أواخر شهر ماي ١٩٩١م بدأت نتائج التركيبة التجميعيّة الغثائية التي قامت عليه الجبهة كما هو معروف بالظهور للسطح، فقد قام نحو سبعة عشر عضوًا من المجلس الشوري الوطني للجبهة، يرأسهم سيد قشي والهاشمي سحنوني وبشير فقيه ومرّاني، بالتكتُّل في وجه عباسي ومن بقي على الولاء له، وخرجوا عبر وسائل إعلام السلطة وتلفزيونها يندّدون بالشيخ عباسي وبالإضراب ويتهجّمون على الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ وهم أعضاء الشورى فيها!!

ولم يبقَ على الولاء للشيخين إلّا أقليّة من أعضاء مجلس الشورى هم: (عبد القادر بوخمخم/ كمال قمّازي/ نور الدين شيقارة/ عبد القادر عمر/علي جدي/ عبد القادر حشّاني/محمد السعيد/سعيد مخلوفي/ وقمر الدين خربان).

وكان هذا الانشقاق الخياني الخطير بمثابة الضوء الأخضر لحكومة غزالي باعتقال الشيوخ.

اعتُقل الشيخ علي بلحاج يوم ٢٩/٦/١٩٩١ وهو متوجّه إلى مبنى التلفزيون لطلب حق الرد على المنشقين الذي سخّرتهم الدولة واستفادت من خيانتهم أعظم استفادة (حيث ما لبث كثير منهم أن انخرط في وظائف ومناصب حكوميّة فيما بعد!).

أمّا الشيخ عباسي فما لبث هو الآخر أن اعتُقل بعد أن رفض عرضًا بمساعدته على الهرب بدعوى أنه ليس لصًا ليتسلق الجدران هاربًا وإنّما رئيس حزب سياسي شرعي معرض، له شعبيته، وما لبث الشيخان اللذان يمثّلان الشرعية الشعبية كما يتصوّر عباسي –فرّج الله عنه وعن جميع إخوانه الأسرى– أن أُلقيا في السجن إلى جوار اللصوص عمليًا، وكان هذا أول الثمن حينما تقهقر أصحاب القرار عن الانتقال من المطالبة إلى المغالبة.

تحرّكت الدولة في حملة اعتقالات في أوساط كوادر الجبهة ولا سيّما أعضاء مجلس الشورى ومدراء البلديات المنتخبين، وزجّت في سجن (ورقلة) الصحراوي بأكثر من ألف شخص هم العمود الفقري للتنظيم، فقطعت الطريق على الجبهة من أن تتحرك شعبيًا عبر مكاتب البلديات.

كان الشيخ عباسي مدني قد ترك وصية أرسلها إلى بعض مسؤولي التنظيم في الجبهة منهم سعيد قشي وعبد الرحمن الخطيب لبدء مرحلة العصيان المدين لمطالبة الدولة بالإفراج عن المعتقلين، ولكن هؤلاء كانوا على صلة بالمجموعة المنشقة التي أُطلق عليها اسم مجموعة (الخونة)، حيث تحرّكوا معهم وفق مخطّط السلطة في تهدئة الشعب، ثمّ حاولت الدولة تقديم هذه المجموعة على أنها القيادة الشرعية المتبقية لجبهة الإنقاذ، ولكن مساعيها فشلت لأنّ الشيخ محمد السعيد –حفظه الله– تحرّك مع عدد قليل متبقٍ من قيادات الإنقاذ بشكل ذكي ومباشر وفرض إدارة موالية لقيادة الجبهة.

تمّ ذلك عندما قدَّم الشيخ محمد السعيد عبر لقاء بعد صلاة العصر في أحد مساجد العاصمة شابًا مغمورًا لا يعرفه الكثيرون هو عبد القادر حشّاني، وكان هذا الشاب هو الوحيد المتبقي من مجموعة الأعضاء المؤسّسين لجبهة الإنقاذ، وهو أصلًا من مجموعة شباب انفصلت عن جماعة جاب الله إبّان انشقاقها عن الوحدة مع محفوظ النحناح، حيث التحق فيما بعد بالشيخ عباسي مدني ولازمه أيام تأسيس الجبهة.

تمكّن الشيخ محمد السعيد من تزكية هذا الشاب وتطمين أنصار الجبهة على استمرار المخلصين لخط الشيخ، وذكر أن الشيخ عباسي أوصاه قبل اعتقاله بالاستمرار على الخط السلمي السياسي للجبهة، وفنّد مزاعم كتلة (الخونة) وتحاشى الشيخ إبراز نفسه حتى لا يُتَّهم تيار الجزأرة بالاستيلاء على الجبهة كما كانت تردّد أبواق السلطة والخونة، وبهذا فشلت محاولة الدولة لإبراز قيادة بديلة للجبهة من الخونة حيث ساعدهم على ذلك المخطط المجرم محفوظ النحناح ومنافسه المجرم جاب الله، اللذان ساندا الدولة في هجومها على شيوخ الإنقاذ!.

ما لبث الشيخ محمد السعيد أن اعتقل، وبدأ عبد القادر حشاني تحركه في قيادة الجبهة وصولًا إلى الدورة الانتخابية الأولى.

تمكّن حشّاني من عقد مؤتمر سُمّي بـ(ندوة باتنة) في أواخر شهر ٩١/٧ بحضور ممثّلين من مدراء المكاتب الولائية للجبهة من كافة الولايات، وتمكّن في ذلك اللقاء من تأسيس مجلس شورى وطني على مستوى البلاد، وخلال هذا المؤتمر صُفِّيت حسابات كثيرة، ورسم حشّاني خطواته المقبلة، وكان خلاصة ما أسفرت عنه هذه الندوة الهامة ما يلي:

١) إسقاط محاولة الدولة بتقديم الخونة كبديل عن قيادة الشيوخ والباقين على الولاء لهم وتجميد عضويتهم.

٢) تكريس قيادة حشاني على رأس الجبهة.

٣) استبعاد العناصر المنادية بالحل الجهادي الصِّدامي مع الدولة وتجميد عضوية سعيد مخلوفي الذي كان قد صعد إلى الجبال لبدء الجهاد، وكذلك عضوية قمر الدين خربان الذي غادر لجمع الدعم لحركة مواجهة الدولة (حيث ندّد مخلوفي بقرار تجميده وإلحاقه بقائمة الخونة!!، وتكريس الاتجاه الاستسلامي في الجبهة).

٤) انتخاب مجلس شورى مؤقّت للإشراف على مرحلة الانتخابات التي صارت هدف الجبهة المرحلي.

٥) تأكيد السير على خطوات الشيوخ وأنّ هذا تمّ بأمرهم ومشورتهم.

أوعز الشيوخ لحشاني أن يعقد مؤتمرًا لمدراء البلديات لدراسة المرحلة، فاعتقلت الدولة حشاني ولكن المؤتمر عُقد وخرج بتوصيات مهّدت للانتخابات، ثم أطلقت الدولة محمد السعيد في محاولة لجرّه لقيادة الجبهة لإيقاع الفتنة بين الإنقاذيين والجزأرة، ولكنه لم يقع في الفخ، وأقرّ قيادة (ندوة باتنة) وواصل العمل سرًا، وأثناء الإعداد لمسيرة بمناسبة أوّل نوفمبر ٩١ أطلقت الدولة سراح عبد القادر حشاني فجأة في مبادرة لم تُفسَّر!، حيث قاد المسيرة بنفسيه، وقيل أنّها بلغت مئات الآلاف، وكانت بمثابة مقياس بيّت حشاني بموجبه نيّة دخول الانتخابات.

دخلت الدولة وجبهة الإنقاذ بقيادة حشاني سلسلة من التجاذبات والمد والجزر، واعتقدت الدولة أنها وجّهت ضربة كافية للإنقاذ باعتقال شيوخها وكوادرها، وأرادت المتاجرة بدخولها ضعيفة في الانتخابات، وأعلن حشاني أنهم لن يدخلوا الانتخابات وفق القوانين المعدَّلة المجحفة التي اقترحتها الدولة، إلا إذا عُدّلت هذه القوانين وأُطلق سراح الشيوخ، في حين تابع مع إدارته الإعداد لدخول الانتخابات.

سنقفز هنا اختصارًا عن كيفية الإعداد للانتخابات وهي تجربة فذّة فريدة من حيث ما توفّر لها من الكم البشري والتنظيمي والمالي الهائل، حيث استطاعت كوادر الجبهة عبر إدارتها للبلديات ومكاتب الولايات ضمان سير الانتخابات بنزاهة مفاجئة، وسخّرت لهذا الغرض أسطولًا بشريًا خدم فيه عشرات الآلاف من الكوادر والمناصرين حتى

استطاعوا التفّلت من عراقيل السلطة وحبائلها كي تفشلهم في الانتخابات، بعد أن فاجأهم حشاني بقرار دخول الانتخابات قبل يوم واحد من انتهاء الموعد، وسنتعرض لتفاصيل هذه التجربة إن شاء الله في دراسة مستقلة.

استمر حشاني بسياسة تهدئة الشعب وإعلان نبذ العنف وبلغ ذلك ذروته ببراءتهم من أول عملية جهادية عسكرية تصادم بها الجهاديون والدولة فيما سمي (حادث قمار) وذهب حشاني لحد اتهام الجيش بتدبير العملية!!، المهم أعلن حشاني أن الشيوخ أوعزوا بدخول الانتخابات وقالوا: "لا تربطوا مصيرنا بمصير الأمة وادخلوا الانتخابات"...

دخلت الجبهة الانتخابات وبفضل التنظيم الجبهوي الشعبي الأفقي الذي ضم عشرات الآلاف من الكوادر المناصرة للمشروع الإسلامي وملايين المؤيدين للراية الإسلامية العامة، فازت الجبهة بما يزيد عن ثلاثة ملايين صوت في معظم الولايات مما أهلها لأن تحصد (١٨٨) مقعدًا برلمانيًا في الدورة الأولى، مما ضمن لها الفوز في الدورة الثانية، واحتمال أن تفوز بأكثر من نصف المقاعد، مما يؤهلها لطرح مشروع تعديل الدستور، وهنا قامت القيامة .. وتحركت الدولة والعلمانيون والأحزاب بما فيها أحزاب علمانية فازت في الانتخابات وعلى رأسها حزب السلطة (جبهة التحرير الوطني)، وحزب آيت أحمد (جبهة القوى الاشتراكية) بالمطالبة بإلغاء الانتخابات ووقف زحف الإسلاميين، وفعلًا :

- أعلنت نتائج الانتخابات في ١٩٩١/٢٣/٢٩.

- أعلن عن استقالة بن جديد في ١٩٩٢/١/١٢.

- أعلنت حالة الطوارئ وشُكِّل ما سمي بالمجلس الأعلى للدولة، وجيء بمنفيّ قديم من أعضاء جبهة التحرير هو بوضياف من جحره بجوار الحسن الثاني ليكون رئيسًا للدولة.

- حاول حشاني ومن معه استعطاف المجلس ودغدغة عواطف الجماهير والتحرك لتشكيل معارضة من الأحزاب الفائزة في الانتخابات وإقامة تحالف معها لمواجهة أحذية العسكر، ولكن المحاولة باءت بالفشل، وما لبث حشاني أن اعتُقل وحُلّت جبهة الإنقاذ واعتقل أو فرّ باقي كوادرها، والغريب أن حشاني توجه عن طريق محامي الشيوخ الشهير (علي يحيى عبد النور) إلى الخصوم العلمانيين التقليديين الذين كانوا وزراء التحريض على الانقلاب العسكري لقطع الطريق على الإنقاذ وعلى رأسهم (عبد الحميد مهري) رئيس حزب جبهة التحرير الحاكم، و(آيت أحمد) رئيس حزب جبهة القوى الاشتراكية، العلماني الذي سيَّر مسيرة ضخمة للتنديد بالأصولية الإسلامية!

وبُرِّر ذلك بأنّها أحزاب ذات شرعية شعبية وهي معنية وفق هذا بمصير الانتخابات، وكانت هذه المحاولة في التحالف أولى البوادر التي أوصلت من سار على نفس الدرب إلى أقبية الفاتيكان في ظلال الصليب في روما، وكما قال الشاعر:

ومَنْ جَعَل الغُرابَ له دليلًا ... يمرُّ به على جِيَفِ الكِلابِ!

ويمكن إيجاز السِّمات الأساسية لتحرُّك الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد اعتقال الشيوخ في نقاط رئيسية:

١) انشطار قيادة الجبهة إلى أكثرية عميلة انتهازية وَالَت السلطة، وأقليّة بقيت على الولاء للشيوخ وسُجن معظمهم.

٢) سيطرة حشّاني والتيار السياسي السلمي على من بقي من كوادر الجهة وعزلهم للتيار الجهادي البسيط الذي بدت بوادره وتجميد عضوية من يمثّله من مجلس الشورى مثل سعيد مخلوفي –حفظه الله–.

٣) سير حشّاني وقيادته بعد (ندوة باتنة) على خطى الشيوخ وسياسة الجبهة الديمقراطية السلمية السياسية عبر ما سُمّي بـ(المطالبة) ودخول الانتخابات من خلال التعهدات الدستورية بأمر وإذن من الشيوخ في السجن!!.

٤) محاولة التحالف على أُسس وطنية ديمقراطية علمانية مع أكبر حزبين علمانيين وألدّ أعداء الحل الإسلامي في الجزائر، وهما حزب جبهة التحرير الوطني وحزب جبهة القوى الاشتراكية.

٥) محاولة دغدغة عواطف الجماهير للتأكيد على الشرعية الشعبية وضرورة الدفاع عن خيار الشعب.

٦) محاولة استعطاف المجلس الأعلى للدولة وعلى رأسه بوضياف، واستجداء متابعة المسار الانتخابي.

٧) التنديد بالعنف والبراءة من عمليات المجاهدين التي بدت بوادرها، والتأكيد على الخيار السياسي السلمي الديمقراطي عبر الانتخابات وصناديق الاقتراع.

وتحت أيدينا عدد من الوثائق الرسميّة المنشورة من قِبل جبهة الإنقاذ في أواخر تلك المرحلة والموقَّعة من قبل النواب البرلمانيين المائة والثمانية والثمانين، الفائزين في الدور الأول من الانتخابات التشريعية وهي صادرة في الجزائر العاصمة بتاريخ ١٩/جانفي/١٩٩٢، وتُبيِّن هذه الوثائق بوضوح لا يقبل التأويل استغراق الجبهة في المسار الديمقراطي، وإليكم مقتطفات من هذه الوثائق...

وللحديث بقية إن شاء الله تعالى.

دراسة في فكر ومنهج ومواقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ (١٠)

العدد: (١٠٦)، الخميس ٢١/صفر/١٤١٦هـ- الموافق ١٩٩٥/٧/٢٠ م

وتحت أيدينا عدد من الوثائق الرسمية المنشورة من قِبل جبهة الإنقاذ في أواخر تلك المرحلة، والموقَّعة من قِبل النواب البرلمانيين المائة والثمانية والثمانين، الفائزين في الدور الأول من الانتخابات التشريعية، وهي صادرة في الجزائر العاصمة بتاريخ ١٩/جانفي/١٩٩٢، وتُبيِّن هذه الوثائق بوضوح لا يقبل التأويل استغراق الجبهة في المسار الديمقراطي.

وإليكم مقتطفات من هذه البيانات الرسميّة للجبهة في مرحلة ما بعد اعتقال الشيوخ توضّح ما قدّمنا:

١) تحت عنوان: (نداء من مُنتَخَبي المجلس الشعبي الوطني للجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى الرأي العام الوطني والدولي):

"أيها الشعب الجزائري الأبيّ، إخوتنا في العالم الإسلامي، لقد حيل بين شعب مسلم أن يقيم دولة إسلاميّة بوسائل السّلام، فهل تسكتون على هذا الظلم؟".

"يا أصحاب الضمائر الحيّة في العالم، لقد صُودِرت حريّة شعب بأكمله فماذا أنت قائلون؟".

"إن الهيئة التي سمّت نفسها بـ(المجلس الأعلى للدولة) لا شرعيّة لها[٦]؛ إن دستوريًا أو شعبيًا، فكن مع أبنائك الذي اخترتهم".

"يا شعب الجزائر، يا شعوب العالم الإسلامي، يا أصحاب الضمائر الحيّة من جميع شعوب العالم، إن حرمة إرادة شعب وحماية الحريات أمانة في عنق كل عاشق للحرية، فلنقف كلنا في وجه من أرد مصادرة حريّتنا "..." فالنّجاة فيما اختار الشعب"[٧].

[٦] طبعًا هم لا يقصدون الشرعية التي فرضها الله تعالى وإنما الشرعية الشعبية التي أصبح عليها مدار فكر جبهة الإنقاذ بما فيهم شيوخها.

[٧] نستغفر الله عن نقل هذا الهراء.

"أيها الشعب الجزائري الأبيّ؛ إنّ رجال (المجلس الشعبي الوطني) للجبهة الإسلامية للإنقاذ الذين اخترتهم لا يريدون إلا شيئًا واحدًا هو استقرار البلاد، ولا يكون هذا الاستقرار إلا باحترام إرادة الشعب والحفاظ عليها، وإنّ المخرج الوحيد هو الحفاظ على هذا المكسب؛ مكسب الانتخابات التشريعيّة والاستماتة في أن يستمر مسار الانتخابات..."[٨].

خاتم الجبهة

توقيع: برلمانيو الجبهة الإسلامية للإنقاذ الفائزون في الدور الأول.

٢) وتحت عنوان: (اللائحة السياسية لنواب المجلس الشعبي الوطني للجبهة الإسلامية للإنقاذ الفائزون في الدور الأول) :

"نحذِّر من العواقب الوخيمة التي يمكن أن تنجرّ عن مصادرة اختيار الشعب، والذي عبّر عنه بكل حرية "..." اعتبارًا من أن السلطة هي ملك الشعب، وأنه لا جدوى لتمثيل الأمة إلا في حدود المشروعية الدستورية"[٩].

"نحذِّر من المساس بالحريات السياسية، حيث أننا سجلنا في هذا تجاوزات "..." ضد الحقوق والحريات "..." التي يضمنها الشرع والأعراف الدولية بما فيها الدستور الجزائري في مواده: ٢٨، ٥٦".

"إننا نعتبر أن المجلس الأعلى للأمن قد تجاوز صلاحياته الدستورية...".

"إننا نعتبر المجلس الأعلى مجرّد مجلس فرض الوصاية على الشعب، وبالتالي فإنّ كافة ما يَنْجَرّ عنه "..." تُعتبر كلها مناقضة لأحكام الدستور (!)، وإننا كممثّلين شرعيّين للشعب حاملين برنامج يجسِّد طموحاته نعتبر أن المجلس المنتخب هو الإطار الشرعي القانوني"[١٠].

"ب- نُصرُّ على ضرورة الرجوع الفوري إلى الشرعيّة الدستوريّة المجسّدة لإرادة الشعب، ونطالب بإتمام المسار الانتخابي على اعتبار ان كافةّ الشروط متوفّرة".

خاتم: نواب الأمة الـ (١٨٨).

---

[٨] هذا هو منتهى الأماني، وعلى قدر أهل العزم تأتي العزائم وتأتي على قدر الكرام المكارم، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

[٩] لاحظ الفحوى الحقيقية للعقيدة الديمقراطية كما وردت في الفقه الدستوري الغربي تمامًا حتى باللفظ والعبارة.

[١٠] لاحظ السطحيّة والذل في الاحتكام للدستور الكفري، مخاطبًا العسكر الذي وطئت أحذيتهم كامل المشروع الانتخابي، وكيف ينطلق هؤلاء الواهمون في معالجة هذا الواقع من الفقه الدستوري الديمقراطي ويسمّونه بالشرعية، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

٣) وتحت عنوان: (رسالة مفتوحة إلى رئيس المجلس الدستوري).

"سيادة رئيس المجلس الدستوري"[١١].

"إن الله ابتلاكم بأن وضعكم حيث أنتم بمهام رئيس المجلس الدستوري...".

"سيادة الرئيس.. بناءً على الشرعية التي اكتسبها دستور ١٩٨٩/٢/٢٣م بموافقة الشعب عليه، وطِبقًا لأحكام المادة السابعة التي تتضمّن على أنّ السلطة التأسيسيّة ملك للشعب، وأنّه يمارس سيادته بواسطة المؤسسات الدستورية التي يختارها، وعن طريق الاستفتاء ومُمَثِّليه المنتخبين، والمادة العاشرة التي تؤَكِّد أنّ الشعب حرٌ في اختيار ممثليه في المجلس الشعبي الوطني وفقًا لقانون الانتخابات يوم ١٩٩١/١٢/٢٦م، بعد أن عانى من أنواع الظلم والاستبداد، وما إن أُعلنت نتائج الدور الأول وتبيّن النجاح الباهر للحل الإسلامي حتى برزت طغمة من أعداء الشعب "..." باغتصاب سلطة الشعب وسيادته، مانعة إيّاه من التعبير عن إرادته واختيار ممثّليه في المؤسسات الدستوريّة بتصرفات همجيّة منافية للدستور وقوانين الجمهورية "...".

"سيادة الرئيس.. إنّ انتهاكات الجهاز الاستشاري للدستور قد أكّدها بيانه الصادر يوم الثلاثاء ١٩٩٢/١/١٤ بتأسيس مجلس أعلى للدولة لم ينصّ عليه الدستور، خوّلت له باطلًا سلطات رئيس الجمهورية استنادًا إلى تصريح مجلسكم وبيانه "...".

"سيادة الرئيس... بحكم وظيفتكم الدستورية بمقدار ما أنتم مسؤولون عن حماية اختيار الشعب الذي تمّ وفق أحكام الدستور وبكل حرية، إنّكم مطالبون بإلغاء كل التصرفات التي قامت بها أطراف غير مذكورة في بيان مجلسكم، والتي أحلَّت نفسها محلّ السلطات الدستورية، المُنصِّبة نفسها وصيَّة لشعبنا الراشد الأبيّ صاحب السيادة والسلطة التأسيسيّة، كما أنكم تتحمّلون مسؤولية عدم إتمام المسار التّغييري "..." لذا عليكم بـ "..."[١٢].

---

[١١] وردت كلمة (سيادة الرئيس، أيها الرئيس) خمس مرات في هذه الفقرة، قال صلى الله عليه وسلم: (من قال لمنافق يا سيدي فقد أَغْضَبَ الرَّب)، فكيف بمن أضفى لفظ السيّد على المرتدين الذي وضعهم الله –سبحانه وتعالى–، نستغفر الله العظيم، وكنّها المهانة، ومن يُهن الله فما له من مُكرم.

[١٢] السطلة التأسيسية هي كلمة مترجمة عن لفظ تشريعي غربي هو (**pouvoire Constitutionel**)، وتعني سلطة وحق التشريع ووضع الدستور وهي للشعب.

"أيها الرئيس.. إن مصلحة الأمة ومستقبلها وأمنها وسلامتها ووحدتها أعلى وأسمى من طموحات جامحة وأهواء ضالة وأن مدار هذا الأمر عليكم "..."، قال تعالى: {وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ}"[١٣].

خاتم الجبهة.

توقيع نواب الأمة (١٨٨).

٤) وتحت عنوان: "رسالة إلى الأخ المجاهد محمد بوضياف"[١٤] (!!!!!!!!!!)

"السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته:

يقول عليه الصلاة والسلام: (الدين النصيحة. قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم). [رواه مسلم].

الحمد لله الذي منّ عليكم بنعمة الجهاد في سبيله فجعلكم من السابقين الأوّلين الذي وقفوا ضد الكفر والظلم والاستعمار الذي صادر حرية شعبنا المسلم الأبي (!!!!).

أيها المجاهد: بعد أكثر من ربع قرن من الزمان أدرك الشعب الجزائري أن الأمانة قد أُسندت لغير أهلها؛ فأساؤوا صوتها، فآل الأمر إلى ما آل إليه. ولما قال الشعب كلمته الأخيرة في انتخابات حرة ونظيفة ونزيهة وفي جو من الأمان والاطمئنان، ها هو النظام يحاول مصادرة اختياره وإرادته من خلال مؤامرة دُبّرت بليل، حيث لجأوا فيها إلى افتعال أزمة دستورية لحماية مصالحهم الخاصّة، وتغطية أخطائهم التي أرهقت البلاد وأهانت العباد، وتمادوا في غيّهم بإقحام شخصيات تاريخيّة معروفة بماضيها المجيد، لتقف ضد اختيار الشعب وإرادته بعد ما كانت بالأمس في صفوفه.

أيها المجاهد.. إن ما يسمّى بـ(المجلس الأعلى للدولة) الذي استُدرجكم لرئاسته ما هو إلا هيئة وصاية على شعب راشد تفتقر إلى الشرعية الدستورية فضلًا عن الشرعيّة الشعبيّة، وإنا لا نخالكم تجهلون أن المؤسسة التي أوجدته وهي

---

[١٣] لاحظ منتهى الغباء بالاستشهاد بهذه الآية التي تنطق على حالهم تمامًا إذ يركنون في هذا البيان نفسه لرئيس المجلس الدستوري لينصفهم من الانقلابيين.. فتأمل مدى فقه هؤلاء بآيات الله!!.

[١٤] المجاهد محمد بوضياف!! هو رئيس المجلس الأعلى للدولة الذي صدروا بياناتهم بعدم شرعية وببطلان رئاسته قبل عدّة أسطر فقط، المخاطب بهذا التبجيل والإطراء، وهو المجرم الهالك الذي اغتيل وأُلحق بأسلافه الفراعنة، ومن الجدير بالذكر أن بوضياف المجاهد!! خرج في اليوم التالي لتسلمه هذه الرسالة الذليلة ليوبّخ أصحابها على التلفزيون، ثمّ زجّ بكثير منهم في قلب الصحراء القاتلة جزاء نصيحتهم الخرقاء له!!!

المجلس الأعلى للأمن ما هي إلا هيئة استشارية بنص الدستور لا تنعقد إلا بوجود رئيس الجمهورية؛ وهذه خيانة واضحة ، قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ}.

أيها المجاهد إن الذين أوصلوا البلاد إلى هذه الأزمة يريدون أن يستغلّوا شرعيتكم التاريخية لتحقيق غرضهم في التسلط على الشعب ومصادرة حريّته وتحقيق الأطماع الاستعماريّة، فوضعوكم في الواجهة كما فعلوا برفاقٍ لكم في الجهاد بالأمس، فلمّا قضوا منهم مأربهم زجّوا بهم في غياهب السجون، قال تعالى: {وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ}.

أيها المجاهد: إن الأمر لخطير وإنّا لنحسبك قد طهّر الله يديك من دماء الأشقّاء، وإن الذي يريدون توريطكم برئاسة هيئة تفتقد كل أنواع الشرعيّة إنّما يهدفون بالدرجة الأولى لتحقيق ما عجزت فرنسا عن تحقيقه خلال ١٣٠ سنة من الظلم والاستبداد، ألا وهو مصادرة اختيار شعب في بناء دولة جزائرية في إطار المبادئ الإسلامية، كما نص عليه بيان أول نوفمبر ٥٤ الذي كنتَ طرفًا في صياغته.

أيها المجاهد؛ إنما جاؤوا بكم بعد ٣٠ سنة من النفي والتهميش لاستعمالكم في تحطيم ما كنت تريدون بناءه بالأمس وهو دولة جزائرية في إطار المبادئ الإسلاميّة المُستقاة من كتاب الله وسنة رسوله.

وإنا لنُعيذك بالله أن تقع فريسة دعاية المُغرضين ومغالطات المرجفين ضد المشروع الإسلامي، الذي اختاره الشعب بأغلبية ساحقة، وإنّا لنربأ بكم أن تقفوا في حمأة الخيانة والمغالطة والله تعالى يقول: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ}، ويقول أيضًا: {وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِمْ مِنْ قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا فِي شَكٍّ مُرِيبٍ}، اللهم فاشهد أنّنا قد بلغنا ونصحنا وبرّأنا ذمّتنا، وعلى الله قصد السبيل، والسلام عليكم ورحمة الله.

الجزائر ١٤/رجب/١٤١٢- ١٩/جانفي/١٩٩٢

خاتم الجبهة

نواب الأمة الفائزون في الدور الأول من الانتخابات التشريعية.

٥) تحت عنوانك (نداء إلى السادة البرلمانيين في الداخل والخارج):

"نحن منتخبو الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ممثلو أغلبية الشعب الجزائري المجتمعون بالجزائر العاصمة يوم ١٤/رجب/١٤١٢ الموافق لـ١٩/ جانفي/١٩٩٢: "بناءً على أن الشعب مصدر كل سلطة، وصاحب السيادة طبقًا

لما تنص عليه المادتين (٦،٧) من دستور ٢٣/فيفري/١٩٨٩، والذي عبَّر عن اختياره بكل حريّة في جو من الهدوء والنظام في انتخابات ١٩٩١/١٢/٢٦، التي أسفرت في دورها الأول عن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بـ(١٨٨) مقعدًا من مجموع (٤٢٠) مقعدًا، وجبهة القوى الاشتراكيّة بـ(٢٥) مقعدًا، وجبهة التحرير الوطني بـ(١٦) مقعدًا، والأحرار بـ(٣) مقاعد "..."، وفي الوقت الذي كان الشعب يستعد لخوض غمار الدور الثاني إذا به يُفَاجَأ بوضعية سياسية معقدَّة تمثّلت بما يلي: (تفاصيل تعطيل المسار البرلماني).

"هذه الوضعية السياسية غير الشرعية أدّت إلى اغتصاب ومصادرة إرادة الشعب واختياره، وهي سابقة خطيرة في حق سيادة الشعوب والشرعية الدستورية في الدولة.

وبناءً على ذلك فإننا نحن مُنتخَبو الجبهة الإسلامية للإنقاذ –ممثّلو أغلبيّة الشعب الجزائري– نتوجَّه إلى البرلمانيين في الداخل والخارج والمؤمنين بإرادة الشعوب وسيادتها وحريتها في اختيار ممثليها وتقرير مصيرها بما يلي:

١) الوقوف في وجه الاستبداد السياسي أينما وُجد، والذي تمارسه الهيئات غير الدستورية.

٢) عدم الاعتراف بالهيئات التي لا تحظى بتزكية الشعب واختياره.

٣) المساندة من أجل استكمال المسار الانتخابي "...".

ولنا الثقة التامة في تضامنكم من أجل سيادة الشعوب وحريّتها".

خاتم الجبهة.

توقيع نواب الأمة ١٨٨.

انتهى النقل عن بيانات جبهة الإنقاذ.

والحقيقية التي لا مفرّ من ذكرها أن هذه البيانات وما جاء فيها –ومعذرة من محبي الجبهة فالحق أحق أن يُتَّبع– هي مزيج من فلسفة الكفر والضلال الديمقراطي والاحتكام للطاغوت، وشهادة الزور على الزنادقة الكفرة أمثال بوضياف بالإيمان ومخاطبته بألقاب لا تليق إلا بأخيار السلف الصالح، والتّباكي لديه على الظلم الذي وقع على يديه وأيدي أعوانه وأقرانه، كما أن فيها من السخافة والتّناقض وقلّة العقل ما الله به عليم، وفيها من احترام الفقه الدستوري الغربي

واحترام الدستور الجزائري الكافر، كما أن فيها من قلة الوعي السياسي والحمق في إدراك طبيعة الفخ الديمقراطي، والسذاجة في فهم طبيعة الخصم ما يدفع على الشفقة على هؤلاء المساكين الذين بدا لهم سراب الانتخاب فحسبوه ماءً فأتوه فلم يجدوا شيئًا، ووجدوا الذل في نهايته والصَّغار، هذا في الدنيا، وصدق الله العظيم: {وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ}، والحقيقية أني كنت قد نويت أن أُحلِّل هذه البيانات والوثائق وأُعلِّق عليها، فأعرضت عن ذلك اختصارًا ورحمة بالقارئ الكريم من أن يقع في الدُّوار والغثيان، ففي قراءتها الكفاية، وربما يسَّر الله أن نُسهب فيها في دراسة شاملة، والله المستعان.

كان هذا نبذة عن فكر وموقف الجبهة بعد اعتقال الشيوخ إلى حلّها، وننتقل لدراسة فكر ومواقف ومنهج جبهة الإنقاذ عبر ممثليها في الخارج، أو ما يسمى بـ(الهيئة التنفيذية المؤقتة لجبهة الإنقاذ في الخارج).

وللحديث بقية إن شاء الله.

تنبيه من الأخ عمر عبد الحكيم إلى إدارة نشرة الأنصار وقرّائها الكرام

العدد: (١٠٦)، الخميس ٢١/صفر/١٤١٦هـ- الموافق ١٩٩٥/٧/٢٠ م

بلغني أن جريدة الحياة الصادرة في لندن بتاريخ ١٩٩٥/٦/١٥ قد نقلت عنّي من طريق مصادرها بعض المعلومات المكذوبة والتي قصدت منها المصادر التي زوّدت الحياة بهذه الأكاذيب تشويه سمعتي وإيقاع الفتنة بين المجاهدين وأنصارهم.

لم أطّلع على جريدة الحياة لأنها لا تصل إلى البلاد التي أنا فيها، وقد وصلنا أنها ذكرت بالنص: "ويُنقل عن أحد مسؤولي النشرة (أبو مصعب السوري) -يُعتقد أن اسمه (عمر عبد الحكيم)- قوله: أن تلاميذه منذ أيام الجهاد في أفغانستان هم الذين يديرون الجماعة داخل الجزائر"، وقالت: "يبدو تأثيره واضحًا في الجماعة من طريقة صوغ بياناتها ولهجتها التي تصل أحيانًا إلى درجة التكفير".

وأحب أن أوكد هنا أني لست مسؤولًا في نشرة الأنصار، ولا يمكنني ذلك عن بعد، وإنّما أكتب فيها بصورة متقطعة عبر المراسلة.

أما الزعم بأني قلت أن تلاميذي يديرون الجهاد والجماعة فهذا كذب لم أقله، ولم تكن العلاقة بين المجاهدين في أفغانستان علاقة أستاذة وتلاميذ؛ وإنّما رفاق جهاد أفادوا بعضهم بعضًا، والقصد من هذه الصيغة هو الفتنة واستفزاز بعض ضعاف الدين والنفوس للنعرات الجاهلية؛ بدعوى أن الجهاد الجزائري يُدار من قبل الأغراب عن الجزائر، وإن كنت أعتقد أن أبطال (الجماعة الإسلامية المسلحة) ومعظمهم لم يرَ أفغانستان قد غدوا أساتذة لكل من يريد السير في طريق خير الدنيا والآخرة.

وأما ما بدا لهؤلاء (الأذكياء) من تشابه بين أفكاري بيانات الجماعة فمردّه إلى أنّ كافّة الجهاديين اليوم يستقون من معين ومشكاة واحدة، ولكنّ المنافقين لا يعلمون...

وأمّا الزعم بأنّ لهجة بياناتهم تصل إلى حدّ التكفير فيبدوا أن المدعو (كمال الطويل) النصراني كاتب المقال يتبع مذهب المرجئة من الحركات الإسلاميّة، وهذا شأنه وشأن أوليائه من المنافقين، أمّا نحن فنبرأ إلى الله من الإرجاء والتكفير وكل مذاهب الضّلال.

عمر عبد الحكيم.

دراسة في فكر ومنهج ومواقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ (١١)

العدد: (١٠٧)، الخميس ٢٨/صفر/١٤١٦هـ - الموافق ٢٧/٧/١٩٩٥م

- **ثالثًا: فكر ومنهج ومواقف جبهة الإنقاذ من خلال الهيئة التنفيذية للإنقاذ في الخارج:**

لا يمكن التوثق إن كانت هذه الهيئة قد شُكّلت بتكليف من شيوخ الإنقاذ وقادتها المعتمدين في الداخل بعد حلّها وأسر الشيوخ، أم أنّ مؤسّسيها خرجوا بتكليف فردي لسد ثغرة غياب القيادة وعدم تمكنها من إيصال صوتها للناس، كما أن تضارب وجهات النظر، بل وحتى العِداء والشِّقاق الذي يميز علاقة أعضاء هذه الهيئة فيما بينهم، والذي لم يخفَ حتى من قبلهم؛ حيث جعلوه مادة للصحف ووسائل الإعلام، مما يجعل مهمة التأكد من هذا صعبًا، ولم يكن هذا بمستغرَب إذا نظرنا إلى الطريقة التي تكوّنت بها هذه الهيئة. وأبرز عناصرها : أنور هدام، رابح كبير، قمر الدين خربان، عبد الله أنس.. وآخرون.

ويمكن من خلال أوثق الروايات القول –على ذمة الرواة– بأن (أنور هدام) أُخرج من الجزائر بتكليف من (عبد الرزاق رجّام) عندما آلت إليه قيادة خلية الأزمة بعد اعتقال الشيوخ وحلّ الجبهة، ولكون (هدّام) أحد الأعضاء البرلمانيين الفائزين عن جبهة الإنقاذ؛ فقد أُوكِل إليه كما يقولون أن يتحرك باسم الهيئة البرلمانية للإنقاذيين في الخارج، واستقر به الحال في أمريكا مُبَاشِرًا نشاطًا إعلاميًا باسم جبهة الإنقاذ بهذه الصفة، وبعد حصوله على اللجوء السياسي قام بجولات مكوكيّة عبر أوروبا بصفة منفردة حينًا، وباسم الهيئة التنفيذية المذكورة في الخارج قبل أن ينفصل أو يفصلوه منها كما أعلنوا ذلك رسميًا.

أما رابح كبير: رئيس الهيئة وصاحب فكرتها فيما يبدو فقد خرج –حسب أقوال الروايات– هاربًا من الجزائر بمساعدة أولاد الشيخ عباسي مدني –فرج الله عنه وهداه– واستقر في ألمانيا طالبًا اللجوء السياسي، ثم رَأَس هذه الهيئة وشكَّلها، وباشر سيلًا من المقابلات والتصريحات الشاذّة باسم (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) معتبرًا نفسه الناطق الرسمي باسمها، كما قام بنشر عدد من الوثائق والكتب ينسب معظمها لعلي بلحاج –فرج الله عنه وهداه– وسنتناول بعضها في

الحلقات القادمة إن شاء الله.

أما قمر الدين خربان: فقد خرج من الجزائر باتفاق مع (سعيد مخلوفي) –حفظه الله– كي يجمع الدعم والتأييد لتحرك جهادي في الداخل، فمرّ في باكستان متصلًا بالتجمع العربي الجهادي المباشر للجهاد الأفغاني، وهناك تلقى خبرًا بتجميد عضويته هو والأخ سعيد مخلوفي من قبل قيادة الجبهة بزعامة (حشاني) رسميًا، والذي تولى إدارة الجبهة وصولًا للانتخابات، وقد جمّدته قيادة الجبهة و(سعيد مخلوفي) لتوجُّهِهم المصادم للدولة والميَّال لاستخدام العنف في حينها.

ما لبث خربان أن أقام علاقة عبر باكستان مع (عبد الله أنس)، ثم ظهر اسمهما عضوين مؤسِّسين للهيئة في الخارج، ولمّا حصل الشِّقاق بين (رابح) و(أنور) انحاز إلى (رابح كبير) منخرطًا مرة أخرى في أساليب الجبهة الديمقراطية، في حين تابع (مخلوفي) –حفظه الله– جهاده في إطار الوحدة الشاملة لـ(لجماعة الإسلامية المسلحة) فيما بعد.

أما عبد الله أنس: فقد ألحقه (رابح) بمشورة من (خربان) بناءً على سمعته الجهادية من خلال القضية الأفغانية؛ للإفادة منها في مجال العلاقات وأوساط الحركات الإسلامية التي قَطَن معظمها بيشاور لفترة ما، وما يعكس هذا من مكاسب في مجال جمع التبرعات باسم (جبهة الإنقاذ) وباسم الجهاد في الجزائر.

وعبد الله أنس هذا كما يُحدِّث هو عن التحاقه بهذه الهيئة بنفسه حيث يقول: "لم أكن من جبهة الإنقاذ وليس لي منها مصداقية سابقة، وباعتقال الشيوخ وحل الجبهة وانفراط عناصرها صارت مجرد اسم له رصيد يحاول أطراف عديدة كالجزأرة وغيرها الاستيلاء عليه وتبنيه، ونحن الجهاديون (!) لسنا بأقل من الآخرين حقًّا في انتزاع هذا الاسم، ولقد دَخلتُ الهيئة التنفيذية في الخارج ليكون لي مصداقيّة كعضو في جبهة الإنقاذ."

ولا يُخفي عبد الله أنس عداءه لـ(أنور هدّام) والتشهير به، كما يُلمح لسذاجة (رابح كبير) وينتقد كثيرًا من تصرفاته وتصريحاته، كما لا يُخفي طموحه لمركز قيادي في جبهة الإنقاذ التي يعترف بأنها تَأسّست ثم حُلّت ولم يكن فيها في يوم من الأيام. كما لا يخفي طموحة لمركز قيادي في مستقبل الجزائر، ويزعم أنه كان وراء أُولى العمليات الجهاديّة في الجزائر ومن ذلك (حادث قمار) الذي تبرأّت منه جبهة الإنقاذ، وكانت قد قامت به عناصر جهاديّة من تيار جهادي مبكّر معروف في الجزائر. ويُلحّ على تكرار أن طلائع جهادية مبكّرة في الجزائر اتصلت به كي يكون قائدًا لها في بيشاور.

برز من خلال نشاط الهيئة التنفيذية في الخارج أسماء أخرى أقل أهمية منن التي ذكرت آنفًا.

أما من الناحية العملية فيُعتبر (رابح كبير) وبضعة نفر حوله المُتحرِّكون الأساسيون تحت اسم هذه الهيئة والكتلة الأكثر نشاطًا، ولاسيّما بعد الصفعة المحرجة التي تلقاها (أنور هدام) الذي أبرزه الإعلام الغربي والأمريكي فترة من الزمن من خلال تحركه واتصاله بمكتب وزارة الخارجية الأمريكية، والمعنيّ بشؤون الجزائر وشمال أفريقيا، حيث تبناه لفترة ثم أعلن أحد مسؤولي هذا المكتب رسميًا تخليهم عنه وتبنيهم لـ(رابح كبير) كممثل للجبهة في الخارج، واتهموا (هدّام) بالغباء والمحدوديّة السياسيّة رغم كل التنازلات الهائلة التي قدّمها، لـمّا لم يُجِبهم إلى إدانة علنية ومباشرة للجهاد وللجماعة الإسلامية المسلحة، ولما رأوا من رابح استعدادًا غير محدود لدفع الثمن المطلوب والسعي غير المشروط في رضاهم.

وينتشر في عدد من الدول الأوربية عدد من أتباع جبهة الإنقاذ ومؤيديها، يرتبطون بمستويات متفاوتة الشخصيات، ولا سيما (رابح كبير)، ويُصدر بعضهم نشرات محدودة الانتشار تسير في نفس الفلك، كما مَكَّنت لهم مبادئهم الجهويّة ودعوتهم الديمقراطيّة وطروحاتهم المُتميّعة من إقامة شبكة من العلاقات في الوطن العربي؛ ولاسيّما دول الخليج عبر الحركات الإسلامية والشخصيات الدعويّة التي تتميّز بنفس الطروحات والمناهج المتميّعة والمواقف اللولبيّة المُتقلبة كالإخوان المسلمين وجماعة المدعو بـ(الشيخ سرور)، ومن على هذه الشاكلة ممّن أيّدهم ووقف معهم بالمشورة والدعاية والدعم.

وقد مكّنت هذه الشبكة من العلاقات والتأييد السابق لجبهة الإنقاذ وسمعة شيوخها والتعاطف العريض الذي قام معها أيام انطلاقتها الديمقراطية، حيث صارت لكثير من الإسلاميين أسلوب عمل يُحتذى –ولا حول ولا قوة إلا بالله–، مكنتهم من جمع تبرعات كبيرة ضخمة استخدمتها هذه الهيئة في متابعة نشاطها مستفيدة من التسهيلات وغض البصر الذي عاملتهم به حكومات كثيرة نظرًا لطروحهم المعتدلة إلى جانب طروحات ومنهج الجماعة الإسلامية المسلحة؛ التي صار وَسْمُها بالتطرّف سببًا في اعتبار جبهة الإنقاذ ضمن الجماعات الإسلامية المعتدلة بالنسبة للغرب وكثير من الحكومات، ويكفي أن نعلم أن الحكومة الطاغوتية في (السعودية) سمحت لـ(عبد الله أنس) الذي أُلحق بهذه الهيئة أن يُحاضر بفريق من ضباط الحرس الوطني عن الجهاد في الجزائر ثم يقوم بحملة لجمع التبرعات! كما أن باقي أعضاء الهيئة يقومون بتسهيل دولي بنشاط إعلامي ودعائي كبير ومُيسّر من قبل معظم دول الغرب والعديد من البلاد (الإسلامية)! تلك التبرعات التي لم يصل منها شيء للمجاهدين إلا تلك الأموال التي يرسلونها لإحياء الجيوب المنشقَّة على وحدة المجاهدين، والتي يحاولون أن يجعلوها كيانًا باسم الجيش الإسلامي للإنقاذ محققين بغباء مفرط حلم الأعداء في إحباط هذا الجهاد المبارك وتفريق صف مؤيِّديه.

وقد كانت قمة إنجازات الهيئة التنفيذية لجبهة الإنقاذ في الخارج هو اجتماعها مع الأحزاب الجزائرية اليسارية والعلمانية والشيوعية المرتدة في روما برعاية الفاتيكان، وتم لهم تحت ظلال الصليب بعد سلسلة من اللقاءات الخروج بحلف يضم جبهة الإنقاذ بالإضافة إلى جماعة حزب النهضة (الإسلامي) والأحزاب المرتدة، وعلى رأسها حزب جبهة التحرير الوطني (الحاكم) وحزب جبهة القوى الاشتراكية (المحارب جهارًا للإسلام) بالإضافة لأحزاب علمانية أخرى؛ حتى أن الحزب الشيوعي هو الآخر لم يتخلّف مُمثّلًا بالمناضلة لويزة حنون!! واتفق هؤلاء الشيوعيون العلمانيون والنهضويون والإنقاذيون -الإسلاميون طبعًا- على عقد وطني بـ(وثيقة روما ٢) تضم بنوده الإسلامية الكفرية المُختلطة تصورًا لوجهة نظر المعارضة الشرعية (شعبيًا) كما سموها لحلّ أزمة الجزائر (بقيام الجهاد) والوصول لحوار وطني مع السلطة غير الشرعية (شعبيًا بالطبع) إلى وفاق وطني يقنّن الكفر في إطار المبادئ الإسلامية!، والوثيقة منتشرة ويمكن العودة إليها، وقد تناولتها نشرة (الأنصار) في أكثر من مقالة، وقد قمنا -بتيسير الله- بوضع دراسة كاملة مستقلة حول (وثيقة روما) وأبعاد المؤامرة على الجهاد المبارك في الجزائر ستُنشر قريبًا إن شاء الله وفيها تفصيل وافر يغني عن الاستطراد هنا. ويجدر بالذكر أن المؤشرات تدل على تبني قيادة جبهة الإنقاذ في الداخل ولاسيّما الشيوخ المأسورين للهيئة في الخارج، ولاسيّما مباركتهم لـ(ندوة روما)، حسب ما أكّدت ذلك حتى مصادر (الجماعة الإسلامية المسلحة)، ممّا يجعل منهج هذه الهيئة ومواقفها تحسب على إجمالي رصيد ما سمّي بـ(الجبهة الإسلامية للإنقاذ) بصرف النظر عن ظروف تشكيلها، ففيما يبدو أنها تمثلهم أو أنهم اعترفوا بتمثيلها للجبهة بعد مزاولتها للنشاط نيابة عنهم.

ويمكن إيجاز منهج ومواقف وفكر (الهيئة التنفيذية المؤقتة لجبهة الإنقاذ في الخارج) في نقاط رئيسية:

١) التأكيد على أنها تتلقى التوصية والأوامر من الشيوخ المأسورين من داخل السجن وعلى رأسهم عباسي مدني وعلي بلحاج.

٢) التأكيد على أنها تعمل بوحي من منهج جبهة الإنقاذ الديمقراطي السلمي من حدود احترام الدستور والنظام الجمهوري والتعدّدية السياسية والانتخابات.

٣) الفصل في الخطاب بين الاستئصاليين العسكريّين والسياسيّين المعتدلين في الحكومة.

٤) التأكيد على الانطلاق نحو الحوار من بنود (بيان نوفمبر ٥٤) لإقامة دولة ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلاميّة!.

٥) نبذ العنف والإرهاب والبراءة من معظم أعمال المجاهدين ووصفهم بالتطرف والتجاوز والخروج على الشرع والبراءة نهاية منهم ومن أعمالهم.

٦) التأكيد على أن ما يقوم من أعمال جهادية مقبولة لدى هؤلاء لإرغام الدولة على الحوار، من أجل العودة للخيار الديمقراطي في إطار عقد روما.

٧) تلخيص أفكارهم وأهدافهم في إطار مبادئ (ندوة روما) التي سمّت الجهاد (أزمة)، ووصفت الحل إليها بالعودة للانتخابات في ظل الشرعية الشعبية.

٨) مغازلة الأحزاب المرتدة والثناء عليها وإقامة حلف معها في مواجهة جزء من عسكريّي السلطة ولا سيّما حزب آيت أحمد (القوى الاشتراكية) وحزب (جبهة التحرير الوطني) بالإضافة للأحزاب العلمانيّة والمرتدة والشيوعية.

٩) طلب النصر والتأييد من الكتل المنحرفة والطاغوتية الإقليمية والدولية، مثل إيران–القذافي–بطرس غالي–هيئة الأمم.

١٠) مغازلة الدول الغربيّة ولا سيّما فرنسا وأمريكا، وتقديم صورة هزيلة للإسلام يبدو معتدلًا لقبولها كتيار وسط في وجه التيار المتطرف القائم والذي يفرض نفسه في جهاد الجزائر بفضل الله، والتعهد بحسن الجوار؛ حتى وصل (هدّام) لوصف طموحات الجهاديّين في فتح روما بأنه اعتداء ونقض لمبادئ حسن الجوار.

١١) تبنّي ودعم فكرة توسيع نشاط الجيوب الخارجة على وحدة المجاهدين تحت مسمى (الجيش الإسلامي للإنقاذ) المزعوم، ومدّهم بالأموال وأشكال التأييد.

١٢) المشاركة في حملة تشويه المجاهدين وقيادتهم الموحّدة (الجماعة الإسلامية المسلحة) وترديد تُهم الغرب في قتل النساء والأبرياء والأطفال وغير ذلك...

والشواهد على هذه الأفكار والمواقف والمناهج كثيرة متواترة في الصحف ووسائل الإعلام، وقد نشرت (الأنصار) طرفًا منها في حلقات سابقة، كما تعرّضنا للتفصيل فيها ولاسيما (وثيقة روما) التي وقعوا عليها في بحث مستقل سينشر قريبًا إن شاء الله بعنوان (المؤامرة الكبرى على الجهاد في الجزائر).

كان هذا موجزًا حول جبهة الإنقاذ من خلال ممثّليها في الخارج، وننتقل للفقرة الثالثة وهي: **(جبهة الإنقاذ فكرًا ومنهجًا من خلال الرسائل وأدبيات الشيوخ الأسرى –فرج الله عنهم وهداهم– من داخل السجن)**..

وللحديث بقية إن شاء الله.

دراسة في فكر ومنهج ومواقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ (١٢)

العدد: (١٠٨)، الخميس ٦/ ربيع الأول/١٤١٦هـ - الموافق ١٩٩٥/٨/٣ م

- **جبهة الإنقاذ فكرًا ومنهجًا من خلال رسائل وأدبيات الشيوخ والأسرى –فرج الله عنهم وهداهم– من داخل السجن:**

ابتداءً نؤكّد على أمر هام يجب فهمه؛ وهو اعتقادنا أن الشيوخ المسجونين وعلى رأسهم (عباسي مدني) و(علي بلحاج) ومن معهم هم في حالة أسر، وأن مقتضى فهمنا لدين الله وأحكام السياسة الشرعية فيه يجعلنا نعتقد أن الأمير إذا وقع في الأسر سقطت ولايته شرعًا، وتوجَّب على المسلمين أن يسعوا في تنصيب أمير عليهم يقوم بشؤونهم، ولذا فإنّنا نعتقد أنّنا نناقش ما يصدر عنهم من مواقف وتصريحات من دون تحميلهم المسؤولية عنها لعدم إمكانيّة ثبوتها، ولعدم معرفة ظروف كتابتها إن صحّت نسبتها، ولقد تعرّضنا في هذا البحث وفي بحوث أخرى لما كان من أسلوب الشيوخ ومواقفهم حال حريّتهم لأنّها أقوال وأفعال ثبتت نسبتها إليهم وهم مسؤولون عنها شرعًا وعقلًا، وأما ما بين أيدينا من رسائل وكتابات ومواقف منسوبة للشيوخ فهي مواقف وتصريحات تُنقل إلينا إمّا عبر وسائل إعلام السلطة المرتدة وهي كاذبة، أو عن طريق من يدَّعون تمثيلهم في الخارج (الهيئة التنفيذية في الخارج) وعلى رأسها (رابح) و(هدّام) ومن معهم، وهم بالنسبة لنا غير عدول ولا يمثّلون إلا أنفسهم، وقد حملوا لواء الديمقراطيّة ومداهنة الغرب عاليًا، ولا نستبعد ممّن تلاعب في دين الله على مزاجه وهواه أن ينسب للشيوخ ما لم يقولوه ليؤيّد موقفه المنحرف، كما أن من أُطلق من قيادات الإنقاذ ليكون وسيطًا بين الشيخ والخارج فهم بالنسبة لنا سجناء من نوع آخر، في سجن أكبر مساحة من سجن الشيوخ وحسب، ولا يخرجون عن حكم الأسر أيضًا.

كما ثمّة أمر واحتمال هامّ أن يكون الشيوخ في ظروف السجن الصعبة يصرّحون ويتخذون مواقف لا يعتقدون بها نتيجة الإكراه المباشر أو الإكراه النفسي غير المباشر، ولذلك فإنّ ما سنتناوله بالنقد مما ينسب إليهم هو تناول لمجرّد الفكرة والموضوع بصرف النظر عن نسبتها إليهم.

ولما كان ما سنتناوله أفكارًا نعتقد خطأها وخطورتها شرعًا وسياسة على مستقبل الجهاد؛ وجب تناولها بكل صراحة ووضوح وتجرّد كأفكار، ولا يتحمّل الشيوخ أي مسؤوليات إلا حال عودتهم لحريّتهم إن شاء الله، وعندها فكلّ امرئ مسؤول عن موقفه ورأيه شرعًا وعقلًا.

وسنتعرّض سريعًا لفحوى رسائل الشيخ عباسي التي تعرض الهدنة والحوار، ثم نتعرض سريعًا لفحوى بعض رسائل وكتابات الشيخ علي بلحاج -فرج الله عنهم جميعًا-، ونتوقف بالتفصيل عند رسالة منسوبة لعلي بلحاج مؤرَّخة بشهر جانفي 1995، وهي آخر ما لدينا من المنسوب إليه؛ لعلاقتها المباشرة في الموضوع، لأنّ خطورتها تأتي من فحواها الصريح المُدافع صراحة عن وثيقة روما والعقد الوطني، حيث تعرض أفكارًا غاية في الانحراف والخطأ، تخالف جُملةً وتفصيلًا ما عهدناه من فكر الشيخ ودعوته ومنهجه السلفي القويم، ممّا يجعلنا نميل للاعتقاد أنّها مكذوبة عليه، وأنّ من روَّجها في الخارج -ونقصد رابح ومن معه- يتحمّلون مسؤوليتها، ويبقى لدينا احتمال بسيط من أن يكون الشيخ قد كتبها فعلًا، ولكن كمناورة يعرض فيها ما لا يعتقد لحصار السلطة سياسيًا لمصلحة توهَّمها -فرَّج الله عنه-، وسنفصّل في موضعه إن شاء الله.

أولًا: رسائل الشيخ عباسي مدني: للأسف فإنّ النسخة التي وصلتنا عن الرسالة الأولى والثانية المنسوبة للشيخ عباسي والتي نشرتها وسائل الإعلام الرسمية للسلطة المرتدّة، وتناقلت نصوصًا منها النشرات الإعلامية لجبهة الإنقاذ في الخارج -ليست تحت أيدينا الآن-، ومن الجدير بالذكر أن أحدًا من قيادات الجبهة في الخارج أو الطلقاء في الداخل لم ينفِ نسبتها إليه، ولدينا مُلحق لفحواها كنّا قد كتبناه بعد الاطلاع عليها في حينها، وهي رسائل مؤرَّخة من قبل بـ٣ مارس ١٩٩٤-١٩٩٥/٩/٦ ومختصر فحوى الرسائل:

١) الخطاب المؤدّب الموجّه إلى الرئيس (زروال) والمسؤولين في السلطة.

٢) التقديم بأنها أفكار لديه فمن الممكن لو أنها لاقت قبولًا من السلطة أن يعرض هدنة على السلطة يتوقف بموجبها الصدام لبدء مرحلة من الحوار السلمي.

من خلال الرسالة يؤكد الشيخ -إن صحت النسبة إليه- احترام جبهة الإنقاذ للثوابت الأساسيّة التي ابتدأت على أساسها الجبهة نشاطها السياسي، وهي:

- احترام الدستور.
- احترام النظام الجمهوري.

- احترم مبدأ التداول السلمي على السلطة ومبدأ الانتخاب الديمقراطي.

ويطلب مقابل ذلك أن تبدأ الدولة بإطلاق سراح سجناء الجبهة وتعيد الاعتبار للجبهة الإسلامية للإنقاذ، ويطلب حق قيادات الإنقاذ في الداخل والخارج من الاجتماع بشكل كامل ليتمكنوا من اتخاذ قرار عبر الشورى الكاملة للجبهة.

فيما عدا الرسائل يزعم ممثلو الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الخارج وعلى رأسهم (أنور هدام) و(رابح كبير) ومن معهم بأن برنامجهم في العمل وموافقتهم هي بإذن من الشيوخ عبر مراسلات قائمة فيما بينهم، وأنّ الاستمرار في المسار الديمقراطي ودخول الدورة التشريعيّة الأولى كان بتوجيه منهم، وكذلك الإصرار على النهج السلمي في تهدئة الناس بعد الانتخابات إلى أن تمّ حلّ الجبهة، ويؤكّدون أن توجُّههم إلى روما واجتماعهم بالأحزاب وتوقيعهم (العقد الوطني) الذي نحن بصدده كان بموجب موافقة (عباسي مدني) و(بلحاج) وإذن منهما.

ثانيًا: رسائل علي بلحاج :الصادرة من السجن ولدينا الآن ثلاثة منها، أهمّها التالية -إن صحّت النسبة له كما قدّمت ونحن أن نؤكد على هذه الملاحظة-.

الرسالة الأولى بعنوان: (رسالة موجهة إلى لجنة الحوار) مؤرّخة بتاريخ ٢٣/نوفمبر/١٩٩٣م.

الرسالة الثانية بعنوان: (من وراء القضبان الرد على الناطق الرسمي باسم الحكومة)، مؤرَّخة بتاريخ ٢٠/جانفي/١٩٩٥، وموضوعها تأييد ندوة روما وما تمخّضت عنه، والردّ على اتهامات السلطة لها، وسنتناول هذه بالتفصيل.

الرابعة: (الكشف عن الخلفيات السياسية للرئاسيات وإقصاء غيرها من البدائل) بتاريخ ٢٧/جانفي/١٩٩٥.

- **وقفات هامّة مع الرسالة المنسوبة لعلي بلحاج في تأييد لقاء روما والعقد الوطني المتمخِّض عنه، المؤرّخة بتاريخ ٢٠/جانفي/١٩٩٥، والمسمّاة: (الرد على الناطق الرسمي باسم الحكومة)، نشرتها الهيئة التنفيذية لجبهة الإنقاذ في الخارج:**

- الحقيقية أن المطَّلع على (وثيقة روما) نصًا، وعلى نوعية وتاريخ أطرافها الموقعين عليها يعجب تمامًا ويحار كيف يمكن لرجل مجاهد طالب علم كالشيخ علي بلحاج -فرج الله عنه- بمنهجه السلفي الناصع المعروف عنه، ولا سيما في مواضيع الأحزاب العلمانية والديمقراطية والتحالفات مع الجاهلية، كيف يمكنه أن يكتب مثل هذه الرسالة، بما يجعلنا نحتمل نسبتها كذبًا إليه، وأنّها من تأليف المرجفين في الخارج، أو أنه كتبها بوحي

ضغوط سجنه وظروف لا نحيط بها، ويُسأل عنها حال حريّته إن شاء الله، مع ذلك لا بد من تناول أفكار الرسالة كوثيقة ونقدها؛ لخطورة ما فيها، وعظم هذه الخطورة بنسبتها لرجل يُعتبر رأسًا في الدين والجهاد في الجزائر -نحسبه كذلك ولا نزكّيه على الله-، مما يُسهّل وقوع الدهماء في ضحضاح ما فيها من الباطل والخطأ البيّن.

ونستهلُّ التعليق الموجز الذي سنورده عليها بنقل مقتطفات من الرسالة كما جاءت حرفيًا:

- "إن الحملة الرعناء التي شنّتها وسائل الإعلام المختلفة وخاصة التلفزة بخصوص (ندوة روما) و(العقد الوطني) المُتمخّض عنها إنما هي شنشنة نعرفها من أخزم "..."، لقد ساهمت وسائل الإعلام "..." في تشويه المقاصد الحسنة لـ(ندوة روما) وما تمخّض عنها من (عقد وطني) يهدف إلى إيجاد حل عادل للأزمة التي تتخبّط فيها البلاد منذ الانقلاب المشؤوم."
- "إن السلطة الإرهابية الفاقدة للشرعية أخذت منذ توقيف المسار الانتخابي تتسكّع في عواصم الدول العربيّة الغربيّة تستنفر الأنظمة ضد أبناء الجزائر الذين اختارهم الشعب."
- "المعارضة التي تمثّل الشرعية المغتَصَبة بالحديد والنار."
- "التهم الباطلة التي ترمي بها السلطة الإرهابية المعارضة لا سيّما المعارضة الشرعيّة، وكان الواجب أن تستمع السلطة الفاقدة للشرعية إلى أصحاب الشرعية المغتصبة."
- "هذه بعض الأسباب والدوافع التي دعت المعارضة الشرعية إلى التعريف بالقضيّة خارج البلاد."
- "بعد أن اختار الشعب المعارضة الشرعية بالطريق السلمي يشهد بذلك العالم أجمعه."
- " ...لإزالة التهم والتشويهات التي ألصقتها بها السلطة الفاقدة للشرعية تحت غطاء الدبلوماسيّة الذين ذهبوا إلى روما، ما ذهبوا من أجل تدويل الأزمة، "..." وإنما ذهبوا لبيان وجهة نظر المعارضة ذات الشرعية."
- "من أعجب العجب وأغرب الغرائب أن يحاول النظام أن يعزل المعارضة داخليًا وخارجيًا باسم الإسلام هذه المرّة والغيرة عليه من الصليب."
- "ألا فليعلم العام والخاص أن المسلم لا يجوز له أن يُقدم على عمل حتى يعرف حكم الله ورسوله فيه، فالرسول -عليه الصلاة والسلام- لـمّا رأى تعنّت قريش في استمرارها في تعذيب أصحابه والتنكيل بهم؛ قال لبعض

الصحابة كما جاء في كتب السيرة: (لو خرجتم إلى أرض الحبشة فإن فيها ملكًا لا يُظلم أحد عنده، حتى يجعل الله لكم فرجًا ومخرجًا مما أنتم فيه).

وفعلًا خرج جمع من الصحابة وعلى رأسهم جعفر بن أبي طالب ودخل على بلاط النجاشي المسيحي وهو من القساوسة، وعرّفهم بالقضية ولكن دون أن يتنازل عن جزء من دينه وعقيدته، وعندما سُئل عن مسألة عيسى لم يقف موقف السياسي وإنما موقف الداعية صادعًا بالحق، ولاشك أنه إذا ضاقت السبل بأهل الحق وشدد عليهم الخناق وتمادى عدوهم في قهرهم وتعذيبهم فلهم الهجرة من أرض الوطن "..." ولهم أن يعرضوا دعوتهم وقضيتهم على غيرهم كما هي دون تنازل أو تراجع، وهذه المسألة معروفة لكل من درس السيرة النبوية وعرف فقهها، وكلنا يعلم أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– دخل مكة في جوار كافر، وكان تحت كفالة عمه وهو كافر، ولكن هذا الجوار لم يمنعه من أن يصدع بالحق وينشر الدعوة، وعندما أحسّ أنّ عمّه أوشك أن يخذله أو يساومه على عقيدته ودعوته همّ برد الجوار عليه.

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه يجوز للمسلم في ظروف قاهرة أن يعرض ما عنده على الغير، أو يزيل عن دعوته الشبهات التي ألصقها العدو بها شريطة عدم التنازل أو المساومة على حساب العقيدة والمبادئ" اهـ

سبحان الله ففي هذا تسويغ لما أقدموا عليه في روما وتشبيه له بجوار أهل الحبشة.

- "ولكن نرفض أيضًا أن تصور صورة المعارضة على ألسنة الوزراء والسفراء وتحت الغطاء الدبلوماسي وفي المحافل الدولية والمؤتمرات الإقليمية، ومن حق المعارضة أن تعرض وجهة نظرها."
- "رفض التدويل صرحت به المعارضة الشرعية في لقاء روما الأول والثاني."
- "ولكن لما علمتُ علم اليقين أن السلطة الفاقدة للشرعية والتي تريد أن تلغي الشرعية الحقيقية بشرعية مزيّفة كالشرعيات السابقة منذ ١٩٦٢ "..."، هي أبعد ما تكون عن السعي لإيجاد الحل الشرعي العادل للأزمة."
- "من قرأ ما جاء في الندوة (ندوة الحكومة) يدرك موطن التناقض بجلاء، وأخطر ما في هذا الكلام تجاهل المعارضة الشرعية، وهذا التجاهل سيكلف البلاد مزيدًا من الآلام والويلات "..."، فيتملكني العجب عندما أسمع من لا شرعيّة له يتطاول في صفاقة على صاحب الشرعيّة."
- "إن أغلب الشباب ليسوا طلاب كرسي أو منصب، وإنما هدفنا إقامة دولة إسلامية تحكم بالكتاب والسنة في جميع مجالات الحياة، ومن حقّق هذا فنحن معه وأعوان له، والأمر عند المسلمين المخلصين كما قال جعفر

الصادق لأبي جعفر المنصور: (ونحن لك أنصار وأعوان لملكك ودعائم وأركان، ما أمرت بالمعروف والإحسان وأمضيت في الرعية أحكام القرآن....)".

وتحت عنوان: (دواعي تضايق السلطة من اجتماع روما)، تقول الرسالة المنسوبة لعلي بلحاج -فرج الله عنه-:

- "ب: وأثبت لقاء روما أن المشكلة ليست مع الأحزاب ولا مع الشعب وإنما محل النزاع الحقيقي هو بين المعارضة التي تمثل الشرعية والسلطة الفاقدة للشرعية."
- "ج: بطلان الزعم الكاذب أن الأحزاب تدور في حدود الحزبية الضيقة ولا تنظر إلى المصلحة العليا للبلاد وتفضّل التلاعبات السياسية لأغراض شخصية من أجل الكرسي؛ فقد سقط هذا الزعم بذلك العقد الوطني".
- "د: والذي زاد من قلقها وهيجانها بشكل غريب هو التُّهم والشبهات التي حاولت السلطة إلصاقها بالمعارضة قد ذهبت أدراج الرياح بعد أن عُرضت القضية من وجهة نظر المعارضة الشرعية التي ظلت غائبة عن الساحة الخارجية طيلة ٣سنوات، في الوقت الذي كانت السلطة تعربد لتدويل المواجهة مع المعارضة."

وإن شاء الله فللحديث بقية.

دراسة في فكر ومنهج ومواقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ (١٣)

العدد: (١٠٩)، الخميس ١٣/ ربيع الأول/١٤١٦هـ - الموافق ١٩٩٥/٨/١٠ م

نستمر مع مقتطفات الرسالة المنسوبة لـ(علي بحجاج) والمدافِعة عن ندوة روما والعقد الوطني:

- "هـ: إن المعارضة يمكنها أن تصل إلى قواسم مشتركة تعمل جاهدة على تطبيقها لصالح الأمّة، مع الاحتفاظ بالخصوصيّة لكل حزب بطرحه المتميز في إطار مبادئ الإسلام وقيم الأمة الراسخة الثابتة، فما اتفقت عليه من قواسم مشتركة تعاونت على العمل به، وما اختلفت فيه من أطروحات فحسم النزاع يكون عن طريقتين:

١) حل النزاع على ضوء الكتاب والسنة وهذا هو الواجب الشرعي في كل نزاع وخلاف "...".

٢) الرجوع للأمة في اختيار ممثليها لاسيّما أنّ الأمّة الإسلاميّة لا تجتمع على ضلالة، وما رآه المسلمون حسن فهو حسن وما رآه المسلمون قبيحًا فهو عند الله قبيح، وذلك في الأمور التي لا تمس قواعد الدين "..." !!!!.

- "و: لقد ثبت أن أصحاب المشروع الإسلامي يؤمنون بحق خدمة مشروعهم بالوسائل السلميّة، وقد ثبت ذلك فعليًا وميدانيًا بالنسبة للجبهة الإسلاميّة للإنقاذ في الانتخاب الأول والثاني "...".

نعم إن ما جاء في العقد الوطني ليس بالجديد فكل حزب من أحزاب المعارضة كان ينادي به، بل إن زروال نفسه سمعته هنا في أول لقاء "..."، لكن المشكلة أن السلطة الإرهابيّة تريد فرض وجهة نظرها على سائر أطراف المعارضة لا سيّما ذات التمثيل الشرعي "..."، فالجديد هو تجميع هذه الأمور التي كانت تؤمن بها المعارضة السياسيّة الجادّة لحل الأزمة السياسيّة في ذلك العقد الوطني."

١٦) وتحت عنوان: "الخاتمة وفيها خلاصة الخلاصة"؛ نُسِب لعلي بلحاج قوله في الرسالة (الكارثة):

- فقرة (٢-ب): إن الأمّة هي مصدر السلطة لقوله تعالى : {وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ}، قال الإمام أحمد: (أتدري من الإمام؟ الإمام هو الذي تجمع عليه كلمة المسلمون كلهم هذا الإمام)".

- "فقرة ٣: نُؤكِّد أن المشكلة ليست بين الأحزاب وإنما المشكلة بين المعارضة الشرعية والسلطة الفاقدة للشرعيّة التي اغتصبت السلطة بالحديد النار."
- "فقرة ٥: إن الحل العادل والشرعي للأزمة التي تتخبط فيها البلاد والذي يقتلع الأزمة من جذورها؛ معالمهُ ظاهرة في العقد الوطني. بقي العلم أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ لها تفاصيل أخرى خاصة بها بحكم ما تعرضت له من مظالم...".
- "فقرة ٦: إن محاولة فرض سياسة الأمر الواقع وتجاهل المعارضة الشرعية لا يزيد إلا في تعقيد الأزمة" اهـ.

وأخيرًا يقول بلحاج -إن صحت نسبة الرسالة إليه، ونرجو الله ألا تكون هذه النسبة صحيحة؛ حرصًا على رجل أحببناه ورمز من رموز الدعوة تنتظر فتواه ملايين الناس، وحرصًا منّا على دينه- يقول معلقًا على ما جاء في هذه الرسالة الكارثة:

"وأخيرًا هذا ما أحببت كتابته في هذه الرسالة ردًا على البوق الرسمي ليعرف العام والخاص أننا حرصاء على حل شرعي عادل يردّ الحقوق لأصحابها، ويقلع الأزمة من جذورها، وإننا والحمد لله نملك المرونة الشرعية مع من يخالفنا في الطرح والرأي ما دام ينهج الطريق السلمي". اهـ.

توقيع من الإقامة الجبرية بن حاج علي ١٩٩٥/١/٢٠.

وأما ما جاء في الرسالة المنسوبة للشيخ علي بعد ستة أيام من الإقامة الجبرية بتاريخ ١٩٩٥/١/٢٧ بعنوان: (الكشف عن الخلفيات السياسية للراسيات وإقصاء غيرها من البدائل)، فهو زيادة في التأكيد على ما تقدم في هذه الرسالة الجامعة للكوارث، ومن مثل ذلك القول المنسوب له:

- وخلاصة القول في هذه النقطة أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ كانت واضحة صريحة مع السلطة منذ اليوم الأول، وقالت إن هدفها تحقيق الحل الإسلامي وإقامة دولة إسلامية تجمع بين الأصالة والمعارضة الشرعية من أجل تحكيم شرع الله تعالى، فهي بحق سلفيّة المنهج عصريّة المواجهة، وأنها تعمل على خدمة مشروعها، والتمكين له بالطرق السلميّة وعن طريق الانتخابات، كما أنها صرَّحت أنها تلتزم العمل السياسي السلمي شريطة التزام النظام به.
- رغم أن العقد الوطني فيه بعض معالم الحل اشرعي العادل الذي يخرج البلاد من الأزمة.

- ,يمكن حسم هذه القضية بطريقة ذكية وهي أن تتشكل لجنة من الأحزاب ذات الشرعية تصاحب أي وفد يخرج إلى الخارج من السلطة الفاقدة للشرعية.(!!!!!)
- وأقول صراحةً "..." أَمام الطغمة العسكريّة الإرهابية، فمن هي حتى ترغم المعارضة الشرعية على الاعتراف أمامها وهي طغمة إرهابية سفّاكة للدماء.
- وخلاصة القول: أن هناك نقاطًا يتفق الجميع عليها ولا يرفضها إلا جاهل، ولكن الخلاف الجوهري هو في طريقة المعالجة، وهذا عين ما قلته لزروال من أول يوم: (قد نتفق في بعض الأمور من حيث المبدأ ولكن نختلف من حيث المعالجة...)"!!!

وتنقل الرسالة المنسوبة لعلي بلحاج تحت عنوان: (البدائل السياسية المقتضاة) إلى جملة من التعاريف والغوص في الفقه الدستوري وتعريف: الاستفتاء، الاقتراع الشعبي، حق الاعتراض، الاستزآس "..."، وفي مناقشة السلطات الفاقدة للشرعية بها وبقوانينها الدستورية.

- خاتمة يخاطب بها وزير الاتصالات قائلًا: "لقد أرسلت إليك رسالة لتنشر فلم تنشرها وها هي الثانية فهل سيكون مصيرها كالأولى" ؟!

كانت هذه النقول مطولة بالنص من رسالتين ١٩٩٥/١/٢٠ و ١٩٩٥/١/٢٧ لأهميّتهما، ففيهما أقصى ما يمكن أن يُدافَع به شرعًا وسياسةً عن (العقد الوثني) المُبرم في روما، وفي إسقاط ما فيها من أدلة إسقاطًا لما دون ذلك من الأفكار الداعمة لباطل (وثيقة روما)، وقبل أن ننتقل لمناقشة ما ورد من أفكار خطيرة، نؤكد على أن الاحتمال المرجَّح لدينا هو أن تكون قد زُوِّرت كلًا أو جزءًا ونُسبت للشيوخ، وعمومًا فنحن منطقيًا أمام أربع احتمالات في نسبتها إليهما وهي:

١) أن تكون الدولة قد زوَّرت عبر من يراسل الخارج عن طريق الشيوخ هذه الرسائل وأنها ليست لهما.
٢) أن تكون القيادة الإنقاذية في الخارج قد لفَّقتها ونسبتها للشيوخ لدعم باطلها الذي وقعت عليه في روما.
٣) أن يكون الشيوخ قد كتبوها فعلًا مناورة منهما في محاولة للخروج من السجن وإخراج السجناء، مبطنين النية لإعلان الجهاد بعدها واللحاق بالمجاهدين.
٤) أن يكون الشيوخ قد كتبوها فعلًا معتقدين بما يقولون، وهو استمرار لنهجهم السلمي الديمقراطي المُعلَن عبر مبادئ جبهة الإنقاذ منذ تأسيسها، والتي سنتعرض لها بالبحث الثاني بعنوان: (دراسة في فكر ومنهج ومواقف جبهة

الإنقاذ عبر مبادئ جبهة الإنقاذ):

- فإمّا أن يكون الاحتمال الأول وهو تزوير الدولة فهذا ما نتمناه، وهذا حُسن ظنّنا بأن يكون الشيوخ أكبر من أن يقعوا في مثل هذا الكلام المتهافت شرعًا وعقلًا وسياسة.

- وإما أن تكون القيادة الإنقاذية في الخارج قد زوّرتها فهذا إثم عظيم، وجريمة كبيرة، تستأهل قطع يد من فعلها؛ لأنها تحريف للدين، وتشويه لسمعة الشيوخ، ومتاجرة وتلاعب بأمة بأكملها.

- وإما أن يكون الشيوخ قد طرحوها وكتبوها مناورة منهم دون قناعة، فيجدر بنا أن نذكّرهم بأن من كان رأسًا في الدين لا تجوز له التقيّة فيما يمسّ أصل الشرع؛ كمواضيع روما وعقدها الوثني، وأنهما كسجينين الله أدرى بما يصير إليه حالهما، وأن فيما يقولون فتنة للناس وعكاكيز يتّكئ عليها الباطل، وفي حال خروجهما أو قتلهما -لا سمح الله ونسأل الله لهما الفرج- فإن هذا التأصيل المنحرف هو الذي سيبقى، وكان عليهما أن يحترما كونهما أسرى لا رأي لهما أون يرفضا الخوض فيما ليس من اختصاصهما، وإحالة الدولة لمن بيده الحل والعقد وهم المجاهدون وأمراؤهم، وعدم ترك هذه المسألة عُرضة للتّلاعب والمساومة، فطالما أنهما يعتبران السلطة غير شرعية، فلماذا يحاورونها ويعرضون الخطط؟!

- وإما إن كانت الأخيرة وكانت الرسائل منسوبة لهم حقًّا عن قناعة منهم بما يعرضون فهذه والله طامة وكارثة تستأهل نفسًا عميقًا وزفرة طويلة وترديد: "ولا حول ولا قوة إلا بالله"..

ولا نملك حينها إلا أن نقول اللهم أحسن خاتمتهم وخاتمتنا، ونقول لإخواننا قول ابن مسعود: "عليكم بالأموات فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة"، ونسأل الله لهما المغفرة والتوبة، ولنوصيهم ونذكّرهم ونذكّر أنفسنا بقول الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ}.

وإننا والله لنرجو الله أن يثبت الشيوخ ويحفظهم ويغفر لهم ويفرج عنهم وهم أحبّاء لنا وأعزّاء، ولكن دين الله علينا أعز ولدينا أحب، وكما قال سيد قطب رحمه الله: "إن تبرئة الأشخاص لا تساوي تشويه المنهج"، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

- **خلاصة ما يستفاد من الرسائل المنسوبة للشيوخ:**

١) التناقض في الخطاب والتأصيل مع السلطة؛ فمرة يصفونها بالفاقدة للشرعية والمغتصِبة للسلطة، ومرة يحاورونها ويرجون في بعض أطرافها الخير، ومرة يخاطبون (زروال) بلين ويفرّقون بينه وبين (الاستئصاليين)، ومرة يصفونه بالجنرال وأنه من أصول البلاء !! ومرة يحمّلون الجيش المسؤولية، ومرة بعض الجنرالات، ومرة كل السلطة..؟!

٢) عرض إمكانية ما للحوار ومفاوضة السلطة ولاسيّما على لسان عباسي مدني.

٣) التأكيد على قناعات الجبهة الأساسية كأساس للحوار، مثل التأكيد على السلمية والديمقراطية والعودة لشرعية الانتخابات واحترام الدستور والنظام الجمهوري، مقابل مطالبهم المعروفة كما مرّ في رسائل الشيخين.

٤) عرض إمكانية وقف هدنة -من قِبل عباسي- في حال لاقَت هذه العروض قبولًا من السلطة.

٥) رفضهم الثابت لفكرة إدانة الإرهاب من طرفهم، في حين تتضمن مواقفهم على (وثيقة روما) قبول هذه الفكرة التي نصت عليها الوثيقة صراحة كما مرّ في فقرة (المراقبين واللجان).

٦) اعتبار الشرعية هي ما أقره الشعب، وبالتالي سحب هذه الشرعية على الأحزاب العمانية المرتدة وعلى رأسها (جبهة التحرير) و(جبهة القوى الاشتراكية) رغم ردَّتها وعدائها للإسلام. هذا الاعتبار وصل لحد التصريح بأن لا خلاف مع الأحزاب على شيء لأنها شرعية شعبية، وإنما مع السلطة لا لكفرها وإنما لأنها فاقدة للشرعية الشعبية !!

٧) تسمية الجهاد الحاصل في الجزائر (أزمة) (معضلة) (مشكلة) (مأساة).. والتأكيد على أن أسبابه هي وقف الخيار الشعبي.

٨) التناقض في قبول فكرة الحوار ورفضها لعدم حيادية اللجنة، والمطالبة بلجنة شرعية من أحزاب شرعية شعبيًا.

٩) الانخراط في الجدل العقيم مع السلطة والدخول في مطوّلات دستوريّة وفقهيّة، وكأنّ ما ينقص السلطة هو وضوح الحق وقيام الحجّة، وبعض المطالب الغريبة كحق مرافقة وفود الدولة للخارج، وحق المناظرة على التلفزيون!! في حين أن الحرب الجهاديّة وصلت إلى عنان السماء، والدماء سالت والأعراض انتُهكت، ومرحلة المناظرة داستها أحذية الفكر، وأخفاها أزيز الرصاص...

١٠) التصرف تصريحًا ومفاوضة وموقفًا وكأنهم أولياء أمر المسلحين وممثلون لما يجري في المدن والجبال من جهاد، وعدم رد الأمر لأهله فعليًا، وهي قيادة (الجماعة الإسلامية المسلحة) الموحَّدة التي تمثّل بحق الجهة الشرعية والواقعية الوحيدة المخوَّلة ببحث ما يبحثه الشيوخ، وتجاوز موقفهم كالأسرى -فرّج الله عنهم-، والله تعالى يقول: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا}، ويعلم الشيوخ أن أهل هذه الأمانة هم

المجاهدون.

- **وقفات وتساؤلات سريعة مع الرسالة المنسوبة للشيخ علي بلحاج، المؤيدة للقاء الفاتيكان في روما والوثيقة الضالة المتمخِّضة عنه:**

المستفاد من هذه الرسالة جملة من النقاط:

١) أنها تدافع عن لقاء روما وتعتبره شرعيًا، وتنتحل له الأدلّة الشرعية من النصوص القرآنية والسيرة الشريفة (وتدليس الدليل بتشبيهه بوفد المهاجرين للحبشة وكلام جعفر –رضي الله عنه–).

٢) أنها تعتبر الأحزاب التي انتخبها الشعب وهي (الجبهة الإنقاذية) و(حزب جبهة التحرير) وحزب آيت أحمد (القوى الاشتراكية) ومن لحق بها من المعارضة ذات الأهداف النبيلة –كما تصفها– من باقي المرتدين، مرورًا بـ(بن بلة) و(لويزا حنون) الشيوعية، معارضة شرعية لأنها تمتلك الشرعية الشعبية، وتنفي تهمة تدويل الأزمة عنها، رغم أن الوثيقة تنص على التدويل.

٣) ورد في الرسالة اصطلاح (المعارضة الشرعية) تلقيبًا لهذه الكتلة المارقة(٢٢ مرة) بالضبط !!!!، كما ورد وصف (السلطة المغتصبة الفاقدة للشرعية) عشرات المرات، دون إشارة لأصل المشكلة؛ وهو صراع الكفر والإيمان على مشكلة أساس التوحيد.

٤) التأكيد على منهجية الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومناحيها الأساسية؛ السلمية، الديمقراطية، الانتخابات، الحوار...

وإن شاء الله فللحديث بقية.

دراسة في فكر ومنهج ومواقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ (١٤)

العدد: (١١٠)، الخميس ٢٠/ربيع الأول/١٤١٦هـ - الموافق ١٩٩٥/٨/١٧ م

لازلنا أيها الإخوة الكرام؛ نستعرض وقفات وتساؤلات سريعة مع الرسالة المنسوبة لعلي بلحاج المؤيدة للقاء الفاتيكان في روما والوثيقة الضالة المتمخِّضة عنه:

٤) التأكيد على منهجية الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومناحيها الأساسية؛ السلمية، الديمقراطية، الانتخابات، الحوار...

٥) الاتفاق مع معظم ما صدر عن مختلف الأحزاب بما فيها (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) في الخارج بتسمية الأحداث (أزمة)، (مشكلة)، (مأساة)، وضرورة الحوار للخروج منها.

٦) جعل فكرة طلب الحكم والسلطة تهمة، ونفيها عن المجاهدين وعن الجبهة، والتعهد بطاعة من يطبِّق (الشرعيّة) كائنًا من كان.

٧) الجهر صراحة بأن لا مشكلة بين الجبهة الإسلامية والأحزاب العلمانية، وإنما المشكلة على من يمتلك الشرعية الشعبية.

٨) الشهادة على جميع الأحزاب أنها ابتغت المصلحة العليا وترفَّعت عن الأغراض الحزبية والصراع على الكراسي، وأن بإمكانها الوصول إلى قواسم مشتركة مع الإسلاميين.

٩) الزعم في أنّ التحكيم بين المسلمين والمرتدين مردُّه إلى شرعيَّتين: الشرعية الإسلامية، الشرعية الشعبية.

١٠) الأمة مصدر السلطات.

١١) في مشكلة الحوار مع زروال يزعم أنه يتفق في بعض الأمور، والمشكلة في المعالجة!!

١٢) الخلاصة أن عقد روما الوثني يتضمن الحل الشرعي والعادل للأزمة.. (أزمة! سبحان الله!!).

١٣) الجبهة تملك المرونة الشرعية ومنهجها هو السلفية العصرية!!! سلفية المنهج، عصرية المواجهة، وهذا آخر الاختراعات!!

إن الاستعراض السريع لفحوى هذه الرسالة الكارثة تُبرز لنا مباشرة جملة من الأسئلة والاستفهامات الاستنكارية:

أولًا: هل يعرف كاتب تلك السطور قد وقع في كبائر وموبقات نسأل الله السلامة! من هي الأحزاب التي يتكلم عنها؟! وما تاريخهم؟! وما هي مناهج وطروحات تلك الأحزاب؟! ما موقفهم من قيام حكم الله في الأرض؟! بل ما كان موقفهم ليلة فوز الجبهة الإسلامية الممثِّلة لأميع أنواع التصور الإسلامي الأصولي –إن جازت نسبته لإسلامية!– ؟! ما كان موقف الأحزاب من تسلمها للسلطة؟! ثم ما حكم الشرع في هذه الأحزاب وفي قيادتها؛ مسلمين؟ كفار أصليين؟ مرتدين؟ معاهدين؟ مسالمين؟ حلفاء؟ ما حكمهم وما حكم الدخول معهم في مثل هذه العقود والأحلاف؟!

ثانيًا: وفق أي معيار شرعي يُسمى الصراع الدائر بين (الكفر) بقيادة السلطة كراية متمثلة في سياسيين وعسكريين وعلى رأسهم زروال وجنرالاته مدعومين من الغرب، وبين (الإسلام) **ممثَّلًا** بالمجاهدين وحامل رايتهم (الجماعة الإسلامية المسلحة)، وفق أي معيار شرعي يسمى هذا الجهاد (أزمة)، (مشكلة)، (مأساة) يجب الحوار السلمي للخروج منها؟!

ثالثًا: ما هو وجه القياس والمقارنة بين النجاشي والحبشة الذي لا يُظلم عنده أحد وأبو طالب الكافر الذي آوى رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وفداه بماله وولده من جهة، وبين الفاتيكان وروما وأوروبا الغربية التي يلجأ إليها أصحاب العقد الوثني لترعى تحالفهم مع (المرتدين) من أجل حوار صنف آخر من (المرتدين) للخروج من أزمة الجهاد المأسوية؟

وهل كان النجاشي وأبو طالب يمكرون برسول الله –صلى الله عليه وسلم– ولهم سبق أنهم حاربوه وفرضوا على بلاده سياسات الفَرْنَسة والطَّلْيَنة والتنصير ونهبوا ثرواته ثم ما زالوا يديرون الدوائر ويعدون العدة للغزو تلو الغزو؟

وهل يغيب عن بال كاتب السطور ما يكسبه الغرب من إيواء مثل هذه الحوارات والرِّضا عنها في ظلال الصليب للغدر برايات الجهاد والالتفاف عليها عن طريق النوايا الحسنة للمعارضة الشرعية شعبيًا؟!

نريد أن نفهم وجه القياس شرعًا بين النجاشي وقادة (حلف الناتو) ورؤساء أقسام المخابرات الغربية اليوم؟!! وأين الضوابط التي وضعها كاتب السطور والتزم بها مسلمو الحبشة من ضوابط المعتكفين على أعتاب روما وبنود وثيقتهم؟ إذا كانت الضوابط الجيدة التي وضعها الكاتب كشرط على المؤمن اللاجئ إلى حماية الكفر قد قيّدها بإعلان جعفر للحق وعدم خلط السياسة بالدعوة، كما كانت إجابات جعفر –رضي الله عنه– للنصارى مما جعل ملكهم الذي

كان يسعى لمعرفة الحق يبكي للسماع من جعفر ورفاقه كلمة الحق، ثم يؤمن فيما بعد، فأين هذا من حال عتاة أعدائنا الغربيين؟!

فهل بيّن المرتدون وفسّاق المسلمين في روما دينهم؟ أم خلطوه بالديمقراطية وأثنوا على الأحزاب الكافرة، وتبادلوا معهم العناق والبسمات، وندَّدوا بالعنف وتبرَّؤوا من معظم أعمال المجاهدين ونسبوها للمخابرات؟ !

ما هي الدعوة وما هو الإسلام الذي قُدّم في روما؟! وها هي التسجيلات المصورة لدينا ولدى كل الناس عن لقاء روما وكيفيته، وها هي نصوصه، فما هو وجه القياس يرحمكم الله؟

إنّ نظرة مقارنة بسيطة بين كتلة الحبشة بقيادة جعفر –رضي الله عنه– وكتلة روما بقيادة (علي يحيى عبد النور) توضّح لنا ما يلي على سبيل الذكر لا لحصر الفوارق، ومعذرة لدين الله ولجعفر –رضي الله عنه– ومن معه من الصحابة على هذه المقارنة الإجبارية لهم بهذا المزيج بين كافر وفاسق ومرتد:

١) المهاجرون: جعفر ومن معه من الصحابة –رضي الله عنهم– صفوة يمثِّلون دين الله، وأما كتلة روما فهم خليط عمومهم وغالبيتهم من الكفّار والمرتدّين، وفيهم بضعة أشخاص كأقليّة من الفسّاق والمرجفين –هذا على حسن الظن بهم–، فهل يمثل هذا الخليط الذي رفع راية (الشرعيّة الشعبيّة) الإسلام فضلًا أن يُقارَن بالصحابة –رضي الله عنهم–؟!

٢) مكان الهجرة: النجاشي ملك الحبشة النصراني، وصفه رسول الله –صلى الله عليه وسلم– بأنّه (لا يُظلم عنده أحد)، ولما سمع كلام الله شهد أنه الحق، ومنع المسلمين ونصرهم وكان من أمره ما هو معروف في السيرة إلى أن آمن رحمه الله ورضي عنه، وأما الفاتيكان ودوائر الاستخبارات الغربية التي عملت وجهدت حتى نظّمت هذه الندوة واعتبرتها نصرًا أو طريقًا لحل (الأزمة) –حسب تعبيرهم– فما تزال دماء المسلمين لم تجف من حرابهم، وما تزال راياتهم تحيط بنا في الخليج والبوسنة والشيشان وأفريقيا، وقريبًا ترونها –والله أعلم –على ربى الجزائر المسلمة، تسعى لنصرة المرتدين، فأين وجه الشبه؟!

٣) لما سُئل جعفر عن دين الله تعالى وفي أخصّ خصوصية تُغضب النصارى وتخالفهم (قضية المسيح) عرض –رضي الله عنه– دين الله كما جاء وكما أُنزل، فلما سُئل هذا الفريق النجس الذي تسمونه (المعارضة الشرعيّة) عن أخصّ خصائص التشريع عرض الديمقراطية وخلط الحق بالباطل وداهن النصارى، وها هي آراء الدَّجالين الكبيرين (رابح كبير) و(أنور هدام) ومن معهما من المرجفين تفوح عفونتها في الصحف صباح مساء.

٤) إذا كان علماء الإسلام قد أجمعوا على عدم جواز عقد صلح ولا هدنة ولا حلف ولا جزية ولا نكاح.. مع المرتدين، بل أجمعوا على عدم الصلاة على موتاهم، ورميهم في المزابل وعدم دفنهم في مقابر المسلمين، فمن أين أفتأتُّم وكذبتم على الله وجوّزتم أن يُشكِّل معهم فريق عمل ليذهبوا ككتلة متّحدة بصفة (معارضة)، وسمّيتموها زورًا وبهتانًا شرعيّة وشعبيّة.. إلى آخر هذا الدجل؛ ليفاوضوا النصارى باسم المسلمين ويطلبوا نصرتهم وكفالتهم لهذه المقرّرات، ويوقّعوا على كل بنود الكفر والضلال التي مرّت؟! فأين وجه الشبه بين هذه المهمة ومجرد طلب الإيواء والحماية المؤقتة الذي طلبه جعفر بن أبي طالب وإخوانه –رضي الله عنهم– من ملك عادل صالح، فاتقوا الله تعالى الذي يقول: {وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ}.

رابعًا: إذا كانت السلطة كما تقولون فاقدة للشعرية، محاربة لله ورسوله والمؤمنين، تقتل وتهتك وتغدر، ولا تنشر حتى الرسائل، وتتآمر لكسب الوقت وسحب الغطاء السياسي عن المجاهدين.. فلِمَ تحاوِرُونها، وتتصوَّرون الحل –الذي تصفونه بـ(الذكي)– بإخراج وفد من (المعارضة الشرعيّة) وفق شرعتكم الجديدة على مذهب السَّلفية العصريّة، ليجول معها بلاد الغرب لشرح وجهات نظر متناحرة.. وهل هذا تدويل؟! أم ليس تدويلًا؟

خامسًا: نريد أن نسأل كاتب السطور الذي يتصدى للبحث الشرعي، ما هو حكم الشيوخ الأسرى وما هو حقهم في المفاوضات واتخاذ المواقف نيابة عن قيادات المجاهدين والذين يُديرون هذه (الأزمة المأسوية) –حسب تعبيركم–؟ يقول الله تعالى: {وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ}، ويقول: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا}.

سادسًا: ما الذي يرتجيه من يعرض الحوار من الحوار؟ إذا كانوا يقولون بعودة الحق إلى نصابه ومحاسبة المسؤولين عن جرائم الجيش؟ فهل سمعتم في الدنيا كافرًا يحاور خصمه المؤمن ليُسلِمه رقبته ليحكم عليه بحكم المرتد، علمًا أنه الأقوى إلى الآن في هذا الصراع؟! ما هي شرعية عرضهم للحوار وقد أعلن ولاة أمر الأمّة الحقيقيون وهم قادة المجاهدين رفض الحوار والمصالحة والهدنة، وأعلنوا الاحتكام للسيف حتى فتح الله بينهم وبين قومهم بالحق وهو خير الفاتحين.

سابعًا: منذ متى دخل على شريعتنا الإسلامية مبدأ: (الأمة مصدر السلطات) أحد شعارات الثورة الفرنسية؟ وماذا يعني هذا وفق الفقه الدستوري الذي يبدوا فهمه واضحًا من قبل كاتب السطور؟

ثامنًا: الذي نعرفه من موقف الجبهة وشيوخها وشيوخ الدعوة قاطبة في الجزائر، ومن خطابات وكتابات الشيخ علي بلحاج نفسه بالذات؛ عن الأحزاب العلمانية في الجزائر أنها كافرة مرتدة، فكيف تُثبت الرسالة أنه تم الاكتشاف أن ليس هناك مشكلة بين الجبهة والأحزاب لأنها شرعية، أن المشكلة هي مع السلطة الغير شرعية !!

ومنذ متى تم الاكتشاف أن هذه الأحزاب أثبتت أنها فوق الصراع والتنافس؟ وأنها غلَّبت المصلحة العليا للوطن؟ وأن بإمكانها الوصول إلى قواسم مشتركة مع الإسلاميين؟! وهذا يعني في لغة العرب شيئًا واحدًا وهو الثناء على هذه الأحزاب المرتد الكافرة وقيادتها المنافقة المارقة، والله تعالى يقول: {لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآَخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ}، ورسول الله -صلى الله عليه وسلم يقول-: (من وقَّر صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام)، فما بالك بمن وقّر المرتدّين والكفّار والمنافقين؟

فما بالك بمن يفتتح رسائله بـ(سيادة الرئيس)، (السيد ابن بيلا) و(السيد آيت أحمد)، و(السيدة لويزة).. وها نحن أمام وثيقة ختامها.. فلا حول ولا قوة إلا بالله.

تاسعًا: وهذه طامة؛ منذ متى كان الاحتكام في الخصام مع المرتدين إلى طريقتين:

١) الكتاب والسنة وشريعة الله..

٢) الرجوع للأمة في اختيار ممثليها..

وماذا لو اختارت الأمة لتمثيلها -في ضوء الاستغراب المُمِيت الحاصل في كثير من البلاد وعلى رأسها الجزائر-، اختارت من لا يُرضي الله؟ ومنذ متى يمكن الجمع بين المصدرين للتحكيم (شرع الله + اختيار الأمة)؟! إلا وفق هذه المسمّاة (السلفية العصرية)!. والحقيقية فإن هذا الاصطلاح يحتاج إلى براءة ذمة كاختراع يُسجَّل لصاحبه؛ لأننا سمعنا في هذا العصر سلفيّات كثيرة: (السلفية العلمية) و(السلفية السعودية) و(سلفية الألباني) و(سلفية الوادعي) وحتى (سلفيّة الغنوشي) الذي يرى الخميني من أئمة السلفيّة!، والآن جاء دور (سلفية المنهج عصرية المواجهة!)، في هذه الرسالة الطامّة المنسوبة لعلي بلحاج!!!!

وعندما يقول الكاتب: "ما رآه المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن"، ويُترجمُه: ما رآه ممثلو الأمة حسنًا فهو حسن؛ فهل يدخل في حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ما رآه (آيت أحمد) و(لويزا حنون) و(ابن بيلا) و(النحناح) و(جاب الله و(مهري)؛ ما رأوه حسنًا فهو حسن؟! وما هذا الخلط العجيب والمرعب والمضحك المبكي.. الله المستعان.

عاشرًا وأخيرًا: ولا يتسع المقام للإطالة، والرد على هذه الرسالة لوحده يحتاج لمجلد مستقل لما فيها من التأصيل لبلاء استشرى ليس في الجزائر فقط وإنما في العالم الإسلامي، عبر من يسمّونهم (مفكّرين ودعاة ومدارس سلفيّة ودعويّة معاصرة)!

عندما يقول الكاتب: "الخلاصة أن عقد روما يتضمن الحل الشرعي والعادل للأزمة"؟! نسأل ابتداءً هل رآه وقرأه؟ يبدو من خلال سطوره أن ذلك حصل، وإذا كانت النسبة لعلي بلحاج بهذه الرسالة صحيحة؛ فالمعلومات تفيد أنه من خلال الإقامة الجبرية قد اطّلع عليه واطّلع عليه الشيخ عباسي مدني.

نقول لمن كتب هذه السطور... هل قرأ العقد؟ هل رأى كل البلاء الذي تناولناه نصًا ثم تحليلًا في الصفحات السابقة؟! إن كان لم يَرَها وشهد عليها بأنها حل شرعي وعادل فتلك مصيبة، وإن كان رآها فالمصيبة أعظم...!!

يا ناس! يا عباد الله، يا أساتذة العلم والدين والسلفية بكل طبقاتها وأنواعها الأثرية والعاصرة، منذ متى صار بالإمكان الشهادة على وثيقة وقّع عليها فساق المسلمين والذين لا يمثّلون إلا أنفسهم وجهلهم (على افتراض ما زالوا مسلمين) مع طائفة من أحزاب المرتدّين أعداء الإسلام في الجزائر وفي كل مكان، في ضيافة أعداء الله النصارى المحاربين، في عقر دار الصليب وتحت ضلاله في الفاتيكان في عاصمتهم رومية؟؟!!

لقد سوَّت (وثيقة روما) الجاهليّة بين المؤمن والكافر، والمجاهد والملحد، والمسلم والزنديق، وعلماء الإسلام وفاجرات الشيوعية في حَقِّ حُكْمِ واحدة من بلاد عقر دار الإسلام!!

إن ما تمخَّض عن هذه الندوة الجاهلية هو رفع شعار (العودة إلى مبادئ بيان نوفمبر) الشركية الكافرة، وتكريس التداول الديمقراطي السلمي على السلطة، وتسمية الجهاد عنفًا والتنديد به وتشويهه بمجازر الحكومة وانتهاك أعراض الحرائر، وفتح باب الحوار والمصالحة مع المجرمين المرتدين القتلة من حكام الجزائر، وعلى أكثر من هذا مما مرّ معنا بالتفصيل؛ ليخرج هذا الجمع اللامبارك –أخزاهم الله جميعًا– بوثيقة كفرية شركية هلّلت لها أوربا وأمريكا وكبَّرت، وحتى فرنسا رضخت فما فيها، وتجاوب مفكروها معها، وبدأت الضغوط تُمارَس على حكومة الجزائر لقبولها أساسًا للتسوية، حلًا رضي عنه اليهود والنصارى لأنه اتبع ملتهم.. حلًا لم يشهده المجاهدون الطرف الأساسي والحقيقي للصراع، بل ندّدوا به وقاوموه، منذ متى وبأيّ شريعة ودين بل وبأيّ معيار سياسي أو عقلي أو منطقي يسمّى هذا حلًا شرعيًا وعادلًا...؟! للخروج ممّا؟! من الأزمة، يا عباد الله أليس فيكم رجل رشيد؟!

أيّها الإخوة إن من الأعمال ما يمكن تسميته خطأً.. زلة عالم.. شطحة نائم ..انزلاق لسان.. هذيان سكران! ولكن أن يصل الأمر إلى تسمية (وثيقة روما) بأنها الحل الشرعي والعادل فهذا ما لا يقبله شرع ولا يستسيغه عقل، ولا يمكن تسميته إلا جهلًا مُطْبِقًا في حال الجهل، وخيانة وإجرامًا في حال العلم، ولو تمّ لمن سعى له ما أراد فسلام على

الجهاد، وسلام على أرواح شهدائنا، وسلام على دين الله في تلك الديار إن لم يهيِّئ اللهُ له من يحمل رايته كما أمر: {وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ}.

وإن شاء الله فللحديث بقية.

دراسة في فكر ومنهج ومواقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ (١٥)

العدد: (١١١)، الخميس ٢٧ ربيع الأول ١٤١٦هـ الموافق ١٩٩٥/٨/٢٤ م

حقائق وعِبر من خلال تجربة (الإنقاذ)، لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

وبعد أن استعرضنا سريعًا فكر ومنهج ومواقف جبهة الإنقاذ من خلال استعراض مراحلها الأساسية حتى الآن وهي:

١) الجبهة منذ قيامها وحتى اعتقال الشيوخ (مرحلة إدارة الشيوخ).

٢) الجبهة منذ اعتقال الشيوخ وحتى فوزها في الانتخابات وحلّها (مرحلة إدارة عبد القادر حشاني والبرلمانيين).

٣) الجبهة من خلال ممثِّليها في الخارج (الهيئة التنفيذية لجبهة الإنقاذ في الخارج)؛ رابح كبير وأنور هدّام ومن معهم.

٤) الجبهة من خلال الرسائل والأدبيات المنسوبة للشيخين من خلال السجن (مرحلة قيادة الأسرى).

ما هي النتيجة التي نخلص إليها من خلال دراسة أهم وأكمل وأتم تجربة ديمقراطيّة للإسلاميين في هذا العصر؟ إذ أن هذه العبرة تهمنا من أجل إسقاط كل دعوى ديمقراطية تقوم بعدها من قِبل الإسلاميين شرعيًا وسياسةً، وعقلًا وواقعًا. فهدفنا هو البرهان من خلال دراسة هذه التجربة على أنّ الله ساق هذه التجربة في هذا البلد الطيب لتكون الجزائر بحق -إن شاء الله- مقبرة الحل الديمقراطي، وصفعة تُخرس تنطُّعات الإسلاميّين الديمقراطيّين للأبد، ولنبُرهن بالدليل النقلي والعقلي والسياسي والواقعي والمنطقي على أن الحل الوحيد -والوحيد فقط!- لمشاكل المسلمين، والطريق الوحيد -والوحيد فقط -!لتحقيق طموحاتهم وانتشالهم من ضحضاح الذل إلى علياء العزة والكرامة ورضا الله -سبحانه وتعالى-، هو الجهاد المُسلّح في سبيل الله تحت راية كتيبة المصطفى -صلى الله عليه وسلم-، وعلى فهم وفقه سلفنا الصالح كما وصلنا محجّة بيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك.

ونوجز العِبَر في نقاط:

أولاً: الجبهة الإسلامية للإنقاذ جماعة (إسلامية) ديمقراطية الفكر والمنهج والمواقف:

فقد ثبت معنا بالنصوص والوثائق والأدلة عبر الصفحات السابقة:

أنها كانت ديمقراطية المنهج والسلوك منذ الترخيص لها كحزب سياسي قانوني، وثبت ذلك في المنهج الذي كُتب وعُرض وقُدِّم من خلالها ومن خلال شيوخها وقادتها في عصرها الذهبي..

ولقد تابعت الجبهة الديمقراطية من خلال القيادة التالية بإدارة حشاني، وسارت بتوجيه وإذن من الشيوخ إلى الانتخابات التشريعيّة، وفازت فيها واستماتت في تحقيق استمرارها، وحَالَ الطواغيت بينها وبين تمامها.

ثم تابعت الخطاب ديمقراطيّة صِرفة من خلال ممثّليها في الخارج وعلى رأسهم (رابح وهدام)، ووصلت الذروة بتحقيق الحلف مع المرتدين من أجل مصالحة المرتدّين، وكتبت ووقَّعَت في ذلك وثيقة تنضح بالردة، أهمّ ما يميزها الروح الديمقراطية، ونعني (العقد الوطني) المنبثق عن (لقاء روما) برعاية أهل الصليب.

ثم أكدت ديمقراطيتها من خلال الأبيات المنسوبة للشيوخ في مرحلة البدعة القاتلة!! (وأعني قيادة الأسرى)، حيث أكد الشيوخ خلال رسائلهم ومراحل الحوار، احترام الطرح الديمقراطي الذي بدأوه واستمرارهم عليه، وهذه رسائل عباسي للحوار، ورسالة بلحاج في تأييد (ندوة روما) والتي تنشرها وسائل الإعلام كما ينشرها ممثلوهم تؤكد هذا.

ومن أراد أن ينفي عن الجبهة حقيقتها الديمقراطية فليخرج لنا قرنه، فهذه أدلتنا ووثائقنا.. {قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ}.

أمّا أنهم معتقدون للديمقراطية أم متلاعبون بها فهذا أمر آخر، فلا نزال نصدق الطيّبين حقًّا من المسلمين أنهم غير معتقدين، ولكن الحقيقية التي أثبتناها أنهم ديمقراطيون في المنهج والموقف والسلوك.

ثانيًا: إن تجربة جبهة الإنقاذ هي أكمل وأوضح وأتم تجربة ديمقراطية (للإسلاميين) توفّرت لها كل معطيات النجاح من قبل الحركة (الإسلامية) لو كان ذلك ممكنًا ومسموحًا به من قبل الحكام الطواغيت وأسيادهم من اليهود والنصارى:

فكما مرّ معنى وكما شهد العالم أجمع فقد استفادت جبهة الإنقاذ من الانفجار الشعبي الذي ولّدته أحقاب متتالية من الكفر والفقر والظلم والتدهور في كل المجالات، كان نتيجة لحكم المرتدين منذ الاستقلال في الجزائر، وبذلك حصدت الجبهة جهود الحركة الإسلامية بكافة مناحيها بدءًا من (ابن باديس) ومرورًا بالحركات الإخوانيّة والدعويّة والفكريّة ، وانتهاءً بآثار الموجة العامة لعودة الالتزام والتدين والبحث عن طريق الهدى الذي يَجْتَاح أُمَّة الإسلام في كل أرجاء الأرض.

ومن السذاجة أن نعتقد أن تعبئة ثلاثة ملايين عضو عامل وعشرات الملايين من المؤيدين في الجزائر وخارج الجزائر هي محض جهود شيوخ الجبهة وعبقريتهم خلال سنتين فقط!، فحقيقة الأمر أن قيادة الجبهة وظَّفت هذا الظرف وتلك الجهود توظيفًا صحيحًا -إلى حد ما- وفَّر لها من خلال الصيغة الجبهوية المفتوحة لكل أشكال التيارات والمتناقضات الإسلامية أن يسير نحو هدف واحد، وهو تحقيق أغلبية شعبيّة تُؤدّي للفوز في الانتخابات والوصول للسلطة سلميًا لو كان ذلك ممكنًا، ومسموحًا به!!

فباختصار: لقد أيَّدت هذه الملايين الجبهة من أجل كلمة واحدة (الإسلام) ومشروعه في الوصول للسلطة، بصرف النظر عن أي تفصيل شرعي أو سياسي أو عقلي لا تصل إليه عقول ملايين الدهماء من المسلمين المَسحُوقين المتعطِّشين لأي مخرج تحت هذا الشعار.

وتحت هذا العنوان يمكن أن نُثبت بلا أي شك حقيقتين هامّتين جدًا جدًا، نعتبرهما اكتشافًا من وحي هذه التجربة لعلها تفيد (الإسلاميين) المتدمقرطين:

١- لا يمكن (للإسلاميين) أن يقتحموا أسلوب المغالبة الديمقراطية إلا بالأسلوب الجبهوي على طريقة الإنقاذ؛ أي بأسلوب التجميع التراكمي من أجل توفير الحشد الشعبي الكمي، ولا يمكن لحزب واحد وفق منهج نخبوي نوعي -بصرف النظر عن صوابه أو انحرافه- أن يحقق هذه الأرقام الجماهيريّة المذهلة التي بها فقط يمكن سحق أي تحالف علماني من تلك الأحزاب الرافضة للمشروع الإسلامي، ويكفي أن ننظر للنتائج الرقمية الهزيلة التي حققها حزب النحناح (حماس) الإسلامي!! وجماعة جاب الله (حزب النهضة الإسلامي!!) رغم أنهم الأقدم، وأنهما حرّموا ومنعوا عناصرهم أن ينتخبوا إلا مرشحي حزبهم، وألزموهم عدم التصويت لصالح الإنقاذ..

بل يكفي أن ننظر للنتائج التي حصل عليها الإخوان في مصر رغم الحجم والقِدم والامتداد عبر السنين السبعين، حيث تراوح نوابهم في البرلمان بين (٨-٢٦) من أصل (٤٦٢) مقعدًا في هذه الحظيرة الكفرية تحت القبة المسمّاة (برلمان). ويكفي أن نقارن نتائجهم في الكويت والأردن وتونس وسوريا -قديمًا- وباكستان وتركيا وحيث أرادوا..

إنّ الأسلوب الجبهوي وحده فقط يمكن أن يوفِّر الرقم البشري والذي يُمكِّن من الفوز ومن ضبط مسيرة عمليّة الانتخاب والحفاظ عليها من التزوير أو التصدّع، ويكفي أن نعلم أن أعضاء ومؤيّدي الإنقاذ وفّروا مرشحين لثمان وأربعين ولاية، وهذا لم يتوفر حتى لحزب السلطة، كما وفروا جيشًا بشريًا لا يقل عن نصف مليون شخص، خدم مراكز الاقتراع وراقب العمليّة وضبطها، ووضع حلًا لكل ألاعيب السلطة كي تُقلل من عدد أصواتهم، فقد ثار

هذا الجيش لأربع وعشرين ساعة على مدار الليل والنهار رجالًا ونساءً في الشارع وحتى داخل الأُسَر، ووصلوا حتى لتوجيه العجائز إلى كيفيّة التصويت وعدم الضياع بين الأسماء والأرقام في القوائم!! لقد كان جهدًا مذهلًا جعل أعضاء الإنقاذ ومؤيديهم يتحركون كخلية نحل متناسقة، وكأسراب نمل منتظمة منضبطة لتحقيقي الهدف.
ولا يحتمل أسلوب المقال التفصيل في هذه التجربة الرائعة تنظميًا وأسلوبًا (رغم انحرافها وضلالها)، وهذا أمر آخر وسنُفصِّل فيه عندما نُحوّل هذه السلسلة إلى كتاب مستقل قريبًا -إن شاء الله-.

والمؤكد أن النتيجة الانتخابية الناجحة على مستوى البلديات وعلى مستوى الانتخابات الولائية ضمن تحقيقها الأسلوب الجبهوي، هذا مع توفير الظرف السياسي الخاص في الجزائر الذي جعل الدولة تُقامر بدخول التجربة، بالإضافة لعوامل نجاح محليّة وإقليميّة ودوليّة لا محل لتفصيله كلها، جعلت النجاح ديمقراطيًا حتميًا، وهذا ليس بإمكان حزب (إسلامي) آخر تحقيقه تحت أي ظرف آخر مختلف.

٢- إن أسلوب الإسلامي (الجبهوي) على طريقة الإنقاذ محكوم عليه شرعًا وقدرًا وواقعًا بالتصدُّع والانحلال نتيجة عدم التجانس، وبالتالي محكوم عليه بالفشل والتحلل كتجمع؛ لأنه يعتمد الرُكام العددي وليس النوع النخبوي.

لا ينكر أي باحث منصف أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ قامت من الناحية الفكرية على مزيج من الأفكار والمناهج والتصوُّرات التي لا يجمعها إلا اسم (إسلاميّة)!! الفضفاض جدًا هذه الأيام لدى الحركات ومفكري العمل المسمّى (إسلامي)، فقد ضم هذا التيار بعض خريجي (التيّار الإخواني) المحلِّي (جاب الله)، والدولي (النحناح) ومن تركوا جماعتهم، بالإضافة للفكر (السلفي الحركي) ممثلًا بعلي بلحاج -فرج الله عنه- مرورًا ببعض رموز المدرسة المسمّاة (الجهاديين)، بل وحتى من ينسبون إلى (الغلاة المتشددين)، بالإضافة (للحركيين الإسلاميين) كعباسي مدني -فرج الله عنه-، وكما ذكرنا لولا أن (النحناح) و(جاب الله) رفضا الانضمام للجبهة حسدًا من عند أنفسهم لَضَمَّهُم هذا السيل الهادر، الذي حمل وجمع وتراكم في وادي العمل الإسلامي..

وإذا علمنا أن الجزائر كانت مثل معظم البلاد الإسلامية تحتوي تيارات متشابكة بعضها محلي (كالجزأة) التي يحمل أقطابها أفكار مالك بن نبي -رحمه الله وغفر له- هذا من الناحية الفكريّة، حيث صار مقبولًا أن يُصرِّح عباسي مدني خلال لقائه بوزير خارجية إيران قائلًا: "إن المصباح الذي أضاءه الإمام الخميني نوَّر قلوبنا جميعًا (..) إننا نعتقد أن الثورة الإسلامية في إيران ستنقذ الأمة الإسلامية بل البشرية جمعاء "..."، إن الشعب الجزائري على أهب الاستعداد

للوقوف بجانبكم صفًا واحدًا لرفع راية الله أكبر في العالم"!!. (نقلًا عن مجلة السنة الصادرة عن مؤسسة سرور للعمل الإسلامي(!!) نقلًا عن جريدة (كهيان العربي) الإيرانية بتاريخ ١٩٩١/٢/٩). هذا في الوقت الذكان التيار السلفي القوي في الجبهة ينظر إلى إيران على أنها دولة الرافضة الضُلّال المنحرفين، ويُكفّرون الخميني.

وصار مقبولًا كما مر معنا أن يصرح مدني: "إن الإسلاميين ليسوا أعداء للديمقراطية وما يجري في الجزائر هو الدليل "..." وإن التعددية السياسية واجبة والمعارضة كانت على عهد الخلفاء الراشدين". فيما كان بلحاج يكتب: "الحجة القوية في دمغ الديمقراطية".

وفي الوقت الذي كان الجهاديون في الجبهة يعلنون كفر (الشاذلي بن جديد) ونظامه، كان بلحاج يُعنّفهم على ذلك ويعتبره مسلمًا، وهكذا الأدلة تطول..

إذًا من الثابت أنّ الجبهة لم يكن لها منهجًا ولا فكرًا وإنما ركام من التيارات والمواقف اجتمعت على مشروع عنوانه (الإسلام السياسي)، ومن يرى غير هذا فليخرج لنا قرنه.. {قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ}..

فماذا كان مُنعكس هذا على مسار الجبهة وبنيتها؟ لقد كانت الكارثة!، نتيجة حتمية لمثل هذه البنى والتجمعات، لم يكد عباسي مدني يدعو للإضراب حتى اختلف مجلس الشورى وانقسم إلى ثلاث أقسام:

- قسم لا يرى الإضراب ولا أي صيغة للصدام مع الدولة.
- قسم يراه لمدة ثلاثة أيام فقط بلا عنف..!
- قسم يراه مفتوحًا.

أنفذ عباسي رأيه وتم الإضراب، وحصلت صدامات جزئية، وخلال أيام وعند أول هزة ماذا حصل لمجلس الشورى، وهو القيادة الرئيسية الهرمية لهذا التجمع ويتألف من أربع وعشرين عضوًا؟!

تقريبًا سبعة عشر عضوًا منهم وعلى رأسهم (مراني)، و(سحنوني)، و(قشي) انشقوا وانحازوا للدولة وندّدوا بعباسي وبمسار الجبهة، ومعظمهم تولّى مناصب عُليا في الحكومة التي حاولت أن تجعلهم تجمُّعًا تضرب به الجبهة، (اثنان) خرجا لحمل السلاح والجهاد، و(ستة)ضمهم السجن.

أما قيادات الدرجة الثانية فلم يكن حظها من التشرذم بأقل!! فقد اتجه الجهاديّون لحمل السلاح ولحقوا بالعمل المسلح، وقسم خرج لأوروبا وشكّل (الهيئة التنفيذية للإنقاذ في الخارج)، وما لبثت هذه الهيئة المؤلَّفة من خمسة رؤوس ديمقراطية–إنقاذية– إخوانية الجذور أن تشرذمت وصارت مناحراتها مواضيع للصحف ووسائل الإعلام.

والقسم الثالث ضمهم السجن مع الشيوخ.

أما القاعدة المليونية فتشرذمت بين مؤيدين للجهاد والمسلح وهم الغالبية ولله الحمد؛ لأن جموع المسلمين تبحث عمّن يُعْلِي راية هذا الدين، وقد ظنّته في (الإنقاذ)، ثم رأته عمليًا عبر (الجماعة الإسلامية المسلحة)، وقسم توزَّع على مختلف التيارات، يلوك الألم والحسرة.

وإن شاء الله فللحديث بقية

دراسة في فكر ومنهج ومواقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ (١٦)

العدد: (١١٢)، الخميس ٤/ربيع الثاني/١٤١٦هـ - الموافق ١٩٩٥/٨/٣١ م

وهكذا لم يبقَ من الإنقاذ إلا شراذم تختلف على كل شيء وتلتقي على (ضلالة وبدعة)، أما الضلالة فهي (لقاء روما) في رعاية الفاتيكان وتحت الصليب، وأمّا البدعة فهي (قياد ة الأسرى) ينتظرون منهم نتائج الحوار!! هذا هو الواقع المرير.. وما يهمُّنا هو العِبرة لنستخلصها كي نُجَنِّب سفينة العمل الإسلامي مزيدًا من المآسي والدموع والتضحيات المجانية بلا مقابل.

والخلاصة التي نريد أن يفهمها دعاة الديمقراطية من المصرّين على تسميتهم (إسلاميين) ولا أدري بأي وجه وحق، هي أن هاتين القاعدتين الذهبيتين تعنيان باختصار:

- لا يمكن للإسلاميين أن ينجحوا ديمقراطيًا إلا بالأسلوب الجبهوي، ولا يمكن للتركيبات الجبهوية أن تصمد في هذا الصراع مع الطواغيت، وبالتالي فإننا نستخلص نتيجة شرعية قدرية سياسية واقعية محقَّقة؛ وهي كالتالي:

ديمقراطية الإسلاميين= (ضلال +فشل+ خسائر).

- إن الحل الوحيد لمن أراد إقامة حكم الإسلام والدفع عن حرمات هذا الدين وأهله هو {قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ}، من أحب فحيهلا، ومن أبى فليرغم الله أنفه.

ثالثًا: أثبت الأسلوب الديمقراطي في العمل الإسلامي استحالة تحقيق شعار (المطالبة والمغالبة)، وأن حدوده على الأكثر هي المطالبة، وأما المغالبة فتعني الصدام، والصدام يعني القتال، والقتال يلزمه إعداد، والإعداد يلزمه إرادة الجهاد، وصدق الله العظيم: {وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ}، وما يزال الديمقراطيون الإسلاميون (إخوان مسلمين) و(إنقاذيّون) و(نهضويون) وغيرهم من الجماعات المتأرجحة بين الإخوانية والسلفية والدعوية والتبليغية ومدارس أخرى كجماعات (التصفية والتربية) والحالمون بإسقاط الطواغيت وقيام

حكم الله بأسلوب العصيان المدني!! على طريقة خميني ومدني، ينتظرون الحشود لتقف على باب ولي الأمر وتقول له: "تأخر يا طويل العمر"، فيتأخر ويترك السلطة.

وكذلك الساعون لإقامة شرع الله من خلال التحالف مع الطاغوت كإخوان اليمن، وكذلك أصحاب الطرح الإسلامي العجيب باحتجاجهم بمبدأ ابن آدم الأول -عليه السلام- بقيادة (جودت سعيد) السائر على خطى غاندي الذي ينتظر أن تستيقظ حاسة الندم لدى طواغيتنا وجلاديهم وجنودهم الغارقين حتى الثُّمالة في أعراض المسلمين، كل هذه التيارات الضائعة في تيه صحراء العمل الإسلامي الأشد ضياعًا من تيه بني إسرائيل، وما يزال كل هؤلاء الذي يريدون إقامة حكم الله بلا جهاد ولا تكاليف، ويظنون ذلك ممكنًا، يقفون أمام معادلة مقفلة أكثر من دوّامة الشيطان ذاته، وهي كالتالي:

إذا قاموا بالدعوة بالأسلوب السلمي على طُرِقهم المختلفة فستبقى الدعوة بلا شوكة ولا حول ولا قوة، ونظرًا لأن الطواغيت بلادنا امتلكوا الشوكة وتربوا على الإجرام فإن أول صدام بهم بالتحول من (المطالبة) إلى (نية المغالبة) ولو بالكلام والبيان!، ولو بالأحلام في بعض البلاد! يجعل الدعاة الميامين يتوزَّعون بين قتيل وسجين وطريد، لتنفتح سلسلة من الآلام والعويل والنواح، يختلط فيها نشيج الدعاة بولاويل الحريم، لتعود الدعوة الباسلة إلى قواعدها الأولى تنتظر الانطلاقة، كما عَبّر عن ذلك أحد كبار كتاب الإخوان المسلمين حيث جعل عنوان كتابه (من السجن إلى الدعوة) وكتاب واقعهم عنوانه (من الدعوة إلى السجن) وهكذا..

ولو أعدوا شيئًا من أجل الصدام فهذا بزعمهم يعطي الحكومات المبرر لضرب الدعوة، وبالتالي تبدأ فاتورة التكاليف! وكأن الطواغيت ينتظرون المُبرِّر لتصفية الدعوة!.

وهكذا وقف الدعاة أمام هذا المأزق، وتعددت المخارج بدءًا من الذين يصرِّحون أنهم لا يريدون الحكم الإسلامي وأنه ليس مشروعهم مثل الزنديق الإسلامي المُسمَّى (غنوشي)، وانتهاءً بالذين ينتظرون أن تفرز مدرسة التصفية والتربية (مهدي) من النوع السلفي، ومرورًا بالنحناح صاحب النظرية (الشوراقراطية)، ووقوفًا عند المدعو (سرور) الذي يطير نحو (كيان جديد) ليُوحِّد المسلمين بقيادة برلمان يضمّ كبار العلماء والدعاة!! ولا نستثني المدرسة الديمقراطية ونموذجها الرفيع على يد جبهة الإنقاذ.

وهكذا وبانتظار أن تتفتَّق عقول العلماء والدعاة عن نظرية لتكوين (القاعدة الصلبة) التي ستنمو في غفلة من مخابرات الأنظمة حتى تكون بالحجم الكافي لأن تنفخ على النظام الطاغوتي السفاح فتقتلعه من الجذور فجأة!! بانتظار هذا، على الشباب المؤمن الطامح للجهاد أن ينتظر حتى لا يتعجّل قطف الثمرة، ورغم أن شباب معظم الجماعات قد تصلّبت قواعدهم وهم بالانتظار إلا أن (شيوخ الكولسترول) و(القادة المسلحين بالروماتيزم) لم يَحِن لديهم الوقت ليَبِيضوا لنا فتاويهم الذهبية التي تحمل الخلاص، ولم ينسَوا أن يتوعَّدونا متَّكئين على فتاوي (الألباني) و(ابن باز) بأن حمل السلاح على الأنظمة (بدعة)، تُسَجِّل صاحبها فورًا في قوائم (الخوارج الأزارقة) نعوذ بالله!!

ولكن رحمة الله ساقت لهذه الأمة تجربة (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) ليسقط شعار المطالبة والمغالبة، وليثبت للجميع أنهما طريقان مفترقان لا يلتقيان للتوجه لمقارعة هذه الأنظمة؛ إما طريقة المطالبة فنهاية من تَقَدَّمَه السّجن ومن تابع السير فيه أقبية الفاتيكان تحت ظلال الصليب، وإما طريق المغالبة وبدايته رؤوس الجبال وقواعد الجهاد، ونهايته حيث نُحطّم رؤوس الطواغيت ونقطع أيديهم وأرجلهم من خِلاف إن شاء الله، وهذا ما تَخُطُّه بتوفيق من الله طلقات مجاهدي (الجماعة الإسلامية المسلحة) في الجزائر، وصيحات (الله أكبر) يُدَوِّي بها كل مجاهد في سبيل الله.

ولو شئنا الاستطراد في استخراج العِبَر من هذه التجربة الفريدة الغَنيّة التي قَدَّمَتها (جبهة الإنقاذ) ودفعت ثمنها لتطاولت بنا الصفحات، لكن نكتفي بهذه العجالة، آملين أن يُيَسِّر الله لنا إفراد كتاب لهذا الموضوع، وقبل أن نختم هذا البحث نحب أن نعود فنُذكِّر بأصول أشرنا إلى بعضها في بدايته، ورغم ذلك ما يزال يصلنا من التعليقات والإشارات والأقوال من جرَّاء الزَّوبعة التي أثارها البحث، ما يدفعنا على التأكيد مرّة ثانية:

١) كنا نعلم عندما اقتحمنا هذا الموضوع أننا اقتحمنا وعرًا، وأنّنا نسبح ضد تيار يضم كثيرًا من المخلصين والجاهلين والمغرضين وحتى الأغبياء، لأن قدسية الأحزاب والزعماء وعصبية الانتماء لدى الطيِّبين وغيرهم من كثير من الإخوة تفوق في قدسيتها دينَ الله في نفوس الكثيرين منهم وللأسف.

٢) أحب أن يفهم القارئ الكريم أن دراستنا هذه لجبهة الإنقاذ منهجًا ومواقفًا وأفكارًا تهدف إلى ما هو أبعد بكثير من قضية نقد جماعة إسلامية صارت من حيث الواقع ملفًا في التاريخ، وتجاوزها واقع العمل الإسلامي على العموم وفي الجزائر على الخصوص، لأن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو إسقاط مدرسة العمل الإسلامي الديمقراطي بإسقاط أزهى وأوضح وأفضل وأقوى أشكاله، بتسليط الضوء على سقوطها شرعًا ونهايتها واقعًا، وهذا

ما نتمنى أن نكون قد وفَّقنا الله -عز وجل- إليه، فمحبة دين الله -عز وجل- لا يمكن أن تُقارَن بمحبة أي شخص كائنًا من كان.

إنّنا نريد أن نُسقط كل تلك المناهج والطروح والمدارس التي وقفت وما تزال عثرة في وجه انطلاق الجهاد ورفع رايته؛ حتى لا يحول بينها وبين شباب الإسلام حائل مهما كان ذا قداسة واحترام، ولقد كانت تجربة الإنقاذ واحدة من هذه التجارب التي يُعِين استبانة نهايتها وحكمها شرعًا وسياسةً وعقلًا وواقعًا على تحقيق ما نصبوا إليه، فكما ترون الأمر أبعد من قضية شخصيات وأحزاب وأفكار وجاهليات.

ذكر الإمام الشاطبي في كتاب (الاعتصام) الجزء الأول: "وَقَدْ نُقِلَ عَنْ سَيِّدِ الْعُبَّادِ بَعْدَ الصَّحَابَةِ أُوَيْسٍ الْقَرَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ لَمْ يَدَعَا لِلْمُؤْمِنِ صَدِيقًا: نَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ، فَيَشْتُمُونَ أَعْرَاضَنَا، وَيَجِدُونَ فِي ذَلِكَ أَعْوَانًا مِنَ الْفَاسِقِينَ، حَتَّى وَاللَّهِ لَقَدْ رَمَوْنِي بِالْعَظَائِمِ، وَأيْمُ اللَّهِ، لَا أَدَعُ أَنْ أَقُومَ فِيهِمْ بِحَقِّهِ.".

وقال -رحمه الله-: "وَلَمْ يَلْتَفِتُوا إِلَى أَنَّهُمْ عِنْدَ مُوَافَقَتِهِمْ لِلْآبَاءِ وَالْأَشْيَاخِ مُخَالِفُونَ لِلسَّلَفِ الصَّالِحِ. فَالْمُعْتَرِضُ لِمِثْلِ هَذَا الْأَمْرِ يَنْحُو نَحْوَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- فِي الْعَمَلِ، حَيْثُ قَالَ: (أَلَا وَإِنِّي أُعَالِجُ أَمْرًا لَا يُعِينُ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ، قَدْ فَنِيَ عَلَيْهِ الْكَبِيرُ، وَكَبُرَ عَلَيْهِ الصَّغِيرُ، وَفَصُحَ عَلَيْهِ الْأَعْجَمِيُّ، وَهَاجَرَ عَلَيْهِ الْأَعْرَابِيُّ، حَتَّى حَسِبُوهُ دِينًا لَا يَرَوْنَ الْحَقَّ غَيْرَهُ)".

وتابع -رحمه الله- يقول: "قال -صلى الله عليه وسلم-: (إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من الناس ولكن يقبضه بقبض العلماء حتى إذا لم يبقَ عالم اتخذ الناس رؤوسًا جُهَّالًا فسُئِلوا فأفتوا بغير علم فضلُّوا وأضلُّوا)، وعن حذيفة بن اليمان -رضي الله عنه- قال: "أخوف ما أخاف على الناس اثنان؛ أن يؤثِروا ما يرون على ما يعلمون، وأن يَضِلوا وهم لا يشعرون". قال سفيان: "هو صاحب البدعة"، وقال: "لتفشُوَنَّ البدع، حتى إذا تُرك منها شيء قالوا: تُركت السنة!".

وعن معاذ بن جبل -رضي الله عنه-: "وأحذركم من زيغة الحكيم؛ فإن الشيطان قد يقول كلمة الضلالة على لسان الحكيم، وقد يقول المنافق كلمة الحق"، وعن الفضيل بن عياض -رحمه الله-: "اتَّبع طريق الهدى ولا يضرك قلة السالكين، وإياك وطريق الضلالة ولا تغتر بكثرة السالكين".

وعن عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه-: "عليكم بالعلم فإن أحدكم لا يدري متى يفتقر إلى ما عنده، وستجدون أقوامًا يزعمون أنهم يدعون إلى كتاب الله وقد نبذوه وراء ظهورهم، فعليكم بالعلم وإياكم والتَبَدُّع والتَنَطُّع والتَعَمُّق وعليكم بالعتيق" اهـ.

يا قوم هذا والله ديننا، وهذا فقه سلفنا الصالح، وعليه نسير فماذا نملك لكم؟!

- ماذا نملك للإخوان المسلمين الذين ولغوا في الديمقراطية حتى أعلن مرشدهم العام وهو على حافة دنياه: "وموقفنا من إخواننا النصارى في مصر والعالم العربي والإسلامي؛ لهم ما لنا وعليهم ما علينا.. شركاء في الوطن ورفاق الكفاح الطويل، لهم كافّة حقوق المواطن المادي والمعنوي، المدني والسياسي، ونحن نبرأ من كل من قال غير ذلك" اهـ؟! فطبيعي أنهم يرون الهدى في منهج الإنقاذ ودأب الخوارج في سيرنا على هدي السلف الصلاح.

- ماذا نملك لداعية من حركة جهادية بماضٍ جهادي يترك فقهه وما خطَّت يمينه في حرمة الديمقراطية والبرلمانات ورجس جدرانها، ويؤيد الإنقاذ ويلتمَّس الأعذار لمنهجها، ويوالي من وصلوا إلى روما ويندّد بالمجاهدين؛ لأنه قد دُعي إلى خطاب في حشد من الناس أيام جبهة الإنقاذ؟!

- ماذا نملك لشيخ زعم السلفية وادعى منهج أهل السنة؛ فيكتب ويؤلف ويجيد في دحض الديمقراطية، ويؤلف الكتب في إسقاط أحلاف الإخوان للمعارضة العلمانيّة ثمّ يُؤَيد أصحاب (العقد الوطني) ويثني على منهج وسيرة الإنقاذ؛ لأن فلوله جعلوا منه شيخهم؟!

ومن جعل الغراب له دليلًا ... يمر به على جيف الكلاب

- ماذا نملك لشباب تربى على عبادة الشيوخ وقُدسيّة الزعماء وأتباع الهوى وفتاوى الحزب نقول لهم: "قال الله.. قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، هذا هدي السلف"، فيقولون لك: "يا علي يا عباس الجبهة هي الأساس"، وينضم للجوقة بعض من نحسن فيهم الظن ليقول "لا يُنْكِر جهاد الشيوخ إلا غير منصف"!!

والله إنه زمن الغربة! فكما قال وبشَّر -عليه الصلاة والسلام-: (بدأ الإسلام غريبًا وسيعود غريبًا فطوبى للغرباء)، ولنا في رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أسوة حسنة، ولنا في سلفنا الصالح عمر بن عبد العزيز مثلًا وقدوة، وهو حالنا حاله: "ألا وإني أعالج أمرًا لا يُعين عليه إلا الله، وقد فني عليه الكبير وكبر عليه الصغير، وفصح عليه الأعجمي وهاجر عليه الأعرابي حتى حسبوه دينًا لا يرون الحق غيره".

فها نحن نعالج ديمقراطية إسلاميّة، أمرًا لا يُعين عليه إلا الله، قد زل فيه العلماء، وضلت وراءهم الدهماء، وقام عليه دعاة السوء، وأفتى به من يراهم الناس رؤوسًا في الدعوة والدين، حتى صار دينًا يُعبد، وإذا أتيتهم بما يكشف باطلهم ويدفع زيغهم قالوا الخلاف رحمة!! هذا رأي وهذا رأي، حتى قام باسم الإسلام من يقول: "ما رآه البرلمان حسنًا فهو عند الله حسن"!! والناس تسميه شيخًا داعية! فإلى الله المشتكى.

يتبع إن شاء الله تعالى.

دراسة في فكر ومنهج ومواقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ (١٧)

العدد: (١١٣)، الخميس ١١/ربيع الثاني/١٤١٦هـ - الموافق ١٩٩٥/٩/٧ م

الحقيقية أننا في بداية هذا البحث تصوَّرنا الزَّوبعة التي يمكن أن نتلقّاها من خلال استعراضنا لجبهة الإنقاذ والذي سيقود بالتالي للتعرض لفكر ومواقف قيادتها ولا سيّما الشيخين الأسيرين عباسي وبلحاج -فرج الله عنهما وهداهما للحقّ-، ولذلك خصّصنا الحلقة الأولى والثانية من أجل إثبات بعض المفاهيم تفاديًا لما سيُثَار من أصحاب النية الحسنة والسيئة على السواء.

وكان مما قلنا في الحلقة الثانية أن الشيخين عباسي وبلحاج لهما سابقة وبلاء في دين الله، يُوالَوْن على ما كان منهما من خير وهو كثير، ويرُدّ عليهما ما كان اجتهادًا نرى فيه تجاوزًا لا يسعه شرعنا الحنيف، أو خطأ في التطبيق كلَّفَهُما وكلّف العمل الإسلامي ما نرى ونعيش اليوم في جهاد المسلمين بأرض الإسلام في الجزائر، ونرجو الله لهما الخير على ما أحسنوا والعفو عن ما أخطأوا، ويجب أن يكون قولنا هذا حجرًا يُلقَم به من يزعم كذبًا وزورًا أننا نكفّرهما.

وهنا نحب أن نوضح بعض النقاط حول موضوع الشيخين عبّاسي وبلحاج بشكل خاص، وموضوع تناول جبهة الإنقاذ المعوجّ الضّال بشكل عام:

أولًا: أن كل هذا الإيضاح في موقفنا منهما وكل هذا التأدب في العبارة والتماس العذر وتحسين الظن الذي سطّرناه في المقدمة ودأبنا عليه على طول البحث لم يُفِد شيئًا مع كثير من أتباعهم؛ حيث ما زالت تصلنا منهم حملات السب والشتم والتشويه والبهتان والكذب، حيث أصبحت (الجماعة الإسلامية المسلحة) وكل مناصر لها -ونحن منهم- هدفًا لهذه الحملة التي صارت موضوع جلساتهم، وسُطّرت على صفحات نشراتهم التّافهة، بل بلغت وشاياتهم المكذوبة لبعض وسائل الإعلام العلمانية وربّما لغيرها من الجهات التي نعلمها أن تكون مصدر ضرر حقيقي، {فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ}، ليس إلا لأنّنا نقف مع إخوانهم المجاهدين الذين يدافعون عن دين الله وعن أعراض أمّهاتهم وبناتهم، في الوقت الذي مازالوا هم ناكبين على عبادة الشيوخ وتقديس الحزب، والعيش في أوهام الماضي،

يقتاتون على الفضلات؛ وهم يعلمون أنّ الهالة التي يحيطهم بها مؤيّدوهم، وسيل التبرعات التي ينفقونها ببعض الحقّ وكثير من الباطل ليست إلا بعض فضل الله ثمّ فضل أولئك المجاهدين الأبطال وطلقاتهم المباركة ودماء شهدائهم الأبرار.

ويعلم هؤلاء وشيوخهم ومؤيدوهم وكل عامل في الحقل الإسلامي أنه لولا الله ثم سطوة مجاهدي (الجماعة الإسلامية المسلحة) وبأسهم في أعداء الله لما كانت الإنقاذ حيث هي اليوم ما تزال تُدْعَى باحترام إلى كرسي الحوار، وكما قال أمير المجاهدين الشهيد -كما نحسبه والله حسيبه- أبو عبد الله أحمد: "الديمقراطيّة أدخلت الشيوخ السجن والجهاد أخرجهم منه"، ولولا الله ثم لولاهم ما كان للكفر الاستئصالي أن يجعل المرتد النحناح في موقع المرشّح لرئاسة الدولة.

والكل يعلم أن طلقات الإسلامبولي ورفاقه -رحمهم الله- هي التي أخرجت فئران العمل الإسلامي في مصر -وأقصد (الإخوان المفسدين)- من السجن إلى البرلمان، والكل يعلم كيف صار فرعهم في سوريا إلى مزبلة التاريخ بعد أن قُضي على (الطليعة المقاتلة) وعلى جيوب الجهاد في سوريا بفضل ممارساتهم وأحلافهم الضّالة. فما أدري ماذا ينقمون منّا وماذا يريدون؟! وماذا يرضيهم عنّا؟! لا أظنهم يبالغون في الوهم ويحسبون أن نعود عن منهجنا لنرضيهم كما فعلوا إرضاءً للنصارى في أقبية الفاتيكان!! فهذه والله لن تَقَرَّ بها عيونهم ولو أن تنفرد سوالفنا وتخضّب جباهنا التي لم تُخلق إلا للسجود لله -سبحانه وتعالى- والركوع له فقط! ونسأله أن يحفظها لما خُلقت له.

أما هؤلاء ومن ورائهم من الشيوخ المعارف فلن ننزلق إلى حيث يريدون من المهاترات، فالحمد لله أنّا ما زلنا نأخذ أنفسنا بقول الشاعر:

قد هيّأوك لأمر ولو بصرت به * فأربأ بنفسك أن ترعى مع الهملِ**

ثانيًا: يجب أن نوضّح هنا أن حسن ظننا بالشيخين وبعض المخلصين في جبهة الإنقاذ كان مردّه من خلال متابعاتنا اليوميّة والدقيقة لأحداث الجزائر منذ انطلاقتها قبل أربع سنوات إلى عدة أسباب:

١) حسن الظن المطلوب من كل مسلم في أخيه المسلم فضلًا عن المطلوب من العاملين في سفينة العمل الإسلامي، والله تعالى يقول: {لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا}.

٢) اطّلاعنا على ماضي هؤلاء الإخوة الشيوخ وبلائهم في الدعوة والأمر بالعروف والنهي عن المنكر وإعلانهم التزام نهج السلف.

٣) تفهُّم أن مستوى الفكر الإسلامي لم يتطور بعد في تلك البلاد -في حينها- إلى مستوى استفاضة العلم في ضلالات الديمقراطية وفي مثل هذه المداخلات السياسية الشرعية.

٤) التماس العذر فيما تورّطوا فيه من خلال مسار الديمقراطية الضّالة تحت ستار رقيق من التأويل الذي صرّحوا به، ولاسيّما على لسان علي بلحاج من أنّهم داخلون فيها لخصوصيّتهم المرحليّة مع إعلانهم الجهري برفضها وكفرها وعدم الاستمرار بها، دون إقرارهم على هذا النَّهج الضال شرعًا، والمفلس سياسة، ولإعطائهم فرصة رؤية الفشل والانتكاسة بمجرّد البصر بعد أن خانتهم البصيرة، ولم يسعفهم العلم بدين الله.

٥) مؤشرات الأمل التي كانت تبدو في مواقف الشيوخ من خلال تصريحاتهم؛ فقد دأب على بلحاج في البداية على قوله: "وما أنا إلا أسير" مشيرًا إلى أنّه لا ولاية له، وقوله: "لو كنت خارج السجن لكنت مجرّد جندي بسيط في إمرة المجاهدين.."، وكذلك رفضهم الدائب لإدانة العنف ومسايرة السلطة في كل ما تريد من تنازلات الحوار، وما ذُكر من مراسلات سريّة بينهم وبين المجاهدين كشفت السلطة الطاغوتية بعضها.

٦) وهذه أهمها، وهو تزكية (الجماعة الإسلامية المسلحة) لهم بعد الوحدة الجامعة وتثبيتهم ولو رمزيًا في مجلس شورى الجماعة بعد الوحدة، حيث أحسنوا الظن بهما كما أحسنّا، فكان اعتقادنا أنّ أهل مكة أدرى بشعابها، ولعلّ بين الشيوخ وبين الجماعة ممّا لا نعلم في الخارج ما يوجب عليها ترجيح الاحتمال الأفضل، واستمرّت قناعتنا هذه حتى كشفت الجماعة مؤخرًا عن خيبة أملها بالشيوخ في بيان رسمي.

إنّ كل هذه الأسباب هي التي جعلت قناعتنا بالتماس العذر والتأدب في العبارة وحسن الظن والخطاب مع الشيوخ؛ هي العبارة المُسيْطرة على ما سطّرنا أو سجّلنا من المواقف، كل هذا مع تأكيدنا على أن كل ما تمّ على يد الإنقاذ من خلال هذا المنهج هو بالإجماع ضلال وانحراف يلزم شيوخها أن يعلنوا التوبة والبراءة منه كما قال تعالى: {إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ}، وهذه قلناها قبل أربع سنوات ونعيدها اليوم.

ثالثًا: بعد أن طارت الأخبار في كل مكان عن دخول الشيخين وقيادة جبهة الإنقاذ في الحوار مع السلطة من أجل ما يسمّونه (حل سياسي سلمي وعادل) للخروج من (أزمة) الجهاد وتبنّي وثيقة ١٩ جوان، التي تعرض فيها الجبهة صيغة الحوار وإطاره لتسوية ما يسمونه أزمة عبر حل وسط مع المرتدّين.

وبعد تبنّي (جبهة الإنقاذ) رسميًا لوثيقة روما وعقدها الكفري الوطني المرتد، وتأييد الشيوخ له وكتابة رسالة مطولة في الدعوة له والدفاع عنه من قِبل بلحاج، وللأسف وثبوت ذلك.

وبعد تبني الشيوخ وقيادة الجبهة في الخارج لمُمثليها الطلقاء في الداخل، ومهرّجيها الفارّين في الخارج والذين يعملون في إطار (الهيئة التنفيذيّة للإنقاذ في الخارج)، ولاسيّما محوري رابح كبير وأنور هدّام ومن معهما، بل وتبنّيهما للمفسدين تحت ما يسمّى بـ (الجيش الإسلامي للإنقاذ).

وبعد إعلان الشيوخ المرّة تلو المرّة على اعتبار ما تمّ من المسار الديمقراطي إنجازًا يتمسّكون به ويوجزون موقفهم من خلال الوثيقتين المنحرفتين (وثيقة العقد الوطني للتّحالف مع المرتدين) و(وثيقة ١٩ جوان للحوار مع السّلطة) وما في هاتين الوثيقتين من الضّلال والزيغ والخيانة لله ولرسوله وللمؤمنين.

وللحديث بقية إن شاء الله تعالى.

دراسة في فكر ومنهج ومواقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ (١٨)

العدد: (١١٤)، الخميس ١٨/ربيع الثاني/١٤١٦هـ - الموافق ١٧/٩/١٩٩٥ م

بيَّنا في الحلقة السابقة الأسباب التي دعتنا إلى حسن الظن بالشيوخ، وبعد كشف (الجماعة الإسلامية المسلحة) عبر بيانها الرسمي الذي نُشر في (الأنصار) العدد (١٠١) عن واقع تصورات الشيخين وقيادات الإنقاذ، وبراءتها بعد محاولات إقناعهم الفاشلة من منهجهم، واستمرارهم فيه، وتأكّدنا من خلال بيان الجماعة من كل ما أسلفنا ونسبته للشيوخ، حيث جاء في بيان الجماعة رغم (٤٦) الصادر يوم ١٤/محرم/١٤١٦هـ الموافق لـ ١٢/جوان/١٩٩٥م:

"...فلما خاب ظنّها فيهما:

- بتزكيتهما مشروع تُجّار الدماء (العقد الوطني).
- وبتكريسهما الفرقة بإقرارهما لوجود شيء يقال له (الجيش الإسلامي للإنقاذ) بعد صدور بيان الوحدة والجهاد والاعتصام بالكتاب والسنة.
- وظهور تعصّبهما للجبهة رغم وضوح مفاسدها.
- وبعد الإعذار إليهما بالرسائل والرسل، قرّرت الجماعة الإسلامي ما يلي:

١- عزل الشيخين عباسي مدني وعلي بلحاج من مجلسها الشوري.

٢- البراءة من عضويتهما فيها حتى يكون الجديد منهما.

٣- كما تُحمّلهما مسؤولية ما يصدر منهما من تصريحات ومواقف" اهـ.

فبعد كل هذا فإن شرع الله يُلزم كل مناصر لدين الله على كتابه وسنّة نبيّه ومنهج سلفنا الصالح أن يكون موقفه من الشيخين ومن معهم تحت الراية الضالة التي ارتضت العقد الوطني وحوار المرتدين من خلاله منهجًا وسبيلًا هو موقف إخواننا المجاهدين في الجماعة الإسلامية المسلحة، ثبّتهم الله تعالى وأنجز لهم وعده القائل: {وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ}.

ووالله لقد كنت فيمن يُحسن الظن بشيوخ الإنقاذ وقيادتها عمومًا، وبعباسي مدني وعلي بلحاج خصوصًا، وبالأخير على الأخص، حتى أنني احتملت ضمن الاحتمالات أن تكون الرسالة الكارثة التي تدافع عن كفريات العقد الوطني وضلالات الأحزاب المرتدة الكافرة وحلف ممثليهم الفاسقين معهم، مكذوبة على علي بلحاج؛ لمناقضتها لمعظم مواقف وأفكار الرجل التاريخية، وإنّي مندهش لتدرُّج الشيخ في الانزلاق الديمقراطي المنحرف وآسفٌ لذلك شهد الله، واسأل الله تعالى أن يُلهمهم -من كلّ هذا- توبة نصوحًا ويفرِّج عنهم ويهديهم ويلحقهم براية الحقّ والجهاد تحت قيادة الجماعة، فهذا أحب لنا وأخزى لأعدائنا، أما وهم على ما هم عليه فدين الله أحبّ وأعزّ وأرفع من الإنقاذ وغير الإنقاذ ومن الشيوخ وغير الشيوخ، وما ولاؤنا ونصرتنا لإخواننا المجاهدين تحت راية (الجماعة الإسلامية المسلحة) إلا لأننا نعتقد أنها على المنهج الصحيح -ثبتهم الله تعالى-.

فالقضية أعظم من الأشخاص والأسماء والرموز، فرسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: (لا تكونوا إمّعة فتقولوا إن أحسن الناس أحسنّا وإن أساء الناس أسأنا)، ويقول: (واشهدوا على المحسن أنّه محسن وعلى المسيء بانّه مسيء)، أو كما قاله عليه الصلاة والسلام، وهذا أبو بكر -رضي الله عنه- يقول في خطبة تولّيه الخلافة: "أطيعوني ما أطعتُ الله فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم"، وهذا عمر -رضي الله عنه- يقول لمّا قالوا له: لا سمع ولا طاعة.. "الحمد لله الذي جعل في أمة محمد من يُقوِّم اعوجاج عمر".. فهؤلاء صحابة رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، ولن يبلغ شيوخكم هؤلاء مدّ أحدهم ولا نصيفه -رضي الله عنهم- ولو أنفقوا مثل أُحدٍ ذهبًا، فضلًا عن أن يَتَصوَّروا بلوغ ذلك بمساعدة بابا الفاتيكان! وقدّيس (سانت إيجيديو) تحت رايات الصليب.

أمّا وقد وضح الحال بثبوته عن طريق الثقات من إخواننا وانقطاع الشك؛ فلا بد من كلمة نُوجِّهَهَا إلى الشيخين عبّاسي مدني وعلي بلحاج وقيادات الإنقاذ هداهم الله، وأخرى إلى أتباعهم ومن لا يزال معهم على الحقّ والباطل، وثالثة إلى علماء الإسلام وقادة الحركات والشباب العامل في حقل العمل الإسلامي، وأخيرة إلى إخواننا المجاهدين في الجماعة الإسلامية المسلحة.

ومن باب الذكرى التي تنفع المؤمنين، وحتى لا نكون من الذين كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه، فإننا نجد لزامًا علينا أن نُذكِّر قادة جبهة الإنقاذ ونخصّ منم الشيخين عبّاسي ومدني وعلي بلحاج، وما ذلك إلا لأنّ من تبقى من الأتباع والأنصار الذين أيدّوا جبهة الإنقاذ صار موقفهم في اكتشاف الحقّ والباطل ليس مردُّه إلى كتاب الله وسنة نبيه -صلى الله عليه وسلم- وهدي السلف الصالح، وإنّما مردُّه إلى الشيخين عباسي مدني وعلى بلحاج، ولأنّ الأمر صار هكذا

فإنّ مسؤوليتهما أمام الله صارت عظيمة، وفي إنقاذهما ممّا تردّيا فيه إنقاذ لكثير من الدهماء الذي يسيرون على هديهما إلى الحق أو الباطل دونما بصيرة، فحتى ضلالات (العقد الوطني) وما فيها من الردّة والكفر لم تكن لتأخذ مصداقيتها إلا من خلال مباركة الشيوخ.

وحتى تنطُّع الشراذم الرافضة لوحدة المجاهدين بعد أن تمَّت؛ لم تكن لتجد لها صدى لولا مصادقة الشيوخ، وهذه أخيرًا فتنة الحوار وما تجرّه وراءها من مآسٍ لا يعلمها إلا الله؛ لم يكن ليلتفت إليها أحد لولا أن تولّى كِبرها الشيوخ، وقل مثل ذلك في باقي المصائب المتُأتِّيَة عن ممارسات الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فنسوقها نصيحة لله لعلها تبلغهما فينفعهما الله بها، وينفع بها تبعًا لذلك أقوامًا ينتظرون أن يهتدي الشيوخ ليسلكوا طريق الهدى من ورائهم.

يقول تعالى في مسؤولية المتبوعين على ضلالة: {لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ}، ويقول صلى الله عليه وسلم: (ومن ابتدع بدعة ضلالة لا يرضاها الله ورسوله فإنّ عليه إثم من عمل بها لا ينقص ذلك من آثام الناس شيئًا)، ورُوي عن عبد الله بن مسعود –رضي الله عنه–: "أشد الناس عذابًا يوم القيامة إمام ضال؛ يُضلَ الناس بغير ما أنزل الله". فهل مبادئ العقد الوطني التي صيغت في دهاليز الفاتيكان هي ممّا أنزل الله يرحمكم الله؟!! فماذا يقول قادة الإنقاذ ولا سيّما الشيخان غدًا بين يدي الله إن سئلوا عن هؤلاء الدهماء الذين يسيرون وراء أقوالهم وفتاويهم تحت راية العقد الوطني وضلالها الديمقراطي؟! بل بماذا يجيبون لو سئلوا: بأي حق تولّوا قيادة الناس وتوجيههم وهم لا رأي ولا ولاية لهم ولا حرية ولا تصرف؟ ولمَ لمْ يردّوا الأمانة لأصحابها الذين توحَّدت قواهم في إطار جماعة واحدة مجاهدة؟! وبماذا يدافعون عن سيرهم في الحوار مع القتلة المرتدين نحو حل وسط يسوّي بين مؤمنهم وكافرهم بحجّة حلّ الأزمة وحقن الدماء؟! بأي حقّ ووِفْقَ أي دليل من كتاب أو سنّة ساقوا وراءهم ملايين الدهماء وأصبحوا مثلًا لكلّ ديمقراطي منحرف في طول العالم الإسلامي وعرضه؟!

سيقولون المصالح والتكتيكات؟! سنقول لهم: أأنتم أعلم أم الله حتى تدّعون المصلحة فيما نهى الله عنه؟! ألا فاتقوا الله. يقول عليه الصلاة والسلام: (تفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة، أعظمها فتنة قوم يقيسون الدّين برأيهم يُحرّمون به ما أحل الله ويُحلِّون ما حرّم الله)، فوالله ليس لديكم على ما أنتم عليه من انحراف إلا الرأي والهوى، فكيف تجترؤون على السعي لوقف الجهاد وتسمّونه (عنفًا) و(أزمة) وهو ليس فقط ممّا أحلّ الله، بل هو ذروة سنام هذا الدين؟!

وتجترئون على تحليل الديمقراطية وكفريات العقد الوطني وتسمّونها (الحل السلمي العادل)، وتصطنعون شرعيات ما أنزل

الله بها من سلطات مثل؛ (الشرعية الشعبية) و(الشرعية الدستورية) والله تعالى يقول: {ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ}، ولن نطيل وفيما مرّ كفاية.

ولا يغرنّكم من الله أن يُقال: الشيخ والزعيم، ولا يغرنّكم من الله ما سلف من العمل والدعوة وما كان من الطاعات، فإنّكم من حيث شعرتم أو لم تشعروا دعوتم الناس لبدعة (الديمقراطية) الضالة ثم دخلتموها وصرتم فيها مثلًا وقدوة، ثمّ دعوتم الناس والأتباع للدفاع عن مكتسباتها والقتال على ذلك، ثمّ ولغتم في تبرير وتجويز وإفتاء كفر (وثيقة روما)، ودافعتم عن أطرافها بمن فيهم من مرتدين وحتى شيوعيين وأطلقتم عليهم اسم (الأحزاب ذات التمثيل الشرعي) تارة واسم (المعارضة الشرعيّة) تارة أخرى، وزعمتم أن لا خلاف بينكم وبينهم، وأنّ الجميع وقفوا فوق المصالح، وها أنتم تختمون هذا السجل المشرّف من المعتقدات والمناهج والمواقف، بالدعوة إلى الحوار مع المرتدين والاتفاق على أسس باطلة للسير فيه!! وما ندري بماذا تتحفونا بعد، والحبل على الجرّار..

فاحذروا مكر الله، ونسأله لنا ولكم حسن الخاتمة، واعلموا أنّ ممّا رُوي عن سلفنا الصالح قول الحسن البصري –رضي الله عنه–: "لا يزداد صاحب البدعة اجتهادًا صيامًا وصلاة إلّا ازداد من الله بعدًا"[١٥]، وعن يحيى بن أبي عمر الشيباني قال: "كان يُقال: يأبى الله لصاحب بدعة بتوبة، وما انتقل صاحب بدعة إلا إلى شر منها"[١٦]. فأي بدعة أعظم من الدّعوة لشرك (العقد الوطني) وباطل وثيقة الحوار مع المرتدين؟! فاحذروا مكر الله.

ألا وإنّنا وشباب هذه الأمّة تنتظر منكم ما فيه فلاحكم ونجاحكم، وعودتكم إلى سواء الصراط، وقطع لدابر الفتنة، ننتظر منكم موقفًا يدعم وحدة المجاهدين والسير إلى مرضاة الله وقتال أعدائه صفًا واحدًا، فأعلنوها قولًا فاصلًا، لا هدنة مع المرتدين القتلة، ولا صلح مع المجرمين العملاء، ولا حوار مع الطواغيت الكفرة، ولا حلف مع كفّار الأحزاب، ولا قيادة لهذه الأمة إلا تلك التي رفعت جبينها عاليًا تحت راية الجهاد ممثّلة بـ(الجماعة الإسلاميّة المسلحة)، فبذلك تستدركون أمركم وتعودون لسالف ما عهدناه منكم، وبهذا تردون الأمانة لأهلها، قولوها صريحة: ما نحن إلا أسرى بجريرة خطأ نسأل الله المغفرة منه، والأمر لمن حمل راية الجهاد، فليلتحق بها من أراد نصرة هذا الدين، فوالله إنّه خير لكم أن تقولوا كما قال أحد علماء السلف لمّا أراد العودة عن زلّة زلها وأراد بعض محبيه أن يثنيه عن ذلك حفاظًا على سمعته كما ظنّوا، فما زاد عن أن قال: "والله لأن أكون ذيلًا في الحق خير لي من أن أكون رأسًا في الباطل".

---

[١٥] عن كتاب (الاعتصام) للإمام الشاطبي –رحمه الله–.

[١٦] عن كتاب (الاعتصام) للإمام الشاطبي –رحمه الله–.

وشهد الله أنّنا قد أحببناكم في الله، ونسأله أن لا يكون منكم ما يغيّر من حبّنا هذا فيه أيضًا، فقد قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: (إنّ من علامة إيمان العبد أن يحبّ المرء لا يحبّه إلا لله، وأن يبغض المرء لا يبغضه إلا لله). أو كما قال عليه الصلاة والسلام.

يتبع وتليها الحلقة الأخيرة إن شاء الله تعالى.

دراسة في فكر ومنهج ومواقف الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ (١٩) والأخيرة

العدد: (١١٥)، الخميس ٢٦/ربيع الثاني/١٤١٦هـ- الموافق٢١/٩/١٩٩٥ م

وإن كان من كلمة تكون نصيحة وذكرى نوجّهها في نهاية هذا البحث إلى مُحبّي الشيوخ وأتباعهم، من الذين نذروا أنفسهم للدفاع عن مواقفهم وعن مسمّى الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ولا دليل لهم على هذا السلوك إلا التعصب الأعمى والعصبية الجاهليّة، نقول لهم أيّها الإخوة لقد وَضح الصُّبح لذي عينين، لقد وضعنا بين أيديكم على مرّ صفحات هذا البحث ما يعين طالب الحقّ على رؤيته، وإنّها مسؤوليتكم فرادى أمام الله تعالى، وخير لكم وللشيوخ ولقادة جبهة الإنقاذ أن تلزموا المنهج الحقّ فردّوهم إليه؛ من أن تكونوا عونًا للشيطان عليهم.

ها أنتم اليوم أمام طريقين ورايتين وقيادتين؛ طريق الجهاد ورايته الموحّدة بقيادة (الجماعة الإسلامية المسلحة)، وطريق مخالفة المرتدّين في إطار (العقد الوطني) لحوار المرتدين في إطار (وثيقة ١٩ جوان) المستنِدتان إلى (بيان أوّل نوفمبر ١٩٥٤) الضال المنحرف، تحت راية ما يسمى راية جبهة الإنقاذ بقيادة الشيوخ الأسرى، فانظروا إن لم يسعفكم العلم بدين لله ومقتضاه في هذا الأمر إلى ما أرضى النصارى ورَغِب فيه الغرب، ألا يعني لكم تباكي الغرب النصراني على (وثيقة روما) ودعمه لأطرافها وسعيها لأي شكل من أشكال الهدنة التي تعني وقف الجهاد من أجل الحوار؟! ألا يعني هذا لكم شيئًا ويذكّركم بقوله تعالى: {وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ}؟!!

اعلموا أن مواقف الرجال ليست ميزان الحقّ والباطل، يقول ابن تيمية -رحمه الله-: "من نصّب شخصًا كائنًا من كان فوالى على موافقته في القول والفعل فهو من الذين {فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ}"، وقال: "وليس لأحد أن ينصّب شخصًا يدعو إلى طريقته ويوالي ويعادي عليها غير النبي -صلى الله عليه وسلم- ولا ينصب لهم كلامًا يوالي عليه ويعادي غير كلام الله ورسوله وما اجتمعت عليه الأمة، بل هذا من فعل أهل البدع" اهـ.

إن هذا المنهج الذي يقتفيه بعضكم قد ذمّه الله في معرض ذمّ النصارى واليهود، قال تعالى: {اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ}، ولمّا سأل تميم الدّاري -رضي الله عنه- رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بقوله: "يا

رسول الله إنّهم لم يعبدوهم؟"، فقال له: (بلى إنّهم حرّموا عليهم الحلال وأحلّوا لهم الحرام فاتبعوهم فذلك عبادتهم إيّاهم)، فمن يدخل في طائلة هذه الآية الكريمة إن لم تشمل من اتبع (ندوة روما) وأيّد (العقد الوطني) لأنّ عبّاسي مدني أيّدها ولأنّ علي بن حاج أفتى بجوازها؟! -هداهم الله للحق-.

يقول سفيان الثوري -رحمه الله-: "من ضل من علمائنا ففيه شبه من اليهود، ومن ضل من عامتنا ففيه شبه من النصارى"، وذلك لعلم الفريق الأول واتباع الثاني على ضلال، فاربؤوا بأنفسكم -رحمكم الله- أن تَرِدوا هذه الموارد.

وأختم بهذا الوعيد الذي يخلع القلوب ويذكّر من كان في قلبه ذرة دين، وفي رأسه درهم من العقل، بقول تعالى: {إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ * وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ}، نعيذكم بالله وإيانا من حال أهل النار.

أيها الإخوة، صريحة واضحة نقولها لكم: إن كل من يقرأ هذا البحث ولا يجعله يعيد النظر في موقفه المتبع لـ(ندوة روما) وطاغوت الحوار والوثائق الضالة المنبثقة عنها؛ جوّزها من جوّزها، وأفتاها من أفتاها، إن لم يكن في كل هذه الحقائق الثابتة والمنسوبة رسميّا للجبهة الإسلامية للإنقاذ ولقيادتها وشيوخها وازع على أن يكون لهم موقف يرضي الله ورسوله يبرؤون فيه من الانتماء لهذا الضلال، فما أدري ما الذي يُنِيرُ الدرب لمثل هذه القلوب والبصائر؟ وأسأل الله لكل مخلص طالب حق متجرّد منهم الهداية والمغفرة.

وأما ما نريد قوله ونحن نختم هذا البحث لعلماء المسلمين وقادة الحركات والتجمعات الإسلامية، وكذلك لكل رأس من تيار هذه الصحوة الإسلامية بما فيها ومن فيها:

ها هي الأمانة مطروحة بين أيدكم لتجيبونا وتجيبوا من يقف وراءكم من الشباب والأتباع وعوام المسلمين، والله تعالى يقول: {إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ}، فإذا علمتم هذا، وأنتم تعلمونه كما تعلمون أنّ الله تعالى قال: {سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ}، نريد منكم أن تبيّنوا لأتباعكم وللمسلمين عامة حكم الله في جملة من المسائل، فكما أن الله أمرهم: {فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ}، فإنه قال لمن وضع نفسه حيث أنتم: {لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ} فأجيبونا يرحمكم الله، بلا لف ولا دوران.

أولًا: ما حكم الله في الديمقراطية؟! فإن كانت كفرًا وضلالًا كما يقول كثير منكم، فهل عند الله استثناء خاص لجبهة الإنقاذ في الجزائر؟! وهل يمكن سحب هذا الاستثناء على الغنوشي مثلًا؟! أو على مرشد الجماعة الأم؟

ثانيًا: ما حكم الله في التحالف بين الإسلاميين والأحزاب المرتدة؟! وبشكل مباشر ما حكم الله في البنود التي ينص عليها (العقد الوطني) والمنبثق عن (ندوة روما ٢)؟! وما حكم من وقّع عليها ممن ينتسبون إلى الإسلام ويمثلون حركات إسلامية؟! وما حكم من أفتى بجوازها ودافع عنها ودعا الناس إلى تأييدها؟! بل ما حكم من قاتل السلطة على مبادئها ليلزمها بها وبالعودة إلى خيار الشعب؟! وما حكم من وصف ما فيها بقوله: (الحل الشرعي والعادل)؟!

ثالثًا: ما حكم الله في حُكّام الجزائر؟! مرتدون؟ مسلمون؟ فسقة جائرون؟! وما حكم الله الحوار اليوم معهم من أجل وقف مأساة العنف (الجهاد) والوصول إلى حل وسط من خلال احترام الثوابت الأساسية كما قرّروا وهي:

أ) احترام الدستور الجزائري.

ب) احترام النظام الجمهوري.

ج) احترام مبدأ التداول السلمي على السلطة، مع الاحتفاظ لأي جزائري وجزائرية -بصرف النظر عن الجنس والمعتقد- بحق التفكير والتعبير وتأليف الأحزاب السياسية والتصويت والترشيح والانتخاب...، هل الحوار معهم وفق هذا جائز أم واجب؟ أم حرام؟ وهل يصل أن يكون خيانة لله ولرسوله وللمؤمنين؟! أم أنه مكسب سياسي للدعوة؟!

رابعًا: ما هو حكم الله وما هي أقوال السلف في قضية ولاية الأسير؟! هل يجوز اعتباره قائدًا وولي أمر من خلال سجنه؟ وهل يجوز أن يُباشر القيادة من وراء القضبان حيث يحتاج إلى تصريح لو أراد الذهاب إلى الخلاء؟ وهل يجوز له أن يفاوض الأعداء ويحاورهم ليَبُتَّ أهم قرارات الحرب والسلم وهو أسير عندهم؟!

خامسًا: من الأحق بولاية أمور المسلمين في الجزائر اليوم؟ السلطة؟ أم أطراف العقد الوطني من الأحزاب؟ أم الجماعة الإسلامية المسلحة صاحبة قرار الوحدة والجهاد؟ أم لعله محفوظ النحناح ممثل الجماعة الأم في الجزائر؟! أم ربما كانت لويزة حنون لو أنها حازت على الشرعية الشعبية؟! أفتونا يرحمكم الله.

هذا بعض ما نريد ويريد الكثيرون من شباب الحركات الإسلامية وأتباع المشايخ وتلاميذ العلماء والعملاء على حق سواء، الجواب عليه نريد من الشباب أن يصروا على السؤال وعلى سماع الإجابة، ولا يستحوا من أصحاب التراخيص

باحتكار العلم والفهم، ولا يستحوا منهم إذا هربوا أو تلعثموا، فليوسِّع الشباب صدورهم، فشيوخنا اليوم عندهم بعض (النزق)، وأظن أنه من الحرص على واقع المسلمين، وربما أسباب أخرى كتأخر الشبكات بالوصول مثلًا من هناك حيث منابع النفط الإسلامي المذبوح على الطريقة الأمريكية، لا بأس ليَتَجمَّل الشباب بالصبر، وليصبروا على السؤال.

أما نحن قد أجبنا على هذه الأسئلة من خلال البحث وما سبقه وما سيليه إن شاء الله، وعلى الرغم من أن معظم أقطاب العمل الإسلامي يرونها عين التطرف، وعلى الرغم من أن المحتكرين لمعظم الأسهم في المؤسسة السلفية يرى أنها أفكار مختلطة أصولها ترجع إلى المعتزلة والشيعة والخوارج كما صرَّح بذلك (مقبل الوادعي!!) وما أدري على ماذا هو مقبل؟! إلا أنه لا بأس من إيجازها، فربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه!!

فنحن نرى باختصار أيها الأكارم:

أن الديمقراطية كفر، نعم، دين كفري يناقض شريعة رب الأرض والسماء جملة وتفصيلًا، ولا نرى أن لدى أحد استثناء يُرَقّع به فعله لا في الجزائر ولا في غيرها.

ونرى أن مُعتقِدها كافر مشرك خارج من ملة الإسلام، وأن المتلاعب بها على وجه من وجوه التأويل ضال فاسق متلاعب بدين الله.

كما نرى ومعذرة من الإسلاميين (الشورقراطيين) أن (وثيقة روما) تنص على الكفر والردّة والخيانة، كما نرى أن معتقد فحواها كافر خارج من مِلَّة الإسلام، وأن من يزعم تأييدها مناورة منه لفرط الذكاء الذي عنده فاسق ضال مبتدع منحرف على الأقل.

ونعتقد أن حُكَّام الجزائر وسائر حُكَّام بلاد المسلمين مرتدُّون كفرة فسقة ظالمون، وأن الحوار خائنة لله ولرسوله وللمؤمنين، -وسنفرد لاحقًا إن شاء الله بحثًا مستقلًا حول جريمة الحوار-. ونعتقد أن الحوار الوحيد المشروع مع أمثالهم يُلَخِّصُه قوله تعالى: {لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً}، {لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً}.

كما نعتقد -ومعذرة من عُبَّاد الشيوخ- أن سلف الأمة وعلماءها أجمعوا من خلال نصوص الكتاب والسنة على بطلان ولاية الأسير، وأن ولايته تسقط لانعدام حريته، وأن الإمارة لمن تخيّره المسلمون وقامت له الشوكة وأعوان على

راية الحقّ والشرع، وأن هذه الإمارة لا تعود إليه حال حريته ولا تُلْغِي الإمارة التي ارتضاها الناس، هذا لو كان أميرًا شرعيًا على منهج شرعي! ما بالك بما كان...؟!

كما نرى أن وليّ أمر المسلمين في بلاد الجزائر اليوم هم المجاهدون بقيادة (الجماعة الإسلامية المسلحة) وليست الإنقاذ بمنهجها المنحرف وقيادتها الأسيرة أو الفارّة الضالّة. وبالمناسبة ليس ولاية الأمر هذه للنحناح ولو فاز في الانتخابات، لأننا نعتقد أنه أكفر من لويزة حنون، حتى ولو حاز ما حاز من الشرعيّة الشعبية!

هذا مختصر رأينا، أما أدلتنا فقد مرّ كثير منها عبر البحث، وقد طفحت بها أدبيات الجهاد والمجاهدين، وها هو كتاب الله يحكم بيننا، وما تزال الأسئلة مطرحة وما زلنا نريد جوابهم، ونقول لهم: {قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ}!!

كما نَعلم –والله أعلم– أن كثيرين سيقرؤون هذا الكلام، فسيسخرون وقد يقولون: {غَرَّ هَؤُلَاءِ دِينُهُمْ}، فلن نزيد على أن نقول لهم قولة سيدنا نوح –عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام– وهو يَعُدُّ قارب النجاة لقومه ويدعوهم إليه، كما نفعل اليوم بدعوتنا لسفينة الجهاد، نقول: {إِنْ تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنْكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ * فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُقِيمٌ}.

وختامًا، لك الحمد يا رب، اللهم إنك تعلم أنّنا بإعلاننا كلمة الحق نطأ موطئًا يغيظ الكفار، ويغيظ المنافقين، ويغيظ المتاجرين بدين الله ودماء الشهداء، فنسألك يا رب أن تكتب لنا فيه عملًا صالحًا..

وسبحانك اللهم بحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

تم البحث بحمد الله تعالى وسنحاول إصداره في كتاب مستقل مع إضافات هامّة إن شاء الله تعالى.

الحوار في الجزائر.. وعد من لا يملك لمن لا يستحق – (الحلقة الأولى)

العدد: (١١٦)، الخميس ٣/جمادى الأولى/١٤١٦هـ- الموافق ١٩٩٥/٩/٢٨م

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ربِّ اشرح لي صدري ويسّر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي، أمّا بعد:

منذ انطلقت شرارة الجهاد في الجزائر –باركها الله– ما برحت الدعوات للحوار تتوالى تترا، تارة من قِبل السلطة، وتارة من قِبل الأحزاب العلمانية، وثالثة من الدول الغربية التي تَهَدّدت مصالحها بهذا الجهاد، ورابعة من قِبل الإسلاميين الموالين للسلطة، وأخيرًا وحتى يكتمل النصاب شملت الدعوات للحوار أيضًا نداءات انطلقت من قبل شيوخ وقيادات ومُمثلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الداخل والخارج، حتى أن مراجعة لأخبار الجزائر في الصحف الجزائرية والعربيّة والأجنبيّة توضّح لنا أن أخبار الجهاد وعمليات المجاهدين توافقت باضطراد مع هذه الدعوات، والكل يصرّ على الاصطلاحات العجيبة (الخروج من الأزمة)، (لإطفاء الحريق)، (للحفاظ على الوحدة الوطنية)، (لإنهاء المأساة)، وهلمّ جرّا.

وعلى الرغم من أنّ أطرافًا وأحزابًا عديدة أقحمت نفسها في الحوار، ولا سيّما الأحزاب العلمانية والنصف إسلامية المنضوية تحت راية (ندوة روما) وعقدها الوطني (أو الوثني)، بحيث تُصرّ على إظهار نفسها كطرف في الحوار (الوطني) مع السلطة المرتدة المجرمة، إلا أن الواضح والمُسلَّم به لدى الجميع، أن المعنيّ بدعوى الحوار طرفان أساسيان:

– السلطة المرتدة الحاكمة: المشرفة على عمليات القمع الوحشي وحرب الإسلام من جهة.

– الجبهة الإسلامية للإنقاذ: التي حُرِمت من فوزها في الانتخابات، وسيق شيوخها إلى أقبية السجون بدل أن يتوجّهوا إلى سدّة الحكم كما كانوا يحلمون من جهة ثانية.

وعلى الرغم من أنّ نظام الحكم في الجزائر حاول في البداية إقصاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ كطرف من الحوار، والسير فيما أسماه (الحوار الوطني) مع باقي الكتل العلمانيّة والنصف إسلاميّة، إلا أنه أيقن جديّة الوضع والنداءات التي توالت من قِبل الغرب في الخارج وسائر الأحزاب في الداخل، واتفق الجميع على أنّ الحوار من دون جبهة الإنقاذ لا معنى له ولا أثر، وقد اقتنع الجميع أنه طالما أن المقصود من الحوار هو وقف ما نسمّيه (جهادًا في سبيل الله) ويسمّونه (أزمة أو مأساة) فلا بد من أن يمرّ عبر الحوار معها؛ لأنّها الطرف الأساسي في الصراع مع السلطة كما يعتقدون، ذلك الصراع الذي حسمته أحذية العسكر بإلغاء الانتخابات وحرمان الجبهة من فوزها، وساقت شيوخها إلى السجن وأعضاءها إلى المحتشدات الصحراوية وأقبية الزنازين، الذي شكّل -حسب ما يعتقدون- المسوّغ الأساسي لانطلاق ما يسمّونه (العنف)، وبذلك تكون الطرف الأساسي بل الوحيد في إمكانية وقفه كما تتصوّر السُلطة ويتصوّر معها الإنقاذيون أنفسهم، ولقد بدا هذا واضحًا من خلال جولات الحوار، ولا أدلّ عليه من عرض (عبّاسي مدني) في رسالته الأولى والثانية ما بين مارس وسبتمبر عام ١٩٩٤م حيث قال عن أفكاره ومقترحاته: "لو لاقت قبولًا لأمكن طلب هدنة يمكن مباشرة المفاوضات بعدها"، وأَصرَحُ من ذلك ما نقله -كما قال قمازي- في مقابلة أجرتها معه مجلة (الوسط) عن (علي بن حاج) قوله: "أعطوني مهلة شهرين وفق المخطّط الذي أعرضه وأنا كفيل بإطفاء الحريق"!!...

وهكذا اتفقت جميع الأطراف في الداخل والخارج على ضرورة قيام حوار في الجزائر، طرفاه الأساسيات بل الوحيدان تقريبًا هما السلطة من جهة وجبهة الإنقاذ من جهة، حيث تشارك باقي القوى السياسية لإكمال الديكور على خشبة المسرحيّة الهادفة إلى إطفاء ما يسمونه (الحريق) ونسمّيه (الأمل)!.

وسنستعرض خلال هذا البحث بالإيجاز الممكن -إن شاء الله- مراحل هذا الحوار وجوهره وحكمه في موازين الشرع وقواعد المنطق والسياسية، والنتائج المترتبة عليه، وواجب المسلمين نحوه، وطرق معالجة ومواجهة ما قد يترتب عليه، وقبل ذلك لا بد من جولة تمهيديّة في إيضاح بعض المفاهيم والأساسيات في فلسفة الحوار.

فالحوار كاصطلاح هو مناظرة أو مجادلة تقوم بين طرفين ليعرض كل طرف وجهة نظره حول موضوع أو قضية مشتركة تهمُّ طرفي هذا الحوار، ومن حيث الإطلاق قد يكون هذا الحوار لمجرّد أن يعرض كل طرف وجهة نظره ويُقيم الحجّة على الطرف الآخر، وقد يكون من أجل الوصول لتصوّر مشترك، كما أن بإمكانه أن يقوم باللسان أو بالأيدي أو بالسّكاكين أحيانًا!!

أما من الناحية الشرعية فقد يكون الحوار واجبًا أو جائزًا، وبهذا يثاب فاعله، وقد يكون مكروهًا أو محرمًا بحسب طرفيه وموضوعه والنتائج المترتبة عليه؛ وبهذا يأثم ويعاقب فاعله.

كما أن للحوار شرطًا أساسيًا وهو أن يكون كل فريق من طرفي الحوار يمثل الجهة التي يحاور باسمها فكرًا وانتماءً حتى يُجَسِّدها، كما يجب أن تعترف عليه هذه الجهة كممثل لها.

أما من الناحية السياسيّة اليوم فيكاد ينحصر معنى هذا المصطلح (الحوار) عندما يرد عبر وسائل الإعلام بأنّه مفاوضة تقوم بين طرفين متخاصمين من أجل الوصول إلى حل وسط يُرضِي الطرفين، أو يَضَعُهما على الأقل في صورة وِفاق ينهي حالة الخلاف والعداء أو يؤجّلها ويجمّدها، وغالبًا ما يكون بوساطة طرف أو أطراف أخرى تمارس الإقناع والضغط لمصلحة لها في إنهاء حالة الأزمة الناجمة عن المشكلة العالقة، كل ذلك عبر الأسلوب السلمي.

وسنحاول من خلال هذه التعاريف أن نجيب عبر هذا البحث عن جملة من الأسئلة الهامة:

- هل هذا الحوار القائم جائز من الناحية الشرعية أم محرّم؟

- من هو الرابح في هذا الحوار ومن هو الخاسر، وما طبيعة الربح والخسارة؟

- هل يمثل كل فريق محاور الجهة التي يحاور باسمها أم لا ..؟

- ما هي النتائج الشرعية والسياسية المترتبة على هذا الحوار بالنسبة للقضيّة الأساسية (قضية الجهاد) وأصحابها الحقيقيّين المجاهدين في سبيل الله؟

- وبالتالي ما هو الموقف الشرعي الواجب اتخاذه تجاه هذا الحوار وأطرافه من قِبل كل مناصر لهذه القضية المصيريّة في هذا البلد المبارك؟

وإن شاء الله فللحديث بقيّة.

الحوار في الجزائر.. وعد من لا يملك لمن لا يستحق – (الحلقة الثانية)

العدد: (١١٧)، الخميس ١٠/جمادى الأولى/١٤١٦هـ- الموافق ٥/١٠/١٩٩٥م

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

سنتناول هذا البحث –إن شاء الله– من خلال عناوين رئيسيّة يمكن إيجازها بما يلي:

- أولًا: وقائع الحوار ومراحله عبر أربع سنوات.
- ثانيًا: الخلاصة التي نستنتجها من استعراض شريط أحداث الحوار.
- ثالثًا: وقفة مع أطراف الحوار: السلطة– الإنقاذ– أحزاب الديكور، ومصداقية التمثيل.
- رابعًا: الجماعة الإسلامية المسلّحة وقضيّة الحوار.
- خامسًا: وقفة مع وثائق رئيسية في الحوار: رسائل، اتفاقات، مواقف...
- سادسًا: خلاصة الاستعراض في أدبيات الحوار وأخباره.
- سابعًا: الخلاصة: مصالحة باطلة شرعًا وحوار خاسر سياسةً.
- ثامنًا: الحوار الحقيقي: أطرافه، أسلوبه، نتائجه.

وأسأل الله تعالى أن يعيننا عليه، ويرينا الحق حقًّا ويرزقنا اتباعه، ويرينا الباطل باطلًا ويرزقنا اجتنابه.

أولًا: وقائع الحوار ومراحله عبر أربع سنوات:

وسنقدِّم تحت هذا العنوان بعون الله سلسلة إخبارية تحليلية موجزة هي نتيجة لرصد هذا الموضوع في وسائل الإعلام العربية والأجنبية المقروءة والمسموعة، وقد اعتمدنا على الصحافة العربية الصادرة في أوربا وبعض الصحف الفرنسية الهامة بشكل رئيسي.

١٩٩٢/١/٣: حشّاني في تصريح لجريدة (الحياة) إثر إعلان نتائج الانتخابات، والشيوخ التاريخيون للجبهة ما زالوا رهن الاعتقال: "حوارنا مع السلطة سيكون مُثمِرًا بعد بدء الدورة الثانية، وأسلوبنا في الوصول للسلطة قانوني ووفق الدستور وعبر اختيار الشعب"!

١٩٩٢/١/٦: القضاء الجزائري يستجوب حشّاني أثناء الحملة الانتخابية للدورة الثانية بتهمة التعرّض لسمعة الجيش، والجيش يتحرّك بآلياته نحو العاصمة.

١٩٩٢/١١/١١: الجيش يستولي على السلطة ويلغي نتائج الانتخابات، والولايات المتحدة والدول الغربية تدعو إلى الهدوء وإيجاد حل سلمي عبر الحوار، وارتياح ضمني في فرنسا لوقف مراحل الكابوس.

١٩٩٢/١١/١٥: قيادة الإنقاذ تدعو أنصارها والشعب الجزائري إلى الهدوء وعدم الرد على استفزازات السلطة بعد إلغاء الانتخابات عبر بيان رسمي حمل رقم (٦)، وأكدت أنّها ستلجأ للقضاء لاسترداد حقّها المُغتصَب!!

١٩٩٢/١/١٦: بوضياف يتولّى رئاسة المجلس الأعلى للدولة بعد أن استقدمه الانقلابيون، وحشّاني وقيادة الإنقاذ المنتخبة ترحّب به عبر رسالة وديّة جدًا؛ ضمَّنَتها الثناء والاحترام، ووصفته بأنّه من السّابقين الأوّلين الذين جاهدوا الاستعمار والكفر وطالبته برفع الظلم الذي حاق بها، نشرنا نصّ الرسالة كاملة في إحدى حلقات السلسلة الماضية (دراسة في منهج الإنقاذ).

١٩٩٢/١/١٧: بوضياف يرد بعنف وازدراء على نداء الإنقاذ في خطاب له عبر التلفزيون يُعرِّض فيها برسالتهم وعدم حاجته لنصائحهم وأنّه يَعْرِف ماذا عليه أن يفعل.

١٩٩٢/١/٢٠: قيادة الإنقاذ تُعلن عدم شرعية ودستورية المجلس الأعلى للدولة وأنّها ستواجه الموقف.

الفترة ما بين شهر ١٩٩٢/٢ إلى شهر ١٩٩٣/١٠: موجز الأنباء يشير إلى اعتقال باقي كوادر وقيادات الإنقاذ وتوزيعهم على السجون الرئيسية، وتوزيع عشرات الآلاف من أنصارهم ومن يشتبه بتأييدهم على المُجَمَّعات الصحراويّة. وارتفاع صوت الاستئصاليين العلمانيين والتيار الفرنكفوني، وخفوت فكرة الحوار بين الإنقاذ والسلطة.

باقي الأحزاب تمارس عملها من خلال شرعية وجودها بما في ذلك الحزبين الرئيسيين (آيت أحمد) و(جبهة التحرير)، وتركيز الأنباء على تصاعد الأعمال الصّدامية العنيفة بين المجاهدين والسلطة، وخلط إعلامي -مردّه العمد أو الجهل- بين أعمال (الجماعة الإسلامية المسلحة) و(جبهة الإنقاذ)، ولم نعثر خلال هذه المرحلة على اخبار ذات أهمية حول الحوار، ولكن الواضح أن هذه الفترة وما مرّ بها من أعمال جهاديّة أقنعت السلطة العسكرية بضرورة فتح حوار مع الإنقاذ لتفادي كارثة مُحقّقة نتيجة الجهاد المبارك الذي انطلق.

٥-١٩٩٣/١٠/١٤:

- القيادة العسكرية تدرس إمكانية فتح حوار مع جبهة الإنقاذ؛ أعلن ذلك وزير الدفاع في حينها (الأمين زروال) بعد اجتماعه بوفد من (جبهة التحرير الوطني) برئاسة (مهري)، حيث تناول العسكريون لأوّل مرة فكرة إمكانية اللقاء بالإنقاذ من أجل إيجاد مخرج، والأنباء تشير إلى قوة التيار الداعي للحل الأمني العسكري بدل الحوار بين كبار الجنرالات، وقد جاء هذا الإعلان بُعَيْد لقاء بين بعض العسكريين يرأسهم الجنرالان (تاغيت ومحمد تواتي) بآيت أحمد وأحزاب ديمقراطية أخرى، وتأتي هذه الخطوات لاستكمال الجهود التي بذلها الرئيس (علي كافي) عبر لقائه بمختلف الأحزاب، ولكن أهميّة هذا الحدث تأتي لأنّه يتضمّن ولأول مرة فكرة الحوار مع قيادة الإنقاذ.

- رابح كبير يعلن من ألمانيا برفقة آيت أحمد عن اتفاقهما على ضرورة تعجيل الحوار والمصالحة لحقن دماء الأبرياء، جاء ذلك في تصريح لهما في جريدة (الحياة).

- المجلس الأعلى يؤكّد على ضرورة قيام حوار لإنهاء الأزمة، ويشكّل (لجنة وطنية للحوار) مؤلفة من ثلاثة جنرالات وخمسة مدنيين من مختلف مناطق الجزائر.

١٩٩٣/١٠/١٥: المسؤولون الجزائريون يؤكدون إمكانية الحوار مع عدد من قادة الإنقاذ لإخراج البلاد من الأزمة، ويؤكّدون أن الحوار سيكون مع من يرفضون استخدام العنف لتحقيق أهدافهم، وقيادة الإنقاذ تعلن استعدادها

للتفاوض وليس الحوار، وأنباء عن وساطة يقوم بها راشد الغنوشي زعيم (النهضة) التونسية بين الجبهة ومندوبين عن لجنة الحوار.

- رابح كبير يعلن أنّ (لجنة الحوار الوطني) لا تعدو كونها إحدى أجهزة السلطة ويحدّد شروطًا للحوار أهمها: إطلاق سراح الشيوخ، والعودة للمسار الانتخابي، ويُرْجِع الفشل إلى التيار الاستئصالي في السلطة والذين ما يزالون يسيطرون على سياسة البلاد.

١٦/١٠/١٩٩٣: الجماعة الإسلامية المسلحة تعلن في بيان لها وُزِّع في الجزائر رفضها للحوار، وترفع شعار (لا صلح.. لا نقاش.. لا مفاوضات.. ولا حوار.. وليس إلا لغة الحديد والنار".

١٨/١٠/١٩٩٣: أنباء عن احتدام الصراع بين أجنحة السلطة على مدى صلاحِيَّات لجنة الحوار، ولا سيّما بين رئيس المجلس الأعلى للدولة (علي كافي) ورئيس حكومته (رضا مالك)، وتَسَرُّب أنباء عن اللجنة التحضيرية للحوار من أنّ لديها نيّة لفتح حوار مع قيادة الإنقاذ المنحلَّة في الداخل والخارج، وأنباء عن تدهور صحة عباسي مدني، وأخبار عن تصاعد الأعمال العسكرية للجماعة الإسلامية المسلَّحة.

١٩/١٠/١٩٩٣: (رابح كبير) يُصَرِّح بأن السلطات الجزائرية مُختلِفَة فيما بينها حول موضوع الحوار، ويُنَدِّد بالاعتداء على الأجانب -بعد موجة من الاغتيالات في صفوف الأجانب إثر إنذار الجماعة الإسلامية المسلحة لهم بالخروج من الجزائر-، وأنباء عن نقل (عباسي مدني) للمستشفى العسكري، و(أنور هدّام) يُحمِّل السلطات مسؤولية سلامة رئيس الجبهة.

٢٢/١٠/١٩٩٣: رابح كبير يُدْلِي بحديث عبر راديو فرنسا يقول فيه: "إذا كانت السلطات الجزائرية تريد إيقاف المقاومة المسلحة فإن عليها بدء محادثات مع مُمَثِّلي الشعب، وأنّ عليها التفاوض مع شيوخ الجبهة المُعْتَقَلِين"، كما ندّد بعمليات القتل العشوائي والاعتداء على الأجانب -بعد مقتل عدد من الفرنسيِّين- وتكهَّن بأنّ مفاوضات جادّة مع مُمَثِّلي الشعب قد تقود لقناعة المسلَّحين. وإشاعات عن وفاة عباسي مدني، وتوتُّر الأجواء داخل العاصمة الجزائرية.

٢٧/١٠/١٩٩٣: مصادر حكوميّة في الجزائر تُؤَكِّد عبر أحد أعضاء لجنة الحوار أن الحوار لن يشمل جبهة الإنقاذ لأنها مُنْحَلَّة قانونيًا، وأنّه سيشمل الأحزاب المُعْتَمَدَة رسميًا.

- فرنسا تُعلن عن إمكانية سحب رعاياها من الجزائر ولكنها لن تُلغي وجودها في بلد احتلَّته ١٣٢ سنة وذلك إثر عملية اختطاف لثلاثة من رعاياها، وتبنِّي (الجماعة الإسلامية المسلحة) لقتل وخطف الأجانب.

١٩٩٣/١٠/٢٨: وزير الدفاع (زروال) يلوِّح باحتمال تدخُّل الجيش قبل نهاية السنة وأن ذلك متوقِّف على نتائج مساعي الحوار، وتسرّب أنباء عن مباحثات بين شخصيَّات حكوميةّ وعبد القادر حشاني، وتصاعد التصريحات العدائية من قبل فرنسا بسبب عملية الاختطاف، وعودة لجنة الحوار للحديث عن استعدادها لحوار (الإنقاذ) وعدم إقصاء أي طرف من الحوار.

- تصاعُد أخبار الصِدَامات العسكريّة مع المجاهدين وأخبار عن أحكام قضائيّة بالسجن والإعدام لأصوليّين.

١٩٩٣/١٠/٢٩: إعلان لجنة الحوار أنها أنهت جولة أولى من المباحثات تناولت ستة أحزاب رئيسية هي؛ (حماس) النحناح، (النهضة) جاب الله، (القوى الاشتراكية) آيت أحمد، (جبهة التحرير الوطني) مهري، (الحركة من أجل الديمقراطية) بن بلا، (التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية) سعدي. وأنها ترفض اللقاء مع جبهة الإنقاذ المُنحَلَّة، ونفت اللجنة خبر اتصالها بحشّاني الذي كانت قد نشرته جريدة (المساء) التي تُشرف عليها السلطة، وتناقض تصريحات لجنة الحوار حول اللقاء بالإنقاذ.

مزيد من تصاعد الصدامات العسكرية.

١٩٩٣/١١/٢: الأنباء تؤكد أن الحكومة الفرنسية برئاسة (إدوارد بالادور) دعت الحكومة الجزائرية لضرورة القضاء على المُتَشدِّدِين الذي تُسَمِّيهم (الأفغان). وضرورة إشراك العناصر المعتدِلة داخل الإنقاذ في الحوار، وأنّ إبعاد هؤلاء سيُفقِد الحوار معناه، ولن يكون الوصول إلى إنهاء العنف ممكنًا.

- أنباء عن مثقفين وساسة واقتصاديين واستراتيجيين فرنسيّين مُختصِّين بالجزائر قدَّموا صورة مبادرة للحكومة الجزائرية تَحُثّها فيها على الحوار مع الإسلامين المعتدلين لمواجهة التطرف.

١٩٩٣/١١/٥: آيت أحمد يعلن باسم (جبهة القوى الاشتراكية) مقاطعة الحوار إذا لم تشترك فيه الإنقاذ، ولجنة الحوار وزّعت وثيقة على الأحزاب ترسم فيها خطّة المرحلة الانتقالية، والتمهيد لعقد ندوة وطنية، وانتقال لجنة الحوال لتوسيع

دائرة اللقاءات إلى مستوى التشكيلات الوطنية الطلابية العمالية، وإصرار آيت أحمد على ضرورة إشراك الإسلاميين المعتدلين شريطة رفض العنف.

١٩٩٣/١١/١٥: لجنة الحوار تَتَعهَّد خَطيًّا بإشراك (جبهة الإنقاذ) في جلسات الحوار قبل انعقاد الندوة الوطنية.

– بيان موقف من ثمانية أحزاب تطالب لجنة الحوار بضرورة عدم إقصاء الإنقاذ.

– إعلان انسحاب جبهة القوى الاشتراكية من الحوار لعدم قناعتها بجديّته.

– أنباء عن إجراءات فرنسية مشدّدة ضد أنصار الجبهة القطاعات الإسلامية الجزائرية في فرنسا.

– نقلت وكالة (رويتر) أنّ (جعفر الهواري) عضو جبهة الإنقاذ ورئيس (جمعية الأخوة الجزائرية) صرَّح في فرنسا من مقرّ إقامته الإجباريّة أنّ جبهة الإنقاذ لم تخطف الفرنسيين ولم تعتَدِ على الأجانب، وحضّ الجزائريين على احترام البلد المضيف لهم –فرنسا– والتزام القانون، وأعلن أنّ جماعته تنبذ العنف، وأنها لن تدعو أي شخص إلى مهاجمة المصالح الفرنسية في فرنسا.

١٩٩٣/١١/١٩: الغالبية الساحقة من الأحزاب تطالب لجنة الحوار بعدم إقصاء الإنقاذ، وأنّ إقصاءها سيجعل الأزمة تزداد وأنّ الحكومة تحاور نفسها، وأنباء عن وصول الحوار لطريق مسدود وتلويح قيادة الجيش بالتدخّل.

١٩٩٣/١١/٢١: الجماعة الإسلامية المسلحة تعود للتأكيد على رفضها للحوار وأنّ المجاهدين هم أصحاب القرار، وتتّهم الإنقاذ في الداخل والخارج بالحوار مع الطواغيت.

١٩٩٣/١١/٢٧: التقاء لجنة الحوار بخمسة أحزاب رئيسية (هي: جبهة التحرير الوطني، حركة حماس، حركة النهضة الإسلامية، والتجمّع من أجل الثقافة والديمقراطية) في لقاء مشترك؛ في حين رفضت (جبهة القوى الاشتراكية) الاشتراك.

– لجنة الحوار توسّع نشاطها إلى لقاءات ثُنَائية مع أحزاب فرعية وجمعيات وشخصيات تاريخية في الجزائر.

١٩٩٣/١١/٢٨: اختطاف (محمد بوسليماني) ثاني شخصية في حركة حماس، والجهات الرسمية تلتزم الصمت، في حين تتحدّث الأوساط السياسية عن احتمال قيام (المتشدّدين) بهذا لإفشال الحوار؛ حيث أنّ المجاهدين يتَّهِمُون

النحناح وجماعته بالعمالة للنظام، وأنباء عن اختطاف آخرين منهم (بوجلخة) عضو الإنقاذ السابق، وفشل محاولة خطف (حبيب هدّام).

١٩٩٣/١٢/١١: أمريكا وألمانيا ودول أوروبية تدعو رعاياها لمغادرة الجزائر، والجنرال (تواتي) العضو البارز في لجنة الحوار يعلن عن الاستعداد للحوار مع شخصيات من الإنقاذ تحترم قانون الدولة، حيث يمكن إشراكها بصفة فردية، أمّا جبهة الإنقاذ فقد حُلّت من قِبَل أعلى سلطة قضائية على حد زعمه في نيسان ١٩٩٢، وقال: "إن هذا القرار شرعي ولا يهم كثيرًا إن كان صائبًا أو لا"، وعودة نغمة تدخل الجيش.

١٩٩٣/١٢/١٢: وسائل الإعلام الفرنسية تشير إلى محادثات ستجري مع المعتدلين من زعماء الإنقاذ بهدف عزل المتشددين الذين أسمتهم (الأفغان)، وأن الإنقاذ حدّدت شروط ثلاثة للحوار هي: (إخراج المساجين/ تشكيل سلطة انتقالية/ تحديد موعد لانتخابات جديدة).

وتشير المصادر الفرنسية إلى أنّ الإنقاذ لم تشترط رفع الحظر القانوني على الجبهة، والجنرال (تواتي) يتحدث عن إمكانية السماح لبعض الإنقاذيين المعتدلين –إن وُجدوا على حدّ تعبيره– بتشكيل حزب باسم جديد للمشاركة في الحوار الوطني.

وإن شاء الله فللحديث بقية.

الحوار في الجزائر.. وعد من لا يملك لمن لا يستحق – (الحلقة الثالثة)

العدد: (١١٩)، الخميس ٢٤/جمادى الأولى/١٤١٦هـ - الموافق ١٩٩٥/١٠/١٩ م

نواصل مع الشريط التاريخي تسلسل وقائع موضوع الحوار بين السلطة المرتدة وجبهة الإنقاذ..

١٩٩٣/٢/١٢: عبد الله أنس عضو الهيئة التنفيذية لجبهة الإنقاذ في الخارج يدلي بتصريح للحياة يقول فيه أنّ الجبهة على استعداد للقبول بأي وساطة بعد تحقيق جملة شروط منها: وضع حدّ للحرب ضد الشعب والاعتداءات والقتل العشوائي وإطلاق سراح جميع المعتقلين والتزام استئناف المسار الانتخابي، وأعرب عن تشاؤمه إزاء نوايا السلطة، وأضاف أنس –الذي حضر مؤتمر الشعب العربي الإسلامي في الخرطوم بالإضافة لقمر الدين خربان كممثلين للإنقاذ–: "إن الجبهة الإسلامية لا تحمل التوجّه ولا تقر بقتل الأجانب، فهم سيبقون في الجزائر مع قيام الدولة الإسلامية، إذ سنحتاج إليهم في عمليات التنمية كما في أي دولة أخرى، ولقد وجّهت الجبهة تعليمات للشباب بعدم القيام بمثل هذه الأعمال".

وفي حديثه عن الجماعة الإسلامية المسلّحة قال: "لا تُمثل التوجه العام للإسلاميين في الجزائر، ناهيك عن أنّها لا تمثل الجبهة، فهي تيار مستقل بغض النظر عن صدقه أو عدم صدقه".

وأضاف: "الجبهة غير مسؤولة إلّا عن الأعمال التي يتبنّاها الجيش الإسلامي للإنقاذ"، وذكر أنّ "أطرافاً فرنسيّة سعيدة برؤية النار تلتهم الجزائر والجزائريين، ونتمنّى ألا يستسلم الحكماء والعقلاء في باريس إلى رغبات هؤلاء الشّاذين".

كما صدرت في الخرطوم إبان المؤتمر توصية بتشكيل لجنة للتوسُّط وتسيير الحوار في الجزائر بين القوى الإسلامية وكل التيّارات الأخرى والدولة، كما أعلنت شخصيّات مؤسِّسة لجبهة الإنقاذ أنّ شرطها المسبق للحوار إطلاق شيوخ الجبهة (مدني، بن حاج، بوخمخم، قمازي، جدّي، عمر، شيقارا).

١٩٩٣/١٢/١٣: اعتدل الخطاب بين لجنة الحوار وجبهة الإنقاذ، وتَوَقُّع الإفراج عن عدد من قيادي الجبهة، ومصادر في باريس تدّعِي وجود وسطاء فرنسيين في الحوار بين السلطة والجبهة، ولجنة الحوار تُعلن أنّ قرار دعوة شخصيات

إنقاذية قرار نهائي. وقد أوضح الجنرال تواتي أبرز أعضاء لجنة الحوار أنّ الدستور المستقبلي سيَسْتَنِد إلى بيان نوفمبر ١٩٥٤.

– مصادر فرنسية تُعرب عن اعتقادها أنّ إشراك الإنقاذ لن يضع حدًا لنهاية العنف؛ فجماعات الأفغان لم تُطِع أبدًا قيادات الإنقاذ، وقد تواصل عملها، ولكن انضمام التيار العام للجبهة للحوار يسهّل مهمّة عزل الأفغان المتطرّفين كما تسمّيهم.

– مصدر دبلوماسي فرنسي صرّح إثر اجتماع ممثّلي الدول الأوربية الاثني عشر في بروكسل بناءً على اقتراح تقدَّم به (آلان جوبيه) وزير الخارجيّة الفرنسي للمؤتمر؛ بأنّ الاتحاد الأوربّي وافق على الدّعم الكامل لإجراء حوار وطني في الجزائر، تشارك فيه جبهة الإنقاذ المحظورة، كما وعدت مصادر ماليّة فرنسيّة بأنّ إحْلَال السَّلام سيفتح الأبواب لتدفّق مساعدات من دول المجموعة الأوربيّة لإنقاذ الوضع المُتدَهور للقدرة المالية الجزائرية التي يذهب ٨٠% من صادرات نفطها لسداد الدّيون.

– محفوظ النحناح يدعو الجماعات المسلحة لدخول الحوار، ويقول أنّ كل عمل ينجز بالسلاح دليل على العجز في إقناع الغير.

– المصادر الغربيّة تتساءل عن قدرة قيادة الإنقاذ في السيطرة على نشاطات العرب الأفغان "أصحاب اليد الطولى" كما قالت.

١٩٩٣/١٢/١٧: رابح كبير يندّد بعملية اغتيال الكروات، ويؤكّد أنّها ليست في مصلحة الشعب الجزائري، ووكالات الأنباء تشير إلى التقاء وجهة نظر الحكومة والإنقاذ على موضوع اغتيال الأجانب ممّا يقرّب قاعدة الحوار.

١٩٩٣/١٢/١٨: وكالات الأنباء تركّز على أنباء الحوار ووجهات نظر الإنقاذ والحكومة فيه.

– رابح كبير عقد مؤتمرًا صحفيًا في بون–ألمانيا وأوضح شروط الجبهة الخمسة لاستئناف الحوار مع الحكومة وهي:

١) إخراج عدد من السجناء.

٢) إلغاء القوانين والتشريعات المتَّخذة في عهد الانقلابين.

٣) تشكيل لجنة مستقلة حرّة لا تخضع للحكومة، وتضمّ معظم القوى السياسيّة.

٤) محاكمة المسؤولين عن أعمال القتل الأخيرة.

٥) إقامة حوار بين الجبهة والحكومة في بلد محايد يختاره الطرفان.

وذكر كبير أنّ تصريحاته هذه بإذن واتّفاق مع الشيخين.

- القيادة العسكريّة في الجزائر أجرت عدّة اجتماعات لها على مستوى عالٍ ناقشت خلالها نتائج الاتصال بشيوخ الإنقاذ، واتخذت إجراءات عديدة أهمّها:

١) الإفراج التدريجي عن قيادات الجبهة، وعلى رأسهم عبّاسي مدني.

٢) إشراك الإنقاذ كشريك رئيسي في الحوار.

٣) تمديد ولاية المجلس الأعلى للدولة لمدّة غير محدودة.

٤) تنظيم انتخابات رئاسية قبل نهاية ١٩٩٤.

١٩٩٣/١٢/١٩: المجلس الوزاري الأوروبي يؤكد في ختام اجتماعاته في بروكسل على ربط المساعدات الاقتصادية للجزائر بتقدُّم الحوار والإصلاحات السياسية، ويكرّر دعوته للفرقاء على الساحة الجزائرية لحوار جاد.

- المجلس الأعلى للدولة (العسكريين) يعلن أنه مَنَحَ مشروع الحوار فرصته الكاملة وأنّ فشله سيكون مسؤولية الإنقاذ والأحزاب الأخرى، وعلى رأسها (جبهة التحرير) و(القوى الاشتراكية)، كما أعلن المجلس أنّ ندوة الحوار ستُعقد في ٢٥-١٩٩٤/١/٢٦، وسيُدعى إليها أكثر من ٥٠ حزبًا ومنظمة شعبيّة.

١٩٩٣/١٢/٢٠: النحناح يدعو ثانيةً المسلَّحين للاشتراك في الحوار، ويشير على السلطة بأنّ تجاهلهم لا يخدم الحوار، ويتابع تنديده بالعنف والاعتداء على الأجانب، ويطالب بإطلاق سراح شيوخ الإنقاذ لدعم الحوار.

١٩٩٣/١٢/٢٣: تصاعد الأعمال الجهادية يوتِّر أجواء الحوار، وخلافات مزعومة بين (جبهة التحرير) و(المجلس الأعلى للدولة) حول توقيت اجتماع مجلس الحوار الوطني.

– السلطات الجزائرية اشترطت لإطلاق (مدني) نداءً صريحًا للمسلحين بوقف أعمال العنف يتبعه مشاركة في الحوار الوطني، ومدني يرفض العرض ويطالب بأن يكون ذلك ضمن إطار مشروع سياسي متكامل لحلّ الأزمة، والمصادر الإعلامية تركّز على تزايد الضغط الأوروبي على السلطة للتحرك جديًا في الحوار.

– لجنة الحوار تسلّم الأحزاب والهيئات وثيقة المشروع التمهيدي لأرضية المرحلة الانتقالية، وتعطيها مهلة عشرة أيام للردّ عليه.

– الهيئة التنفيذيّة لجبهة الإنقاذ في الخارج تنشر وتوزّع نصّ الرسالة التي كان قد وجّهها علي بن حاج إلى لجنة الحوار بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٣، ومختصر فحواها:

١) اتهام لجنة الحوار بعدم الشرعية لأنّ المجلس الأعلى للدولة هو الذي شكّلها، ويقول: "وما بُني على فاسد فهو فاسد".

٢) اتهام لجنة الحوار بأنّها تابعة للعسكريين وغير مستقلّة، وأنّها تسعى لامتصاص غضب الشعب، وإرضاء الدول الأوربية وإيهامها بوجود حوار، ربحًا للوقت ريثما يتمّ تمرير المخطّط.

٣) اتخاذ فشل الحوار ذريعة لتدخل الجيش بصورة سافرة.

٤) التذكير بأمجاد وشرعية وشعبيّة جبهة الإنقاذ.

٥) اتهام الغرب بدعم العسكريين.

٦) كما يوجّه نصيحة إلى لجنة الحوار بأن تعود إلى الكتاب والسنة، وأن تُحلَّ الأزمة بالعودة إلى المسار الانتخابي، وأنّ كل حلم بمصالحة غير هذا هي خيبة وبوار وخلط للحقائق –وسنقف بشيء من التفصيل مع هذه الرسالة في فقرة "وثائق وأدبيات الحوار الرئيسية" إن شاء الله–.

١٩٩٣/١٢/٢٤: عبد الباقي صحراوي يعقد مؤتمرًا صحفيًا في باريس بصفته نائبًا لرئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ –والتي سُجن قادتها–، وفي هذا المؤتمر الصحفي دعا صحراوي إلى الحوار بين كل الفصائل الجزائرية المناهِضة للحكم والجيش الجزائري، كما قال: "أنّ الجبهة تحترم الأجانب وتريد التعاون مع من يرغبون بمثل هذا التعاون". كما ندّد

بقتل الأجانب وقال أنّ هذا لا يجوز إلا بحق الذين يقومون بأعمال خطرة كالتجسس، وأكّد عدم وجود علاقة بين الإنقاذ والجماعة الإسلامية المسلحة، كما ذكر: "أنّ تطهير الجيش من بعض الجنرالات المعروفين بحقدهم وكرههم للشعب يساعد على الوصول".

وردًا على سؤال عن علاقته برابح كبير زعيم الإنقاذ في الخارج قال صحراوي أنّه: "ليس هناك أي طرف مخوَّل بالحديث باسم الجبهة إلّا مجلس الشورى".

١٩٩٣/١٢/٢٥: الأنباء تشير إلى عزم لجنة الحوار إرسال وفد للقاء ممثلي الإنقاذ في الخارج، وخلافات بين العسكريّين عن صلاحيات لجنة الحوار.

١٩٩٤/١/٣: انتهت في هذا التاريخ مهلة الأحزاب في الرد على وثيقة المشروع التي قدَّمتها لجنة الحوار لتتداولها اجتماعات اللجنة المقررة في تاريخ ٢٥-١٩٩٤/١/٢٦، وتخوُّف في المراجع السياسية من فشل المشروع نظرًا لاحتمال تغييب الأطراف الأساسيّة في الخلاف وهي جبهات (الإنقاذ/التحرير/ الاشتراكية)، في حين عبّرت كثير من الأحزاب الفرعيّة عن إيجابيّة المقترحات بأنّها مشجّعة.

١٩٩٤/١/٦: أنباء عن محاولة التفاف على القيادة التاريخية للإنقاذ ممثَّلة بالشيوخ المعتقلين من خلال اتصالات تجريها السلطة بأعضاء مؤسسين للإنقاذ كانوا قد انشقوا عليه إبّان الإضراب وعلى رأسهم الهاشمي سحنون.

- محاولات مكثّفة للعسكريين لإقناع جبهة التحرير الوطني بالحوار لإعطاء الجيش الغطاء السياسي في هذا الحوار.

١٩٩٤/١/١٤: الحكومة الإسبانيّة تلحّ على وزير الخارجية الجزائري أثناء زيارته لإسبانيا على ضرورة فتح حوار مع كافّة القوى السياسية، التي تريد الاستقرار، ولم ترفع السلاح للتوصّل إلى منهج ديمقراطي خلال الفترة المُزمَع عقدها في ٢٥-١٩٩٤/١/٢٦.

١٩٩٤/١/٢٣: الحكومة سلَّمت الأحزاب وثيقة معدَّلة لبرنامج ندوة الحوار الوطني، لاقت بعض الارتياح، تضمّنت وثيقة المشروع صلاحيات أكبر لرئيس الحكومة، وتعرض للبنية الهيكليّة للجهاز التنفيذي، كما ركّزت على الحفاظ على الطابع الجمهوري والمسار الديمقراطي للدولة واحترام قيم الإسلام باعتباره دين الدولة، وعلى نبذ العنف كوسيلة للتعبير السياسي أو الوصول للحكم:

- جاب الله رئيس النهضة عبّر عن ارتياحه للتعديلات وموافقته المبدئيّة على الحوار.

- جبهة (التحرير الوطني) أعلنت رفض المشاركة في الحوار، مما اعتبر نكسة للسلطة.

- جبهة الإنقاذ رفضت المشاركة في الحوار لعدم تلبية شروطها، وعدم ردم الهوّة في التصوّرات بينها وبين السلطة.

- جبهة القوى الاشتراكية قررت المقاطعة.

- الأحزاب اليسارية الاستئصالية (التحدي الشيوعي) و(الحركة من أجل الثقافة والديمقراطيّة) قاطعا الحوار لأنّهما يريان فيه تنازلًا مرفوضًا للأصوليين، كما لوّحت حركة بن بيلا بنفس الموقف.

وإن شاء الله فللحديث بقية.

الحوار في الجزائر.. وعد من لا يملك لمن لا يستحقّ – (الحلقة الرابعة)

العدد (١٢٠) الخميس ٢/جمادى الثانية/١٣١٦هـ - الموافق ١٩٩٥/١٠/٢٦م

الفترة ١٩٩٤/١/٢٦ إلى ١٩٩٤/٢/٣: نتائج اجتماعات لجنة الحوار وتولّي زروال رئيسًا للدولة بعد أن انتخبته الهيئة الدستورية –أعلى هيئة في البلاد– وصادقت لجنة الحوار على خيارها، رغم أنّ الكل يعرف أن القرار اتُّخذ داخل المؤسّسة العسكرية، وقد جاءت رئاسته حلًا وسطًا للصراعات السياسيّة والعسكريّة في الدولة.

١٩٩٤/٢/٣: الرئيس الجديد زروال يستهل فترته بفتح الحوار مع شيوخ الإنقاذ والسماح لهم للقدوم إلى طاولة واحدة ضمّت عبّاسي وبن حاج لاتخاذ قرارات، والأنباء تُثني على دور زروال المعتدل في احتمال نجاح الحوار مع الإنقاذ، وتُعيد ذلك إلى احتفاظه بوزارة الدفاع.

– آيت أحمد في مقالة صحفية مع (جريدة العرب) يُصرِّح بأنّه ضد قيام دولة إسلامية ويحمِّل الحكومة مسؤولية فشل الحوار وينذر بقوله: "إذا فاز التطرّف في الجزائر فسوف يتناثر المغرب العربي كلّه".

١٩٩٤/٢/٢٤: الإعلان أنّ السلطات الجزائرية قرّرت إطلاق بن حاج ومدني من السجن ونقلهما إلى الإقامة الجبرية، كما تقرّر إطلاق سراح علي جدّي وعبد القادر بوخمخم. والأنباء تُشير إلى الاتفاق على أرضية حلّ سياسي بين السلطة والإنقاذ، وارتياح في الأوساط السياسية الدوليّة على هذه الخطوات، والحديث عن (ندوة ثانية للحوار).

١٩٩٤/٣/٤: مصادر حكوميّة في الجزائر نفت أن تكون الحكومة قد أطلقت سراح مدني وبن حاج من سجنهما، وربطت بين انتقال ذلك بحيز التنفيذ وبين مصداقيّة قدرة مدني وبن حاج على السيطرة على الجماعات المسلّحة التي تُشكِّك المصادر الأمنيّة بقدرة (الإنقاذ) على ضبطها بل تؤكِّد بعضها أنّ إطلاق الشيوخ سيزيد من عنفها لإفشال الحوار.

١٩٩٤/٣/٢٤: إدارة الرئيس الأمريكي كلينتون تعلن عن تأييدها قيام نظام ديمقراطي يسمح بمشاركة شعبيّة واسعة بما في ذلك الإسلاميّين المعتدلين، كما أنحت باللائمة على الحكومة في الفشل في التوصّل لحوار جاد في اعتماد إصلاحات سياسية واقتصادية جادة، كما أكّد أن من أسماهم (رجال العصابات) يُهاجمون الأمن وشخصيات الدولة يوميًا، ويكتسحون قواعد الإسلاميين المعتدلين الذين ذهبت قيادتهم للسجن، وعزا فشل ندوة الحوار الوطني إلى فشل الدولة في إقناع العارضة بمصداقيتها، وأعرب أن يؤيد زروال أقواله بالأفعال، جاء ذلك في تقرير ألقاه مساعد وزير الخارجية الأمريكي أمام الكونغرس.

١٩٩٤/٤/١: أكد رابح كبير في تصريح أدلى به لجريدة الحياة أن قيادة الجبهة لم تتعهّد لزروال بوقف العنف في الجزائر، وربطت ذلك بالتشاور مع القيادات في خارج السجن، كما ذكر كبير أن نفوذ زروال سيُسَخَّر لصالح الجنرالات المُتشدّدة.

١٩٩٤/٤/٢١: صرّح على جدّي وعبد القادر بوخمخم اللذان أُطلقا من السجن وخُوِّلا بالحديث باسم الشيوخ أنّ حلّ الأزمة يكن في (الاحتكام إلى الشعب) وأكّدا أنّ الأرض أمام الحوار لم تزل غير ممهّدة، وقالا أنّ الحل يكمن في إصلاح الانحرافات الموجودة في السلطة من جهة وإصلاح الانحرافات في فهم البعض للإسلام من جهة أخرى.

١٩٩٤/٥/٥: محفوظ نحناح في تصريح موسَّع لجريدة الشرق الأوسط يُطالب زروال بالتحلّي بالصبر والشجاعة، وأعلن أن العنف لن يُمكن وقفه حتى ولو بدأ الحوار، وأكّد على أنّ على عبّاسي وبن حاج التَّبرُّؤ من العنف، وأنّ هذا يساعد على الحوار، وندَّد بخلط بعض قيادات الإنقاذيين العنف والجهاد حتى صار المسلم يقتل المسلم، واتّهم المسلحين باغتيال بوسليماني ردًا على سياسة الحركة في نبذ العنف.

١٩٩٤/٥/٨: زروال وحكومته يُسيِّرون مظاهرات من عشرات الآلاف تنادي بالحوار لدعم موقفه والإجراءات التي ينوي اتخاذها في مواجهة التيار المُتشدِّد، وكما تُعلّق المصادر الإعلامية التي ذكرت أنّ الأعداد والمشاركة فيها لم تكن بالحجم المتوقع.

١٩٩٤/٥/١٠: رئيس الوزراء الجزائري الجديد مقداد سيفي يدعو لانتخابات عاجلة تشمل جميع الأحزاب حتى التي ليس لها برامج أو أنصار، وأكّد أن الإنقاذ تمّ حظرها والحوار يجري مع المهتمّين بسلامة الشعب.

١٩٩٤/٥/١٣: وزير خارجيّة فرنسا (آلان جوبيه) يصف الإنقاذ بأنّها منظمة إرهابية لا يمكن تصوّر وصولها للسلطة، ويضيف بعد لقائه بكريستوفر الأمريكي أنّه نبّه واشنطن على ذلك، وأنّ على الحكومة الجزائرية أن تُجري حوارًا ديمقراطيًا مع المستعدين للقيام به بحيث تعود الجزائر بلدًا يحكمه القانون وينسجم مع مبادئ فرنسا.

١٩٩٤/٥/١٤: مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية يعلن أنه ليس لدى إدارته أي دليل على أنّ جبهة الإنقاذ تقوم بأعمال العنف، وبالتالي فإن إدارته لا تعتبرها إرهابيّة، وأنّ إدارته متأكدة بأنّ أعمال العنف تقوم بها (الجماعة الإسلامية المسلّحة)، ودعا الحكومة إلى مبادرة ديمقراطيّة حقيقيّة، ودعاها للتفاوض وفتح حوار مع الإنقاذ.

١٩٩٤/٥/١٦: جبهة الإنقاذ على لسان مسؤول كبير لها في الخارج تُندّد بموقف فرنسا وترحّب بموقف الإدارة الأمريكية منها، وتصف تصريحاتها بأنّها تتّسم بالموضوعية والنضج، وتربط بني تطوّر الحوار وإطلاق الشيوخ.

١٩٩٤/٥/٢٠: زروال يؤكد أن من أساسيّاته مُتابعة الحوار مع المعتدلين ومكافحة التطرف والعنف.

١٩٩٤/٥/٢٣: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في بريطانيا يقول في تقريره الصادر بهذا التاريخ أنّ الوضع في الجزائر يكشف ضرورة قيام دول المغرب العربي والدول الغربية بتشجيع مشاركة الإسلاميين في العملية السياسية، وحذّر من انسياق الغرب وراء نزوات حكّام شمال أفريقيا في حربهم مع الإسلاميين حتى المعتدلين، وأنّ هذا سيضرّ بمصالح الغرب، وأشار إلى ان النفوذ الشعبي للإسلاميين وطروحاتهم صارت واقعًا سياسيًا يجب الاعتراف به ولو أثار بعض التعقيدات بالنسبة للغرب حفاظًا على مصالحه، واستشهد بأوضاع الجزائر.

١٩٩٤/٦/١٠: الرئيس كلينتون يؤكد في مؤتمر صحافي مشترك مع ميتران أنّ الأمريكيين سيحثُّون الحكومة على الحوار مع الجماعات المنشقَّة غير المتورّطة في الإرهاب والتي تنبذ الإرهاب، وأنّها أجرت اتصالات مع مثل هؤلاء، وجبهة الإنقاذ تتّهم الحكومة الجزائرية بتجاهل دعوة كلينتون بتقييدها لحركة بوخمخم وجدّي بعد أن أطلقتهما.

١٩٩٤/٦/١٥: الهيئة الإنقاذيّة في الخارج وزّعت نص رسالة من بن حاج إلى زروال اتّهمته فيها بالبهتان والتزوير وعدم احترام التعهدات، كما رفض التعهدات بوقف العنف، ونفى أن يكون ما يجري إرهابًا وإنّما حقّ الشعب في مقاومة مُغتصبي السلطة.

١٩٩٤/٧/٤: رئيس الوزراء الجزائري يُؤكد في مؤتمر صحفي في القاهرة أن حكومته ملتزمة بوقف الإرهاب والحوار مع القوى السياسية التي تُندّد بالعنف وتلتزم العمل على دعم حرّية التعبير في الجزائر، وأشار إلى بدء تطابق وجهات النظر الأمريكية الفرنسية والحكومة الجزائرية حول موضوع الحوار ومع من يكون.

١٩٩٤/٧/١١: في البيان الصادر عن قمة الدول الصناعية السبعة انقسم المؤتمرون إلى محورين: الأول بزعامة فرنسا وإيطاليا ويرى ضرورة الحوار مع الأصوليين ومحاولة إيصالهم إلى حوار رسمي مع حكومتهم، والآخر هو موقف الولايات المتحدة الذي يرى أن حكومة الجزائر غير قادرة على مواجهة الموقف ويجب التعامل مع الأصوليين مباشرة، وذلك رغم العملية التي هزّت مؤتمر الدول السبع وهي ذبح ٧ من التجّار الإيطاليين أثناء انعقاد المؤتمر في إيطاليا.

١٩٩٤/٧/٢٣: بن حاج يوجّه رسالة إلى زروال أسماها (كسب الجولة في البيان والتنديد بإرهاب الدولة).

١٩٩٤/٧/٢٥: نقلت مجلة الوسط الصادرة في لندن عن الشيخين بوخمخم وعلي جدّي في لقاء معهما أن قيادة الجبهة تخلَّت عن مطلب الانتخابات بانتظار أن تعود المياه لمجاريها واكتفت بالحد الأدنى من المطالب وهي:

- الإفراج عن القيادة بشكل تدريجي ولو وُضعت مؤقتًا في الإقامة الجبريّة.

- تمكينها من الاطلاع على الأوضاع بشكل شامل.

- تمكين مجلس شوراها من الاجتماع لإبداء الرأي في نص الاتفاق المبرم مع السلطات الجزائرية.

كما نقلت الصحيفة عن بوخمخم وجدّي قول علي بن حاج بشأن الحوار: "امنحوني مهلة شهرية وأعدكم بإطفاء الحريق"، كما ذكرت ما قاله بن حاج لزروال في الرسالة الموجَّهة إليه قوله: "أن يكون الله في عون الرئيس زروال ليكشف الأعداء الحقيقيّين للوطن".

١٩٩٤/٨/٥: احتدام صراع النفوذ واختلاف التصوُّرات عن مفهوم بين الفرنسيين والأمريكيين، وتركيز إعلام كل طرف على تأكيد مواقفه السابقة من الصراع ومن موضوع الحوار.

يتبع إن شاء الله تعالى.

الحوار في الجزائر.. وعد من لا يملك لمن لا يستحقّ – (الحلقة الخامسة)

العدد: (١٢١)، الخميس ٩/جمادى الثانية/١٣١٦هـ - الموافق ٢/١١/١٩٩٥م

١٩٩٤/٨/٢٤: بدأ في هذا التاريخ مؤتمر الحوار الوطني أعماله في الجزائر اليوم، وسرّبت بعض وسائل الإعلام بعض النقاط التي حوتها الخطوط العريضة للتسوية الشاملة ومنها:

– دعوة جميع الأحزاب والجماعات السياسية بما فيها الإنقاذ إلى إنهاء أعمال العنف.

– تعيين المؤتمر الوطني لجنة تضمّ أفرادًا من الأحزاب لبدء المحاورات مع قادة الإنقاذ.

– بعد الاتفاق على الشروط تعلن الحكومة عفوًا عامًا تُفرج فيه عن السجناء من قادة الإنقاذ وتسمح للمقيمين في الخارج بالعودة تمهيدًا للانضمام للمؤتمر.

– بعد انضمام الإنقاذ لمؤتمر الحوار يبدأ العمل لتحديد تاريخ انتخابات عامّة جديدة بإعداد القوانين التي ستحكمها.

– يعاد تشكيل الحكومة مع احتمالات توسيعها لتشرف على الانتخابات.

– أنباء عن عدم سماح زروال لبعض قادة الأحزاب بزيارة مدني وبن حاج في السجن.

١٩٩٤/٩/١٥: الأنباء تُؤكّد أن الحكومة أفرجت عن بن حاج ومدني ونقلتهما لبيت الضيافة، كما أطلقت ثلاثة من قادة الجبهة للقيام باتصالات تساعد على الحوار.

– جبهة الإنقاذ في الخارج رحّبت بهذه الأخبار ووصفت الخطوة بأنّها إيجابية وغير كافية.

– الأحزاب والفعاليات والأوساط الدولية اعتبرها خطوة جديدة نحو الانفراج.

– السلطات الفرنسية تعلق بحذر على الخطوة وتعتبرها جديّة، وتطلب من الحكومة الحذر وعدم تجاهل الخلافات.

– الجيش الإسلاميّ للإنقاذ يُصدر بيانًا يُؤيِّد فيه الشيخين في مواقفهما ومضمون الرسائل التي وجّهوها للدولة، ويؤكّد أنّهم مع حلّ عادل ودائم موافق لشرع الله ويحفظ البلاد من الفتن، ويدعو لإطلاق الشيوخ وضرورة توسيع شورى الإنقاذ.

– إشارات حكوميّة لإمكانيّة إشراك بعض المسلحين في الحوار.

– الجماعة الإسلامية المسلحة تصدر بيانًا تؤكّد فيه على الشّعار العام (لا صلح ولا هدنة ولا حوار مع المرتدين)، أكّدت ذلك في بيان في نفس اليوم الذي أطلق فيه الشيوخ.

– ١٩٩٤/٩/٢٦: كمال قمازي أحد شيوخ الجبهة الذين أُطلق سراحهم من أجل دعم عمليّة الحوار وإجراء اتصالات، أجرى مقابلة هاتفيّة هامّة مع جريدة (الحياة) السّعودية نُشرت بهذا التاريخ، ومن أهم ما جاء فيها:

– "ليس هناك اتفاق بعد مع السلطة سوى التعهّد المبدئي عن البحث عن حلّ شرعي وعادل للأزمة".

– "مسألة المشاركة في الحوار هي من صلاحيات القيادة الجماعية بجناحيها الجهادي المسلح والسياسي".

– "إن الشيخين في الإقامة الجبرية سجينان وممنوعان من الاتصال بالخارج، ونحن نُصرّ على الإفراج عنهما".

"يمثل الجبهة في الخارج وينطق باسمها رابح كبير، ويُنسّق فيها بعثة البرلمانيين، ويرأسها أنور هدّام".

– "السلطة ترغب في أن نلتقي المسلحين ولا تعارضنا في ذلك".

– "الاتفاق مع السلطة لا يتم إلّا بمشاركة الجناح المسلّح سواء الجماعة الإسلامية المسلحة أو غيرها، وحصول خلاف غير وارد"!!

– "طُلب منّا طلب هدنة فأرجأنا ذلك إلى إنهاء مواضيع لا يمكن حسمها إلّا بعد اجتماع شورى موسَّع".

– "حركة حماس ترفض الآن مشاركة المسلحين في جولات الحوار"!!

– "اعتذرت السلطة عن إطلاق الشيوخ لأنّها قلقة على سلامتهم نتيجة وجود جماعات مسلّحة غير منضبطة من كلا الطرفين (الإسلاميين–السلطة)".

- "نصرُّ على أنّ قرارنا لا يمكن إلّا أن يكون بعد إعادة الاعتبار للجبهة الإسلاميّة للإنقاذ، وهذا مطلب رئيسي".

١٩٩٤/١٠/١: الأنباء تشير لتصاعد حدّة الاشتباكات واستنفار الجيش، وأنباء عن عزل مدني وبن حاج من الاتصالات مع الخارج.

١٩٩٤/١٠/٦: زروال يرفض الحوار مع المسلحين، وتكهّنات بأن يصدر عفوًا عامًا في نهاية أكتوبر بناءً على طلب من الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ.

١٩٩٤/١٠/١٠: الشيوخ المعتقلون في الإقامة الجبرية يتابعون اتّصالاتهم في مختلف الشرائح، ويعتمدون على شرح الشيوخ الطلقاء الذين يمارسون اتصالات واسعة في الخارج بما فيها الاتصالات مع المسلّحين، ويقدّمون تقاريرهم للشيخين، ويتابعون شرح تطوّرات الموقف للناس عبر اتصالاتهم المفتوحة.

- أنباء عن تقارب وجهات النظر بين السلطة والإنقاذ من أجل إنجاح الحوار، والحديث عن أنّ المخاطر الحقيقية التي تهدّد الحوار بالفعل مصدرها العسكريون الاستئصاليون في السّلطة والمسلّحون الأصوليون المتشدّدون الذين ينادون بالحسم العسكري مع السّلطة.

١٩٩٤/١١/٨: الشيخ علي بن حاج يوجّه رسالة إلى زروال نشرتها الهيئة التنفيذية في الخارج بعنوان: (الشيخ بن حاج من وراء القضبان "رسالة موجّهة إلى زروال") يَحمِل فيها عليه ويذكّره بأنّه لا يملك من أمر السلطة شيئًا، وأنّه مُسيّر من قبل العسكريين، ويتحدّاه في لقاء في مناظرة تلفزيونية، ويرفض أن يصدر بيانًا لإدانة العنف، وأن الغرض من طلبهم إيجاد مبرّر لقمع المجاهدين.

١٩٩٤/١١/١٢: وسائل الإعلام تتناول موضوع وصول الحوار لطريق مسدود بسبب المتشدّدين من الإسلاميين والاستئصاليين من العسكريين، والنّحناح يندّد بالعنف ويدعو الدولة لحوار المسلّحين لو لزم الأمر، ويندّد بالإنقاذ.

١٩٩٤/١١/٢١: رابح كبير لجريدة (الحياة) في مقابلة يذكر فيها أنّ علي بن حاج دعا المسلّحين لقبول مبدأ الحوار مع السلطة، وحمّل الدولة مسؤولية فشل الحوار بسبب عدم الإفراج عن قيادات الإنقاذ، ويحاول استبعاد زروال من المسؤولية المباشرة ويضعها على العسكريين، ويُركز على أنّ العمل المسلّح جاء بسبب إلغاء الانتخابات ووقف

الديمقراطية، ويؤكد على اعتدال الجبهة وأنّها نصّت على هذا الاعتدال في برنامجها الأساسي، ويذكر أنّ القادة العسكريين لجيش الإنقاذ زكّوا رسائل الشيوخ للسلطة وهم متّفقون معها.

١٩٩٥/٢/٢١: علي عبد النور يصرّح لجريدة (الحياة) أن مدني وعلي بن حاج نُقلا من الإقامة الجبرية للسجن مرّة أخرى كنتيجة مباشرة لفشل الحوار، حيث طلبت السلطة منهما دعوة إلى إيقاف القتال عبر التلفزيون، وكان ردّ الشيوخ أنّ هذا لا يمكن أن يكون إلّا أن تُمكّن السلطة الشيوخ من الاجتماع بباقي أعضاء الشورى ومن في العمل السرّي، ولكن السلطة لم تسمح بذلك ونقلتهما إلى سجن غير معروف، وحجرت التحرك السياسي للشيوخ المُطلَقين بوخمخم وجدّي والآخرون.

١٩٩٥/٤/٣: جبهة التحرير الوطني تعلن عن مبادرة تَقَدَّم بها مسؤولها، وهي بشأن الخروج من الأزمة؛ حيث نصّت على أنّ العودة للإرادة الشعبية هي الضّامن الحقيقي للحلّ، ويصرّ على ضرورة إشراك الإنقاذ.

١٩٩٥/٥/٢: وزير الداخلية الجزائري الخبيث يصرّح لجريدة الحياة السعودية أنّ السلطات الجزائرية غير مسؤولة عن العنف وقد أفرجت عن الشيوخ، لكن تبيّن لها أنّهما يرفضان نبذ العنف وتوجيه نداء بذلك، أضاف قائلًا:

"لقد بادر قائدا الإنقاذ بإرسال رسالة يؤكّدان فيها احترام الشروط الموضوعة لهذا الحوار، وكانت هذه الشروط العودة إلى السيادة والاختيار الشعبي، واحترام قوانين الجمهورية، والموافقة على تناوب السلطة، واحترام المبادئ الوطنية، ونبذ العنف. وعندها أُخرجَا من السجن، وقلنا لهما: إذا كنتما جادَّين عليكما المشاركة في وضع حدّ للعنف، ولكنّهما فوجئا بأنّ القاعدة تجاوزتهما وأنّها لا تطيعهما، وأنّ العنف الذي كانا في أساسه تغيّر وأصبح أكثر خطورة ودمويّة، ورفضا توجيه دعوة لنبذ الإرهاب لاعتقادهما أنّهما قد لا يجدان من يستمع إلى دعوتهما؛ لذا فقد توقّفنا من اللعب مع القياديين للجبهة، وأعدناهما إلى حيث كانا!!"

١٩٩٥/٦/٢: محفوظ النحناح في مقابلة مع جريدة (المسلمون) السعودية في حديث مطوَّل يؤكّد أنّ الغلاة (يقصد المجاهدين) والاستئصاليين (العسكر) هم المتمادون في تخريب الحوار، ويؤكد أن الحل في العودة إلى اختيار الشعب.

١٩٩٥/٦/٩: رابح كبير يؤكّد أنّ الجبهة تريد حلّا سياسيًا للأزمة الجزائري، وأنّ الجماعة الإسلامية المُسلحة مدعوة إلى إدانة عمليات الإرهاب، وأكّد أنّ الشيوخ موجودون في جنان المفتي، وأنّ اتّصالات تدور في أجواء من السرية، وأكّد على أنّ حوار الإنقاذ للدولة هو في إطار وثيقة العقد الوطني المنبثقة عن ندوة روما.

١٩٩٥/٦/١٠: مجموعة العقد الوطني عقدت تجمّعًا شعبيًا في الحرشة والسّلطة منعت قيادات الإنقاذ الطليقة من حضوره.

١٩٩٥/٦/١٤: مصادر الحكومة الجزائريّة تؤكّد وجود حوار مع الإنقاذ حول موضوع الانتخابات الرئاسية، والأحزاب الاستئصالية تشجب محاولة الدّولة الحوار من جديد.

١٩٩٥/٦/١٨: مسؤول أمريكي كبير يندّد بممارسات الحكم في الجزائر، وعدم جديّته في حوار المعتدلين من المعارضة، حيث أكّد أنّ أمريكا لا تعتبر الإنقاذ مجموعة من المتطرّفين، وأكّد أنّ انتصار المتطرّفين ليس في مصلحة أحد.

١٩٩٥/٦/٢٠: تردد إشاعات عن أنّ في نيّة شيوخ الإنقاذ توجيه نداء للإخاء والتراحم بعد أن تلقَّيا تأكيدات من مجموعات مُسلّحة بأنّ توقف القتال في حال نجاح الحوار، وأنّ الشيوخ ما زالوا متمسّكين قبل ذلك بشرط الاجتماع بكامل الشورى.

وإن شاء الله فللحديث بقية.

الحوار في الجزائر.. وعد من لا يملك لمن لا يستحق – (الحلقة السادسة)

العدد: (١٢٣)، الخميس ٢٣/جمادى الثانية/١٤١٦هـ - الموافق ١٦/١١/١٩٩٥م

والعدد: (١٢٤)، الخميس ١/رجب/١٤١٦هـ - الموافق ٢٣/١١/١٩٩٥م

٢٧/٦/١٩٩٥: قمر الدين خربان يؤكد أن الاتصالات قائمة بين الشيوخ والدولة وأنّ قيادات الشيوخ متَّفقة في موقفها.

١/٧/١٩٩٥: مصادر حكومية تلوّح بأنها تشترط على الإنقاذ تغيير اسمها والتنديد بالعنف مقابل إطلاق سراح الشيوخ ووضع جدول زمني لانتخابات رئاسية وتشريعية.

١٢/٧/١٩٩٥: الحكومة والإنقاذ تتبادلان التهم حول موضوع فشل المحاولة لا أخيرة للحوار.

١٣/٧/١٩٩٥: صدر بيان رسمي عن الحكومة الجزائرية يعلن فشل الحوار وقال بيان باسم رئاسة الجمهورية أنّ الحوار مع شيوخ الإنقاذ بمن فيهم عباسي مدني وبن حاج لم يؤدِّ لنتيجة، وذكر البيان أن بن حاج ومدني وحشاني وبوخمخم وعلى جدي وشيقارة شاركوا في الحوارات الأخيرة، وكما شارك فيه زروال وعسكريون آخرون، وأكّد على الانتقال لمرحلة الانتخابات الرئاسية، وأعلن أن الحوار سيبقى معنويًّا مع الذين يرفضون العنف ويحترمون الدستور.

١٣/٧/١٩٩٥: الحكومة الجزائرية نشرت نص الوثيقتين النهائيتين للحوار وذكرت أن الأولى وهي التي وافقت عليها الحكومة ورفضها الإنقاذ كانت قد تواصلت إليها مع عباسي مدني، وبأن الثانية قُدِّمت من طرف قيادة الإنقاذ ١٩/٦/١٩٩٥: بعد مشاورتهم المشتركة وقد رفضتها الدولة واعتبرتها تراجعًا عن الاتفاق المبدئ الذي تم مع مدني (وسنتعرض لنص هاتين الوثيقتين بالتفصيل في فقرة وثائق وأدبيان إن شاء الله تعالى).

١٥/٧/١٩٩٥: أطراف العقد الوطني تبدي خوفها من صفقة منفردة بين الإنقاذ والحكومة وتتجاهلها بعد أن تردّدت أنباء عن لقاءات على مدى خمسة أيام بين القيادة والإنقاذيّة والدولة.

١٩٩٥/٧/١٨: جبهة الإنقاذ تؤكد على وفائها لأطراف العقد الوطني والتزامها مبادئ روما لمحاورة السلطة.

١٩٩٥/٧/٢١: الهيئة التنفيذية للإنقاذ في الخارج تصدر بيانًا تشرح فيه وقائع الحوار وأسباب فشله، وتؤكد أن الاتصالات مع السلطة لم تَرقَ لأن تكون حوارًا، وأن آخر لقاءاته كان يوم ١٩٩٥/٧/١١ وأنها فوجئت بتعليق الدولة في ١٩٩٥/٧/١٢ (وسنتعرض لهذه الوثيقة في أدبيات الحوار إن شاء الله تعالى).

١٩٩٥/٨/٢: مؤشرات إلى اتصالات جديدة بين الإنقاذ والحكم العسكري في الجزائر.

١٩٩٥/٨/٨: الأنباء تؤكد استمرار الاتصالات بين الإنقاذ والحكومة، وأنّ مدني ما زال في العاصمة، في حين تردَّدت أنباء عن إعادة حشاني وبلحاج للسجن، كما أن السلطة منعت قيادة الإنقاذ المطلقة من القيام بأن نشاط سياسي.

١٩٩٥/٨/١٤: الأنباء تؤكد استمرار زروال في فتح حوار مع الإنقاذ بغرض التمهيد للانتخابات الرئاسية وتهيئة الأجواء لها.

١٩٩٥/٨/١٩: أنور هدام يؤكد أن الاتصالات ما تزال قائمة وأن الإنقاذ ترفض فكرة الانتخابات الرئاسية.

– زروال ينفي وجود اتصالات بين الحكم والإنقاذ ويحدّد ١٦ نوفمبر موعدًا رسميًا للانتخابات.

١٩٩٥/٨/٢١: زروال يؤكد على الانتخابات الرئاسية ويعلن بأن باب الحوار ما يزال مفتوحًا في إطار رفض العنف.

١٩٩٥/٨/٢٣: شيوخ الإنقاذ يعلنون أنهم يرفضون أي صورة للحوار من وراء القضبان.

١٩٩٥/٩/٢: رابح كبير يعلن في اتصال مع (الحياة): "لا اتصالات من داخل السجن بعد اليوم، وأنّ هذا هو الموقف الرسمي لقيادة الجبهة"، وقال: "على كل حال فإن مواقف الجبهة وأطروحاتها فيما يخص طرق الخروج من الأزمة واضحة ومعلومة، فالجبهة ملتزمة بالعقد الوطني مع شركائها (وثيقة روما) وملتزمة بوثيقة (١٩ جوان) المقدَّمة من شيوخ الجبهة إلى رجال السلطة، وبالتالي فإن الوثيقتين تمثّلان معالم الحل الشامل والعدل للمحنة التي يمر بها الشعب الجزائري"، (وسنتناول هذه التصريحات في وثائق الحوارات إن شاء الله تعالى).

انتهينا إلى هنا من استعراض شريط أحداث الحوار بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ وبين السلطات الجزائرية المرتدّة الحاكمة في الجزائر، وكما تبين فقد شهد صعودًا وهبوطًا بدءًا من اعتقال الشيوخ ومباشرة قيادة الجبهة للحوار في أوائل ١٩٩٢ إلى وثيقة جوان ١٩٩٥.

وسننتقل بعد هذا الاستعراض إلى دراسة لأطراف ولوقائع هذا الحوار.

- **ثانيًا: الخلاصة المستفادة من استعراض وقائع الحوار:**

١- أن الحوار بدأ وقام بين السلطة المرتدة الحاكمة في الجزائر وبين قيادة جبهة الإنقاذ بمختلف أنواعها (في الخارج والداخل والسجناء) واستمر ولم ينقطع بدءًا من بداية عام ١٩٩٢ وإلى هذه اللحظة، وكان خاتمة آخر جولاته صدور وثيقة ١٩ جوان ١٩٩٥ التي لخّصت طروحات الجبهة وتصوّرها عن صيغة النتيجة المقبولة من طرفها في هذا الحوار.

٢- أن الغرب دعّم وأيّد بل ضغط على الحكومة العسكرية من أجل قيام هذا الحوار من أجل التوصّل إلى حل سلمي يُنهي ما يسمّونه (أزمة) بمخرج ديمقراطي مقبول؛ حيث تعترف كافة تلك الدول بضرورة إشراك المعتدلين من الإسلاميين -ويقصدون (الإنقاذ)- كحل يخفّف أو يقطع الطريق على من يسمّونهم (المتطرّفين) -ويقصدون الجماعة-، ومن باب أنّ الرّمد أفضل من العمى.

٣- أنّ هذا الحوار كانت المبادرة فيه دائمًا بيد السلطة فتحًا وإقفالًا، وكانت تلك المبادرات تتناسب أيضًا اضطرارا مع كلّ تقدّم للنشاطات العسكرية للمجاهدين حيث تجد السلطة نفسها مضطرة لهذا المتنفّس من أجل كسب المصداقية والوقت وتفريق المسلمين.

٤- لقد شاركت ودعّمت فكرة هذا الحوار شخصيات وجماعات إسلامية عديدة ممّن تُنسب للتيار المسمّى معتدل، ولكن أبرزها مشاركة كانت وساطات تقدّم بها (الترابي) من السودان، وباشرها وتحرك فيها بشكل أوسع (الغنّوشي) الذي ما زال يقدّم العروض من أجل وفاق يلعب فيه الإسلاميون المعتدلون -كما يسمّيهم- ومنهم حركة (النهضة) لوقف خطر امتداد التطرّف في شمال إفريقيا على حدّ تعبير (المناضل) الغنّوشي.

٥- الغريب أنّ السلطة قادت هذا الحوار بفوقية ملفتة للنظر، فكان بيدها أن تنقل الطرف المحاور الآخر -وأقصد قيادة الإنقاذ المعتقلة- بين أقبية الزنازين وبين صالونات قصر الضيافة بشكل جعل الطرف الآخر للحوار في ضع المهزلة وللأسف.

٦- رغم تعدُّد الجزئيات كثيرًا في مواضيع الحوار إلّا أن نقطتين واضحتين بقيتا أساس جوهر الحوار، وهما:

أ - اتفاق كل من السلطة وشيوخ الإنقاذ وقياداتها على احترام ثوابت أساسية للانطلاق في الحوار وهي: احترام الدستور- احترام النظام الجمهوري- احترام مبدأ التداول السلمي على السلطة وحقّ جميع الأحزاب والتيارات في التنافس السلمي والديمقراطي- ضرورة العودة إلى انتخابات جديدة لاستئناف الحياة الديمقراطية.

ب- تمسّك السلطة بأنّ الثمن المطلوب من الشيوخ هو أساسًا: إدانة ما يدور من عنف (يقصدون الجهاد القائم في الجزائر) مقابل إطلاق سراحهم والسير جديًا في الحلّ، هذا الثمن الذي أصرّ الشيوخ على رفضه علنًا ممّا أدّى عمليًا لوصول الحوار لطريق مسدود في كلّ مرة.

٧- أنّ قيادات الإنقاذ بشرائحها الأربعة؛ في الخارج (الهيئة التنفيذية) وفي الداخل (من أُطلق من السجناء) وفي السجن (شيوخ الجبهة ولا سيما بن حاج ومدني) والقيادات العسكرية للشراذم التي ما تزال على الولاء للجبهة (ما يسمّى بالجيش الإسلامي للإنقاذ)؛ متَّفقة على مبادئ هذا الحوار ولا سيّما تفويض القيادة الرسميّة للجبهة وعلى رأسها الشيخين الأسيرين في إدارته والوصول إلى اتفاق إن أمكن مع السلطة للخروج من هذه الأزمة.

- **ثالثًا: وقفة مع أطراف الحوار:**

١. السلطة المرتدة وعلى رأسها (زروال):

وقد بدا واضحًا من خلال جولات الحوار ومراحل وثائق أنّها شقّان: مجموعة السياسيين بالإضافة لزروال وبعض العسكريين أصحاب المناصب الحكومية الفعلية أو ما يسمّى بالمعتدلين في السلطة (جناح الحمائم)، وهم الذين يريدون الحوار ويوالون الاتصالات، ومن وراء التيار مجموعة الجنرالات العسكريين الحاكمين الفعليين للجزائر أو ما يسمى بجناح (الصقور)، وهم يحتفظون بدور (وراء الكواليس) وبيدهم إمضاء أو إفشال أي اتفاق وهم وراء كل مبادرة ووراء

فشلها ووصولها لطريق مسدود، بدعمهم الجناح الاستئصالي من الأحزاب السياسية وعلى رأسها حزب –سعيد سعدي– وحزب الطليعة الشيوعي، ولا تُخفي ارتباطاتهم المصيرية بالتوجيهات الخارجية.

٢. الجبهة الإسلامية للإنقاذ:

وعلى الرغم من أنها أربعة شرائح واضحة التمايز (الخارج– الداخل– السجن– المقاتلون)، إلّا أنّ المفوَّض المباشر للحوار هم قيادة السجن وعلى رأسهم –مدني وبن حاج–، وعلى الرغم من تسليم الجميع بأنهم في حالة سجن وأن الأَوْلى أن يتولّى مثل هذا الحوار من هم خارج قبضة الدولة ولا سيما من يحمل السلاح، ومن هو في الخارج، إلّا أنّ الذي جرى ما زال يجري هو استمرار الأسرى بإدارة هذا الحوار، ولما كان ما يجري من جهاد في الخارج هم بقيادة الجماعة الإسلامية المسلّحة المستقلة والمنفصلة فكريًا وعقيديًا وقياديًا وعسكريًا عن الإنقاذ، هو خارج الدائرة التي تجعل إلزامها من قبل الشيخ غير ممكن، فقد صار موقف الإنقاذ في الحوار واضح الضعف لدرجة أن وزير الخارجية الجزائري صرّح مرّة أنّ واقع التطرف –كما يسمّيه– قد تجاوز قيادة الشيوخ، ولمّا أدركنا عدم قدرتهم على كبح الموفق أعدناهما للسجن!!" هكذا بكل صفاقة.

٣. الأحزاب العلمانية وهي قسمان أيضًا:

– ما يسمّى (كتلة روما) وتضمّ جبهة التحرير المرتبطة عضويًا ومصيريًا بالسلطة ثم جبهة القوى الاشتراكية ثم كتلة (بن بلا) وبعض الأحزاب الفسيفسائية مثل الشيوعيين وعلى رأسهم (لويزا حنون)، أو بعض الأحزاب النصف علمانية نصف إسلامية مثل (جاب الله وأحمد بن محمد) وغيرهما؛ وهؤلاء دعموا الحوار وأيّدوه ودعوا إليه من خلال ثوابت وثيقة روما.

– وأمّا القسم الثاني فهم الاستئصاليّون وعلى رأسهم جماعة (سعيد سعدي) وحزب الطليعة الشيوعي، وهؤلاء رفضوا الحوار وهم يعلنون كما أعلن بعض الساسة الفرنسيون أكثر من مرة : "ليس هناك إسلاميون معتدلون"!! ولهذا فهم ضد الحوار، رغم أن فرنسا نفسها مالت للحوار مع المعتدلين في أكثر من مرة وبدّلت موقفها نحو الشدّة حسب ما يبدو لها.

وتواترة سريعة وبديهية لواقع هذه الأطراف نجد أنّ الحوار كان يجري عمليًا بين أطراف ليس لها علاقة بالحدث الذي يجري الحوار من أجله، فالمعركة الحامية الطيس التي جرت فيها الدماء أنهارًا وانتُهكت فيها الأعراض جَهارًا ودفع الأبرياء فيها ثمن إجرام السلطة في مقابل الدفاع عن هذا الدين؛ تجري عمليًا بين الاستئصاليين العسكريين الجنرالات وآلتهم العميقة مدعومين من قِبل الاستئصاليين علنًا وباقي العلمانيين الفرنسيين بتأييد غير واضح من فرنسا ومحورها، هذا من جهة، وبين من يسمونهم المتطرفين وهم الجماعة الإسلامية المسلحة بقيادتها الموحدة ورايتها المبصرة، وهذان الفريقان يُديران الحوار الحقيقي بأسلوبه الواقعي المتناسب مع حجم صراع الرايتين والمنهجين كما قال تعالى: {هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ}، وهذا هو السبب الأساسي لفشل الحوار.

ومما يُؤسَف له فإنّ الملاحظ أن الجانب الحكومي المسمّى معتدلًا –على افتراض وجوده– هو في حالة وفاق وتنسيق مواقف مع الجانب المتطرف في السلطة، في حين أنّ من يُسمَّون معتدلين من الإسلاميين –من إنقاذ وحماس نهضة وسواهما– هما على خلاف وعدم وفاق في المواقف في الداخل أوصل للعداء، وقد مارسوا عداءً واضحًا على صعيد الإعلام والممارسة ضد الجهاد وقيادته المسماة متطرفة من جهتهم في الخارج من قِبل من يمثّلهم وصلت التشنيع على المجاهدين والنكاية في أنصارهم، بل وصل بعضهم لحد الوشايات والشماتة بمن أصابت منهم المحن في سبيل الله وراية التوحيد المترفِّعة عن خلائط شرك الأحلاف والجاهليات العلمانية.

بقي أن نلاحظ ضمن موقف الأطراف المعنية أن أحد أهم أسباب فشل الحوار هو إصرار الطرف الحقيقي الذي يؤثّر موقفه في الأحداث وهو الجماعة الإسلامية المسلحة؛ ما يزال موقفها الثابت المنطَلِق من ثبات هذا الدين، والواضح المنطلق من وضوح منطق هذا الصِّدام هو رفض كل صلح أو هدنة أو حوار مع المرتدين الطواغيت القتلة.

أولًا لأنهم مرتدون، ودين الله لا يعقد لهم هذه الحقوق. وثانيًا لأنهم طواغيت يجب أن يُدَاسوا وبنفس الحذاء الذين يدوسون فيه شعوبهم وينتهكون حرماتهم. وثالثًا لأنهم مجرمون لصوص يجب أن يُلاقوا حسابهم العادل في الدنيا والآخرة إن شاء الله، وليس لهم إلا ما أعطى أبو بكر –رضي الله عنه– المرتدين وهم دونهم في الإجرام والكفر ألف ألف مرة، ولم يكن لهم إلا الحرب المُجلِيَة أو السِّلم المخزية.

هذه بإيجاز وقفات سريعة يمكن استخلاصها من استعراض شريط الحوار، وسننتقل -إن شاء الله تعالى- للوقوف مع أهم وثائق هذا الحوار وآخرها وأهمها (وثيقة روما) التي صاغتها جبهة الإنقاذ وقدّمتها رسميًا ورفضتها الدولة وقدمت أخرى، وعندها انتهت وفشت آخر جولات هذا الحوار العجيب.

- **رابعًا: وقفة مع أهم وثائق الحوار:**

١/ رسالة موجَّهة إلى لجنة الحوار:

موجهة من الشيخ علي بلحاج -فرج الله عنه- من (سجن تيزي وزو) بتاريخ ٢٦/نوفمبر/ ١٩٩٢: وفيها يثبت بن حاج عدم استقلالية اللجنة حيث يقول فيها: "إنّ هذه اللجنة الذي قام بتكوينها وإخراجها للواقف وتعيين أفرادها هو المجلس الأعلى للدولة المغتصب للشرعية الشعبية بغير وجه حق، وهو في ذاته هيئة غير شرعية شرعًا وقانونًا ودستورًا "..." فما بُني على فاسد فهو فاسد".

وفيها يثبت أن العسكر والجنرالات هم الخصم الحقيقي ويستنكر وجودهم مع لجنة الحوار، فيقول: "وكلنا يعلم أن الجيش هو الخصم والمتهم الحقيقي والمتسبِّب فيما حدث للبلاد"، ويأتي ببعض الأدلة ثم يقول: "ثم بأي صفة يحضر جلسات اللجنة المستقلة (٣) جنرالات؟ وما هي مهمتهم على وجه الدقة والتحديد؟ وهل يصح عقلًا وشرعًا وقانونًا وعُرفًا أن يكون الخصم الفعلي والحقيقي الوحيد عنصرًا في التفاوض والحوار لا سيما ويده ملطخة بدماء الأبرياء "..." إن هذا لشيء عجاب!".

وبعد تساؤلات عن مشروعية اللجنة ولفت الأنظار إلى أنها لم تُحقِّق شيئًا يخلص إلى سرد رأيه في أهداف الحكومة من الحوار وتشكيل لجنة الحوار، فيقول: "من خلال ما تقدم -وهو قليل من كثير- يتَّضح بكل جلاء أن اللجنة غير مستقلة البتَّة، وإذا ثبت أنها غير مستقلة فالأمر عندئذٍ لا يعدو أن يكون مسرحية لتحقيق جملة من الأهداف وهي:

- محاولة امتصاص غضب الأحزاب الباحثة عن موقع في الخريطة السياسية "...".

- إعطاء صورة للدول الغربية أن هناك تحركًا ونشاطًا سياسيًا في البلاد، وربما كان هذا المطلب من الدول الغربية ذاتها "...".

- ربح الوقت ريثما تكمل الطبخة المُعدَّة سلفًا والتي ستفاجئ الجميع "...".

- الاتخاذ من فشل اللجنة -وهي فاشلة لا محالة لما سبق بيانه- مبرِّرًا لتدخل الجيش بطريقة ساحرة".

ثم يستعرض الشيخ -هداه الله- اغتصاب العسكري للسلطة وشرعية نجاح الإنقاذ من خلال الانتخابات ويعدّ معايب المغتصبين، ويُشير على اللجنة بأن المخرج من الأزمة هو في الرجوع إلى الكتاب والسنة، ويشير إلى أنه لن تكون هناك لجنة مستقلة إلّا: "اللجنة التي تنبع من صلب الأحزاب ذات التمثيل الشعبي والبرلماني وأمام التلفزة مباشرة" اهـ.

ولابد هنا أن نشير إلى اتفاقنا الكامل مع الشيخ بن حاج على تشخيصه للحوار ولجنته وحالتها والأهداف والمبطَّنة وراءها مائة بالمائة، ونلفت نظره -هداه الله- كما أشرنا دائمًا إلى أنّ الأحزاب التي يصفها بأنّها (شرعية وشعبية) ويعتبر أنها الأساس لتشكيل لجنة مستقلة هي أحزاب مرتدة لا تزيد ولا تنقص كفرًا وردةً عن السلطة العسكرية، ولا سيما القوى الاشتراكية وحزب جبهة الحرير الوطني الحكم المعارض وكتلة بن بلا رأس الكفر والردة في الجزائر، ولا داعي للفت نظره إلى لويزا حنون ومن على شاكلتها.

كما أننا نختلف معه تمامًا في أن ما يدور هو (أزمة) وأن الخروج فيها هو (بالحوار)، ونعجب كل العجب إلى تصوره أن بالإمكان أن يحتكم خصوم كالإسلاميين والمرتدين لحوار وإثبات حجج على شاشة التلفاز، وقد أجرى المرتدون الدماء أنهارًا وانتهكوا الأعراض جَهارًا، وحمي وطيس الجهاد بل ولاحت بشائر نصر الله الموعود!!.

ولا نملك إلا العجب والتساؤل المُلِح: فإذا كانت السلطة مرتدة طاغوتيه مُغتصِبة كما يقول ويُثبت؛ فما هو داعي الحوار وما هي شرعيته وما هي جدواه؟!

وإذا كان يعلم وإخوانه -فرّج الله عنهم- أن الهدف هو كسب الوقت وتفريق صف المجاهدين وإرضاء الغرب، فلماذا لا يرفضون هذا الحوار ويعلنون مشروعية الحوار الوحيد المشروع وهو الذي يتم بين أصحاب القمم والجبال وهؤلاء المرتدين الملاعين؟؟

هداكم الله ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الحوار في الجزائر.. وعد من لا يملك لمن لا يستحق – (الحلقة السابعة)

العدد: (١٢٥)، الخميس ٨/رجب/١٤١٦هـ - الموافق ٣٠/١١/١٩٩٥م

٢/ رسالة موجهة من وراء القضبان إلى زروال:

أرسلها بن حاج من الإقامة الجبرية بتاريخ ٨/١١/١٩٩٤، أي بعد مُضي سنة تقريبًا على سالفتها، وذلك بعد المبادرة التي تقدَّم بها الشيخ عباسي مدني ولاقت قبولًا من قِبل زروال وعلى أساسها تم نقلهم للإقامة الجبرية، ومن الجدير بالذكر أن الرسالة تضمنت قبول الثوابت الأساسية للحوار وهي: احترام الدستور، واحترام التداول السلمي الديمقراطي على السلطة، وعرض إطلاق سراح شيوخ الإنقاذ، وبداية مفاوضات بين الطرفين.

في الرسالة سجَّل عباسي مدني –هداه الله– إمكانية بداية هدنة عسكرية لو لاقت تلك الأفكار قبولًا، وللأسف فإن الرسالة وهي مشتهرة وقد تناقلتها وسائل الإعلام بما فيها إعلام الإنقاذ في الخارج، وليس لدينا نصها الآن وهي من أهم وثائق الحوار يجدر الرجوع إليها.

وننتقل لاستعراض رسالة بن حاج إلى زروال:

يُذكِّر بن حاج زروال بأنّ هذه الرسالة هي الثالثة من الإقامة الجبرية، وأنه كانت هناك أولى بتاريخ ٧/٤/١٩٩٤، وثانية بتاريخ ٢٣/٨/١٩٩٤، ويذكِّره بأنه كان على حق عندما قال له: "بأنك لا تملك من أمر السلطة إلا الاسم فقط وأنّ الأقلية الإيديولوجية التي زعمت أنّك لا تخافها قد سقطت في براثنها، وأنّ حب الرئاسة قد ملك عليك أقطاب نفسك، وأنّ القناعة التي عرفناها عنك في أول لقاء معك في سجن البليدة انقلبت رأسًا على عقب".

يعلِّق على خطاب لزروال والموجَّه للشعب ويؤكد أن زروال هو من نفس مدرسة العسكريين، فيقول: "نعم يا زروال أنّ اللهجة التي جئت بها هذه المرّة فيها لغة الجنرالات الذين ساهموا في كتابة الخطاب، وهذا دليل على أنّك مهما

حاولت المخادعة الماكرة ما أنت إلا من نفس المدرسة التي كانت في ظل الحكم المتعفّن الذي أكلت خيره ورُقّيت إلى رتبة جنرال"،

ثم يتابع تأكيده على تورُّط زروال فيقول له: "لقد رقّيت الذين ضربوا في جوان ١٩٩١، ورقّيت الذين كانوا مسؤولين عن إيقاف المسار الانتخابي، ثم أتممتَ ذلك كله بحفل الاستقبال الذي أقمته على شرف بقايا النظام المتعفن الذي حُملت عليه في خطابك للأمة، يا لها من قطيعة يا زروال!".

وتحت العنوان (فقرة ٣ كلمة في بيان هدف السلطة من الحوار): يقول بن حاج لزروال بكل وضوح: "اعلم يا زروال أننا عرفنا هدف السلطة من الحوار مع الأحزاب ذات التمثيل خاصة وبقية الأحزاب أو معنا خاصة الخاصة، الهدف هو توطئة الطريق للبقاء في السلطة؛ فالأحزاب تُندِّد بالجهاد الذي تسمونه زورًا وبهتانا إرهابًا، ونحن تحت الضغوط المختلفة تريد أن نصدر بيانًا ندين فيه العنف وعندها تتخذون من ذلك ذريعة لتوسيع دائرة القمع بحكم أنّ التنديد بالإرهاب المزعوم وافقت عليه السلطة والأحزاب وقيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وبعد الفراغ من ذلك تعودون إلى الأحزاب ذاتها بالتَّحجيم "..." ألم يصرخ يوسف الخطيب في (جريدة الحقيقة): "إن الهدف من الاتصال بنا هو نزع الغطاء السياسي عن المجاهدين". اهـ.

ويلفت بن حاج نظر زروال إلى فكرة عجيبة وغريبة عن فكره –هداه الله– فيقول له: "نعم يا زروال إنّنا نؤكد أنّنا كلنا عزم وإصرار على السعي لإيجاد حل عادل للأزمة ونؤكد لسائر أفراد الشعب، ومشكلتنا ليست مع الأحزاب مهما خالفتنا في الطرح، ولا مع الشعب لأنّه زكّى الجبهة الإسلامية للإنقاذ مرتين".

ثم ينتقل لنقل تناقضات وزروال في خطابه ويُحمّله مسؤولية ما يجري رغم تسلط العسكريين عليه وعلى الحكومة؛ لأنهم رضوا بهم وأعطوهم الصلاحية، ويؤكّد مسؤولية بن بلا، وبومدين، والشاذلي، وبوضياف، ثم زروال.

ثم ينتقل تحت عنوان (مصارحة واضحة) ليؤكد دعمه لما يجري من جهاد لأنه قام بعد استنفاد الوسائل السلمية، ويؤكد إرساله رسائل للمجاهدين ومنها تلك الرسالة التي أثارت حفيظة النظام واعتبرها نقضًا لمبدأ الحوار، ومما قاله بن حاج لزروال: "اعلم يا زروال أنني أنا العبد الفقير إلى رحمة الله أرى أنّه بعد استنفاد كل الوسائل السلمية للتغيير السياسي، وبعد تعدّي الطُّغمة على اختيار الشعب، أرى أن من حق الشعب كله أن يقف بالمرصاد للمغتصبين للسلطة وأنّ كل من يقف مجاهدًا لهذه الطغمة وأعوانها وأذنابها "..." أنّه مجاهد وإن سميتموه إرهابيًا".

ثم ينتقل ليبيِّن له أنّ أهل العمل أجمعوا على ردّة الحاكم المغيِّر للشريعة، وأنّ الاتفاق على وجوب القيام عليه وخلعه إن أمكنهم ذلك، ويؤكد أنّ هذه هي حالة الأنظمة القائمة في العالم الإسلامي، وأنهم مرتدون وأنهم شرٌّ من المرتدين الذي قاتلهم أبو بكر -رضي الله تعالى عنه-، ثم يقول: "والمسلمون لا يلجأون إلى امتشاق السيف إلّا إذا غُلِّقت في وجوههم كل وسائل التغيير السلمي الشرعي المنطبق وأصول السياسة اشرعي، أنا أساند هؤلاء الإخوة المجاهدين وأحرّضهم على الجهاد بكل وسيلة مشروعة، وأوصيهم دائمًا بالالتزام بالشرع في مقاومة الطغمة وأذنابها، ولا يضعون السلاح إلّا إذا كان هناك حل شرعي عادل يرد الحقوق لأصحابها".

وفي الختام في الفقرة (٨) وتحت عنوان (دعوتنا) يقول له: "يا زروال إنّي أدعوك إلى ثلاثة أمور لا شك أن فيها خير البلاد والعباد:

١) الرجوع إلى الشرع في حل النزاع القائم، ولا شك أن المسلم الحق هو الذي يحل مشاكله مع خصمه على ضوء الشريعة، ولتكن هناك هيئة من كبار علماء العالم الإسلامي ممن ينهجون منهج أهل السنة والجماعة، ممن جمعوا بين الفقه في الدين والشجاعة في الصَّدع بالحق ونهج الوسطية والاعتدال بلا إفراط ولا تفريط، فيُعرَض عليهم أصل النزع ثم يخرجون بحل شرعي عادل شريطة أن يكون ذلك في التلفزة.

٢) عقد ندوة تلفزيونية موسَّعة يحضر فيها كل من حضر اللقاءات التي تمّت مع قيادة الجبهة بالسجن والإقامة، وخاصة الجنرالات الثلاثة وزروال ودراجي وبتشين، وليشهد الندوة التلفزيونية قادة الأحزاب السياسية خاصة ذات التمثيل الشعبي والشخصيات السياسية غير المتحزِّبة ورجال الدّعوة والفقه، ويحق لهم التدخل بالأسئلة والاستفسار ليعرف الشعب الحقيقة.

٣) فإن عجزت عن طرح الأول وهو قُرّة العين بالنسبة للمؤمن الحق، ولا يُعرِض عنه إلا منافق كافر بالله تعالى، فإن عجزت عن الثاني عليك بالاستقالة التي نصحتك بها في الرسالة الثانية، وإلّا فحكمك حكم الطغمة.

ويختم قائلًا: "إن حقن الدماء هدف من أهدافنا، ولكن لن نحقن الدماء إلا بحل شرعي يرد الحقوق لأصحابها" اهـ.

وإن كان من تعليق واستفسارات سريعة على هذه الوثيقة فإننا نقول والله المستعان:

– إننا نتفق تمامًا مع الشيخ علي على أنّ زروال هو من نفس مدرسة الجنرالات وأنّه شريك لهم وواجهة، ونستغرب أن يكون الشيخ بحاجة لما يثبت ذلك وأن قناعته منه كانت حسنة وانقلبت من بعد رأسًا على عقب، فما الذي تغير من كفر رزوال الجنرال والرئيس حتى تنقل القناعة؟! وما هي القناعة السابقة إذن؟! ووفق أي دليل شرعي؟!

– نتفق مع الشيخ علي –هداه الله– مائة في المائة في تشخيصه لأهداف السلطة من الحوار وأنه ضرب الجهاد والمجاهدين وسحب الغطاء السياسي عنهم.

– نستغرب من الشيخ جدًا بل نستنكر مقولته: "مشكلتنا ليست مع الأحزاب مهما خالفتنا في الطرح"، كيف؟! وهل تختلف هذه الأحزاب مبدئيًا في ردتها عن السلطة؟! بل هل تختلف في إعلان عدائها للمشروع الإسلامي علنًا؟! بل وخاصة حزب جبهة التحرير، أليست هي السلطة أو في حلف السلطة؟! وكذلك الباقون.

– ونسأل الشيخ عن زعمه أنه بعد استنفاد كل الوسائل السلمية للتغيير السياسي صار جهاد المجاهدين للسلطة مشروعًا، وهل حلّ جهادها إلا بقيام الأدلة على ردّتها وكفرها؟! وهل كان الدليل بحاجة إلى الخط الديمقراطي والبرلمان؟! وماذا لو قامت حكومة مشتركة من الأحزاب ذات التمثيل الشعبي فهل تصير مشروعة بما فيها ومن فيها من كفار الأحزاب الذين أفتى الشيخ علي مرارًا بردتهم وكفرهم؟!

– ونتساءل عن خاتمة قول الشيخ ونصيحته للمجاهدين بأن لا يضعوا السلاح إلا إذا كان هناك حل شرعي وعادل يرد الحقوق لأصحابها؟! فهل من أصحاب تلك الحقوق يا شيخ حزب آيت أحمد، وكفّار حزب جبهة التحير وهم أحزاب ذات تمثيل؟! وهل من أصحاب هذه الحقوق حلفاؤكم الموقعون على ندوة روما؟! بن بلا، ولويزا حون؟! وهل من أجل حقوق هؤلاء يُقتل الشهداء في جبال الجزائر ومدنها اليوم؟! وهل الحوار هو من أجل هذه النتيجة هداكم الله؟؟

– الغريب الآن أنّه بعد أن أثبت الشيخ ردّة النظام ونسبة زروال إليه ومسؤوليته عنده يدعوه إلى الاحتكام إلى الشرع ويقول له: "ولا شك أن المسلم الحق هو الذي يحل مشاكله مع خصمه على ضوء الشريعة"، فهل لديه شك بعد كفر زروال حتى يوجه إليه هذه الدعوة كمسلم للاحتكام للشرع؟

هذا عجيب! وهذا يذكّرني بما ذكره بعض الإخوة عن استنكار الشيخ بن حاج على من كفَّر الشاذلي بن جديد!! وأنه كان يراه مسلمًا، فما هو مناط كفر هؤلاء إن صحّ ما نسبوه إليه، هل هو الحكم بغير ما أنزل الله وبالتالي فهم كفار كلهم؛ بن بلا، الشاذلي كما زروال؟ أم هو الانقلاب على خيار الشعب وبالتالي يكون الشاذلي مسلمًا وزروال كافرًا ويسلم إن أعاد الخيار للشعب؟! هذا من الناحية الشرعية، أما من الناحية العقلية؛ فما هو موقف هذه الدعوة وقد وصلت الحرب وأُوارها وممارسات قتلة ومجرمي السلطة إلى ما وصلت إليه؟ سبحان الله.

– ويقول الشيخ في الآخر: "وهذا عرض لا يرفضه إلا منافق كافر بالله تعالى"، طيب يا شيخنا ها قد رفضوه فما حكم الحوار الآن؟! وما حكمهم؟! وما هو الحوار الشرعي معهم؟!

* أما الدعوة للمناظرة التلفزيونية فتدل على طيبة زائدة لدى الشيخ وسذاجة، فهل هذه الوجوه الغاشمة للجنرالات ومن ورائهم، هي وجوه حوارات وندوات؟!

– ثم يقول: "إن التحكيم يكون لأهل العلم والدين وأصحاب الجرأة في الحق.."، فأين هؤلاء يا شيخ؟! وهل أبقى طواغيت العرب خارج السجون وشتات المهجر ممن يحمل هذه المواصفات أحدًا؟

قليلًا من الواقعية يا ناس، ولتدركوا حقيقة أعدائكم ومع من يتحاورون، أم أنكم ستدعون ابن باز والبوطي ومشايخ الإخوان للتحكيم؟!

سبحان الله!!

الحوار في الجزائر.. وعد من لا يملك لمن لا يستحق – (الحلقة الثامنة)

العدد: (١٢٦)، الخميس ١٥/رجب/١٤١٦هـ- الموافق ١٩٩٥/١٢/٧م

٣/ وثيقتي الحكومة والإنقاذ حول مبادئ الحوار وصيغة الاتفاق:

في ١٩٩٥/٧/١١ وزَّعت وكالة الأنباء الجزائرية نص وثيقة اسمها (وثيقة المبادئ)، وزعمت أنها توصلَّت إليها مع الشيخ عباسي مدني -فرج الله عنه وهداه- كما وزَّعت نص وثيقة (١٩ جوان) التي قدَّمتها قيادة الجبهة مجتمعة إلى السلطة كصيغة للحوار والحل، وزعمت السلطة أن وثيقة (١٩ جوان) تُعتبر نقضًا للأولى التي تم الاتفاق عليها مع عباسي مدني، واعتبرت ذلك سببًا في فشل الحوار، ومن الجدير بالذكر أن الهيئة التنفيذية للإنقاذ في الخارج وزَّعت بيانًا بتاريخ ١٩٩٥/٧/٢١ نفت فيه أن تكون هناك وثيقة قد تم الاتفاق عليها مع الشيخ عباسي، وأن ذلك لم يكن إلا مجرد مسودات وهي ثلاثة وثائق؛ الأولى من (١٤ نقطة) والثانية من (١٦نقطة) والثالثة من (١٧ نقطة)، وهي التي زعم ممثل السلطة أن الشيخ قد وافق عليها، ولم تعترف جبهة لإنقاذ إلا على وثيقة (١٩ جوان) التي تمثل وجهة نظر الشيوخ في الداخل بمن فيهم المساجين مجتمعين.

ومن المفيد أن نبدأ بإيراد أهم ما في هاتين الوثيقتين المزعومة من قبل الدولة والـمُعترَف بها من قِبل الإنقاذ:

أولًا: وثيقة المبادئ التي زعمت الدولة أن عباسي مدني اتفق معها عليها، وفيها:

يبدأ بالمدخل: وفيه تنويه لتضحيات الشعب الجزائري ومبادئ بيان نوفمبر ١٩٥٤، ثم تنوي باختيار الشعب في شهر ١٩٨٩/٢م للديمقراطية التعدُّدية وإقرارها في الدستور، ثم التنويه -دون تحديد مسؤولية الدورة وترك الأمر معمَّمًا- إلى أنّ أخطاء تخلَّلت عملية الديمقراطية أدّت لمواجهات دموية، وأنّ هناك ضرورة لإنهاء هذه الأزمة، حيث قال: "ويجب على الأمّة أن تكرّس مجددًا مجهوداتها باستمرار لمواصلة بناء دولة ذات سيادة وذات طابع جمهوري ديمقراطي في إطار المبادئ الإسلامية وفقًا لخصوصيات الشعب الجزائري كما جاء في بيان أول نوفمبر، وفاءً لثورة التحرير المجيدة، وحفاظًا على مكاسبها "..." وللوفاء بالمبادئ المذكورة "..." يستلزم من الجميع التعهّد بالمبادئ التالية:

المبادئ:

١/ رفض العنف وسيلة للوصول إلى الحكم أو البقاء فيه وعدم قبوله حتى كطريقة للتعبير اللاأخلاقي في العمل السياسي.

٢/ احترام الدستور واجب على الجميع.

٣/ احترام قوانين الجمهورية.

٤/ حماية الطابع الجمهوري والديمقراطي من أي نزعة سلطوية فردية كانت أم جماعية أو مؤسَّساتية، وإبعاد كل ما من شأنه تعطيل الخيار للشعب.

٥/ احترام الإسلام بصفته دين الدولة الجزائرية.

٦/ الإسلام ينبغي أن يكون فوق كل الاعتبارات الحزبية والمزايدات السياسية أو غيرها.

٧/ لا بد من ترقية الهوية الوطنية بمكوناتها الثلاثة وهي؛ الإسلام، والعروبة والأمازيغية.

٨/ احترام حقوق الإنسان.

٩/ احترام الحريّات الفردية والجماعة حتى يتمكن كل واحد من ممارسة جميع حقوقه المادية والمعنوية في إطار احترام الحقوق المعترف بها للغير في الدستور.

١٠/ احترام الديمقراطية في ظل القيم الوطنية.

١١/ احترام التعددية السياسية في إطار الدستور.

١٢/ اعتبار أنّ الشعب صاحب السيادة التأسيسية.

١٣/ احترام التداول على الحكم عن طريق الاختيار الحر للشعب الجزائري.

١٤/ احترام خيار الشعب المعبر عنه عن طريق الاختيار الحر الشرعي.

١٥/ لا بد من ضمان استقلالية القضاء الذي يستمد سلطته وسيادته من الشعب.

١٦/ ضرورة الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

١٧/ وضع الجيش الوطني الشعبي بعيدًا عن الشؤون السياسية وصراعاتها الحزبية، وعليه بالتكفُّل بمهامّه الدستورية، ويكون في مستوى الحفاظ على الاستقلال والدفاع عن وحدة البلد وسلامتها الترابية.

ثانيًا: وثيقة الجبهة الإسلامية للإنقاذ المقدّمة للسلطة:

كأساس للحوار والمصالحة للخروج من الأزمة بتاريخ ١٩/جوان/١٩٩٥، ونظرًا لأهميتها في إيضاح تصوُّر جبهة الإنقاذ للحل فإنّا سنوردها بحذافيرها كوثيقة، ونصها هو التالي:

"بسم الله الرحمن الرحيم

إنّ الشعب الجزائري متمسك بدينه الإسلامي الحنيف، وأصالته العربية الأمازيغية، متابع لمسار أمته الحضاري والثقافي بأبعاده الإسلامية والعربية والأمازيغية والوطنية، ووفيٌّ لتاريخه المجيد وثوراته التحريريَّة الخالدة، وتضحيات أجياله الغالية، فعلى هذه المقوّمات الثابتة انبعثت وحدة تلائمه وصمدت عبر الأجيال، ولقد استرجع الشعب الجزائري سيادته واستقلاله من الاستعمار الفرنسي بعد تضحيات جسام سعى من خلالها إلى إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية كما جاء في نداء أول نوفمبر ١٩٥٤م، فأصبح بذلك جديرًا بأن يستعيد التمتع بحقه المشروع في أن يُساس بالاختيار لا بالإجبار، وبالرضا لا بالإكراه، وبالحق لا بالباطل، ثمّ صارت التعددية السياسية والحريات العامة مكسبًا شعبيًا بعد أحداث أكتوبر ١٩٨٨، ولما كانت الأزمة الدامية بين أبنائه فإنه لا أمل في الخروج منها إلا بالعودة إلى الشرعية في كنف الوفاق والأمن، والحرية والعدل بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وما دامت المساعي السابقة لم ترقَ إلى مستوى تحقيق الحل السياسي الشرعي العادل المنشود، فإنه صار لزامًا أن تحدّد المبادئ والإجراءات الضرورية للخروج من الأزمة في ما يلي:

- **المبادئ:**

١/ الإسلام دين الدولة ومصدر عقيدتها وأخلاقها وتشريعاتها، ويجب أن يبقى فوق كل الاعتبارات بحكم مكانته بين ثوابت الأمة.

٢/ وجوب الحفاظ على الهوية الجزائرية في بُعدها الإسلامي والعربي والأمازيغي، وردّ كل تنازع في هذه المقومات الثلاثة التي تنبني عليه أصالة هذه الأمة ووحدتها.

٣/ ينبغي العمل بدستور (٢٣/فيفري/١٩٨٩) إلى أن يُغيَّر أو يُعدَّل عبر الإرادة الشعبية المعبَّر عنها بالطرق المشروعة.

٤/ احترام التعددية السياسية في ظل القيم الوطنية.

٥/ احترام حقوق الإنسان وكل الحريات الفردية والجماعية في الميادين السياسية والإعلامية والاجتماعية والدعوية في إطار صيانة قيم الأمة ومقوماتها.

٦/ حق الشعب في اختيار حكّامه وممثليه ومشروعه عن طريق الانتخاب الحر.

٧/ ضمان احترام التداول السياسي على الحكم عن طريق الاختيار الحرّ للشعب الجزائري عبر انتخابات تعددية.

٨/عدم اتخاذ القوة وسيلة للبقاء في السلطة أو الوصول إليها وحق الشعب في الدفاع عن اختياره بالطرق المشروعة.

٩/ جعل مؤسسة الجيش الوطني الشعبي في منأى عن الشؤون السياسية والنزعات الحزبية والتزامها بمهامها الدستورية.

- **الإجراءات:**

١/ رفع الحظر القانوني عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

٢/ رفع حالة الطوارئ وكل الإجراءات الاستثنائية، وتولي قوات الأمن المعتادة مهمة الأمن وفتح مجال العمل السياسي والإعلامي والدعوي.

٣/ إيقاف المواجهات بين الطرفين بعد توسيع الشورى إلى كل الذين تكون مشاركتهم ضرورية في اتخاذ القرارات، وإجراء تصفية الأوضاع المتعلقة بمخلفات النزاع إلى مرحلة الشرعية.

٤/ تعويض كل الضحايا والمتضررين من الأزمة.

٥/ إطلاق سراح كل المساجين وتوقيف الإعدامات داخل إطار القضاء وخارجه، وإنهاء المتابعات الناجمة عن الأزمة مع ردّ كل الحقوق المدنية والسياسية لأهلها.

٦/ تعيين حكومة حيادية تُكلَّف بتنظيم الانتخابات وإدارة الشؤون العادية وتنصيب هيئة تكلف مراقبة تنفيذ الاتفاق بين الجبهة الإسلامية والأحزاب التمثيلية والسلطة.

٧/ العمل على استئناف الحياة العادية ورفع كل إجراءات المنع لا سيما في الساحة الإعلاميّة، وتشجيع كل القوى السياسية والاجتماعية على حماية الحل.

٨/ الإعلان عن الاتفاق في شفافية تامة وفي شكل يُحدَّد بين الطرفين.

- **إجراءات أولية تلتزم السلطة بتنفيذها فور الانتهاء من إنجاز الاتفاق الأوليّ:**

١/ إطلاق سراح الشيوخ والعناصر القيادية الفعَّالة، وإزالة كل القيود لتمكينهم من السعي الجاد للتمكين للحل.

٢/ غلق المحتشدات في الصحراء وإطلاق سراح كل النساء المسجونات.

٣/ تحسين أوضاع المساجين.

٤/ الكف عن التصعيد الإعلامي الرسمي.

٥/ المعالجة الإعلامية لهذه الإجراءات تُضبط بين الطرفين.

ملاحظة أساسية: هذه الوثيقة هي ثمرة مناقشات بين شيوخ الجبهة باعتبارهم جزءًا من قيادتها الثابتة، ولقد جاءت تتويجًا لمسار شاق من الاتصالات والمناقشات مع ممثلين عن السلطة الانتقالية، وهي تمثّل مقترحات أوّلية تتضمن مبادئ وإجراءات ضرورية للخروج من الأزمة، ولا بد بعد مناقشتها مع السلطة من تمكين الشيوخ من توسيع الشورى في أن الاتفاق الأولي الذي تُسفر عنه هذه المناقشة، إلى كل من يرون أن مشاركتهم ضرورية في اتخاذ القرار وتنفيذه حتى يأخذ الاتفاق شكله النهائي.

الجزائر في ١٩/محرم/١٤١٦هـ – ١٨/جوان/١٩٩٥م.



يتبع إن شاء الله تعالى.

الحوار في الجزائر.. وعد من لا يملك لمن لا يستحق – (الحلقة التاسعة)

العدد: (١٢٧)، الخميس ٢٢/رجب/١٤١٦هـ- الموافق ١٤/١٢/١٩٩٥م

تعليق مؤخر:

من خلال مراجعة الوثيقة المقدَّمة من قِبل الدولة –والتي رفضت الإنقاذ نسبتها لموافقة عباسي مدني– ومقارنتها بوثيقة (١٩ جوان) المقبولة والمتبنَّاة من قِبل جبهة الإنقاذ تبيَّن مجال الاتفاق والاختلاف فيهما؛ ويتضح لدينا أن الجوهر واحد وأنّ الخلاف في مجال الشكليّات وفي جدول الإجراءات.

نقاط الاتفاق بين الوثيقتين:

١/ تتفق المقدمتان على الإشارة إلى تمسُّك الشعب الجزائري بدينه الإسلامي وأصالته التكوينية العربية والأمازيغية.

٢/ تتفق الوثيقتان في المدخل في تبنّي بيان نوفمبر ١٩٥٤ لتأسيس دولة ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية، وعلى مبادئ ثورة نوفمبر ذات الفكر اليساري الديمقراطي العلماني الإسلامي.

٣/ تتفق المقدمتان على مسار التعددية السياسية الذي أقرّه دستور ١٩٨٩ بعد أحداث أواخر ١٩٨٨م.

٤/ تتفق الوثيقتان على أن ما يجري في الجزائر هو أزمة دامية يجب الخروج منها بحل سياسي شرعي شامل عادل، كما تتفقان على عدم تحديد من الظالم البادئ المتسبب في هذه الأزمة وترك الأمر معمَّمًا.

٥/ تتفق الوثيقتان بإلحاح وعبر أكثر من بند على احترام التعددية السياسية، واحترام الحريات الفردية والجماعية في الميادين السياسية والإعلامية، وعلى حق الشعب في اختيار حُكّامه ومُمثّليه عن طريق الانتخاب الحر، وعلى ضمان احترام التداول السياسي على الحكم عن طريق الاختيار الحر للشعب عبر انتخابات تعددية، وبالمختصر تتّفقَان على روح ونص وفحوى النهج الديمقراطي جملةً وتفصيلًا.

٦/ رفض اتخاذ القوة وسيلة للبقاء في السلطة أو الوصول إليه.

٧/ ضرورة إبعاد الجيش عن الصراع السياسي وإلزامه بالمهام الدستورية والحفاظ على وحدة البلاد وسلامتها.

٨/ تتفق الوثيقتان على أنّ الشعب هو صاحب الحق في وضع الدساتير وإغلاقها عن طريق الإرادة الشعبية (ويسمونها

السلطة التأسيسية).

نقاط الافتراق والاختلاف بين الوثيقتين:

١/ تركيز وثيقة الحكومة المزعومة على احترام قوانين الجمهورية والطابع الجمهوري.

٢/ تشير وثيقة الحكومة للإسلام بصفته دين الدولة الجزائرية، وتشير لإبعاده عن المزايدات السياسية. في حين تركّز وثيقة ١٩ جوان على اعتباره مصدر العقيدة والأخلاق والتشريعات.

٣/ تشير وثيقة الإنقاذ إشارة مطنبة إلى حق الشعب باستخدام الطرق المشروعة للدفاع عن اختياره.

٤/ تختلف وثيقة ١٩ جوان عن وثيقة الحكومة بإشارتها إلى ضرورة وجود إجراءات لتحقيق تلك المبادئ؛ تتضمن رفع الحظر القانوني عن الجبهة وإطلاق سجنائها -راجع الوثيقة-، في حين نقصت وثيقة الحكومة الطرف عن الإشارة لمثل هذه الإجراءات.

٥/ تشير وثيقة الإنقاذ بشكل مُبَطَّن إلى احتمال تغيير دستور ٨٩ بالطرق الديمقراطية عبر إرادة الشعب.

فالذي نستنتجه مباشرة هو أنّ جوهر المبادئ واحد، ولُبُّه وأساسه هو الاتفاق على المنهج الديمقراطي، وأنّ الخلاف الذي أدّى لفشل الحوار فيما يبدو هو موضوع الإجراءات التي يجب على السلطة أن تبدأ بها عمليًا لإنهاء الأزمة، وكما مرّ معنا فقد اشترطت الدولة عليهم توجيه نداء بإدانة العنف وطلب وفقه من المسلّحين، واشترطت الإنقاذ الإطلاق أولًا وعقد شورى موسعة تضمن العسكريين .إذن اتفاق على المبادئ واختلاف على المراحل والتنفيذ.

وهكذا تؤكد وثيقة ١٩ جوان بما لا يدع مجالًا للشك؛ استمرار جبهة الإنقاذ على نهجها الديمقراطي فكرًا ومُمارسة، كما تبين معنا من خلال بحث (دراسة في منهج جبهة الإنقاذ)، أنّها ترى الجهاد حقًّا لهذا الشعب كرد على مُصادرة خياره، ولإجبار السلطة على العودة لهذا الخيار الشعبي.

بيان الهيئة التنفيذية لجبهة الإنقاذ في الخارج بتاريخ ١٩٩٥/٧/٢١ وهو بعنوان: (تعليق الجبهة الإسلامية على الاتصالات الأخيرة بينها وبين [السلطة] وأسباب فشلها).

- وتذكر هذه الوثيقة تحت عنوان (بداية الاتصالات) أنّ الشيخ عباسي أرسل رسالة للرئاسة بتاريخ ٩ أبريل شكلت فاتحة اتصالات ومناقشات جرت فيما بينه وبين الجنرال (بتشين) في سجن العاصمة، وأنّه بعد قطع شوط وتشجيع من السلطة طالب الشيخ مدني بحضور بعض الأعضاء والقيادات (عبد القادر حشاني، علي بلحاج، علي جدّي، عبد القادر بوخمخم، كمال قمازي، عبد القادر عمر) وأنّ ثمرة تشاورهم أثمرت عن وثيقة يوم ١٨/جوان/١٩٩٥ وهي المعترف بها من قبل الإنقاذ.
- كما يذكر بيان الهيئة في الخارج أنّ وثائق سابقة قُدِّمت كمسودات من قبل الشيخ عباسي وليس كوثائق متبنَّاة من قِبل الجبهة، كما تذكر أنّ الشيوخ طلبوا مناقشة وثيقة (١٩ جوان) خارج السجن بعد إطلاق سراحهم.
- وتحت عنوان (وقائع الاتصالات) يذكر بيان هيئة الإنقاذ في الخارج أنّ الدولة قبلت مناقشة الوثيقة مع وثيقة مقدَّمة من طرفها، وأنّ خلافًا نشب حول مكان مناقشة الوثيقتين وكيفية إجراء ذلك خارج السجن، ثم تطوّر الخلاف حيث حاولت السلطة أن تفرض طريقة على الإنقاذ ومكان إجراء الحوار.
- وتحت عنوان (إفشال الاتصالات المتعلقة بالمبادئ)؛ يذكر بيان الإنقاذ في الخارج أنّ آخر اتصال جرى بين الطرفين تم في ١٩٩٥/٧/١١ على أن يليه اتصال آخر، وأنّهم فوجئوا بإعلان السلطة عن فشل الاتصالات بيومين أي ١٩٩٥/٧/١٣.
- ويذكر البيان تحت عنوان (إفشال الاتصالات على مستوى الإجراءات) أنّ اتفاقًا شفهيًا تمّ مع السلطة على إطلاق سراح جميع المساجين، وتم التوصل إلى تحديد مراحل مقترحة (يذكرها)، كما ذكر أنّ السلطة ترى أنّ تُغَيِّر جبهة الإنقاذ اسمها مع احتفاظ برنامجها وقانونها الأساسي لأنّه يستحيل أن تبقى باسمها من الوجهة القانونيّة وأنّ الشيوخ أصروا على الاحتفاظ بالاسم.
- ويخلص البيان إلى أنّ إرادة الحل وتبنيه لم تكن متوفرة لدى السلطة.

بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢ أوردت جريدة الحياة مقابلة مع (رابح كبير)، يهمنا فيها النص التالي المتعلق بموضوعنا (الحوار مع السلطة) وهو:

قال رابح كبير: "إنّ الجبهة ترفض أي اتصال مع السلطة من الآن فصاعدًا من داخل السجن، وهذا هو الموقف الرسمي لقيادة الجبهة، وعلى كل حال فإن مواقف الجبهة وأطروحاتها فيما يخص الخروج من الأزمة واضحة ومعلومة،

فالجبهة ملتزمة:

- بالعقد الوطني مع شركائها السياسيين (وثيقة روما ٢).

- وملتزمة بوثيقة (١٩ جوان) المقدَّمة من شيوخ الجبهة إلى رجال السلطة.

وبالتالي فإنّ الوثيقتين تمثّلان معالم الحل الشامل والعادل للمحنة التي يمر بها الشعب الجزائري" اهـ.

وهنا نلفت النظر إلى أنّ جوهر الطرح والعقليّة الديمقراطية هي القاسم المشترك الفعلي بين هاتين الوثيقتين، وهذا تأكيد آخر على المنهجية التي تنطلق بها جبهة الإنقاذ لإقامة الحكم (الإسلامي) من منظروهم؛ حيث ترى –فيما جاء فيهما– معالم الحل الشامل بل والعادل لهذه المحنة القائمة، حيث رفع الشباب الموحِّد سلاحه في وجه الطاغوت ليزرع بذور الأمل لفجر جديد يطل على هذه الأمة المنكوبة..

وللحديث بقية إن شاء الله تعالى.

الحوار في الجزائر.. وعد من لا يملك لمن لا يستحق -(الحلقة العاشرة)

العدد: (١٢٨)، الخميس ٢٩/رجب/١٤١٦هـ- الموافق ١٩٩٥/١٢/٢١م

خامسًا: حوار خاسر ومصالحة باطلة وهو بحق وعد من لا يملك لمن لا يستحق:

في ختام هذا البحث وبعد أن استعرضنا شريط وقائع الحوار المتسلسل، وبعد أن توقفنا سريعًا مع أهم الوثائق ولا سيّما تلك التي وصفتها الدولة -سواءً صحّ أن بعض قيادات الإنقاذ قبلت بها أم لا-، فهي تمثل الصيغة التي تُرضي الدولة على الأقل، ثم الوثيقة الأهم وهي وثيقة (١٩ جوان) بعد أن أعلنت مختلف شرائح الإنقاذ تبنِّيها وقبولها بما فيها، لا بد أن نختم ببعض الملاحظات إبلاغًا للحق الذي نعتقده، فإن لاقت هذه الحقائق والتذكرة والبيان قلوبًا واعية زادتها إيمانًا بحقها وكشفت لها عن حقيقة زيف المُبطِلين والمتلاعبين، ولا بدّ أن قلوبًا صمّاء لا تُمسك ماءً ولا تُنبت كلأً لن تفهم من هذا التذكير والإنذار إلا أنه سب وشتم وتحطيم أوثان الحزب وقداسة المشايخ، ويعلم الله أنّ هذا ليس قصدنا، وقد بان الحق لمُنصِف فلا نملك إلا قول الرسول -صلى الله عليه وسلّم-: (اللهم اهدِ قومي فإنّهم لا يعلمون).

وأسأل الله أن لا تأتي الساعة التي يُقضَى بها على شوكة المؤمنين التي تحملها اليوم الجماعة الإسلامية المسلحة، حيث سيعلم حينها أصحاب رايات الحوار والديمقراطيّة الإسلاميّة والشورقراطية والمزاودون قيمتهم وموقفهم في الحوار أمام الطاغوت، وسيرون حينها -لا سمح الله- كيف أنهم خرّبوا بيوتهم بأيديهم وبدّلوا نعمة الله كفرانًا وأحلوا قومهم دار البوار.. وأقسمُ بالله غير حانث -إن شاء الله- أنّه لو قُدِّر لطائفة الحق التي تحمل راية الذود عن دين الله أن تخسر الجولة، ولو قدَّر الله عليها -وهو صاحب الأمر والخلق- مصير أصحاب الأخدود وهم أهل حق ولا شكّ رغم ما حلّ بهم؛ فسيعلم هؤلاء المعتَدِلون قيمتهم ومصيرهم وكيف سيُعاملهم الطاغوت حينذاك. ولكن نسأل الله أن يُغني الإسلام والمسلمين في الجزائر وفي كل مكان عن مثل هذا الدرس القاسي، {إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ}.

وإلى بعض الملاحظات:

ملاحظات حول مأساة الحوار مع الطاغوت:

أولًا: إحقاقًا للحق وإبطالًا للباطل وأداءً للأمانة التي حمَّلنا إيّاها الله -سبحانه وتعالى-، وإخلاصًا لميراث محمد -عليه الصلاة والسلام-، ووفاءً لدماء شهداء الإسلام في الجزائر الطيّبة منذ دخلها الإسلام وإلى يومنا هذا؛ نُقرّ ونُشهد الله والمؤمنين على ما نقول:

لقد جعلت جبهة الإنقاذ بينها وبين خصومها المرتدين وثيقتين أعلنت أنها تعتقد أن فيهما معالم الحل الشرعي والعادل والشامل وهما:

- وثيقة روما (٢) المنبثقة عن الحلف الذي أقامته مع الأحزاب العلمانية والشيوعية المرتدّة برعاية الفاتيكان (المُسمَّاة العقد الوطني) وقد سبق استعراضها.

- وثيقة ١٩ جوان ١٩٩٥، التي قدّموها للسلطة المرتدّة كصيغة للحل والخروج ممّا يسمونه الأزمة الدموية في الجزائر، ونصّ الوثيقتين معروف مشتهر.

ونحن نقول أن مدار الوثيقتين هو على جملة من المبادئ الجاهليّة التي لا تحتاج إلى إشارة وزيادة برهان لما استفاض من الأدلة وأقوال أهل العلم والدعوة قديمهم ومعاصرهم، وأهم ذلك:

١) جعل بيان نوفمبر ١٩٥٤ ومبادئ ثورة التحرير التي قامت عليه ولا سيّما قولهم: "إقامة جمهورية مستقلة ذات سيادة ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية" شعارًا مُقدَّسًا، وقد سبق في أعداد سابقة من الأنصار لعلّه العدد (٩٢) نقل لنص ذلك البيان المقدس لديهم وتفصيل ما فيه من كفر بواح رسّخ الطغيان والكفر في الجزائر لأكثر من أربعين عامًا، وما زال شعارًا للجميع ولمن يسمّون أنفسهم إسلاميين للأسف.

٢) تركيز الوثيقتان على مقومات الانتماء الجاهلي للدولة والأمازيغية وما في ذلك من ترسيخ للنَّعرات الجاهلية التي جاء الإسلام بنقضها، وجَعْل هذه المميزات هويّة لهم إلى جانب الإسلام، والتركيز على البعد القُطري الجزائري للأزمة تصويرًا للمشكلة واستقراءً للحل، وقتل البعد الإسلامي الأُمَمِي للحدث المصيري.

٣) تركيز الوثيقتان على الجوهر الأساسي لهما بكل وضوح وبأكثر من بند بصراحة تغني عن التعبير على المنهج الديمقراطي وعلى الحريّة والمساواة في حقوق التفكير والاعتقاد و.... وتأليف الأحزاب واعتماد التنافس الديمقراطي والتداول السلمي على السلطة عبر الانتخابات والاقتراع، وتحكيم الشعب والصناديق في اختيار

نوع الحكم وطبيعة الحاكم ومن يكون، وهنا جوهر المسألة وأُسّ الضلال الذي يُفْضِي اعتقاد صوابه وحِلِّه إلى الكفر الصريح بالله وتعالى، ولا نعلم أن أحدًا يخالف في هذه المسألة حتى رؤوس من يُسمَّون مشايخ التيار المعتدل ممن يُوثَق بدينهم وعلمهم على الأقل؛ لما يحمل ذلك من مساواة بين المؤمنين والكافرين وإعطائهم الحق للتشريع من دون الله.

٤) تركيز الوثيقتان على إدانة ما يسمُّونه عنفًا للوصول لإقامة الحكم أو البقاء فيه؛ رغم ما في هذا من ظلم وتزوير للواقع حيث تمارس وما تزال السلطة المرتدّة أبشع أنواع العنف والتحكّم للبقاء في السلطة، ويبقى البند لإدانة المجاهدين فقط.

٥) تعطي الوثيقتان ولاسيّما روما (٢) شرعية الوجود وأحقيّة المشاركة لأحزاب مرتدة كافرة تعلن جهارًا نهارًا كفرها بالإسلام وحربها للمشروع الإسلامي، وتصفهم على قدم المساواة في المشاركة مع المسلمين، وبلغت أن ترفع بعضهم من العدم وتحميهم من الموت رغم أنهم لا يمثّلون شيئًا حتى بمقاييس دينهم الديمقراطي وشرعيتهم الشعبية؛ كالحزب الشيوعي الذي تمثله (لويزا حنون) وكتلة المرتد (بن بلا) وغيره.

وبناءً على هذا فإن شرع الله يقضي –ونحن ندين الله بهذا– بأن الحلف مع المرتدين في المعارضة (ندوة روما) الذي قام من أجل تسهيل محاورة ومصالحة المرتدين في السلطة (النظام الحاكم) من أجل إيقاف الجهاد الذي يهدف لإقامة حكم الله في الأرض، وطرح مشرور مشترك وفق النهج الذي يعلنونه، بأنّه حلف باطل إذ لا حلف مع مرتد، وأنه صلح باطل إذ لا هدنة ولا صلح مع مرتد، وهذا إجماع سلف الأمة، وليعودوا إلى أحكام المرتدين في كتب الفقه وليسألوا شيوخهم الذين يتخذونهم أئمة عن هذه الأحكام، فليسألوهم إن كانوا ينطقون!

هذا فضلًا عن أن يكون هذا المرتدُّ محاربًا سفك الدماء وهتك الأعراض، وسَام الناس ألوان العذاب ونهب البلاد وأذل العباد.. وحسبنا الله ونعم الوكيل، وكما قيل:

وليس يصحُّ في الأذهان شيءٌ * إذا احتاج النهارُ إلى دليل**

فأي شرع وأي عدل وأي شمول في هاتين الوثيقتين اللتان تنضحان بالضلال والانحراف والخيانة والخزي والذل والصَّغار؟! فلا حول ولا قوة إلا بالله، فقد سُمِّيَت هاتان الوثيقتان الضالتان شرعًا وعدلًا وشمولًا للحق!!.

ثانيًا: إحقاقًا للحق وإبطالًا للباطل وأداءً للأمانة وإقامة للحجّة نقول والله المستعان:

أنه وحتى لو تركنا الحكم الشرعي لأنهم لا يُعيرونه أي اهتمام وللأسف، وجئناهم لمنطقهم في الحسابات السياسية والعسكرية، فإن الطريقة التي يُدار بها الحوار هي كما قال الشاعر:

يا أعدل الناس إلا في معاملتي * فيك الخصام وأنت الخصم والحكم**

فالسلطة حلّت الجبهة، وخسفت بآمالها في ليلة عرسها ويوم نصرها، وشرّدت عناصرها، وسجنت قادتها، وفعلت بها وبالمسلمين وراءها ما الله به عليم، ممّا شهده العالم أجمع، وقد وضعت قادتهم في السجن تُخرجهم لقصور الضيافة وردهات (جنان المفتي) يوم ترضى وتحتاج، وتُعيدهم لأقبية الزنازين يوم تسخط وتشعر بالاستقرار، وتنقُض عهدها معهم، وتفتري عليهم، وتحجب موقفهم وإعلاناتهم عن الناس، وتخفي رسائلهم، وتلعب بهم كما يلعب الصبيُّ بالكرة.

فهل هذا حوار؟ وأين التكافؤ؟ وليس أدل على هذه الحقيقة من وصف الشيخ بلحاج لطبيعة هذا الحوار وأهدافه وتعامل السلطة فيه، هداه الله وفرّج عنه، فهل يحتاج العاقل لأكثر من البصر والسمع لإدراك حقيقة هذا الحوار الخاسر؟

يتبع إن شاء الله تعالى.

الحوار في الجزائر .. وعد من لا يملك لمن لا يستحق – (الحلقة الحادية عشر والأخيرة)

العدد: (١٢٩)، الخميس ٦/ شعبان/ ١٤١٦ هـ- الموافق لـ١٩٩٥/١٢/٢٨م

ثالثًا: حقيقتان يجب أن تبقيا ماثلتان للعيان لكل مهتم بهذه المسألة وهما:

الحقيقة الأولى: أنّ قيادة الإنقاذ وشيوخها ولاسيما الشيخين عباسي وبلحاج –فرج الله عنهما وهداهما إلى الحق– هم من ناحية الواقع والحكم الشرعي أسرى، وقد أشرنا ونعيد أن فقهاء الإسلام اتفقوا جميعًا إلى أنه لا ولاية لمُكرَه (على افتراض صحة منهجه وصحة إمامته وهذه ليست حالة جبهة الإنقاذ ولكن لنفترضها جدلًا)، وقد اتفق سلف هذه الأمة من علماء السياسة الشرعية وخلفها على أنّ الإمام إذا أُسِرَ سقطت ولايته، وليس له من العهود والمواقف لغيره إلّا ما كان حال حريته مثل أسره.. حتى جاءنا زمان صارت الجماعات الإسلامية تنتظر قرار أسير –لا يملك أمر نقض وضوئه إلا بإذن سجانيه– في قرارات الحرب والسلم وطرق مواجهة الأعداء واستمرار الدعوة، حتى صرنا نرى حركة حماس التي تزعم الجهاد تنتظر قرار شيخ معاق أسير سجين –عافاه الله وأطلق سراحه وجزاه خيرًا– ليقرّر وقف الجهاد وتحويل حماس لحزب سياسي والاتّفاق مع المرتدّ عرفات في إنقاذ مخططات بني صهيون، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

وأما ما عدا ذلك من قيادات الإنقاذ في الداخل فهم أسرى أيضًا بيوتهم، وأما من كان في الخارج ففارُّون قذفت بهم الأمواج إلى فنادق أوروبا فجمعوا ببركات جهاد المجاهدين ملايين الدولارات فصاروا هياكل يقف الصحفيُّون على أبوابهم وتنتظرهم الدول بتصريحات باسم هذا الجهاد المظلوم، وفي هؤلاء يعلنون أنهم ملتزمون بقرار الأسرى، فنقول: حتى لو كان قرارهم في الحلف والصلح جائزة شرعًا وهي ليس كذلك، لما جاز الأخذ به لأنه من الأسرى، لا ولاية لهم فكيف وقد اجتمع لهذه الآراء والمواقف كل أسباب النقض الشرعي العقلي والسياسي والمنطقي.

الحقيقة الثانية: أنه وباعتراف الفارّين والمخذولين من قيادات الإنقاذ في الخارج وباعتراف أشدّ أنواع الأعداء عداوة، وباعتراف المحايد والصديق؛ فإن القوّة الحقيقيّة على أرض الواقع في الجزائر هي للمجاهدين بقيادة الجماعة الإسلامية المسلحة، وهي بحق –بحكم الراية وبحكم المنهج وبحكم الشوكة والأعوان وبحكم النكاية في أعداء الله المرتدين– هي وليّ

أمر المسمين في ذلك البلد، لماذا يُضرب برأيها الرافض للحوار والأحلاف مع المرتدين وهو الحق شرعًا والأصوب واقعًا؟

رابعًا: في منطق التاريخ والسياسة لا يلجأ للحلف والصلح والهدنة إلا الخاسر المستضعف في هذا الصلح والهدنة كسبًا للوقت ليعيد الكرَّة، وهذا منطق الصراعات عبر التاريخ ..

فإذا كانت الدولة تحت وقع ضربات المجاهدين قد فقدت وعيها وسيطرتها باعتراف كل المراقبين الدوليين، وإذا كانت الأحزاب العلمانية المرتدّة تعرف أن مصيرها قد صار على أكفّ المجاهدين مع انتصار الإسلام؛ فإننا نفهم ونتفهم حرصها على الحلف والصلح والحوار فهذا طبيعي كي تسترد أنفاسها وتعود من جديد، فما بال هؤلاء المهزومين من المسلمين ينادون بالحلف والحوار بالباطل وعلى الباطل ورايات الجهاد وغبار عمليات الأبطال المجاهدين وصلت عنان السماء؟!

يا قوم إنكم سائرون إلى نصر الله الموعود حتى وفق الموازين السياسية والعسكرية. إذا كنا نعذر سجينًا لا تبلغه أخبار الانتصارات وهو لا يدري إلا القهر والظلام ونسأل الله له الفرج، فكيف نعذر من يرى هذه الانتصارات بعينه ويسمعها بأذنيه من العدو قبل الصديق؟؟ ثم لا يخرج من قوقعة الذل والانكسار والخذلان، ويجري وراء المصالحات والحوار إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث، ليس من مبرر آخر لهذه الخيانة والخذلان والضال إلا العصبية العمياء، لأنهم رأوا نصر الله ينزل على رايات غير راياتهم وجماعة غير جماعتهم، ولو أنهم فقهوا دين الله وفقهوا فقه الدعوة وعلموا أن هذه الجماعات والتنظيمات هي وسيلة لنصرة دين الله وهي رهينة به وليس العكس؛ لما جعلوا مصلحة التنظيم وثنًا يُعبد من دون الله، ولما كان موقفهم على ما هو عليه، ولكن ماذا تفعل {وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ}، {تُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ}.. ما زالوا يجادلون ويدافعون، لقد أكلت الأحقاد والحسد والضغينة قلوب الكثير منهم، وها هم يجادلون في دين الله كما قال تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ * ثَانِيَ عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَنُذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ}، أرأيتم كيف أن هذا الحوار هو وعد من لا يملك لمن لا يستحق، ومن لا يملك حقّ الحوار والقرار لمن لا يستحق إلا الحرب المجلية أو السلم المخزية، من هؤلاء المرتدين الظالمين المجرمين.

يا قوم.. اتقوا الله فما زال في الوقت متّسع {إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ}.

خلاصة الخلاصة:

لقد حكم الجزائر كما سائر بلاد الإسلام بلا استثناء في هذه السنوات العجاف بعد ما سمي (الاستقلال) حكومات كافرة عميلة اجتمع لها كل ألوان الضلال والمخازي، فكانت النتيجة كفرًا بالله وفقرًا في الدنيا وذلًا وعسفًا نال حتى الأطفال الرضّع، ونالت الديون وفوائدها الربوية وأثقلت كاهل حتى الأجنة في بطون أمهاتها قبل أن تولد.

ولقد قام لعلاج هذه الظاهرة في الجزائر كما في كثير من بلاد الإسلام رايتان وطريقان؛ راية الجهاد المبصر على راية التوحيد، لا يرضى حكمًا بينه وبين هؤلاء المرتدين شرعًا ولا عقلًا إلا نفس لغتهم وأسلوبه،؛ فحكّم أصحابه السيف، استنصروا الله حتى يحكم الله بينهم وبين قومهم بالحق، ففتح الله عليهم في الجزائر ونصرهم وها هي بشائر نصر الله الوعود تطفئ كل هذه الدياجير.

راية أخرى أنهكها الطريق وضخّم لها الشيطان الأعباء فاستسلمت طريقًا زينه الطاغوت ودعا إليه الدعاة على أبواب جهنم وجنّد له كثيرًا من شياطين الإنس والجن، وباركه الغرب ورضيه اليهود والنصارى؛ ففتح باب الإصلاح والوصول للحكم عن طريق الديمقراطيّة دين الغرب، وعن طريق حكم الشعب وارتضاء حكم الصناديق، ولقد سلك هذا لطريق قوم بعلم وآخرون بجهل، فأراهم الله في الجزائر بأوضح ما يكون الدليل النتيجة والمآل حتى بعد أن توفرت له كل أسباب النجاح والفوز، فأخذوها في ليلة واحدة فإذا هم أعجاز نخل منقعر وإذا إنجازاتهم هباءً منثورًا، ففزع كثير من أهل الخير منهم ممن صفت قلوبهم ففاءوا إلى الحق الذي ظهر والتحقوا براية أهل الحق والجهاد على بصيرة ودخلوا في راية الإسلام بعد أن هداهم الله ورأوا بعينهم نتيجة رايات الجاهلية.

واستنكف آخرون يريدون إكمال المسيرة الضالة لعلهم يلعقون فتات الفتات، قوم لم تهزّ الشريعة قلوبهم ولم تشرق عزة الإيمان في صدورهم ولم تألق عزيمة المروءة في دمائهم، وما زالوا يعيشون في همّ الهزيمة ويحلمون بأمجاد كراسي البرلمان، فأوكلوا أمرهم إلى سجناء –عافاهم الله وفرّج عنهم وهداهم– ليتابعوا استجداء الطاغوت ليصلوا إلى حل في منتصف أو ربع أو عُشر الطريق.. فقام لهذا الأمر حلف المرتدّين وأسموه (ندوة روما)، وكتبوا له عقدًا سمّوه (العقد الوطني)، فبئس العقد وبئس الموقع، وساروا معًا نحو الصلح مع الدولة فكتبوا لذلك وثيقة سموها وثيقة (١٩ جوان ١٩٩٥)، وما

فيها كما مرّ معنا ناهيك عما كان قبلها من مراسلات ووثائق أشد وأخزى، وكما قال تعالى: {سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ}.

وسار في موكبهم وأيّدهم أفواج الغثاء في هذا العمل المسمى (إسلامي)، المعتدل برؤوسه ودعاته الضالين ومشايخه الذي نخر الروماتيزم مفاصلهم وأثقلت التخمة كروشهم فما يكادون يستطيعون حراكًا، فعميت بصائرهم عن مجرّد تصور إمكانية أن يحمل المؤمن سلاحه ليواجه الطاغوت، ونصبوا لملايين المسلمين سرابًا يحسبه الظمآن ماءً حتى ما إذا أتاه رآه على حقيقته يبابًا وخسارًا، وسيجد الله عنده يوم القيامة فيوفيه حسابه.

ها هي اللوحة كاملة بكل معطياتها وها هو الواقع، فليختر كل امرئ لنفسه، ولقد اخترنا لأنفسنا –ونسأله الثبات– إننا نؤيد أهل الحق ونشد على يدهم ولو بعد عنهم المزار، ويُحشر المرء مع من أحب كما قال صلى الله عليه وسلم، وكم يبهجنا ويثلج صدورنا قوله هذا كما أثلج قلوب الصحابة عندما علموا أنهم بحبهم رسول الله –صلى الله عليه وسلم– سيكونون معه، نعم نحن اليوم مع القليل، ويا لها من نعمة والعاقبة للمتقين، وكما في الأثر أن عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– أدرك رجلًا يطوف بالكعبة وهو يدعو رافعًا يديه: "اللهم اجعلنا مع القليل"، فعجب عمر لدعاء لم يسمعه من قبل وكان حريصًا على أن لا يبتدع الناس فقال له: "ويحك ما هذا الدعاء ومن أين أتيت به؟!" فقال الرجل: "رحمك الله يا أمير المؤمنين أما سمعت قول الله تعالى: {وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ}، {ثُلَّةٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ * وَقَلِيلٌ مِنَ الْآخِرِينَ}". فلا يخذلنا قلة السالكين، ولا يغرنا كثرة الهالكين.

فيا من غرتهم الكثرة وخلبت عقولهم الجماهير والمظاهرات المليونية والمهرجانات وسلب عقولهم حب الكبراء والرؤساء وأضلتهم كثرة النشرات والمحاضرات والمجلات المسماة إسلامية. يا إخواننا الجزائريين، ويا من يقف مترقبًا نتيجة هذه الواقعة المصيرية؛ قفوا وقفة صدق مع ربكم ودينكم، لقد وضح الصبح لذي عينين، وإذ لم تشرفنا المساهمة والفعل فليشرفنا الانتماء والحب والشعور لأهل الحق.

وصدق الله العظيم: {قُلْ إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَلَا ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ}، وصدق الله العظيم: {وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا * يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا * لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا}، وصدق الله العظيم: {إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ * وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا

تَبَرَّءُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ}، وصدق الله العظيم: {الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ}.

والله لا يستوون.. لا دنيا ولا آخرة..

ولو شئنا لأطلنا الاستشهاد بأنوار كلمات الله، وسبحان من لا تنتهي عجائب كتابه {إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ}.

اللهم أعلم أني بموقفي هذا وبقلمي هذا؛ قد وطئت موطئًا يغيظ الكفار والمنافقين والمثبطين والمرجفين لأذود عن عبادك المستضعفين الصالحين بهذه البضاعة المزجاة القليلة؛ فاكتب لي ولمن وقف معهم عملًا صالحًا.

وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك .

(انتهى البحث).

* * * *

وأرجو الله إن كان في العمر بقية وسهل أن أُخرج الكتاب التالي بعنوان: (دراسة في منهج ومواقف جبهة الإنقاذ)، ستكون من ١٩ حلقة من البحث تحت هذا العنوان مع زيادة حلقات بحث الحوار لأنّه من المواقف، بالإضافة لمقدّمة وخاتمة مع بعض الزيادات. فإن لم أتمكن فليقم به من يستطيع لأنه من البحوث المنهجية للجهاد في الجزائر وفي كل مكان والله أعلم.

عمر عبد الحكيم

ملحق ببحث (الحوار في الجزائر وعد من لا يملك لمن لا يستحق)

العدد: (١٣٠)، الخميس ١٤/شعبان/١٤١٦ هـ- الموافق لـ ٤/١/١٩٩٦م

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول اله وآله ومن ولاه وبعد:

مرّ معنا بحث الحوار حيث استعرضنا مراحله عبر أكثر من ثلاث سنوات، استعرضناه بالتفصيل في الدراسة السابقة للحوار وهي (دارسة في منهج وفكر ومواقف جبهة الإنقاذ)، وكنت أعتقد أن البحث قد استوفى أهدافه، ولا سيّما أن حلف الحوار بين السلطة المرتدّة وجبهة الإنقاذ كان قد وصل إلى سرداب مسدود حيث كانت الخلاصة أن تنازلات جبهة الإنقاذ استطاعت أن تقبل معظم شروط الدولة وأهمها:

- ترك اشتراط العودة إلى استئناف المسيرة البرلمانية بناءً على النتائج السابقة التي ألغتها أحذية العسكر.
- الانطلاق من احترام الثوابت الأساسية للدولة وهي:

- احترام الدستور الكفري في الجزائر وتعديلاته عام ١٩٨٩م.
- احترام النظام الجمهوري.
- احترام النظام الديمقراطي ومبدأ التداول السلمي على السلطة عبر البرلمان بالإضافة لشكليات وفرعيات أخرى تم التنازل عنها.

إلا أن الدولة بقيت تصر على شرط أساسي من أجل البدء الجدّي في نتائج الحوار والمصالحة في مقابل إطلاق سراح الشيوخ والمعتقلين وتمكنهم من الاجتماع والشورى لمتابعة مسيرتهم؛ وهذا الشرط هو إدانة (العنف)، بمعنى إدانة (الجهاد) الدائر في الجزائر وأصحابه الأبرار، وتوجيه نداء من ثمّ لوضع السلاح وإعلان هدنة ووقف العمليات العسكرية التي يقوم بها المجاهدون.

وعلى الرغم من أن تنازلات شيوخ جبهة الإنقاذ الآنفة الذكر فادحة وخطيرة وإلا أن قيادة الجبهة ولا سيما الشيخ بلحاج -فرج الله عنهم وهداهم- أصرّوا على رفض هذه الإدانة وإعلان الهدنة وجعلوا ذلك معلقًا على إطلاق السلطة

لهم وتمكنهم من الاجتماع بمختلف شرائحهم بما فيها العسكرية، كما أعلن بلحاج بما لا يدع مجالًا للشك رفض هذا الشرط، وكشف أن ذلك من أجل كشف الغطاء السياسي والشعبي عن المجاهدين تمهيدًا لضربهم ثم ضرب السياسيّين والانفراد في الساحة السياسية من جديد، وهنا أعلنت الجبهة وعلى لسان ممثلها في الخارج خلاصة موقفهم في نقطتين أساسيتين، وظننا أن هذا آخر مواقفهم حيث لخّص رابح كبير كما مرّ معنا في:

١- لا حوار بعد اليوم من داخل السجن.

٢- تضع الإنقاذ بينها وبين الدولة وثيقتان تعتبر أن فيهما معالم الحل العادل والشرعي وهما: وثيقة (روما ٢) مع الحلفاء ووثيقة (١٩ جوان) المشتملة على تصور للحوار والصلح.

وعلى هذا انتهينا في البحث، وتنفسنا الصعداء لأن الحوار وصل إلى نتيجته المحتومة سياسيًا رغم عدم جوازه شرعًا ولا جدواه عقلًا ولا منطقًا، بعد ذلك وعلى أكثر من شهرين كانت الدولة تطبل وتزمر لموضوع إجراء الانتخابات الرئاسية في شهر ١٠/١٩٩٥ والتي رُشِّح لها أربعة مرشحين، وهم:

- مرشح الدولة (زروال).
- العميل المرتدّ (محفوظ النحناح) الذي دأب على النفاق للدولة طيلة مدة الصراع واشتهر بعدائه لجبهة الإنقاذ في مختلف مراحلها وبسخطه وحربه للمجاهدين.
- سعيد سعدي ممثل المشروع العلماني الاستئصالي المعادي للإسلام.
- أخيرًا الدمية المضحكة (بوكروح) العميل الآخر المعروف للنظام.

ولما كانت كامل مقومات المهزلة تتوفر لمثل هذه الانتخابات، فقد دأب الكل بما فيهم أحزاب المعارضة العلمانية أو ما يسمى (كتلة روما، المعارضة الفاعلة) على التنديد بهذه الانتخابات والهزء بها وفضحها، ولم يستثن من ذلك أحدًا. وحتى الجهات الدولية والغربيّة تحدثت عنها بتحفّظ رغم أنها أيدتها في مخطط مكشوف على المستوى الدولي والعربي لإضفاء صفة الشرعيّة الدستوريّة على هذه السلطة المغتصبة ورأسها زروال والمرفوضة حسب كل معايير الكرامة والحرية والديمقراطيّة ودينهم المزعوم الجديد، ولكن ماذا حدث؟

– خلال أكثر من شهرين قبيل الانتخابات الرئاسية حفلت نشاطات الإنقاذ وبيانات هيئتهم التنفيذية في الخارج بكافة رموزها وعلى رأسهم (رابح كبير) بالتنديد بهذه الانتخابات ورفضها ورفض نتائجها، وكان من أحسن ما قالوا ترديدهم لكلمة بلحاج –غفر الله له وهداه–: "الانتخابات ممارسة مبنية على سلطة مُغتصبة وما بُني على فاسد فهو فاسد"، وأنها: "انتخابات ترئيسية وليست رئاسية لأنها معروفة النتيجة سلفًا".

– فرضت الدولة حالة أمنية متجبرة وأنزلت مئات الآلاف من جنود الجيش والدرك والمليشيات للأحياء والشوارع، وحسب مصادر المجاهدين في الجماعة فقد أخرجت الدولة الناس من بيوتهم مكرهين إلى صناديق الاقتراع وسيّرت عملاءها في مظاهرات مزيّفة لتوفير مادة إعلامية عن المشاركة، وبمكر وتنسيق بينها وبين لجان المراقبة التي أتت من الجامعة العربية والوحدة الإفريقية والمنظمات الدولية، وبتعاون إعلامي دولي وعربي ومحلي خبيث، مرّت الانتخابات وزُوِّرت النتائج ومرت المسرحية لتعلن هذه السلطة العسكرية المغتصبة أن نسبة المشاركة الشعبية قاربت الـ ٧٠% من السكان المخولين لحق الانتخاب، وأن هذا الشعب اختار زروال لإخراج البلاد من الأزمة!!!

– إلى هنا والأمر عادي، فما زلنا نعيشه في الحكومات والرؤساء المجرمين المكروهين الذي ما فتئوا يفوزون بنسبة ٩٩,٩٩% وآخرهم مبارك وصدام والأسد ولن يخرج زروال عن السياق. إلّا أنّ العجب العجاب كان في قنبلة الموسم ومفاجئة المفاجآت:

– رابح كبير يعلن في رسالة مفتوحة إلى زروال بعد الانتخابات مجموعة من التنازلات والأخطار الكارثة التي تشكل منعطفًا هامًا وخطيرًا في معطيات القضية برمتها، ملخص الرسالة:

١. تسليم واعتراف بالنتائج المعلنة لهذه الانتخابات المهزلة وقبول للصورة المزورة التي قدمتها الدولة وكأنّ النسب التي أُعلنت صحيحة لا غبار عليها.

٢. اعتراف برئاسة زروال ونجاحه، وخطابه بلفظ (الرئيس)، والتحدث إليه بصفته الرئيس الدستوري الشرعي المنتخب، وتحميله مسؤولية وضرورة بدء حوار جاد مع الإنقاذ بهذه الصفة!!، وهذا ما يجعلنا نلحق هذه الملاحظة بموضوع الحوار إذ أنها بداية تنازلات وانهيارات جديدة.

٣. إعلان أن رسالته هذه هي موقف كُلّف به ونشأ عن شورى قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الداخل (القيادات الخمسة الطليقة: جدّي- بوخمخم- قمازي- شيقارة- عمر)، وفي الخارج (ويعني باقي أعضاء الهيئة في الخارج على رأسهم: عبد الله أنس وقمر الدين خربان) ومن تبعهم بإفساد.

٤. الزعم بعد الاعتراف بأنّ الصلة مقطوعة بالشيخين عباسي وبلحاج ولكنه يعتقد أنهما يوافقان على هذا الرأي لو تم الاتصال بهما!! هكذا يفتئت ويزعم والله أعلم.

– في خطوة تالية؛ بعض مصادر الإنقاذ ودوائر الإعلام تنسب لمسؤول في الجيش الإسلامي للإنقاذ إمكانية إعلان هدنة ووقف للعمل المسلّح من طرفهم كبادرة حسن نوايا لإعطاء زروال المصداقيّة والقوّة في وجه العسكريين الرافضين للحوار مع الإنقاذ!

– تتابعت العمليات الجهادية التي تقوم بها الجماعة الإسلامية المسلحة بنفس القوة والوتيرة المعهودة مما جعل رابح يعلن إثر إحدى العمليات المباركة واصفًا إيّاها بالإجرام والعداء للإنسانيّة ويعاود الإلحاح على زروال لاتخاذ خطوات حواريّة تُجنّب الشعب هذه الجرائم والمجازر في أسلوب خطابي لا يمكن أن يوصف إلا بالاستجداء والخيانة والغباء، فضلًا عن الانحراف الشرعي والمنطقي، فقد خلع هذا الرابح سربال الرجولة والمروءة وراح في يوم وليلة يلعق ويلحس ما كان يعلن بالأمس ويوافق وسبحان مقلب القلوب، وصدق الشاعر:

ومن يهن يسهل الهوان عليه * ما لجرح بميّتٍ إيلام**

– عبد الله أنس يتبع رابح في سلسلة مقابلات صحفيّة يتقيأ تصريحات مشابهة أيّد فيها موقف رابح وأكّد أنه موقف الجبهة وقيادتها في الداخل والخارج، وأضاف إلى هراء صاحبه جملة من الاعترافات والمواقف الهامة في مقابلة مع جريدة الحياة ١٩٩٥/١١/٩م وكان ملخصها:

- أن هذا الاعتراف بزروال وعرض الحوار هو استمرار لمشوار بدأه عباسي مدني وقيادة الإنقاذ.
- الإقرار أن الانتخابات الرئاسية خسارة جولة بالنسبة للجبهة، معترفًا بفوز النظام فيها.

- الاعتراف لنحناح بأنه ممثل المشروع الإسلام في ظل غياب الجبهة وأن فوزه بـ٢٥% من الأصوات فوز للمشروع الإسلامي، وهذه لا يعجب لها من يعلم أنه حتى عهد قريب كان أنس يُؤيد النحناح في مواجهة الإنقاذ وهي في أوج نشاطها وسبحان مقلّب الأحوال!!

- التلميح أنّ الجبهة مستعدة حتى لتغيير اسمها لو اقتضى الحال لاستمرار السيرة!!

- قال بالحرف: (المطلوب من زروال أن يعني بالثقة التي منحها إياها الشعب، إنّ المواطنين انتخبوه ليكون مفتاحًا للخير وعلى هذا الأساس تقع عليه مسؤولية أن يعيد الأمور إلى نصابها).

- الزعم بعجز المجاهدين والسلطة على أن يحسم كل منهما الآخر، وقال: (القضية قضية مقايضة ولا أحد يستطيع أن يُلغي الطرف الآخر بالقوّة)!!

- حملة مسعورة على الجماعة الإسلاميّة المسلحة كعادته والتشكيك بها بل وتهديد قياداتها!

– بيان لجيش الإنقاذ في منطقة الغرب يعلن عن تصعيد الجهاد المسلّح ويستنفر الناس لمتابعة جهاد زروال وطغمته الحاكمة!!

– جهات ومنشورات إنقاذية كانت تدور في فلك رابح وهيئته في الخارج تستنكر موقفه وتصريحاته التي خوّلته بها القيادة والشيوخ، وتعتبر أنّ الصراع مع زروال ما زال قائمًا، وملامح انشقاق جدِّي في اتجاهات الإنقاذيّين في الخارج والداخل بين معترف ومرحّب بالحوار مع زروال الشرعي الدستوري، وآخر يريد متابعة جهاده تحت راية العقد الوطني وجهاد الديمقراطيين كما كان موقف أنور هدام ومن على شاكله.

وهكذا يبدو أننا أمام مرحلة أخرى من الحوار الذي لا ينتهي، فقد خرج الموضوع عن نطاق العقل والعقلاء بعد أن كان خارجًا من دائرة الشرع والدين أصلًا، ولله في خلقه شؤون، وقد أحببت أن أسجّل هذا الملحق في بحث الحوار لأن هؤلاء الذين جلعوا (الشرعية الشعبية) دينًا لهم حتى صار هذا الاصطلاح يدور على لسان خير قادتهم ومشايخهم، وحتى صار (مهري وحزب جبهة التحرير) و (آيت أحمد) بل (لويزا حنون) وصعاليك الكفر العلماني الآخرون؛ أحزابًا وشخصيات (شرعية) من أجل حفنة (أصوات) جعلت لهم مقاعد في البرلمان والمعارضة شرعيون.!!!

إن هذا المنطق والدين الكفري الجديد هو الذي قاد أصحابه من أمثال رابح للاعتراف بـ(شرعية) زروال لأنّه حاز رضا الرب الجديد (الشعب) و(الإرادة الشعبية)، فصاروا يفرّقون بين زروال الجنرال وزروال الرئيس الدستوري صاحب الشرعية الشعبية والدستورية، فكان منطقيًا أن يسبوا ويحاربوا الأول ثم يسجدوا على أعتاب الثاني يستجدون عنده الحل والفرج، وهذا موقف لا يستحق التعليق وفيما مرّ كفاية، ولا نزيد على ترديد قول ربنا –جل وعلا–: {أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا * إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ * ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ * فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ * ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ * أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَنْ لَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْغَانَهُمْ وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ * وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ}. فعلًا أفلا يتدبرون القرآن؟؟!

والحمد لله الذي يأبى إلا أن يُخرج أضغانهم لنعرفهم في لحن القول وصريحه، والله لقد فرحت بتصريحات رابح وأنس هذه واعترافهم بزروال ووصفهم للمجاهدين الأبرار وأعمالهم بأنها إجرام في حق الإنسانية؛ لأننا اكتشفنا هذا الرجل وأمثاله وطريقه ومنهجه من البداية، وأبى الله إلا أن يفضحهم بلسانهم، ونسأل الله أن يكون في هذا للعاقلين والمخلصين ممن ما يزالون تحت تلك الراية عبرة وعظة، فربما أنه ما زال في الوقت متسع لتائب عن راية الباطل، ونسأله أن يفيء من يريد الجهاد في سبيل الله إلى راية ترضي الله سبحانه وتعالى، فكفاهم ضياعًا.

اللهم اهدنا ومن أراد وجهك ودينك الحق وسبيلك القويم، وعليك بالمرجفين والمنافقين والبياعين وتجار الدماء فأنت عليهم قادر، وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

(انتهى الملحق).

عمر عبد الحكيم

زاد على الطريق برفقة صاحب ظلال القرآن – (الحلقة الأولى)

العدد: (١٣١)، الخميس ٢١/شعبان/١٤١٦ هـ - الموافق لـ ١١/١/١٩٩٦م

الحمد لله رب العالمين، وأصلّي وأسلّم على عبده ورسوله محمد الهادي الأمين، وبعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله وتعالى، وخير الهدي هدي محمد –عليه الصلاة والسلام–، وما نهضت هذه الأمة من تشتتها وضلالها إلا بالتمسك بهذه العروة الوثقى (كتاب الله وسنة نبيه المصطفى) عليه الصلاة والسلام. وما ضلّت وتمزقت وصارت نهبًا للأمم إلا عندنا تخلت بأغلبيتها عن هذه العروة الوثقى، وفسدت بفساد الدعامتين الأساسيتين لهذه الأمة وأعني (أهل القرآن وأهل السلطان)، فكما في قول عثمان –رضي الله عنه–: "إن الله يَزَعُ بالسلطان ما لا يزع بالقرآن"؛ فإذا فسد أهل السلطان وصاروا أئمة للضلال والفجور والانحراف، ثم فسد أهل القرآن فلم يأمروا بمعروف ولم ينهوا عن منكر وتهافتوا على موائد السلطان وفتات الأمراء؛ فمن ذا الذي يزع الدَّهماء بما أمر الله ويهديهم سبيل الرشاد؟ ومن ذا الذي يرد الحقوق ويدفع المظالم ويعبدُّ العباد وفق منهج ربهم ويسوقهم لسعادة دنياهم وآخرتهم؟؟

لقد فسدت دنيا المسلمين لأن دينهم فسد! ورحم الله الزاهد العالم المجاهد عبد الله بن المبارك عندما قال:

وهل أفسدَ الدِّينَ إلا الملوكُ ... وأحبارُ سُوْءٍ ورُهبانُها

لقد انحدرت أمتنا وظهرت فيها أسباب البلاء منذ مئات السنين بفساد هذين الصنفين، وتكاد لا تقع في القرون الأخيرة من تاريخها إلا على بقع مضيئة نادرة هنا وهناك حفظ الله بها دين الأمة وحضارتها، وتتالى الانحدار، ثم دُمِّر الكيان السياسي الرمزي الذي بقي لهذه الأمة وأعني (الخلافة)، وبذلك نُقضت عروة الدين الأولى حتى بشكلها الاسمي وانفلتت باقي العرى كما أخبر بها نبينا –عليه الصلاة والسلام–: (تنتقض عرى الإسلام عروة عروة، فأولها الحكم وآخرها الصلاة)، ودخلت هذه الأمّة أنفاق هذا التيه المظلم، وراحت تلفُّ وتدور في متاهاته.

لقد كان على هذه الأمة أن تجاهد أسباب البلاء، ولكن عامة أهل القرآن قعدوا عن قيادة الناس وضَرْبِ المثل لمواجهة

فساد أهل السلطان، وصار لسان حال الدهماء مع كل داعٍ قام يُنذر ويدعو إلى الله؛ كما كان حال بني إسرائيل مع نبيهم -عليه الصلاة والسلام- إلا من رحم الله، وتحقّق لهم بالمجمل تيهٌ أشدّ وأنكى من تيه بني إسرائيل، {قَالُوا يَا مُوسَى إِنَّا لَنْ نَدْخُلَهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ}، فماذا كان العقاب؟ {قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ}.

لقد قعدوا عن أمر الله ثم قعدت هذه الأمة، فتاهوا في التيه ثم تاهت هذه الذراري كما تاه أولئك، تيهًا أشد وأنكى، وما زالت السبل تتقاذفهم والدعوات والمحاولات من أجل الخروج تأخذهم ثم تعيدهم من حيث بدأوا، بل إن كثيرًا من تلك الدعوات صار على رأسها دعاة إلى أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها. كثيرة هي تلك المحاولات للخروج من هذا التيه، مناهج شتى، ودعوات شتى، دعاة كثيرون مختلفون متناحرون، وها هي أيام تُظلُّنا بمبشرات لعلها تكون فجر الخروج.

لقد وضع نفر من دعاة هذه الأمة ومن شباب هذه الأمة يدهم على أول معالم الطريق، ونسأل الله أن يحقق لهم وعده {وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ}، ولاشك أن للهدى منهجًا ولأصحابه سمات ومؤهلات، كما أن لدروب التيه مناهجًا ولأصحابها علامات وصفات، ولا شك أن أول ما على أصحاب طريق الخلاص والنجاة هو تبيّن منهجه ومواصفاته ليلزموها ويحافظوا عليها، وتبين مواصفات سبل التيه والضياع ليتجنبوها ولا يقعوا فيها تبعًا لذلك فيقودهم دعاة على أبواب جهنم، ذلك ليهلك من هلك عن بيّنة ويحيى من حيّ عن بينة.

إن من أهم مميزات هذه المبشرات في الانطلاقة الجديدة أنها تنطلق من أصول منهجيّة، ومن أهم توفيقات الله لها عودتها للانطلاق من خلال البحث عن سبل الالتزام بالعروة الوثقى (كتاب الله وسنّة نبيه)، الضمان والأمان من الضلال كما أخبر الصادق المصدوق -عليه الصلاة والسلام-، وكذلك عودتها للنبع الصافي باتباع السلف من أهل خير القرون ومن سار على منهجهم من سلف هذا النشء الصالح، والتزام هديهم في التماس الهدى من كتاب الله وسنة نبيه، إذ لن تصلح هذه الأمة إلا بما صلح أولها، ولا شكّ في ذلك.

كما أن من أهم مميزات هذه المبشرات في الصحوة والنهضة الجديدة الجادّة رؤيتها الواضحة والمباشرة في فهم وتحليل ظروفها ومعطياتها من خلال مجاهدين عاملين ومفكرين ربّانيين، قدّموا على قلّتهم الفكرة والقدوة والمثل وأضاءوا بأعمالهم بل وبدمائهم أروع ما في تلك الأفكار والمناهج التي قدّموها فانتفضت حيّة تنير معالم هذا الطريق للمصابرين من بعدهم.

وفي هذا السياق يأتي ولاشكّ المنهج الحركي والفهم الأصولي المبسّط والبالغ الصراحة والصدق الذي تمثّل في الإبداعات الأدبية والفكرية لسيّد قطب -رحمه الله تعالى-؛ حيث يعدّ بحق من أهم المنظرين المعاصرين لهذه الظاهرة المباركة التي انطلق أصحابها يبعثون آمال هذه الفجر الجديد، حتى أنّ المناصرين والمعاندين وأعداء هذه الانطلاقة يعتبرونه المنظرّ والمؤصّل الأساسي لانطلاق فكر وتيّار الجهاد، وذلك على مستوى العالم الإسلامي كله.

وفعلًا فإنّه لا غنى لأيّ حركة جهاديّة جادّة عن تلك الكنوز والنظريات والقواعد التي اكتشفها هذا الربّاني الشهيد - كما نحسبه ولا نزكّي على الله أحدًا-، فهذه الانطلاقة المباركة لحركات الجهاد تحتاج أول ما تحتاج إلى (طليعة مباركة وقاعدة صلبة) كما أسماها -رحمه الله-، تربّت وتمثّلت هذا المنهج ثم انطلقت به تُربّي من بعدها عليه، فالحقيقة الواضحة أنّه لا طائل ولا منعة ولا جدوى من دعوة لا تحميها وتنطلق بها طلقات المجاهدين فيها، وكذلك فإنّ تلك الطلقات تتحوّل إلى أصداء تطيش في الهواء إذا لم يؤصّل جدواها منهج ربّاني يفهم أصحابه دينهم وواقعهم من حولهم انطلاقًا من أساسيات هذا الدين.

وعبر هذا البحث (زاد على الطريق برفقة صاحب ظلال القرآن) سنقدّم نماذج من أقواله وكتاباته -رحمه الله- ولا سيّما من كتابه القيّم (في ظلال القرآن)، تثبت الأيام يومًا بعد يوم كم كان هذا الرجل -رحمه الله- بعيد النظرة ثاقب الفكرة بحيث وضع يده على الداء وأنعم الله عليه فهداه إلى طبيعة الدواء..

ولكم كنت أعجب كلّما قرأت في إبداعاته -رحمه الله- عندما أجده تحدث وفصل قواعد منهجية لإشكالات حركية وواقعية جهادية لم تكن قد عاشتها بعد الحركة الإسلامية عبر تجربتها الحديثة فيما سبقه أو أيامه رحمه الله، لقد كان له بصيرة ونور..

وكم ظُلم هذا الرجل وظُلمت أفكاره عندما جمعها وانتسب إليها دعاة وحركات وأقوام لو وضعوا في موازين سيد قطب -رحمه الله- لخرج تصنيفهم تحت أسوأ الصفات والمسمّيات التي أطلقها على فرق الانحراف والابتداع والإرجاف والنفاق. حتى أن بعضهم تنبه لهذا فكانت الصيحات تنطلق بين الحين والحين متبرئة من منهج سيد -رحمه الله- في حين ما زالت صحفهم وأدبياتهم تقتات على إبداعاته -رحمه الله- وتخدع الأتباع.

ولكم ظُلم هذا الرجل وإنتاجه من قِبل الذي احتكروا مسمّى السلف والسلفية حتى بلغ الأمر بأخزاهم حالًا أن يَجْمَعوا -في حماية أسيادهم المجرمين- كتبه لتحرق!! نعم هكذا.

ولكم ظُلم هذا الرجل حتى من محبيه وذلك بعدم الاهتمام الحقيقي بالآفاق الهائلة المتّسعة التي تناولتها أفكاره وإبداعاته من خلال واقع حركتهم وطبيعة إشكالاتهم؛ حيث انحصرت مجالات الاستفادة منه على شريحة محدودة من الدعاة والمجاهدين الذي اجتذبتهم مائدته فاستفادوا وأفادوا، وأعتقد أنّ الكثرة الأساسية من قواعد هذه المبادرات الجهاديّة المباركة لم تأخذ الحظّ الواجب عليها من هذه التأصيلات المنهجية الحركية الرائعة.

هنا سنقدم بعض أقواله التي لاشك أنها ستدهش القارئ كما أدهشتنا في بعض نواحيها؛ وكأنه قد كتبها -رحمه الله- لجيلنا ومشاكله التي ما تفتأ تصبحنا وتمسّينا. وسنعلق عليها تعليقات موجزة بالإجمال، من خلال إسقاطها المباشر على واقع مشاكل العمل الإسلامي وانطلاقاته الجهاديّة المعاصرة.

ونسأله تعالى أن يعيننا على الإفادة منها وحسن تقديمها والاستشهاد بها، وأن يتفضل على كاتبها (سيد رحمه الله) بجزيل المغفرة والرحمة، وأن يجعلنا وإيّاه من التابعين بإحسان لسلف صالح أنعم الله علينا بهم فأضاءوا لنا سبل الهدى على أنوار كتاب الله وسنة نبيّه عليه الصلاة والسلام.

زاد على الطريق برفقة صاحب ظلال القرآن – (الحلقة الثالثة)

العدد: (١٣٤)، الخميس ١٢/رمضان/١٤١٦ هـ - الموافق لـ ١٠/٢/١٩٩٦م

ونتابع مع سيد قطب –رحمه الله–: فانظر إليه حيث يقول: «**إننا نرى في زماننا هذا صنوفًا وألوانًا من الشرك ممن يزعمون أنهم يوحّدون الله ويسلمون له. فترتسم لنا صورة مدارج الشرك. إن الناس يقيمون لهم اليوم آلهة يسمونها (القوم) ويسمونها (الوطن) ويسمونها (الشعب) إلى آخر ما يسمونه. وهي لا تعدو أن تكون أصنافًا غير مجسدَّة كالأصنام الساذجة التي كان يقيمها الوثنيون. ولا تعدو أن تكون آلهة تشاركه سبحانه في خلقه. وينذر لها الأبناء كما كانوا ينذرون للآلهة القديمة. ويضحّون لها كالذبائح التي كانت تُقدَّم في المعابد على نطاق واسع، إن الناس يعترفون بالله ربًا. وكلهم ينبذون أوامره وشرائعه من ورائهم ظهريًا. بينما يجعلون أوامر هذه الآلهة ومطالبها (مقدَّمة) تخالف في سبيلها أوامر الله وشرائعه، بل تُنبذ نبذًا. فكيف تكون الآلهة؟ وكيف يكون الشرك؟**» اهـ.

رحمك الله يا سيد.

فلننظر اليوم في أحوالنا وأحوال الناس. ولينظر أولئك الذين تنتهي عندهم المشكلة مع الضلال بل مع رموز الكفر والقائمين عليه عندما يزعمون أن (الشعب) أقرَّ لهم بذلك. وهب أن زعمهم صحيح –وهو كاذب–، وعندما لا يجدون مُبررًا له إلا أن (القوم) ارتضوه لأن في ذلك مصلحة (الوطن). وليبحثوا لهم عن وصف ومسمًى لحالهم ومعتقدهم وفق ميزان شرع الله.

ولنتابع مع سيد –رحمه الله–، يقول: «**إن الله –سبحانه وتعالى– يأمر بأن تكون رابطة التجمّع هي العقيدة، ولكن (القومية) أو (الوطن) يأمر باستبعاد العقيدة من قاعدة التجمّع. وأن يكون الجنس أو القوم هو القاعدة، فمن هو الإله الذي تتَّبع أوامره؟ أهو الله –سبحانه وتعالى– أم الآلهة المُدَّعاة؟**

إن الله سبحانه يأمر أن تكون شريعته هي الحاكمة، ولكن عبدًا من العبيد –أو مجموعة من الشعب– تقول: كلا. إن العبيد هم الذين يشرّعون وشريعتهم هي الحاكمة. فمن الإله الذي تتبع أوامره؟ أهو الله سبحانه أو الآلهة

المدعاة، إنها أمثلة لما يجري في الأرض كل يوم "..." ويجب ألا تخدعنا الأشكال المتغيّرة للوثنية والشرك عن حقيقتها الثابتة» اهـ.

لله دره –رحمه الله–، ها قد أظلّ الناسَ زمان تجمع فيه دساتير الدول المسماة (إسلامية) والتي صدّرت كثير من دساتيرها بالكلمة التي جوّفوها وتركوها للزينة رغم ما كبّلوها به من أساس الشرك حين قالوا: "الشريعة هي المصدر الأساسي للتشريع والتقنين"، ها هي تنصّ في قوانين الأحزاب جهارًا نهارًا على عدم جواز وجود حزب على أساس ديني. وهكذا على كل تجمع إسلامي إذا أراد أن يكون حزبًا مسموحًا به حتى بمبدأ رضي أن يدخل في نظامهم وأحكامهم وأن يخلع عن نفسه صفة التجمّع على أساس الإسلام، بل عليه أن يغيّر اسمه إذا كان يشير لهذا، كما حدث في تركيا وتونس ومصر وغيرها.

في حين أن التجمع على أساس آخر من أُسس الضلال هو المشروع المسموح به هذا ابتداء، حتى يُسمح بالدخول في قانون الأحزاب الذي يشترط عليه من الكفر ما كاد يصبح معروفًا من العقل بالضرورة لدى أي عامل في خدمة هذا الدين.

ولنتابع معه –رحمه الله– لمزيد من الإيضاح فتراه يقول: «**فالأصنام ليست سوى شعارات للطاغوت، يتخفَّى وراءها لتعبيد الناس باسمها وضمان دينونتهم له من خلالها. إن الصنم لم يكن ينطق أو يسمع أو يبصر، إنما كان السَّادن أو الكاهن أو الحاكم يقوم من ورائها، يُتمتم حولها بالتعاويذ والرقى، ثم ينطق باسمها بما يريد هو "..." فهذه هي الأصنام في طبيعتها وحقيقتها ووظيفتها، إذا رفعت القومية شعارًا أو رفع (الوطن) شعارًا، أو رفع (الشعب) شعارًا، أو رفعت (الطبقة) شعارًا، ثم أريد الناس على عبادة هذه الشعارات من دون الله، وعلى التضحية لها بالنفوس والأموال والأخلاق والأعراض بحيث كلما تعارضت شريعة الله وقوانينه وتوجيهاته وتعليماته مع مطالب تلك الشعارات ومقتضياتها نُحيت شريعة الله وقوانينه وتوجيهاته وتعاليمه، ونُفذت إرادة تلك الشعارات –أو بالتعبير الصحيح الدقيق إرادة الطواغيت الواقفة وراء هذه الشعارات– كانت هذه هي عبادة الأصنام من دون الله، فالصنم ليس من الضروري أن يتمثل في جحر أو خشبة إنما يكون الصنم مذهبًا أو شعارًا**» اهـ.

ويُضيف: «**والذين يظنون أنفسهم في (دين الله) لأنهم يقولون بأفواههم (نشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله) ويدينون بها فعلًا في شؤون الطهارة والشعائر والزواج والطلاق والميراث، بينما هم يدينون فيما وراء هذا**

الركن الضيق لغير الله. ويخضعون لشرائع لم يأذن بها الله –وكثرتها مما يخالف مخالفة صريحة شريعة الله– ثم هم يبذلون أرواحهم وأموالهم أو أعراضهم وأخلاقهم –أرادوا أم لم يُريدوا– ليحققوا ما تطلبه منهم الأصنام الجديدة. فإذا تعارض دين أو خُلق أو عرض مع مطالب هذه الأصنام، نُبذت أوامر الله فيها ونُفذت مطالب هذه الأصنام. الذين يظنون أنفسهم مسلمين وفي (دين الله) وهذا حالهم علَّهم أن يستفيقوا لما هم فيه من الشرك العظيم!. إن دين الله ليس بهذا الهزال الذي يتصوّره من يزعمون أنفسهم (مسلمين) في مشارق الأرض ومغاربها لجزئيات الحياة اليومية وتفصيلاتها والدينونة لله وحده في كل تفصيل وكل جزئية من جزئيات الحياة اليومية وتفضيلاتها، فضلًا عن أصولها وكلياتها –هي دين الله– وهي الإسلام الذي لا يقبل الله من أحد دينًا سواه "..." ولينظر الناس في كل بلد لمن المقام الأعلى في حياتهم؟ ولمن الدينونة الكاملة ولمن الطاعة والاتباع والامتثال؟ فإذا كان هذا كله لله فهم في (دين الله). وإن كان لغير الله معه أو من دونه فهم في دين الطواغيت والأصنام والعياذ بالله، {هَذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ وَلِيُنْذَرُوا بِهِ وَلِيَعْلَمُوا أَنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ} [إبراهيم: ٥٢]. اهـ.

نعم إنه السؤال العريض وضعه سيد أمام الناس، أمام أهل العلم فيهم، ونُعيد وضعه أمامهم وأمام الحركة الإسلامية ومناهجها وشيوخها وقادتها، ليُجيبونا عن حكم الله فيما يجري من حولنا وهل الناس في (دين الملك) أم في (دين الله)؟

لا شك أن الناس تعيش تبعات (دين الملك) وإفرازاته، ولقد أكّد سيد –رحمه الله–، ولفتنا النظر في الحلقة الماضية منعًا لكل لبس أو تلبيس أنه –رحمه الله– يقول ذلك وكذلك نحن معه على مذهب أهل السنة والجماعة لم يكن يرى ولسنا نرى هؤلاء المسلمين مسلوبي الإرادة كفارًا بحكم حالهم هذا وإفرازاته، بل هم على الإجمال مسلمون، وحال كل واحد منهم بحسبه، وكلنا لا نشك لحظة واحدة أن حالهم ليس حال من في دين الله، لقد غُمسوا غمسًا في دين الملك، وهم يعيشون تبعاته إلى أن يهيئ الله لهم الفئة المؤمنة الصالحة الظاهرة على الحق لتعيدهم إلى (دين الله) وليسعدوا بتبعات ذلك دنيا وآخرة.

هذا هو دين الله وهذه مضامينه، وما قول سيد –رحمه الله– إلا نور من أنوار تلك المشكاة ما زال ينير درب السائرين عبر هدي السلف الصالح عبر العصور، إلى أن أظلّنا العصر الذي نحن فيه وقام ما سُمي بالحركة الإسلامية، ولقد كانت هذه المعاني وأشباهها ولا سيما ما قدّمه سيد –رحمه الله– يُعدُّ زاد روادها الأوائل، إلى أن خلف من بعدهم خلف

أضاعوا هذه المعايير، وبدّلوا وغيّروا وما زالوا يقودون قوافل أتباعهم في صحراء هذه التيه، إلا من رحم الله وقليل ما هم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

زاد على الطريق برفقة صاحب ظلال القرآن – (الحلقة الرابعة)

العدد: (١٣٥)، الخميس ١٩/رمضان/١٤١٦هـ - الموافق لـ ٨/٢/١٩٩٦م

يقول سيد قطب -رحمه الله تعالى-: «**وإنما آفة الدين تتمثَّل في معظم الأحيان في فئة من رجاله، وآفة رجال الدين حين يفسدون أن يصبحوا أداة طيِّعة لتزييف الحقائق باسم أنهم رجال الدين، وهذه الحال يذكرها القرآن الكريم عن فريق من أهل الكتاب، {وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ} [آل عمران: ٧٨]، هؤلاء كانوا يؤوِّلون نصوص كتابهم ويلوونها ليًا ليصلوا منها إلى مُقرَّرات معيّنة، يزعمون أنها مدلول هذه النصوص وأنها تمثّل ما أراده الله منها، بينما هذه المقررات تُصادم حقيقة دين الله في أساسها معتمدين على أن كثرة السامعين لا تستطيع التفرقة بين حقيقة الدين ومدلولات هذه النصوص الحقيقية، وبين تلك المقرّرات المُفتَعلة المكذوبة التي يلجئون إليها إلجاءً**».

إنها الطامة الكبرى، وإنه المصاب الجلل حين يصبح ميراث النبوة ألعوبة في أيدي أمثال هؤلاء. إن العلم الذي هو ميراث محمد -صلى الله عليه وسلم- يجب أن يأخذه الوارث بحقه الذي ذكره الله -تبارك وتعالى- من وجوب بيانه للناس واضحًا جليًا لا لبس فيه ولا شبهة ولا غموض، وإلا فليدعه وليكن فردًا من عامة المسلمين فهو أسلم له عند ربه وأهون له عند حسابه؛ فإن الوعيد في هذا المقام تقشعّر له الجلود، وتضّطرب له القلوب إن كان فيها حبة خردل من إيمان {إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ} [البقرة: ١٥٩]. فما أنزله الله في كتابه وما جاء به رسوله -صلى الله عليه وسلم- سماه الله تعالى «بينات» والبيّن هو الواضح الذي لا خفاء فيه، والله تعالى بيّنه للناس في كتابه وهذا الصنف من البشر الذين قال فيهم عليه الصلاة والسلام في الحديث الصحيح: (قلوبهم قلوب الذئاب في جثمان إنس)، يكتمونه! يكتمونه مع كونه بيّنًا! وليس كتمانه بجعله قراطيس يُبدونها ويُخفون كثيرًا كما كانت تصنع اليهود! فهذا لا يستطيعونه بعد أن تكفَّل الله تعالى بحفظه من التحريف والتبديل، ووالله لو استطاعوا لفعلوا! فلا سبيل لهم إلا ما صنعه سلفهم من اليهود، لما قيل

لهم قولوا «حطة» فقالوا «حنطة» ولما قيل لهم اسمعوا فقالوا «سمعنا وعصينا» ولما كانوا يقولون «راعنا» من «الرعونة» لا من المراعاة ولما كانوا يقولون «السام» بدلًا من «السلام»؛ إنه ليُّ اللسان وتعويجه، وَلَيُّ أعنان النصوص لتروج على العامة السذّج من المسلمين ليحسبوه من الكتاب -وما هو من الكتاب- خدمة لأهواء الطواغيت البشرية التي تُعبد من دون الله تعالى اليوم، ولو أدى ذلك إلى أن يصير الحلال حرامًا والحرام حلالًا ما دام ذلك العَرَض من أعراض الدنيا يتحقق، وهي آفة كما يقول سيد -رحمه الله-: «**لا تختص بهم أهل كتاب وحدهم، إنما تُبتلى بها كل أمة يرخِّص دينَ الله تعالى فيها من ينتسبون إليه حتى ما يساوي إرضاء هوى من الأهواء التي يعود تمليقها بَعَرض من أعراض هذه الأرض، وتفسد الذمة حتى ما يتحرَّج القلب من الكذب على الله، وتحريف كلماته عن مواضعها لتمليق عبيد الله ومجاراة أهوائهم المنحرفة التي تُصادم دين الله**».

إنّ الفراعنة الذين يحكمون الأرض في زماننا أدركوا حقيقة هامة، وهي أن أمة الإسلام حُكمت قرونًا طويلة بالسيف والقرآن، وأنّ أهل العلم كانت لهم مكانة رفيعة في قيادة الأمة وتوجيهها، ولو رجعت إلى شيء من قصص سلفنا لوجدت ما يشفي العليل ويروي الغليل؛ فالعالم من علماء سلفنا حينما يُذكر تقفز إلى ذهنك على الفور صورة مشرقة من الإيمان الذي لا يُزعزعه شيء على وجه الأرض، صورة من الصبر على البلاء والثبات والجهاد والبذل والتضحية بالأهل والمال والوطن، وما دام في الأمة أمثال هؤلاء فأنّى لهذه الفراعنة أن تعلوا علوّ الديدان في الأرض؟! وكان الحل يتمثل في أمرين:

- الأول: أن تُكمَّم أفواه الدعاة إلى الحق الذين يريدون القيام بواجب البلاغ وأن تُعلن الحرب عليهم {وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ}.

- أما الثاني: فهو أن يُخرج الطاغوت من مدارسه وجامعاته ومعاهده من يُبارك علمهم ليباركوا له مسيرته، وليكونوا أعوانه وسحرته، أدعياء علم ولا علم، ومُدَّعو فقه ولا فقه، حُمّلوا التوراة ثم لم يحملوها، فمَثَلهم كمَثَل الحمار يحمل أسفارًا، وإن قيل لهم شيوخ وأشياخ وشيخة وشيخان ومشيخة ومشيوخاء ومشايخ، منهم والله نماذج للضلال يصدُّون عن سبيل الله ويبغونها عوجًا وهم بالآخرة هم كافرون، ووالله لقد كثروا -لا كثَّرهم الله- حتى لقد قال القائل:

لقد كثرت دُعاة الفقه حتى ... لقد غَلَبَ النَّهيقُ على الصَّهيلِ

فلا كل الوقود كنار موسى ... ولا كل الفواطم كالبتولِ!

إنه والله ذهاب العلم بذهاب العلماء، كما قال عليه الصلاة والسلام في الحديث الصحيح: (إن الله تعالى لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يُبقِ عالـمًا اتَّخذ الناس رؤساء جُهَّالًا فسئلوا، فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا).

لقد صار الدين عند هؤلاء مهنة من المهن يقتات بها دَعيُّ العلم من فتات موائد السلاطين أو يلعق به ما تبقى في راحتيه من حطام زائل قذر، أجل فالواحد من هؤلاء إذا ذكرته قفزت إلى ذهنك صورة الجشع الطماع الحريص على الدنيا صاحب البطن الذي لا يشبع، من يستخدم علمه في التحريفات المقصودة والفتاوى المرغوبة لسلطان الأرض وطاغوت الزمان، فسبحان من قسمهم فريقين: فريقًا هدى وفريقًا حق عليهم الضلالة، فريقًا آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم وفريقًا ضلوا وأضلوا {فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ}؟

يقول سيد –رحمه الله–: «**إن آفة رجال الدين حين يصبح الدين حِرفة وصناعة لا عقيدة حارة، إنهم يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم، يأمرون بالخير ولا يفعلونه، ويدعون إلى البِر ويُهملونه، ويُحرِّفون الكَلِم عن مواضعه ويؤوِلّون النصوص القاطعة خدمةً للغرض والهوى، ويجدون فتاوى وتأويلات قد تتَّفق في ظاهرها مع ظاهر النصوص ولكن تختلف في حقيقتها عن حقيقة الدين؛ لتبرير أغراض وأهواء لمن يملكون المال أو السلطان**».

إنني والله لا زلت أعجب من أمثال هؤلاء تجار الدين وبائعي العلم! والعجب أشد ممن يمجدهم ويعظهم ويخلع عليهم أوصاف العلماء وينعتهم بنعوت الصالحين كيف لم يقرأوا مثل قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ * أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ} [البقرة: ١٧٤، ١٧٥].

إنَّ أوجب ما يجب على طائفة الحق اليوم أن تُعرّي هؤلاء أمام الناس وأن تفضحهم على رؤوس الأشهاد، وأن تُبيِّن للناس غواياتهم وضلالتهم ليحذرهم كل مؤمن موحد وليبغضهم لبغض الله تعالى لهم، كما قال عليه الصلاة والسلام فيما صح عنه: (إن الله يُبغض كل عالم بالدنيا جاهل بالآخرة).

وهؤلاء لم يكن هذا حالهم لو كانوا يُقيمون للقاء الله وزنًا أو يعملون للآخرة حسابًا، بل هم كما وصفهم سبحانه بقوله: {كَلَّا بَلْ لَا يَخَافُونَ الْآخِرَةَ}. فاللهم السلامة السلامة.

زاد على الطريق برفقة صاحب ظلال القرآن – (الحلقة الخامسة)

العدد: (١٣٦)، الخميس ٢٦/رمضان/١٤١٦ هـ - الموافق لـ ١٥/٢/١٩٩٦م

عن أبي ذر –رضي الله عنه– أن النبي –صلى الله عليه وسلم– قال: (كما لا يُجتنى من الشوك العنب كذلك لا ينزل الفجار منازل الأبرار، وهما طريقان فأيهما أخذتم أدركتم إليه) حديث صحيح.

إن من الواجب على هذه الأمة أن تبيّن الفارق واضحًا بين المنزلين، وهي مهمة أوكلها الله تعالى لأهل العلم وحملة الفقه، ومتى قام العالم بدوره هذا فاعلم أن الله تعالى قد أراد به خيرًا، كما قال عليه الصلاة والسلام: (من يُرِدِ اللهُ به خيرًا يُفقّهه في الدين)؛ ووجود أهل العلم الذين يُفقِّهون هذه الأمة دينها هو من إرادة الله تعالى الخير لهذه الأمة، ومتى عُدم هؤلاء الربانيون فاعلم أنه نذير سوء والعياذ بالله. وهذا هو والله ما وقعت فيه هذه الأمة حيث ابتُليت بتجار الدين وبائعي الفقه، وما تكاد العين تقع على عالم إلا وهذا مثله، فيما عدا الندرة ممن عصم اللهُ مصداق قول نبينا –عليه الصلاة والسلام– في الحديث الصحيح: (إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يُبقِ عالـمًا اتّخذ الناس رؤوسًا جُهّالًا فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلّوا وأَضَلوا).

ولقد رأينا من هؤلاء من يأكل فتات الخبز بالدين بتوقيع الفتوى للسلاطين، فيكتب في حلّ الربا عامًا وفي حرمته عامًا! وفي حرمة الاستعانة بالكافر عامًا وفي حلّها بل وجوبها عامًا! وفي تكفير من لبس الصليب عامًا ثم يجعل لبسه من مصالح الدين عامًا! ورأينا منهم –لا أرانا الله وجوههم– من يجعل المذاهب المعاصرة الكافرة كالديمقراطية والاشتراكية وغيرها دينًا وإسلامًا! كما رأينا منهم –لا أراهم الله خيرًا– من يبارك الفجور والخنا وإشاعة الفاحشة بين الناس ثم هو بعد هذا كله يخلع على هذا الكفر رداء الدين ويُلبسه قميصه، وفي مثل هذا يقول سيد –رحمه الله–:

«**فماذا يكون هذا إلا مصداقًا لنبأ الذي آتيناه آياتنا فانسلخ منها فأتبعه الشيطان فكان من الغاوين؟ وماذا يكون هذا إلا أن يكون المسخ الذي يحكيه الله سبحانه عن صاحب النبأ {وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ} [الأعراف: ١٧٦]. ولو شاء الله بما آتاه من العلم بآيته، ولكنه لم يشأ سبحانه؛ لأن ذلك الذي علم الآيات أخلد إلى الأرض واتَّبع هواه ولم يتّبع**

الآيات. إنه مَثَل لكل من آتاه الله من علم الله فلم ينتفع بهذا العلم ولم يستقم على طريق الإيمان، وانسلخ من نعمة الإيمان ليصبح ذليلًا تابعًا للشيطان ولينتهي إلى مرتبة المسخ في مرتبة الحيوان» اهـ.

ولقد قصّ الله تعالى هذه القصة في كتابه لأنها مثل لا ينقطع وروده ووجوده في كل زمان ومكان، وما هي محصورة في رجل ببني إسرائيل أو في جيل من الزمان، ولذلك أقرّ الله نبينا –صلى الله عليه وسلم– أن يتلو هذه على قومه كي لا ينسلخوا من دين الله بعد أن أُوتوه، كما قال تعالى: {فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ} [الأعراف: ١٧٦].

يقول سيد: «**ولقد رأينا هؤلاء –والعياذ بالله– في زماننا هذا من كان كأنما يحرص على ظُلم نفسه، أو كمن يعضّ بالنواجذ على مكان له في مقر جهنم يخشى أن يُنازعه إياه أحد من المتسابقين معه في الحلبة!، فهو ما يني يُقدّم كل صباح ما يُثبّت به مكانه هذا في جهنم، وما يني يلهث وراء هذا المطمع الدنيوي لهاثًا لا ينقطع حتى يفارق هذه الحياة الدنيا**».

والذي يجب أن نُبيّنه لهذه الأمة وما يجب أن تَعيَه طليعة هذه الأمة المباركة هو أن وجود هؤلاء اللاهثين المنسلخين من آيات الله يمثل عقبة كؤودًا في طريق الدعوة إلى الله ينبغي عليهم أن يجتازوها باستئصالها وتعريتها وفضحها للناس، اقتداءً بالقرآن الكريم في تعرية أحبار السوء ورهبان الشرور؛ كي تتهيأ هذه الأمة لمهمتها العظيمة في قيادة البشرية وتحكيم شريعة رب البرية.

إن هؤلاء الذين أُوتوا العلم وانسلخوا منه هم الستار الذي يحجب عن الأمة قُبح هؤلاء الطغاة وكفرهم، والقرآن كما يقول سيد قطب –رحمه الله–: «**يُحذّر من التشكيلات التي تتّخذ ستارًا إسلاميًا وفي حقيقتها إضرار بالإسلام {وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ} [التوبة: ١٠٧]، لقد اتُّخذ مسجد الضرار على عهد رسول الله –صلى الله عليه وسلم– مكيدة للمسلمين، لا يُراد به إلا الإضرار بالمسلمين وإلا الكفر بالله، وإلا ستر المتآمرين على الجماعة المسلمة الكائدين لها في الظلام، وإلا التعاون مع أعداء هذا الدين على الكيد له تحت ستار الدين. وليعرف الدعاة في كل زمان وفي كل مكان أن هذا المسجد ما يزال يُتَّخذ في صور شتى تلائم ارتقاء الوسائل الخبيثة التي يتخذها أعداء هذا الدين، تُتَّخذ في صور نشاط ظاهرة للإسلام وباطنه لسحق الإسلام أو تشويهه أو تمويهه وتميعه**».

تأمل كلامه -رحمه الله- وقل لي بربك أليس إقامة طواغيت الأرض لهذه النماذج من أصحاب العمائم والبطون وتقديمهم للناس على أنهم حملة العلم وأرباب الفقه واتخاذهم لهم ستارًا لكفرهم وإلحادهم هو من أعظم الإضرار بالمسلمين والكيد لهم؟

دور هؤلاء -أعني أصحاب العمائم- هو أن يقدّموا للناس الدين الذي يرضاه أولئك الفراعنة الذين يُعبَدون في الأرض، وأن يصدروا للناس الذين يرون الإسلام يُمحق ورجاله تُذبح، أن الإسلام لا زال بخير لا خوف عليه ولا قلق! كيف لا، ولا زال حاملو حمى الملة والدين قائمين على نصرته وتأييده؟! فطواغيت "آل سعود" هم حماة التوحيد ودعاة العقيدة، "والحسن" طاغوت المغرب هو ناصر السنة وقامع البدعة، و"حسين اليهود" هو محيي تراث الإسلام وباعث مجده، ومفاخره و"علي -بل سافل- اليمن" هو شاحذ الهمّة لجمع شتات الأمة!! وغيرهم ممن يُقال فيهم:

ألا لا بارك الله في مثلهم ... إذا ما الله بارك في الرجال

ومن أدوار أصحاب العمائم هؤلاء لبس الحق بالباطل وخلطه على الناس، فكما يخلعون على هؤلاء الطواغيت نعوت الخلفاء الراشدين ويصفونهم بأوصافهم! منهم -أبعدهم الله- يسبُّون دعاة التوحيد الذين باعوا لله أنفسهم ويسمونهم بأبشع المياسم مما لا يليق إلا بأمثالهم، بل يصفونهم بالضلالة والمروق والكفر، قاتلهم الله أنى يؤفكون، وفي أمثالهم قول ربنا -جل وعلا-: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا * أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا * أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا * أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا * فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ صَدَّ عَنْهُ وَكَفَى بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا}.

فيا دعاة التوحيد، لقد كاد دين الله يَنْدَرِس حتى كادت الناس لا تدري ما صيام؟ ولا صدقة ولا صلاة ولا نسك؟ وعادت الأمة لا تعلم كتاب الله إلا أماني! طُمست معالم السنة وفَشَت البدعة! وأُبعدت شريعة الله تعالى وحُكّمت شرائع الشياطين! سُوّدت الأرض واكفهرّت السماء! ونطقت الرويبضة وتكلمت أئمة الضرار، فتحتّم على أهل التوحيد وأتباع الحق كشفهم للناس وإظهار وجوههم الكالحة لهم وبيان حقيقتهم وما تخفي صدورهم، ولنا أعظم أسوة في كشف مسجد الضرار في عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وبيان الله القوي الصريح.

والله الموفّق.

زاد على الطريق برفقة صاحب ظلال القرآن – (الحلقة السادسة)

العدد: (١٣٧)، الخميس ٢١/شعبان/١٤١٦ هـ - الموافق لـ ١١/١/١٩٩٦م

قال سيد –رحمه الله–: «**إن هذا القرآن يُربّي الفرد المسلم على أساس إخلاص ولائه لربه ورسوله وعقيدته وجماعته المسلمة، وعلى ضرورة المفاصلة الكاملة بين الصف الذي يقف فيه، وكل صف آخر لا يرفع راية الله، ولا يتبع قيادة رسول الله، ولا ينضم إلى الجماعة التي تمثل حزب الله، وإشعاره أنه موضع اختيار الله ليكون ستارًا لقدرته وأداة لتحقيق قدره في حياة البشر وفي وقائع التاريخ**» اهـ.

إن أخطر ما يواجه الأمة هو خلط الحق بالباطل والأصيل بالدخيل والتمييع والترقيع الذي يجعل كلمة «المفاصلة» في حياة المسلم كلمة لا قيمة لها عارية عن مدلولها الحقيقي، حتى يصل الحال بالمنتسبين للإسلام أن يعتقدوا أن تحقيق المفاصلة مع أعداء هذا الدين يحصل بمجرد التلفظ بـ(لا إله إلا الله)، وأنهم بذلك صاروا من حزبه وأوليائه ولو فعلوا ما فعلوا، حتى أنك أصبحت لا تكاد تجد فارقًا يميز المسلم عن غيره؛ فطُمست أصول الدين وتبدَّلت معالمه، ومُسخت أفهام أهله حتى صار الدين عند الأكثرين منهم كما كان عند اليهود حين حكى الله تعالى عنهم قوله: {وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ} [البقرة: ٧٨].

وأعجب مما ذكرت لك أن ترى من ينتسب إلى الإسلام باسمه وميلاده فحسب ثم تراه عاريًا عن الإسلام في كل سلوكه وأموره عقيدة وأخلاقًا ومنهجًا وسلوكًا ومظهرًا، فهو يعتقد العقائد الباطلة الجاهلية وينتحل المذاهب الضالة المنحرفة ويناصرها ويدعو لها ويوالي من والاها ويعادي من عاداها، ثم هو بعد ذلك مسلم من جملة المسلمين!

وهذه المسألة –أعني مسألة المفاصلة– هي من صميم مسألة العقيدة؛ فالمسلم حتى يكون ولاؤه خالصًا لله وحده لا بد أن يتميز عن غير المسلم في كل صغيرة وكبيرة –فهو يتميز عنه في عقيدته ومنهجه وسلوكه وأخلاقه، ويتميز عنه في عبادته ومعاملاته، بل في ملبسه ومأكله ومشربه في مفاصلة كاملة بين الصف المسلم وبين سائر الصفوف التي تدين بغير الإسلام، حتى يصير المسلم ممن يُشار له بالبنان.

ولاؤه لله وحده ولحزبه وعداؤه لمن عاداه ولو كان من أقرب الأقربين كما قال تعالى: {لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} [المجادلة: ٢٢].

هذا هو دين الله سبحانه؛ لا تَنَاصُر إلا بين المؤمنين وإن تباعدت بينهم الديار، ولا معاداة إلا لأولياء الشياطين وإن كانوا من الآباء أو الإخوان، حتى لا يكون الإسلام مجرَّد عنوان يُرفع أو مجرد راية وشعار، أو مجرد كلام باللسان أو مما يرثه الأبناء من الآباء، وقد قال سبحانه: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ} [التوبة: ٢٣]، وهذا في النهي عن موالاة الآباء والإخوان فكيف بالأبعدين من أعداء الله ورسله من اليهود والنصارى وأذنابهم من الكفرة المرتدين؟

يقول سيد -رحمه الله-: «**إن هذا الاختبار بكل تكاليفه فضل من الله يؤتيه من يشاء، وإن موالاة الجماعة غير المسلمة معناه الارتداد عن دين الله والنُّكول عن هذا الاختيار العظيم، والتَّخلي عن هذا التَّفضل الجميل، فالولاء لله {إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ} [المائدة: ٥٥]، فإن البيان الإلهي يذكر بعض السمات الرئيسية للذين آمنوا: {الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ} [المائدة: ٥٥]، وهذه ملابسة مثيرة لكل مَنْ له حمية المؤمن؛ الذي لا يرى لنفسه كرامة إذا أُهين دينه، وأُهينت عقيدته، وأُهينت صلاته، واتخذ موقفه بين يدي ربه مادة للهزء واللعب، فكيف يقوم ولاء بين الذين آمنوا وبين أحد من هؤلاء الذين يرتكبون هذه الفعلة؟! ويرتكبونها لنقص في عقولهم، فما يستهزئ بدين الله وعباده المؤمنين إنسان سوي العقل**».

وإنه والله لا ينقضي العجب مما نرى ونسمع في زماننا من انقلاب في الموازين وعقم في المفاهيم، فكثير ممن ينتسب إلى الإسلام لم تعد صلاته تُتَّخذ هزوًا ولعبًا فحسب بل دينه كله!، فشرع الله قد بُدّل وغُيّر لتحكم شريعة الشيطان، وقُرّب أهل الكفر والزندقة وأُبعد أهل الصلاح والإيمان، وصار الاستهزاء بالدين وأهله فاكهة المجالس وملح الحديث! وقد ناصب أعداءُ الدين أولياءَ الله العداء وترصّدوهم الواحد تلو الآخر، وحاربوهم حربًا بلا هوادة ولا مداهنة فيها، ثم تجد الواحد من أدعياء الإسلام هؤلاء وكأن الأمر لا يعنيه وقد قال الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ

اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ} [المائدة: ٥٧].

بل هم بعد ذلك يتولَّون أعداء الله يُقدِّمون محبتهم على محبة أولياء الله وحزبه طمعًا في عرض زائل ودنيا فانية، كأنهم البهائم تلتقي على الكلأ والمرعى والحد والسياج.

إن أعداء الله تعالى يعلمون أن من أعظم ما يفسد أهل الإسلام هو تمييعه وتخليطه على أهله حتى تضيع شخصية المسلم بتضييع كلمة الفصل التي تميزه عن غيره، وتقطيع الوشيجة الأولى التي يلتقي عليها الناس في الإسلام ويتلاقى فيها المسلم بالمسلم من وراء حدود الزمن والمكان ومن وراء فواصل الدم والنسب والقوم والجنس والتراب والوطن، وما أُصيبت الأمة المسلمة بما أصيبت به إلا يوم أن ابتُليت بتضييع هذا الأصل العظيم وتقطيع هذه الوشيجة الأولى، وإلا فيوم حقَّق المسلمون هذه القاعدة تصورًا ومنهجًا وجعلوها حياتهم الدائمة، وكان فيهم من ترك ماله ودياره لله -عزَّ وجلَّ-، وكان فيهم كأمثال أبي عبيدة بن الجراح -رضي الله عنه- الذي قتل أباه، وسعد بن أبي وقاص الذي قتل أخاه، وسعد بن معاذ الذي حكم في مواليه بحكم الله ورسوله لا تأخذه في الله لومة لائم، يومها أعزَّ اللهُ الإسلام وأهله.

نعم؛ فإن من كان الله مولاه فحسب وفيه الغُنية والكفاية، وكل ما يصيبه كما يقول سيد -رحمه الله- «**إنما هو ابتلاء وراءه الخير، لا تخليًا من الله عن ولايته له، ولا تخلفًا لوعد الله بنصر من يتولاهم من عباده**». وفي المقابل هؤلاء الذين تولوا غير الله وفيهم يقول: «**ومن لم يكن مولاه فلا مولى له، ولو اتخذ الإنس والجن كلهم أولياء فهو في النهاية وضيع عاجز، ولو تجمعت له كل أسباب الحماية، وكل أسباب القوة التي يعرفها الناس {ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ}**» .

فهما سبيلان لا ثالث لهما، وهما حزبان؛ حزب الله وحزب الشيطان، وطريقان لا يلتقيان في بداية أو نهاية، صفحتان متقابلتان بيضاء وسوداء، فليختر كل امرئ لنفسه وكل حسيب نفسه {كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ}.

الفهرس